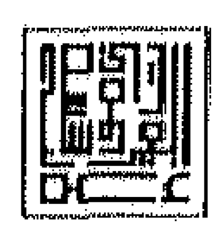
طارق البشري

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو

١٩٥٢ـ١٩٧٠

جامعة الأمم المتحدة
منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط

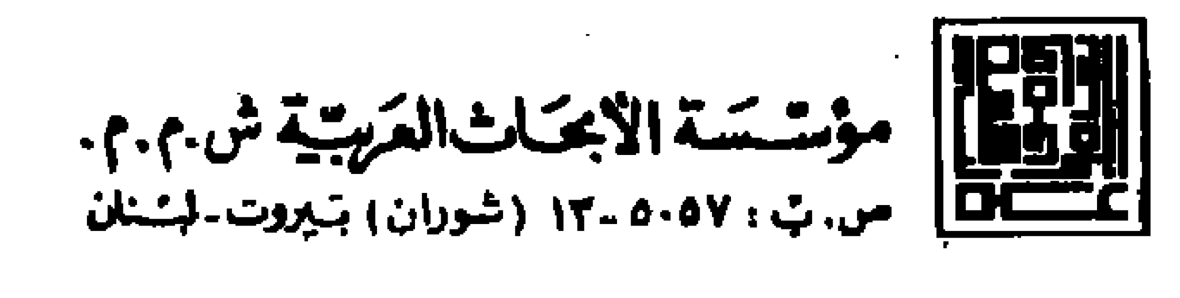


مؤسسة الأبحاث العربية

الديمقراطية
ونظام ٢٣ يوليو
١٩٥٢-١٩٧٠

طارق البشري

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠



* طارق البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠).

* الطبعة الأولى: ١٩٨٧.

ص. ب ٥٠٥٧/ ١٣ (شوران) بيروت - لبنان.

هاتف ٦/ ٨١٠٠٥٥ تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا - بيروت - لبنان.

Nicosia, Cyprus, IAR (RAWAFID) LTD.

P. O. Box, 7047, Tel (357) 2-452670 TLx, 5223 Rawafid Cy.

* تصميم الغلاف: سمر الدملوجي.

الفصل الأول

الاوضاع السابقة على ٢٣ يوليو

تعرض برنامج الحزب الوطني ـ الذي ظهر أيام الثورة العرابية ـ لجملة من الأهداف . أقر بصلات مصر بالدولة العثمانية ، من حيث إمامة الخليفة للمسلمين واستحقاق الخراج والمعونة العسكرية ، مع المحافظة على الامتيازات الوطنية المصرية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية . وأقر تأييد سلطة الخديوي على قانون العدل والشريعة حسبما وعد المصريين في سبتمبر ١٨٨١ ، مع العزم على عدم عودة الاستبداد والالحاح في تنفيذ حكم الشورى . وأقر بفضل فرنسا وانجلترا واستمرار المراقبة الأوروبية وقبول الديون الأجنبية ، ولكنهم (المصريين) « يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتي يوم تكون مصر فيه للمصريين . . » . وأشار الى وقوف المصريين ضد من يحدث القلاقل لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب ، ولكنهم لا يصمتون على حقهم في الحرية بواسطة مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات . وأنهم يفوضون « أمراء الجهادية بحسبان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، مع عزم هؤلاء الأفراد على ترك السياسة بعد فتح مجلس الشورى ، والبقاء حراساً على الأمة وهم يطالبون بزيادة الجند الى ثمانية عشر ألفاً من العساكر . ثم أشار البرنامج الى تأليف الحزب من مختلفي العقيدة والمذهب[1]

هنا نلمح برنامجاً اندمجت فيه الديموقراطية بالحركة الوطنية . فهو يشير الى حكم الشورى واطلاق حرية المصريين ، مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الأجانب لتكون مصر للمصريين . وهو يشير الى مجلس الشورى بحسبانه مؤسسة التنظيم الديموقراطي ، والى رجال الجيش بحسبانهم القوة المفوضة لحراسة الأمة

والحفاظ على الحرية . وهو يطالب بحرية المطبوعات وانشاء المجلس النيابي جنباً الى جنب مع زيادة حجم الجيش . وكانت مطالب عرابي في وقفة عابدين في سبتمبر ١٨٨١ تشمل زيادة حجم الجيش مع تشكيل المجلس النيابي واسقاط الوزارة(٢) .

كانت مصر قد انعزلت عن الدولة العثمانية بما قررته معاهدة لندن ١٨٤٠ . وما لبثت الأطماع الأوروبية أن انفردت بمصر ، مجردة من قوة الجيش الحامي ، ومن قوة الجماعة السياسية الأشمل . وتدفق النفوذ الأوروبي السياسي والاقتصادي ، وأخذ في التزايد بالقروض وبتقوية العلاقات مع الفئة الحاكمة . ولم تكن مصر محتلة عسكرياً بعد ، فلا كان للعثمانيين حامية عسكرية بها ، ولا كان الاحتلال البريطاني قد تحقق بعد . فكان الوجود الأجنبي وجوداً « مدنياً » إن صح التعبير ، وهو يتمثل في النفوذ السياسي والاقتصادي مع التهديد بالقوة المسلحة عند الضرورة .

وتزايد هذا النفوذ ، حتى سيطر الأوروبيون على مالية الدولة بواسطة لجنة المراقبة ، ثم بتعيين وزيرين ، أحدهما انجليزي للمالية ، والثاني فرنسي للاشغال ، وذلك في أول تشكيل لمجلس وزراء مصر سنة ١٨٧٩. وكان نظام الحكم يتيح للخديو سلطاناً فردياً مطلقاً في شؤون مصر الداخلية . ومن خلال نمط الحكم الفردي القائم ، تسرب النفوذ الأوروبي وغرقت البلاد في الديون وهيمن أرباب الديون على مالية البلاد ، أي أدركوا سلطة اتخاذ القرار في الدولة . فلما حاول الخديو اسماعيل المناورة مع النفوذ الأوروبي ، تمكن الانجليز والفرنسيون بالضغط على الباب العالي - من خلعه . وجاء من بعده ابنه توفيق ، وأول دروسه السياسية ، كان عرش أبيه الطائر .

هنا جاء «مصر للمصريين» شعاراً يقاوم به المصريون سلطة الاستبداد والتبعية المدنية للنفوذ الأوروبي جميعاً ، وليعبر عن أن تمصير الحكم المصري هو عملية ديمقراطية وطنية واحدة ، ويندمج فيها رفض التبعية ومقاومتها مع رفض الاستبداد والخروج عليه . وتؤدي الى اجلاء النفوذ الأجنبي بمحض تغيير نظام الحكم الفردي ، الى نظام نيابي يصل به المصريون الى أجهزة اتخاذ القرار في الدولة ، ويكفل هيمنتهم على الادارة وتوجيه سياستها ، وكان سعي العرابيين في هذا الأمر يرتكن الى التحريك الشعبي بما أشار اليه البرنامج « حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وتعميم التعليم ، ونمو المعارف بين أفراد الأمة » وهذا منزع ديمقراطي واضح الوسيلة ، والى تحريك الجيش الذي « فوض الأهالي أمرهم » له والمطالبة

بزيادة عدده . وبهذا يلتئم سياق الثورة العرابية كحركة وطنية ديمقراطية .

***

كان غزو الانجليز مصر في سبتمبر ١٨٨٢ ، دفاعاً عن الحكم المطلق وسلطة الخديو ، وكان احتلالهم إياها إجهاضاً للتجربة الديموقراطية ، من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطني . وبعد الاحتلال بشهرين حضر الى مصر اللورد « دفرين » سفير بريطانيا في الآستانة ، ووضع تقريره الشهير الذي رسم قواعد السيطرة على مصر من بعد . وقد أصدر الخديو قراره بتسريح الجيش المصري فور الاحتلال . وطلب «دفرين»ألا يكون لمصر في المستقبل جيش كبير،وذكر أن ثمة اتجاهاً لعدم بناء جيش أصلا ، ولكنه يستصوب ايجاد قوة صغيرة تكفي لمواجهة ما قد يظهر من « المتعصبين » الذين يندفع الأهالي وراءهم محدثين « هياجاً دينياً » ، واقترح أن يكون مجموع الضباط والجنود ٦١٤٧ عسكرياً ، تعين قيادات بريطانية عليهم ، مع ايجاد قوة جندرمة تبلغ ٥٦٥٠ نفراً[٣] . ونصح دفرين في التقرير نفسه بعدم الأخذ بالنظام النيابي ، بدعوى أن استبداد الشرق لا يميت الحرية فقط ، ولكن الأرض غير قابلة أصلاً لإنباتها ، وأن المجلس النيابي لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب[٤] . وبهاتين النصيحتين اللتين رسمتا هيكل الدولة المصرية في عهد الاحتلال ، انقطع سياق « مصر للمصريين » كمطلب تمصير يتحقق به النظام النيابي والاستقلال (أي تحرر الارادة الوطنية) معاً .

ومع ظهور الحركة الحزبية في أوائل القرن العشرين ، كان نظام الحكم يتميز بوجود سلطة الخديو « الشرعية » وسلطة الانجليز « الفعلية » المعتمدة على الاحتلال العسكري . وأوجد هذا في البداية نوعاً من التمايز بين الحركة الوطنية والحركةالديمقراطية . على أنه رغم هذا التمايز ، فإن الجماعة التي التفت حول الخديو عباس منذ ١٨٩٤ معبرة عن اتجاه وطني ضد الاحتلال البريطاني ، وكذلك رجال الخديو فيما بعد كالشيخ علي يوسف ، كانوا يطالبون بالدستور في ظروف صراع الخديو مع الاحتلال[٥] . كما أن حركة تكوين الأحزاب التي ظهرت في ١٩٠٧ إنما ساهم في ظهورها أحداث تتعلق بالمسألة الوطنية ، منها حادث دنشواي وحادث طابا وغيرهما . وذلك أياً كانت توجهات الأحزاب الناشئة ومواقفها .

ثم ما لبث نمو المقاومة المصرية للاحتلال أن قارب بين الانجليز والخديو بما عرف بسياسة الوفاق . وسارع هذا الأمر من خطا التقارب بين الوجهين الوطني

والديمقراطي للمسألة المصرية . وخرجت مظاهرات الحزب الوطني تحتج على تقييد حرية الصحافة وتطالب بالدستور في عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠ . وصار الحزب الوطني الذي يقود الحركة الوطنية أوغل في مطالبه الديمقراطية من حزب الأمة القريب نسبياً من الانجليز . ثم جاء تأييد كل من هذين الحزبين لسعد زغلول في انتخابات الجمعية التشريعية في ١٩١٣ ، ثم الاعلان الرسمي للحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العامة الأولى في ١٩١٤ وفرض الحكم العرفي العسكري البريطاني على مصر ، جاء كل ذلك مساهمة في البعث الجديد « لمصر للمصريين » ، كشعار جامع يواجه وحدة الحكم المطلق والاستعمار .

***

في ثورة ١٩١٩ ، واجه المصريون أقوى دول الأرض على حد تعبير سعد زغلول . واجهوا بريطانيا التي خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس . وكان صنيعهم ذلك أقوى ممارسة للحرية عرفوها . وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردي المطلق معاً . واستوى لهم تنظيمهم بنشأة الوفد ، واستلهم الوفد الصيغة الجامعة « لمصر للمصريين » في الظروف الجديدة ، لبناء الوطن الحر المستقل ، في حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال السياسي والحريات الديمقراطية .

وسار الوجهان معاً ، في حركة الوفد ، وفي تشدد الحزب الوطني ، وفي تهاون الأحرار الدستوريين ، وفي مؤامرات الملك ، وفي مصادمات الانجليز، على خلاف في التفصيل ليس المجال مجاله . وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عن استقلال مصر ودستور ١٩٢٣ ، جاءا معاً كعملية سياسية متصلة ، فكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الانجليز والأحرار والملك ، وواجهوا جميعاً الوفد بموقف مقاوم واحد .

في ١٩٠٧ ظن الاحتلال أنه قادر بمساندته حزب الأمة ، أن يعمق الصراع بين وجهي الحركة السياسية في مصر . وقد نشأ حزب الأمة قبل غيره . ولكن طبيعة الاحتلال اضطرته أن يسلك سياسة تهدم هدفه ، وما لبث أن تقارب من الخديو ، ثم مارس الحكم المطلق بنفسه عندما أعلن الحماية في ١٩١٤ ، وكان ذلك من أهم عناصر التوحيد الديمقراطي الوطني للحركة السياسية المصرية. وفي ١٩٢٢ تصور اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني ، أنه قادر بمساندته تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، أن يعيد الصراع من جديد . فكان استيعاب الوفد لوجهي الحركة

المصرية مما أسرع في افشال سعيه . وما لبث الأحرار أن ارتدوا عن دعوى الحرية والدستور ، وانكشف ذلك واضحاً منذ ١٩٢٨ خاصة .

كان النظام السياسي الذي أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ قد بني على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الإطار العام للحركة السياسية وأُطُرها التنظيمية ، على مدى السنوات الثلاثين التالية . أولها نشأة « الوفد المصري » كتنظيم سياسي شعبي جامع ، يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر واجلاء البريطانيين عنها ، جنوداً ونفوذاً ، ويترسم أساليب جهاده فيما أسماه بالوسائل السلمية المشروعة . وثانيها تصريح ٢٨ فبراير الذي أصدرته الحكومة البريطانية ، يعلن الغاء الحماية عن مصر ويعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، مع تحفظات وردت بالتصريح تتعلق بحماية المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية بها والسودان . وأرجأ التصريح البت في هذه التحفظات الى حين اجراء المفاوضات بشأنها بين البلدين . وثالثها دستور ١٩٢٣ الذي شرع في صياغته فور صدور التصريح البريطاني ، والذي رسم لحكم مصر نظامه ومؤسساته في اطار حركة الصراع حول المسألة المصرية بين الوفد وبين الاحتلال .

كان الوفد ـ بأصل نشأته ووقائع قيامه ـ هو تنظيم الحركة الوطنية المصرية ، التي ترمي ، لا الى الغاء الحماية البريطانية عن مصر كوضع قانوني سياسي فقط ،بلكن الى اجلاء الجند البريطانية وكف النفوذ الأجنبي عن البلاد . وتحددت وسائله « السلمية المشروعة » لتحقيق هذه الأهداف ، في السيطرة على الحركة الجماهيرية وصولاً الى الحكم لانفاذ هذه السياسة ، أو بالأقل تعبئة الجماهير في موقف يصعب معه على أية حكومة أخرى أن تجري اتفاقاً مع بريطانيا يمنحها شرعية الوجود العسكري والسياسي في البلاد .

ومن جهة ثانية سعى الانجليز باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الى المبادرة بالغاء حمايتهم المضروبة على مصر منذ ١٩١٤ الغاء منجزاً ، لقاء اعتراف آجل تصدره حكومة مصرية يؤمن المصالح البريطانية في مصر ، خطوط مواصلات ودفاعاً ، ويكسب الانجليز شرعية الوجود السياسي والعسكري . ووقائع تلك الفترة دالة بوضوح على هذا القصد المرسوم . لذلك تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية في صدد موضوع هذه الدراسة . وهي أن الصراع الوطني قد صار من أهم نواحيه العملية التطبيقية ، صراعاً داخلياً بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديمقراطية ، وبين خصوم الوفد المحليين ، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريون . صار الصراع

الديمقراطي أهم الوسائل « السلمية المشروعة » في الصراع حول المسألة الوطنية . وصارت مسألة من بين أطراف السياسة المحلية يمسك السلطة ، تتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون التصريح مقدمة لاتمام استقلال مصر الفعلي ، أم يكون مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية على البلاد . وهل الغاء الحماية سيفيد استرداد مصر بعض حقوقها الوطنية ، أم لن يعدو أن يكون اعترافاً شكلياً بالاستقلال ، تدفع مصر لقاءه في مفاوضات رسمية، ثمنا يتعلق باعترافها « بالتحفظات » التي أوردها التصريح[٦] .

ومن جهة ثالثة ، وفي هذا الاطار السياسي ، وفي ذات العملية السياسية التي صدر بها التصريح البريطاني ، شرعت السلطة المصرية تعد الدستور . وكانت عملية اعداد الدستور لا بد أن تلحظ بدقة الأطراف السياسية الفعالة والمؤثرة في الحياة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ . وقد استقطبت تلك الأطراف في ثلاثة : الملك والانجليز والأمة . والانجليز قوة سياسية تستند الى الوجود الفعلي غير المؤسس على وضع شرعي من اتفاق أو معاهدة أو غيرها . فلم يكن لهذا الوجود رغم عنفوانه ، أن يظهر في الوثائق الرسمية التي تحدد نظام الحكم وطرائق اتخاذ القرارات السياسية للدولة . واقتصر الهيكل الدستوري على اظهار القوتين الأخريين ، الملك والأمة . وتمثلت هاتان القوتان في مؤسسات دستور ١٩٢٣ ، من خلال سلطات مجلس النواب والبرلمان عامة (كان البرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأخير ذو تشكيل مختلط بالانتخاب والتعيين) . وقننت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع المستقبل بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على ما أسميَ دستورياً بالسلطة التنفيذية .

ومن جهة أخرى ، كان الوضع الدستوري « للأمة » محل تنازع بين فريقي « السعديين » و« العدليين » . والأولون هم الوفد فريق المتشددين والآخرون هم الأحرار الدستوريون فريق المعتدلين الذي يقصر فهمه السياسي "الوطني على الغاء الحماية . وقام الصراع سجالاً حول النفوذ الى مؤسسات الدستور باسم « الأمة » عن طريق انتخابات مجلس النواب التي تتيح للفائز تشكيل الوزارة المهيمنة على سلطة الدولة .

وقد ظهر في أول انتخابات جرت في يناير ١٩٢٤ أن الوفد مكتسح منافسيه اكتساحاً في تبوء المكان الدستوري للأمة في البرلمان ،وأن سيكون هذا شأنه في أية

انتخـابات حـرة تجري . لـذلك تـازرت القوتـان الأخريـان (الملك والانجليز) في اصطناع النتائج التي تقذف بالوفد بعيداً عن مواضع السلطات الدستـورية ، انتصـاراً للأحرار الدستوريين أحياناً ، أو هدّاً لقوة الوفد أحياناً أخـرى . وجرى الصـراع على هذه الوتيرة ثلاثين سنة. فلا يجد الوفد منفذاً له للسلطة إلا إذا تباعدت، نسبيا ومؤقتا، خطوط السياستين الملكية والانجليزية حول حكومة مصر ، فيحدث التقارب المؤقت بين الوفد وأي من هاتين القوتين . ثم لا يلبث الوفد أن يمـارس تشدده في المـوقف الـوطني أو تمسكه بسلطة الأمـة ازاء الملك ، فلا يلبث التحـالف طويـل المدى بين الملك والانجليز أن يعمل عمله ، ويطاح بالوفد من الحكم .

ومنذ العمل بالدستور في ١٩٢٤ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى حكم مصر ٣٨ وزارة ، فاذا استبعدت التعديلات الوزارية المؤقتة والطارئة ، يمكن القـول أن ثمة اثني عشر نـظاماً وزاريـاً تداول الحكم في هـذه المرحلة ، وهي تمثـل عشرة انتخابات لمجلس النواب جرت خلالها[٧] . وفي هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات عقب انتخابات لمجلس النواب فـاز فيها بـأغلبية كـاسحة أو كبيـرة (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) . وفيهاجميعاً وصل الوفد الى الحكم في ظروف سياسية دخل في تشكيلها عنصر يتعلق بالصراع الوطني . وأسقطت وزارة الوفد في أربعة من هذه المرات بسبب موقفه المتشدد من المسألة الوطنية (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢) . ومن الوزارات غير الوفدية التي سقطت لسبب يعود الى هذه المسألة نفسها ، وزارة عبد الخالق ثروت في ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود في ١٩٢٩ ، ووزارة اسماعيل صدقي في ١٩٣٣ ، ووزارة صدقي الثانية في ١٩٤٦[٨] .

كل ذلك يشير الى مدى ارتباط الديمقراطية بالمسألة الوطنية . والمطالع للتاريخ المصري في هذه الفترة ، لا يتردد في الجزم بأن المسألة الوطنية كانت الشغل الشاغل للمصريين في ممارستهم الديمقراطية أو مطالبتهم بها أو دفاعهم عنها . كاد أن يصير على مستـوى البداهـة السياسيـة لـدى الكثيـرين ، ان من يمس الحقـوق والأوضـاع الديمقراطية انما يمهد للتهاون مع الانجليز ، وأن النضال الـديمقراطي هو نضال وطني باللزوم . فكان هذا الارتباط يعني التوظيف الوطني للديمقـراطية . وحـزب الحركـة الوطنية هو الحزب الديمقراطي . وما يفوز به من تأييد شعبي كبير إنما يحدث بسبب موقفه المتشدد من الاحتلال ، ولما وقر في الحياة السياسية من أن النشاط الديمقراطي هو وسيلة مواجهة المستعمر والسعي لاجلائه . لذلك تميزت الحياة السياسية الحزبية في هذه الفترة ، بعـدم التناسب المـطلق بين حزب يحـظى بما يقـارب الاجماع من

التأييد الشعبي ، وخاصة في الانتخابات ، وبين أحزاب متناهية الصغر في هذا المجال . وهذه ظاهرة لا تفسرها شعبية المطلب الديمقراطي في ذاته ، إنما يفسرها تآزر الجماعة الوطنية في مقاومتها الاحتلال الأجنبي .

ويلاحظ أيضاً أن دستور ١٩٢٣ في اطار القوى السياسية التي أوجدته وعايشته ، لم يكن يضم تنظيماً ديمقراطياً أمثل . كان فيه من الفجوات ما في استقلال مصر من الفجوات . وأعظم الفجوات في المجالين وجود جيش الاحتلال ، لقد طلع الدستور وقانون المطبوعات لعام ١٨٨١ يقيد حرية النشر (كان أُلغي ثم أعيد العمل به مع تصاعد الحركة الوطنية ضد سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز في ١٩٠٩) . ثم كان القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ قائما، وهو يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة أشخاص فأكثر ويعصون أمر الشرطة بالتفرق ، وكان هذا القانون قد صدر مع فرض الحماية البريطانية على مصر في بداية الحرب العامة الأولى ، وقبيل اصدار الدستور صدر في ١٩٢٣ قانون الأحكام العرفية ، وكذلك القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذي وضع قيوداً شديدة على عقد الاجتماعات العامة والتظاهر وفرض العقوبات على تجاوز هذه القيود .

ثم صدر الدستور بتحفظين شهيرين يتعلقان بتقييد حريتي الصحافة والاجتماعات ويسمحان بفرض الرقابة الادارية عليهما . وقد فشل الوفديون في ١٩٢٤ ـ رغم أغلبيتهم الكاسحة في مجلس النواب ـ في إعادة النظر في القوانين المقيدة للحرية التي صدرت منذ اعلان الحماية ، كما فشلوا في تعديل قانون الاجتماعات تخفيفاً من غلوائه . وفي ١٩٢٨ هدد الانجليز وزارة الوفد إن أصرت على اطلاق حرية الاجتماع . وفي ١٩٢٩ أصدرت وزارة الاحرار الدستوريين قانوناً يمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة . ثم أصدرت وزارة صدقي قانوناً يقيد النشر في ١٩٣١ ، وأصدرت وزارته الثانية في ١٩٤٦ ما سمي بقوانين مكافحة الشيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العرفي مع اعلان الحرب العامة الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ ، واستمرت حتى ١٩٤٥ ثم أعيدت مع حرب فلسطين في مايو ١٩٤٨ وظلت حتى ١٩٥٠ ، ثم أعيدت مع حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

ورغم كل هذه القيود ، بقيت الحركات الشعبية تتبادل الكر والفر ، سواء بمقاومة حكومات الأقليات والسراي ، أو بالدفاع عن الوفد وعن غيره من القوى الوطنية الديمقراطية . وظلت تعمل على توسيع قاعدة النظام الديمقراطي وأبنيته . ورغم كل القيود ، لم يستطع الاحتلال البريطاني أن يفرض معاهدة لم ترض عنها

القوى الوطنية الرئيسية، ولا استطاع الملك أن يهنأ بتحقيق حلمه في تأمين سلطانه المطلق. وكسبت القوى الديمقراطية مواقع في السلطة بالتدريج. وكل ذلك مرتبط بقضية القضايا. وهي الاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الكامل.

* * *

كان مجمل ما تضمنه دستور ١٩٢٣ من مبادىء تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم، هو إقرار مبدأ بناء دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة، ومبدأ المساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية. وكفالة الحرية الشخصية، وعدم جواز القبض على انسان الا وفق القانون، ولا جريمة ولا عقوبة الا بقانون سابق على وقوع الفعل، وعدم جواز ابعاد المصري عن وطنه اطلاقاً أو تقييد حريته في الحركة، وكفالة حرمة المنازل والرسائل السرية، واطلاق حريّة الاعتقاد وحماية اقامة الشعائر الدينية، وكفالة حرية الرأي في حدود القانون. وحرمة الملكية الخاصة وحظر مصادرة الأموال.

ومع ادراك اهمية تقرير هذه المبادىء في اشاعة المناخ المؤاتي للنشاط الديمقراطي، فإنها كلها تتعلق بحريات وضمانات فردية. أما الحرية في صورتها الجماعية فقد صادف تقرير مبادئها صعوبات جمة. وهي تتعلق بحرية الصحافة التي تضمنتها المادة ١٥ من الدستور، وحرية الاجتماعات التي وردت بالمادة ٢٠، وقد أبدى كل من الملك والاحتلال بشأن هذين الأمرين معاندة شديدة. وأسفر الأمر داخل لجنة الثلاثين التي وضعت مشروع الدستور، أسفر، بعد مناقشات واعتراضات، عن تقرير الحريتين دون رقابة ادارية عليهما. ولكن الملك أصر من بعد على تقييد الحكمين بإضافة تحفظين خطيرين في آخر كل منهما، وهو « الا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي ». وهو تحفظ قصد به اقرار مبدأ تدخل الجهاز الإداري في ممارسة المواطنين للصحافة والاجتماعات، بدعوى حماية النظام الاجتماعي. وبقيت هاتان المادتان طوال العمل بالدستور، مجالاً للصراع بين القوى الديمقراطية وخصومها، تطل تلك القوى من الأسطر الأولى، ويطل الملك والانجليز من السطر الأخير. وحاول الوفد في أول مجلس نواب له سنة ١٩٢٤ تعديل قانون الاجتماعات ففشل. وحاولت وزارة الوفد سنة ٩٢٨ تعديله فوقفت البوارج البريطانية في ميناء الاسكندرية في مظاهرة عسكرية حالت دون هذه المحاولة.

ومن جهة الهيئة النيابية التي شكلها الدستور، فقد كانت الصورة الديمقراطية المثلى وقتها، ان يوجد الدستور مجلساً نيابياً واحداً يشكل كله بالانتخاب العام

السري المباشر ، وتكون له وحده الهيمنة على السلطة التنفيذية وحق اسقاط الوزارة ولم يحقق دستور ١٩٢٣ هذه الصورة المثلى كاملة ، انما رسم ميزاناً للعلاقة بين الهيئة النيابية وبين الملك ، يمثل صيغة للصراع السياسي المستقبل بين القوى الديمقراطية وقوى الاستبداد التقليدي . فقد أقر الدستور انشاء مجلس نواب ينتخب بالاقتراع العام السري كل خمس سنوات، وله اقتراح القوانين والموافقة عليها ومساءلة الوزراء واسقاط الوزارة واعتماد الميزانية العامة للدولة . وأوجد الدستور بجواره مجلساً للشيوخ ، ووضع على قدم المساواة تقريباً مع المجلس الأول (ولكن ليس له حق اسقاط الوزارة) . وكان الهدف من انشائه كما ذكر عبد الحميد بدوي « المفروض دائماً أن تكون مجالس الشيوخ ملطفة لحماس النواب » . وجاءت طريقة تشكيله على أساس قصر العضوية فيه على فئات المجتمع العليا من كبار الموظفين السابقين وكبار ملاك الأرض واصحاب الثروات ، ويشكل بالانتخاب والتعيين بنسبة ثلاثة أخماس وخُمسَين ، ويعين الملك رئيسه ، ومدة عضويته عشر سنوات .

وكان الوجود « الملكي » في أعمال السلطة التشريعية يتمثل في سلطة الملك حل مجلس النواب ، وسلطته في تعيين خُمسَيْ مجلس الشيوخ ، وحقه في الاعتراض على القوانين التي يقرها المجلسان فلا تصدر بعد ذلك الا بموافقة أغلبية ثلثي كل من المجلسين ، وهي اغلبية قد لا تتوافر بمراعاة سلطة الملك تعيين خُمسَيْ مجلس الشيوخ . ولكن يلاحظ أن تعيين الخُمسَين هذه قد صارت في التطبيق مجالاً للتحدي من الوزارة الوفدية منذ ١٩٢٤ ، وغنمت وقتها اقرار مبدأ الا يمارس التعيين هنا الا من خلالها . ولكن تداول أحزاب الأقلية الحكم من بعد، أفسح للملك أن يمارس هذه السلطة مستبداً بها دون الوزارة . وبالنسبة لسلطة الملك حل المجلس النيابي ، فقد كانت المنفذ الحقيقي الواسع للملك ، وصارت مجالاً للاستخدام المتكرر وتحقيق ما اسمي وقتها « الانقلابات الدستورية». وان مجلساً من مجالس النواب العشرة التي جرى تشكيلها خلال هذه المرحلة لم يستكمل مدته الدستورية ، الا مجلساً واحداً (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ، وهو مجلس قاطع الوفد انتخاباته. وان المجالس الستة التي حظي الوفد بأغلبية كاسحة او كبيرة فيها حلت كلها ، احدها بعد ساعات قليلة من تشكيله (١٩٢٥) واثنان بعد شهور (١٩٢٤ ، ١٩٢٩) والآخرون لم تزد مدة كل منها عن عامين ونصف تقريباً (١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) وان مجالس النواب الأخرى التي شغلتها الاحزاب غير الوفدية تدخلت جهات الادارة في اصطناع نتائجها (١٩٣٠ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٥) .

أما السلطة التنفيذية ، فكانت أهم مجال للصراع بين الملك و « الأمة » عند اعداد الدستور . وما يطلق عليه دستورياً السلطة التنفيذية هو مجموع أعمدة الارتكاز لسلطان الدولة المادي : هي مجال الهيمنة المالية على الميزانية دخلاً وخرجاً ، وهي مجال الهيمنة على أجهزة استخدام العنف المشروع ، جيشاً وشرطة ، وهي مجال الهيمنة على ادارة المرافق العامة من مياه الري الى الطرق وغيرها ، ومجال الهيمنة على اجهزة جمع المعلومات في كافة الشؤون ، وهي من أكبر مجالات تجمع الخبرات الفنية للدراسة والبحث . وقد استمسك الملك بسلطانه على هذا الجهاز ، وأدخل عدداً من التعديلات على مشروع لجنة الدستور ، لفرض نفوذه . وصدر الدستور بهذه التعديلات التي يمكن بها الملك من أن يكون لمشيئته نفاذ في تعيينات كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم . وكان هذا المجال أهم ما احتدم فيه الصراع بين قوى الديمقراطية والملك ، على مدى الاعوام الثلاثين(٩) .

* * *

كانت الوظيفة الأساسية للصراع الديمقراطي في ظل دستور ١٩٢٣ ، هي تحقيق الأهداف الوطنية . وانعكس ذلك خللاً في موازين القوى السياسية التي قدر للدستور ومؤسساته أن تقوم وتعمل عليها . لقد أخذ هيكل الدستور عن الدستور البلجيكي ، بجامع النظام الملكي البرلماني . ولكن الدستور البلجيكي كان ملائماً في وظائفه لمرحلته التاريخية وتوازنات القوى السياسية والاجتماعية التي قام عليها . أما في مصر فقد كان للمسألة الوطنية تأثيرها الحاسم في حشد الجماعة الوطنية في عمومها وبغالب طبقاتها وفئاتها ، بحيث انه من الناحية الشعبية ، لم يكن ثمة تناسب بين الحجم الجماهيري الضخم الملتف حول التنظيم الشعبي المطالب بالأهداف الوطنية وبين التنظيمات والقوى المناوئة له والتي تميل إلى مهادنة الاحتلال البريطاني .

لقد كان الظن لدى واضعي الدستور ، أن النظام النيابي الوليد سيقوم على أساس من تداول الأحزاب، الحكم والمعارضة. وان تسفر الانتخابات عن تشكيل شبه متوازن للبرلمان ، فتوجد أغلبية « معقولة » واقلية ذات حجم معتبر . ثم يكون للتعديل الطفيف في الموازين ما يكفل تغيير الوزارات سقوطاً وتولياً . ولكن نتائج أول انتخابات في ١٩٢٤ قلبت الحسابات السياسية برمتها ، اذ حظي الوفد بأغلبية تبلغ ٩٠٪ من عضوية مجلس النواب ، ولم يكسب الاحرار الدستوريون الا نحو ستة مقاعد من ٢١٤ مقعداً (والحزب الوطني أربعة مقاعد) . كما أصاب الوفد أغلبية كبيرة في

انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، واستطاعت وزارة سعد زغلول بهذه القوة أن تستخلص من الملك، لصالح الوزارة البرلمانية، حقاً دستورياً في تعيين خُمسَيْ الشيوخ ، فصار الوفد صاحب هيمنة غير منازعة في البرلمان ، ولم يكن للقوى المعارضة له أن تكوِّن ـ حتى لو اجتمعت ـ معارضة لها أدنى وزن . وتأكدت الصورة ذاتها في انتخابات ١٩٢٥ من وجه آخر من وجوه الدلالة ، فبرغم نظام الانتخاب على درجتين، ورغم كل ما حاولته حكومة احمد زيور المعادية للوفد (ووزير داخليتها اسماعيل صدقي) من انواع التقييد والتضييق والتأثير الاداري ، حصل الوفد على اغلبية ٥٧٪ وكان ذلك مفاجأة دلت على ما عبر عنه عبد العزيز فهمي (أحد زعماء الأحرار ومن واضعي الدستور) من أن « الدستور ثوب فضفاض » .

لقد جرت خلال السنوات التي طبق فيها الدستور ، عشرة انتخابات لمجلس النواب . حصل الوفد في ثلاثة منها على ٩٠٪ من المقاعد (١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢) وحصل في ثلاثة منها على نسبة تدور حول ٧٥٪ (١٩٢٦ النسبة ٧٧٪ ، ١٩٣٦ النسبة ٧١,٥٪ ، ١٩٥٠ النسبة ٧١,٥٪) . وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار الى الثلاثة أرباع ، بسبب تحالف الوفد مع الأحرار وتوزيعهما الدوائر في ١٩٢٦ ، وبسبب قيام الجبهة الوطنية بين الأحزاب في ١٩٣٦ . ويلاحظ انه في انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب ، حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد الذي أنشىء تحت رعاية الملك ، والحزب الوطني ، وقد حصلوا مجتمعين على ١٨٪ من المقاعد مقابل ٧٧٪ للوفد وحده . وفي ١٩٣٦ كان في مواجهة الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطن ، الاتحاد ، وحزب الشعب الذي انشأه صدقي تأييداً للملك) وحصلت الأحزاب الأربعة مجتمعة على ٢٨٪ من عضوية النواب مقابل ٧١,٥٪ للوفد وحده . وفي ١٩٥٠ ، كان أمام الوفد أربعة أحزاب (الأحرار، الوطني، السعدي الذي انشق على الوفد في ١٩٣٨ وتحالف مع الاحرار ، وحزب مصر الاشتراكي اي مصر الفتاة) وحصل هؤلاء مجتمعين على ١٩٪ من العضوية مقابل أغلبية الوفد البالغة ٧١,٥٪ .

وثمة انتخابان قاطعهما الوفد ، الانتخاب الذي اجراه اسماعيل صدقي في ١٩٣١ في ظل دستور جديد أحلَّه محل دستور ١٩٢٣ (والغي بعد سنوات قليلة) ، وانتخاب ١٩٤٥ الذي أجرته حكومة السعديين والأحرار . وثمة انتخابان آخران اطرد القول بأن حكومات الاقليات المستندة لتأييد الملك قد اصطنعت نتيجتهما بما اتخذته من اجراءات القمع واعادة تقسيم الدوائر الانتخابية تفتيتاً للتأييد الشعبي بمناطق نفوذ

مرشحي الوفد او بتزييف صناديق الانتخاب نفسها ، وهي انتخابات ١٩٢٥ التي حصل فيها الوفد على ٥٧٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ التي حصل فيها على ٤,٥٪ فقط[١٠] .

ونقطة ثانية ، مؤداها ان النظام النيابي إنما تبنى هياكله ومؤسساته الدستورية على اساس وجود طرفين أو قوتين سياسيتين متنافستين داخل اطار النظام السياسي الواحد . وهو نظام يقوم على ثنائية الحكم والمعارضة اللذين يضمهما النظام السياسي الاجتماعي . وان اتساع النظام السياسي لهذه الثنائية يمثل خطوة واسعة في طريق الحرية وترشيد العمل السياسي ، وذلك بالمقارنة بالنظم الشمولية التي ترسم أبنية الدولة وهياكلها فيها بما لا يتسع لغير قوة تنظيمية حاكمة واحدة .

على أنه لا ينبغي ان يغيب عن البال ، أن النظام النيابي بهذا التصور الثنائي ، انما يدور استقراراً وقلقاً على ما اذا كانت الأوضاع السياسية الاجتماعية ـ خلال المرحلة التاريخية المعنية ـ يمكن ان تستقطب في قوتين اثنتين تشغلان موقفي الحكم والمعارضة وتتبادلانه داخل اطار النظام السياسي الاجتماعي العام الحاكم ، أم أن هذه الأوضاع تستدعي وجود أكثر من قوتين ، ويكون لهم جميعاً من الثقل السياسي الاجتماعي ما لا يمكن معه اهدار رأيها ، وما لا يمكن معه اندماج بعضها في بعض . في هذه الحالة الأخيرة يكون مدى استقرار نشاط النظام النيابي مرتبطاً بالتحالفات بين هذه القوى ، بحيث تتقارب بالجهد السياسي الى موقعين يشغلان الحكم والمعارضة ، وهنا يجري التداول والتبادل ، لا بواسطة الانتخابات الجديدة فقط ، ولكن بتغيير التحالفات أيضاً ، لذلك تصير التغييرات في صورة الحكم أكثر وأسرع .

ان عبارة أحمد لطفي السيد في بداية القرن العشرين عن وجود السلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطاني) وتشوق الأمة أن يكون لها مكان بينهما ، هذه العبارة كان فيها من الحس السياسي ما أبقى لها مصداقيتها عشرات من السنين ، مع ملاحظتين لم يفطن اليهما المفكر الكبير ، فالأمة لم تشارك القوتين الأوليين الا نتيجة قيام ثورة ١٩١٩ ، والأمة لم تكن هي الأعيان من اصحاب المصالح الحقيقية ذوي الاملاك الكبيرة ولا ممن يمثلهما حزب الأمة ومن بعده حزب الأحرار، بل كانت قوى الحركة الوطنية الراغبة في اجلاء المستعمر والممثلة في تنظيم الوفد . وهي مع مشاركتها القوتين الأوليين لم تكن تكتفي بهذا بل تطمح الى اقصائهما معاً. على اي حال فقد وجدت بعد ١٩١٩ ثلاث قوى اريد أن يتسع التنظيم النيابي لرسم حركة نشاطها وصراعاتها . فكان كل تعديل وزاري كبير انما يتأتى عن انضمام او

تقارب اثنتين منها ضد الثالثة . وقوة الوفد ترد من التأييد الشعبي الواسع له ، وقوة الانجليز ترد من وجود جيش الاحتلال في ظروف ليس في مكنة الحركة الشعبية ان تتحداه بالعنف ، وقوة الملك ترد مما استبقى من سلطات شرعية دستورية يمكن ان يتشكل بها القرار المصري بالارادة البريطانية ومما يتأيد به من المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تجنح بعيداً عن الحركة الوطنية والوفد .

وان النفوذ الشعبي الواسع للوفد ، لم يكفل له وحده الوصول الى الحكم والاستقرار فيه ، فقد حجب عن الحكم مراراً بالرغم من هذا النفوذ ، واسقط بالرغم منه . لقد كان الوفد قوة لا يمكن نفيها ، ولكنه قوة لا تكفي بوسائلها السياسية ان تنفي الآخرين ، لذلك بقي قائماً ومؤثراً ، ولكنه لم يتول الحكم أكثر من ثمانية أعوام خلال السنوات الثلاثين التي طبق فيها الدستور . وكانت حركته السياسية ومناوراته تميل به الى استغلال الخلافات بين الطرفين الآخرين ، فيقترب ويبتعد ليدرك الفرص المؤاتية للحكم وليغير من الأوضاع بما يسمح له بالهيمنة عليها ومفاوضة الانجليز من أقوى مركز يصله . ولم يدرك هذا ادراكاً كاملاً أبداً ، وان كانت محاولاته وجهاده عدّلا كثيراً من الموازين التي أفضت الى أوضاع ١٩٥٢ .

في ١٩٢٣ تقارب الوفد مع الملك ضد الانجليز ، فجرت انتخابات ١٩٢٤ وادرك الحكم . وفي آخر العام انضم الملك للانجليز فسقط الوفد . وفي ١٩٢٦ اقترب من الانجليز على عداء وبغير تحالف وتحالف مع الأحرار الدستوريين فتشكلت الوزارة الائتلافية منهما ضد سلطات الملك . وفي ١٩٢٨ اقترب الملك والانجليز فسقطت وزارة الائتلاف . وفي أواخر ١٩٢٩ أفسح الانجليز للوفد أملاً في عقد المعاهدة معه فوصل الى الحكم ، فتشدد في المفاوضة فسقط في يونيه ١٩٣٠ .

ويمكن ادراك ثلاث مراحل للصراع الدستوري خلال هذه الحقبة :

الأولى من ١٩٢٥ الى ١٩٣٥ ، فقد أظهر الانتصار الثاني للوفد في انتخابات ١٩٢٥ ، أن خطره الدستوري على السلطة لن يزول بتوريطه في استقالة أو مناورة ، ولا بضغوط عادية تمارسها أجهزة الادارة ضده . ومن هنا جرت محاولات الملك تحطيم الدستور . بدأ ذلك بحل مجلس نواب ١٩٢٥ في يوم انعقاده الأول ، بالمخالفة الصريحة لأحكام الدستور التي تمنع تكرار الحل لذات السبب . وما لبث ان وقف البرلمان ضد هذا الحل غير الشرعي ، فاجتمع في ١٩٢٦ مقرراً سحب الثقة من وزارة « زيور » الملكية واسقاطها . وتكاملت بالحدثين دلالة جد خطيرة ، اذ اصطدمت مؤسسات الدستور بعضها ببعض ، وصارت في وضع أشبه بالحرب

الأهلية ، وزارة اسقطت البرلمان وأهدرت شرعيته ، وبرلمان أسقط الوزارة وأهدر شرعيتها ، فانشقت الدولة دستورياً الى سلطة تنفيذية تعمل وحدها ، وسلطة تشريعية يمكن نظرياً ان تعمل وحدها . وتكاد تظهر هنا ملامح سلطتين منفصلتين لولا ان الأوضاع السياسية والتاريخية لم تكن تسمح لأي من الطرفين بهذا التداعي والتصعيد والاستطراد في توليد الأحداث . فتجمد الوضع وقتاً ما ثم جرت انتخابات ١٩٢٦ وشكلت وزارة ائتلافية .

وجاءت المحاولة الثانية لتحطيم الدستور في ١٩٢٨ ، بعد إذ سقطت الوزارة الائتلافية التي رأسها اخيراً مصطفى النحاس، خلفُ سعد زغلول في زعامة الوفد ، وذلك بسبب تشدد النحاس مع الانجليز ، وشكلت وزارة من الأحرار قررت وقف الحياة النيابية صراحة والغاء البرلمان ، مع بقاء الدستور من الناحية الشكلية قائماً . واستمر هذا الوضع حتى اكتوبر ١٩٢٩ . ثم جاءت المحاولة الثالثة في يونيه ١٩٣٠ بعد طرد وزارة النحاس الوفدية بسبب تشددها ايضاً مع الانجليز وفشل المفاوضات . واتت وزارة اسماعيل صدقي التي ألغت دستور ١٩٢٣ برمته ، واستبدلت به دستوراً جديداً يطلق للملك سلطاته ، ثم اعيد دستور ١٩٢٣ في ١٩٣٥ .

كان هذا الهجوم الملكي على الدستور يتم دائماً عقب وزارة وفدية . وقد تدرج الهجوم من مخالفة الدستور في ١٩٢٥ ، إلى وقف الحياة النيابية في ١٩٢٨ ، الى الغائه الكامل في ١٩٣٠ . فلم يكن النظام الدستوري خلال هذه المرحلة كلها يتسع لوجود معارضة حقيقية في صورة رسمية تقوم من خلال مؤسسات الدولة نفسها . فإما أن يكون الوفد في الحكم بأغلبية كاسحة يضيق بها وجود معارضة ذات أدنى شأن ، وإما أن يكون الدستور مخالفاً أو موقفاً أو ملغياً . وفي ظل دستور ١٩٣٠ قاطع الوفد والاحرار الانتخابات ولم يدخلا البرلمان أصلاً . ولم يتول الوفد الحكم في هذه المرحلة الا عشرة أشهر في ١٩٢٤ ، وعامين مؤتلفاً مع الأحرار في ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، وستة اشهر في ١٩٣٠ .

المرحلة الثانية من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٤ ، جاءت مع الإعداد لمعاهدة ١٩٣٦ وإبرامها ، ومع انسلاخ السعديين بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي من الوفد ، مؤلفين مع الأحرار والملك ائتلافاً وثيقاً ، ومع ظهور أحزاب وجماعات سياسية جماهيرية تعارض الوفد وتتحدى شعبيته . وهي الأخوان المسلمون ومصر الفتاة . وقد نافست الوفد على شعبيته لأول مرة في تاريخه ، ولكنها لم تقو على أن تنافس قوته الانتخابية ولا على مزاحمته في انتخابات مجلس النواب .

وفي هذه الظروف الجديدة ، بدا الوفد أكثر هدوءاً مما قبل ، وبدا دستور ١٩٢٣ أكثر احتمالاً لدى الملك ، وبدت موازنة قوةالوفد البرلمانية أكثر امكاناً . ثم إن الضغط الشعبي العنيف المهدد بالثورة في ١٩٣٥ لإعادة الدستور ، لم يترك للملك خياراً واسعاً في الابتعاد عن لعبة تحطيم الدساتير . فعدل عن ذلك ملتمساً سبيلاً آخر . ويلاحظ هنا أن ما أنتج صيرورة الدستور أكثر احتمالاً للملك وقوى الاستبداد ، هو أمر يتعلق بالوظيفة الوطنية للديمقراطية ، إذ كان ابرام الوفد معاهدة التحالف مع الانجليز في ١٩٣٦ ، مما أضعف نسبياً وجوده السياسي ، ومما صارت به شعبيته محل نزاع من قوى جديدة ، ومما جعل الفروق بين الوفد وخصومه التقليديين تبدو لكثيرين فروقاً في الدرجة فحسب ، وليست فروقاً في نوع الموقف السياسي . وبهذا صارت مؤسسات الدستور وقواه أقل استقطاباً وأكثر اقتراباً من الناحية النسبية .

المرحلة الثالثة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وقد بدأت بالانتخابات التي قاطعها الوفد على أثر اقالة وزارته في اكتوبر ١٩٤٤ وخلالها جرت الانتخابات التالية أوائل يناير ١٩٥٠ ، وفاز الوفد في هذه الانتخابات الأخيرة بأغلبية كبيرة . هذه المرحلة حملت سمات المرحلة السابقة عليها حتى أنه لا يسهل تمييزها كمرحلة مستقلة ، بالنظر الى التوازنات بين القوى التي تتداول الحكم . ولكن ما يعطي لهذه المرحلة خصوصيتها ، هو أن قسماً كبيراً من الرأي العام السياسي باتجاهاته وأساليبه المختلفة ، قد خرج من الأطر التي رسمها الدستور ، وعن القنوات التي شيدها للعمل السياسي .

لذلك يبدو للنظرة العاجلة ، ان الحياة النيابية قد صارت في هذه المرحلة أكثر استقراراً . ومجلس النواب المشكل في ١٩٤٥ هو أول مجلس تستمر دوراته الخمس كاملة دون أن يحل . ولكن الحقيقة أن البيت صار أهدأ لأن قسماً كبيراً من القاطنين (فيـ)ـه قد هجره . ولا تكاد تظهر معارضة في مجلس نواب ١٩٤٥ الا من قلة قليلة جداً . (...)، نائب وفدي وحيد، وبعض من الحزب الوطني، ومكرم عبيد، وبعض من حزب (الكـ)ـتلة » الذي انسلخ عن الوفد في ١٩٤٢ (شارك هذا الحزب في الائتلاف (السعـ)ـدي الدستوري في أول هذه المرحلة ثم خرج الى صفوف المعارضة) .

وإن المرء ليروعه البون الشاسع بين ما اتسمت به دورات مجلس نواب ١٩٤٥ (من هـ)ـدوء ، وبين ما كان يجري خارج المجلس من فوران وتفجر ، يظهر في الصحف (والا)جتماعات والمظاهرات . كان الأخوان المسلمون قوة سياسية ذات فاعلية كبيرة بين (الجـ)ـماهير ، وظهرت التنظيمات الشيوعية بتأثير واضح في الحركة السياسية الشعبية بين

الشباب ، وتحرك مصر الفتاة الى وضع ثوري جديد وخاصة من ١٩٤٩ باسم « حزب مصر الاشتراكي » ، وقام « الحزب الوطني الجديد » بجهد ديمقراطي وطني كبير . وكل هذه القوى كانت غير برلمانية ، تطرح أهدافاً تتخطى النظام السياسي والاجتماعي القائم ، وتتبع أساليب في الحركة تجاوز المؤسسات الدستورية الموجودة .

وبالنسبة لمجلس النواب الذي انتخب في يناير ١٩٥٠ وفاز فيه الوفد ، فيلاحظ أولاً أن الوفد فاز بأغلبية ٧١,٥٪ ، وهي تعتبر أقل أغلبية فاز بها في انتخابات حرة نزيهة ، بمراعاة أنه لم يدخل الانتخابات مؤتلفاً مع حزب آخر ولا شكل جبهة سياسية مع غيره كما حدث في ١٩٢٦ أو في ١٩٣٦ . والملاحظة الثانية أن عدد الناخبين وصل وقتها ـ حسب الاحصاء الرسمي ـ الى نحو أربعة ملايين ناخب . ولم يدل بصوته منهم الا ٢,٨٥ مليون ، بمعنى أن أكثر من ربع الناخبين لم يدل بصوته . وفي ذلك دلالة على عزوف نسبة كبيرة وشكها في جدوى اصلاح الأوضاع القائمة بطريق الانتخاب وتغيير الوزارات . والملاحظة الثالثة أن الوفد في هذه الانتخابات لم ينتصر بنفسه وبقوته الذاتية فقط ، كما كان يحدث من قبل ، انما انتصر بما انضاف اليه من تأييد ودعم أحزاب وحركات سياسية جديدة ، كراهة منهم في حكم السعديين والأحرار . وهذه التنظيمات والحركات لم تدخل الانتخابات ولا وصل منها الى البرلمان نائب واحد (الا ابراهيم شكري انتخب ممثلاً لحزب مصر الاشتراكي) . والملاحظة الرابعة أن المعارضة البرلمانية التي نشأت في مجلس نواب ١٩٥٠ ضد حكومة الوفد ، كانت ذات حجم كبير نسبياً (من الناحية العددية : ٢٨ عضو سعدي ، ٢٦ عضو حر دستوري) . ولم يكن لهؤلاء أدنى علاقة بالمعارضة السياسية الحقيقية لحكم الوفد . بمعنى أن حدث انفصام سياسي شبه كامل بين المعارضة الرسمية الدستورية ، وبين المعارضة الشعبية الممثلة في الحركات الجديدة . وأن الحركات الشعبية كانت تنشط في العمل السياسي خارج المجلس ومؤسسات الدستور . ولم يكن الا الوفد يمثل همزة الوصل الباقية بين هذه المؤسسات وبين تلك الحركات . وكان هذا علامة على تصدع النظام ، بعد أن لم تعد قنواته الدستورية قادرة على تمثل قدر معقول من الكتلة الأساسية للمعارضة

* * *

عرفت الحركة السياسية المصرية بعد انتهاء الحرب العامة في ١٩٤٥ ، العديد من الأزمات السياسية في مختلف وجوه النشاط السياسي والاجتماعي . وأخذت

الأزمات بعضها برقاب بعض تغذي كل منها الأخرى وتتغذى بها . تمثل ذلك في قضية الاستقلال الوطني ، وفي أزمة النهوض الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية ، وفي أزمة فلسطين ، وفي أزمة الديمقراطية كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة .

وبالنسبة للمسألة الوطنية ، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة ١٩١٩ ، أملت نمطاً من الكفاح السلمي المشروع ، بالأسلوب التقليدي له وهو المفاوضة . وفي فترة ما بين الحربين جرت ست مفاوضات ومباحثات ، ثلاث منها على أيدي وزارات وفدية (سعد ماكدونالد ١٩٢٤ ، النحاس هندرسون ١٩٣٠ ، النحاس والجبهة الوطنية المصرية في ١٩٣٦) ، وثلاث أخريات على أيدي وزارات ورؤساء وزارات من غير الوفد (عدلي كيرزون ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ، ثروت تشمبرلن ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ، محمد محمود هندرسون ١٩٢٩) . وفشلت هذه المفاوضات جميعاً عدا سنة ١٩٣٦ التي انتهت بعقد المعاهدة المعروفة . والمهم من ذلك أن الكتلة الرئيسية للحركة الوطنية كانت تسعى الى تحقيق الجلاء العسكري البريطاني عن مصر ، عن طريق مفاوضات تجري على أيدي الوفد ، ثقة منها في قيادته وتمسكه بوجوب الجلاء . فهي تقبل المفاوضة كأسلوب لحل المسألة الوطنية بشرط جريانها على أيدي الوفد ، وأن تفضي الى الجلاء العسكري البريطاني .

ولكن توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقبوله بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في مصر ، هز هذه الثقة في مدى استمرار صلابة الوفد ازاء مطلب الجلاء . اهتزت الثقة ولم تنخلع تماماً . بمعنى إن بقى للوفد تأييد شعبي كبير ، ولكنه انحسر عن مبلغ الاجماع أو شبه الاجماع الشعبي . وبدأت تنظيمات شعبية جديدة تنافسه الهيمنة والقوامة على مقدرات الحركة المكافحة للاستعمار . ثم شبت الحرب العامة الثانية في صيف ١٩٣٩ لتقطع سياق الأحداث . وخلالها وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ هدد الانجليز الملك بخلعه عن عرش مصر الا أن يسند الوزارة الى الوفد ، وانصاع الملك وقبل الوفد الحكم بما أفاد نوعاً من قبوله التحالف مع الانجليز ضد الملك في هذه الفترة ، وأياً كان تقييم ذلك الأمر[١١] ، فإن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد هز نسبياً من قوامة الوفد على مقدرات الحركة الوطنية .

وخلال الحرب زاد تسلط الانجليز على البلاد سياسياً واقتصادياً ، وزاد تدخلهم في شؤونها ضماناً لموالاة السياسة المصرية لهم في ظروف حرب ضروس . وقضى هذا التدخل على ما حاولته معاهدة ١٩٣٦ من تصوير العلاقة بين البلدين على أنها علاقة بين دولتين ندين. وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا، فيما شمل، السياسات

المالية والاقتصادية، التي وجهت لخدمة احتياجات الأمبراطورية المحاربة، ولخدمة جيوشها ، بما تصاعدت معه الأسعار وفشا التضخم ، على نحو لم يجر من قبل وعانت منه الطبقات الشعبية أي معاناة[١٢] .

فما إن انتهت الحرب في صيف ١٩٤٥ ، حتى انطرح على المسرح السياسي مطلب الجلاء، وإعادة النظر في المعاهدة، تحقيقا له ورفضا لمعاهدات الدفاع المشترك والأحلاف مع الدول الكبرى . ونفد عام ١٩٤٦ في سعي حكومة السعديين ثم اسماعيل صدقي مفاوضة الانجليز تعديلاً للمعاهدة . وفشلت المفاوضات، وسقط مشروع اتفاق صدقي بيفن، لأسباب منها وقوف الحركة الشعبية ضد مبدأ الأحلاف المشتركة الذي ارتبط به الوعد بالجلاء . وكان هذا إرهاصا بتخطي الحركة الوطنية أسلوب المفاوضة ، لما ثبت تاريخياً من أن المفاوضة المستندة الى أسلوب الكفاح السلمي المشروع وحده ، لم تفض الى جلاء الاحتلال من قبل ، وأنها في أحسن الظروف لن تفضي اليه الا لقاء اتفاق بالدفاع المشترك أو دخول مصر في الأحلاف العسكرية . وأهمية ذلك هنا ، أن أسلوب المفاوضة كان أسهم في بناء النظام السياسي القائم منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، بقواه ومؤسساته وعلاقاته ، وإن تخطي هذا الأسلوب يمثل ارهاصاً بتخطي الحركة الوطنية لامكانيات هذا النظام وأسسه ومؤسساته .

بعد فشل مفاوضات ١٩٤٦ ، بقي للكفاح السلمي المشروع رصيدان ، أولهما وجود المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وقد بعث انشاؤها بعد الحرب الأمل في تحقيق انتصار للحركة الوطنية ونيل الاستقلال بغير المفاوضة وبطريق التحكيم الدولي . وكانت ظروف ما بعد الحرب مكنت مجلس الأمن في أول دورات انعقاده أن يتخذ قراراً بجلاء القوات المحتلة لكل من سوريا ولبنان . وجاء المطلب المصري باللجوء الى مجلس الأمن ، لا يستند فقط الى تقدير الظروف الدولية هذه ، ولكنه يصدر من الرغبة في الخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقة الثنائية مع بريطانيا والاستفادة من صراعات الدول الكبرى بعضها مع بعض . وثاني الرصيدين أن قيادة الوفد بالبقية الكبيرة لها من رصيد كفاحها الوطني الطويل ، كانت قادرة أن تتولى الحكم ، على أن ترد قسماً كبيراً من الجماهير للأمل في مفاوضة تجري على يديها .

وقد استنفد الرصيد الأول في عام ١٩٤٧ . فما لبثت حكومة النقراشي ، التي خلفت اسماعيل صدقي ، ان نهضت الى عرض قضية مصر على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ ، طالبة جلاء العسكر الانجليزية عن مصر وعن السودان . ولكن مصر لم

تحظ بتأييد الا من ثلاثة أعضاء في المجلس ، العضو السوري فارس الخوري ، والعضو السوفيتي أندريه جروميكو ، والعضو البولندي أوسكار لانج . ووقفت الولايات المتحدة مع بريطانيا تنصرها ، ودفعت الى موقف المناصرة مجموعة الدول التي تسير في فلكها كالبرازيل وكولومبيا ، مطالبين جميعاً بعودة مصر وبريطانيا الى استئناف المفاوضات الثنائية . وأسفرت مداولات المجلس عن غير قرار . وأفاد ذلك لدى الحركة الوطنية المصرية ، أن طريق التحكيم الدولي كطريق المفاوضة مسدود . وكانت هذه هي حصيلة تجربة عام ١٩٤٧ .

أما الرصيد الثاني ، فقد وجدت فرصة اختباره عند وصول الوفد الى الحكم في يناير ١٩٥٠ . فقد أمكنه بما يتمتع به من ثقة شعبية أن يبدأ مباحثات تمهيدية مع الانجليز ، دون أن يقابل برفض من الجماهير . ولكن على مدى السنتين اللتين حكمتهما وزارة الوفد ، لم يأذن الوفد بأن تتجاوز المباحثات وضعها التمهيدي ، وأن تصل الى وضع المفاوضات الرسمية بين الطرفين . واستمسك الجانب المصري بالجلاء الكامل الناجز فيما لا يجاوز عاماً واحداً ، ولم يقدم للانجليز لقاء ذلك الا موافقة على مبدأ التحالف ولكن بعد الجلاء ، ومع وجوب تقوية الجيش المصري وتزويده بالسلاح ليدافع عن بلده ضد الخطر الاسرائيلي[١٣] . ولقي ذلك صدوداً من الانجليز أعجز الطرفين عن تحقيق خطوة عملية في طريق المفاوضة، والجأ حكومة الوفد الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لسنة ١٨٩٩ ، وذلك في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، فبلغت القومة الوطنية ذروتها .

* * *

وبالنسبة للمسألة الاجتماعية ، فليس من مباحث هذه الدراسة تفصيل القول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . ولكن حسبها ايضاح الصورة العامة والاشارة العاجلة الى الخط الرئيسي لمعضلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وما شب عن ذلك من أزمات في هذه الفترة . وإن حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية الذي حدث من سنة ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ لم تكن عرفته مصر من قبل . وكانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية في مصر لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الأجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات . والمجتمع الريفي ينقسم بحدة الى ٠,٥٪ من الملاك يملكون أكثر من ثلث الأراضي الزراعية ، وفي مواجهتهم أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين ، وارتفع ريع الأرض ارتفاعاً فاحشاً وانخفض أجر العمل الزراعي انخفاضاً مبخساً[١٤] .

والنمط الغالب لاستغلال الملاك الكبار أراضيهم هو تقسيمها على عائلات الفلاحين بايجار عيني أو نقدي . والملكيات المتوسطة تستغل اما بأسلوب رأسمالي يستخدم رأس المال والعمل الأجير ، واما على أساس الانتاج العائلي مع الالتجاء الى عمل الاجراء في مواسم العمل . والملكيات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة توضح الى أي مدى بلغ التفتت ، اذ يوجد مليون ونصف يملكون أقل من نصف فدان للواحد منهم ، ونحو نصف مليون يملك أكثر قليلاً من ثلث مليون فدانٍ . ورغم أن الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعي هو عائلة الفلاح ، مالكاً كان أو مستأجراً ، فقد كان هذا الشكل العائلي للانتاج خاضعاً لهيمنة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة ، من حيث اعتماد العائلة المنتجة على السوق الرأسمالي، شراءً لمستلزمات الانتاج أو تصريفاً للمحاصيل أو حصولاً على مواد الاستهلاك(١٥) .

كان من أهم خصائص الوضع الاقتصادي غلبة الطابع الزراعي عليه ، مع وجود زراعة متأخرة بكثافة سكانية عالية ، ومع قيام التناقض بين كبار الملاك وبين متوسطيهم وصغار الفلاحين والمستأجرين ، في ظروف غابت فيها التنظيمات النقابية والسياسية التي تمثل العمال الزراعيين ذوي الدخول شديدة الانخفاض ، وكل ذلك جعل علاقات الانتاج في الريف معوقة للتطور الزراعي . وشكل هذا الوضع تعويقاً للقطاع الصناعي ، من جهة مد هذا القطاع باحتياجاته من المواد الغذائية اللازمة لعمال المدينة والمواد الأولية ، ومن جهة انخفاض القدرة الشرائية في الريف وضمور سوق الانتاج الصناعي مما يعوق تطورها . وكان التطور الصناعي ضعيفاً بطيئاً ، لم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن ١١٪ من القوى العاملة ، ولا زاد إسهاماً في الدخل القومي عن ١٠ ٪ . وقامت الصناعةعلى الاستهلاكيات أساساً ، منسوجات وغذائيات وعانت في وجودها وتطورها من النقص النسبي في رؤوس الأموال ، اذ كان معظم الفائض الاقتصادي يذهب للخارج أو للمضاربة في الأرض أو في استهلاك الترفيات(١٦) .

وخلال فترة الحرب أوجد انقطاع المواصلات مع أوروبا نوعاً من الحماية للمنتجات المحلية ، وأيد ذلك طلب الجيوش الأجنبية الموجودة في مصر ، فنشأ وقتها حوالي **٣٧٥** شركة مساهمة ، وارتفعت قيمة الانتاج الى ما يزيد على ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب . كما زاد عدد الطبقة العاملة . ثم انتهت الحرب فانخفض طلب الجيوش الأجنبية ، وبدأ ورود السلع من الخارج ، مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية ، وحفزها على التفكير في كيفية ازالة أزمات النمو عن طريقها . وقامت محاولات الرأسمالية لتمهيد الطريق أمام تقدمها ، ولكن لم يكتب لهذه

المحاولات النجاح الذي كانت تأمل فيه . كان تراكم على بريطانيا لمصر من ديون الحرب حوالي ٤٠٠ مليون جنيه ، وكان الأمل أن يكون سدادها عامل نمو للصناعة المصرية انشاء لجديد وتجديداً لقائم ، ولكن لم يفرج عن هذه الأرصدة الا بمقادير ضعيفة وبالتدريج والمماطلة مما أفقد السداد أهميته في بناء الاقتصاد المصري . وكان الأمل أن تشارك رؤوس الأموال الأجنبية في النمو ، ولكن ما لبث أن ظهر عزوفها عن الاستثمار في مصر بسبب القلق الذي تثيره الحركة الوطنية ضد النفوذ الأجنبي ، وبسبب ما يتأتى من هيمنة كبار ملاك الأرض من معوقات اقتصادية . وكان الأمل أن تزيد حصة المشاركة المصرية في ادارة مشروعات الاقتصاد التي يهيمن عليها الأجانب المقيمون في مصر ، عن طريق زيادة السهم المصري في رأسمال المال ومجلس الادارة والعاملين ، ولكن ضغوط الرأسماليين الاجانب عاقت هذه الخطوة النسبية للتمصير . ومن مثل هذه الوجوه قام التناقض بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح الرأسماليين الأجانب .

ومن جهة أخرى لم تستطع الرأسمالية المصرية تحقيقاً لنمو الصناعة ، أن تسن من النظم ما يؤدي بالفائض الاقتصادي الزراعي الى المساهمة في تمويل الصناعة ، أو حتى يرفع الانتاجية الزراعية بما يفيد نمو الصناعة . وقد ظهر مطلب تحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح الأخير . ولم يكتب لأي من هذه المطالب أن يرى النور . ولا استطاعت أصوات المصلحين أن تعدّل النظام الضريبي بما يمكن من فرض الضرائب على الدخل الزراعي ، الا ما مسّ هذا الدخل ضمن ضريبة الايراد العام ذات الشرائح المتواضعة[١٧] .

وعرفت في عام ١٩٤٧ موجة اضرابات كبيرة في صفوف العمال . كان أكبرها اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، جرى في سبتمبر ١٩٤٧ وأحدث هزة عنيفة في المجتمع . وامتدت الاضرابات الى عمال الحكومة وموظفيها ، فلم تقتصر على الشركات والمصانع الأهلية . ومنها عمال المرافق كموظفي البرق ثم المدرسين اذ أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات . ثم كان الحدث الكبير الذي أصاب الدولة في الصميم ، وهو اضراب رجال الشرطة في ابريل ١٩٤٨ ، فكان حدثاً عميق الدلالة كشف عن تشقق جدران النظام السياسي وأنذر بانهياره . وإذا كانت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ قد قطعت هذا السياق ، فقد عادت موجة الاضرابات للظهور في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وصحبتها بعض حركات القلاقل في الريف بين الفلاحين في عدد من القرى .

كانت الأزمات تحيط بالحكومات المتعاقبة ، بحيث لم يعد الأمر أمر مشكلة معينة تواجه حكومة بعينها ، بل دل تعاقب فشل الحكومات المتتالية في المجالات المختلفة ، على أن الأزمة آخذة برقاب النظام السياسي الاجتماعي جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب ما يواجهه من أزمات ولا على تجاوز ما يحيط به منها . واجه المسألة الوطنية بالمفاوضة ففشل ، وواجهها بالتحكيم الدولي وفشل ، فانصرف عنها كلها ملتفتاً الى مشاكل الاقتصاد تنمية وتوزيعاً ، فأثبت على نفسه الوهن والعجز عن الحل . ثم أتت حرب فلسطين .

* * *

في هذه الفترة نما الاهتمام المصري بالمسألة الفلسطينية نمواً كبيراً ومتصاعداً مع الأحداث . ويمكن القول بأن ميادين الحركة الوطنية ، لم تعد قاصرة على مسألتي الجلاء ووحدة مصر والسودان ، حسبما جرت تقاليدها منذ بدء الحركة في صورتها الأخيرة في أوائل القرن العشرين . بل انضافت الى هذين الميدانين المسألة الفلسطينية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية في مصر[١٨] . وقد تصاعدت أزمة فلسطين بقرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم بنشوء دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ . ودخل الجيش المصري فلسطين يحارب عصابات الصهيونية ، كما دخلتها جيوش عربية أخرى ، فضلاً عن جماعات من المتطوعين سبقت التدخل العسكري الرسمي . وانتهت الحرب بهزيمة عانى منها الجيش المصري والسياسة المصرية عامة . وقد ترتب على العنصر الفلسطيني في السياسة المصرية ، وعلى حرب ١٩٤٨ عدد من الآثار الهامة .

أولاً ، ان صيغة الحركة الوطنية القاصرة على مصر ، والتي لازمت « الوفد » كقيادة لهذه الحركة ، صارت صيغة أكثر ضموراً من أن تستجيب لموجبات هذا التطور . وأيا كانت درجة اهتمام الوفد ، حكومة أو حزبا ، بقضية فلسطين منذ الثلاثينات ، بقيت الأطر السياسية للوفد غير قادرة على استيعاب هذا التطور . وهذا يوضح سبباً من أسباب نمو الحركة الاسلامية السياسية منذ الثلاثينات وخلال الأربعينات ونمو التنظيمات السياسية الأخرى التي وضعت المسألة الفلسطينية في بؤرة اهتمامها . ومن ثم فإن الجامعية السياسية للوفد ، كقيادة للحركة الوطنية ، قد تأثرت بهذا العامل ، لا من حيث مدى صلابة الوفد في تبني أهداف ما ، ولكن من جهة مدى اتساع بردته السياسية لما يستوجبه ادخال العنصر الفلسطيني ، من وجوب استشراف مصر الى انتماء سياسي أعم ، عربياً أو اسلامياً .

ثانياً ، إن أسلوب الكفاح السلمي المشروع الذي لازم الحركة الوطنية المصرية في مرحلتها التاريخية الأخيرة ، كان غير قادر على تحقيق أي نوع من التصدي للخطر الاستيطاني الصهيوني في فلسطين . وكان اندماج العنصر الفلسطيني في أهداف الحركة الوطنية المصرية ، مما يتعين معه أن تتفتق مساعي الكشف عن أساليب للكفاح تلائم هذا النوع الاستيطاني الذي ينزرع بقوة السلاح . وهذا العامل أظهر عجز عدد من القيادات التقليدية ، كما كان من أهم العوامل الذي انطرح بهاعلى االحركة الوطنية مبدأ استخدام العنف والعمل العسكري .

ثالثاً ، ترتب على ذلك بروز الجيش المصري كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام في الحياة السياسية المصرية . وقد ترد فيما بعد اشارة الى دور الجيش المصري في السياسة ، ولكن المهم هنا الاشارة الى أن تبني الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ لمبدأ الكفاح السلمي المشروع ، كان مبعداً للجيش عن القيام بأي وظيفة سياسية في سياق الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء . فلما استلزمت مكافحة المشروع الصهيوني في فلسطين استخدام العنف ، جرى ذلك عن طريق متطوعين ، ثم ما لبثت الحكومة أن أرسلت بعض وحدات الجيش تقاتل العصابات الصهيونية ، ودخلت مصر الحرب رسمياً. وأياً كان ضعف الجيش ، فقد كان أقوى بطبيعة الحال ، من حيث التدريب والعتاد العسكري ، من جهود المتطوعين . كما أن الضباط المصريين مارسوا القتال في مجال التطوع كما مارسوه في الحرب الرسمية ، مثل الشهيد أحمد عبد العزيز . والحاصل أن التفت الرأي العام المصري بقوة الى الجيش وضباطه خلال معارك فلسطين ، سواء في انتصاراته الأولى التي استرد فيها الجيش مكاناً في اهتمام الحركة الوطنية ، أو بهزيمته الأخيرة التي أثارت التعاطف معه ، لما استقر في الوجدان من رجوع أسباب الهزيمة الى سياسة الحكومة والملك والى ما يسمى وقتها بالأسلحة الفاسدة .

رابعاً ، برزت مسألة تسليح الجيش المصري بوصفها مسألة سياسية ذات أهمية وخطورة . وكانت هذه النقطة من أهم ما دارت حوله المباحثات بعد الحرب ، بين حكومة الوفد والانجليز من مارس ١٩٥٠ الى نوفمبر ١٩٥١ . كانت مسألة تسليح الجيش في المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ ، تناقش بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر ،بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس، لئلا تتهددها أطماع دولة معادية لبريطانيا . أي كانت تناقش كبند من بنود تأمين المصلحة البريطانية في عدم وقوع مصر في براثن دولة مخاصمة للانجليز . أما في المباحثات

الأخيرة ، فقد استقلت مسألة تسليح الجيش المصري ، ولم تعد مجرد عنصر من عناصر الجلاء ، انما صارت مطلباً يتعلق بتأمين سلامة مصر ضد خصومها(١٩) . ويمكن القول بأنه في ظل أساليب الكفاح السلمي المشروع للحركة الوطنية ، كانت الديمقراطية هي الوسيلة ذات الأولوية للسعي في تحقيق الجلاء المفضي للاستقلال . فلما بدأ الموقف يتغير ، برز دور المؤسسة العسكرية وصار التسليح من أهم قضايا التحرير .

* * *

وبالنسبة للمسألة الديمقراطية في الفترة التي سبقت مباشرة قيام ثورة ٢٣ يوليه ، فقد كان الوضع الديمقراطي يتأتى من حصيلة تناقض طرفين، سلطة الملك من ناحية، ومدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحية اخرى . والتناسب بين الطرفين تناسب عكسي على الدوام ، ما يحدّ سلطة الملك يفسح الحركة للجماهير والعكس . وهي معارك جرت سجالاً بين كرٍ وفرٍ لم ينحسم قط. والوفد لم يستقر في الحكم في أي من مرات توليه ، وسلطة الملك لم تتلاشَ في أي من هذه المرات ، والحرية التي كانت متاحة في عهود الوفد ، كانت محدودة بشطآن ، أوجدت بعضها الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية القائمة ، وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية التي صاغها الدستور . فالملكية الخاصة مصونة، تحرم الدعوة لالغائها كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعي القائم على أساسها . والامتيازات الاجنبية قائمة ومحمية ، حتى قررت معاهدة مونترو في ١٩٣٧ الغاءها مع بقاء المحاكم المختلطة اثنتي عشرة سنة تالية ، وفي كل ذلك تنحسر السيادة القضائية والتشريعية عن الاجانب ، وخاصة في الجوانب الاقتصادية . والاحتلال البريطاني ذو وجود فعلي أكسبته الشرعية معاهدة ١٩٣٦ . والملك، ذاته مصونة، يؤكد الدستور وجوده كحقيقة غير قابلة للتغيير. ثم كانت حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبي ، كلها غير طليقة ، تحدها جملة من الأطر القانونية والنظم التشريعية . وكان الوفد كقيادة للحركة الديمقراطية يمارس نشاطه في حدود هذه الأطر المضروبة عليه .

ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، حدث تغيير عميق الدلالة ، أفلتت به الموازين القائمة . نمت دعوة الاخوان المسلمين الى تغيير القوانين الوضعية بما يوجب تطبيق النظام الاسلامي . وظهرت دعوة الاشتراكية والصراع الطبقي على أيدي المنظمات الشيوعية ، وطالب الكثيرون بتحديد الملكية الزراعية وتأميم بعض الانشطة الاقتصادية الكبرى ، وتناجى كثيرون بضرورة الغاء النظام الملكي . ثم وجدت دعوة الكفاح

المسلح صدى عميقاً بين الجماهير ، وقامت موجات من الاضرابات العمالية . هنا تجاوزت حركة الجماهير الأطر القائمة .

ثم جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ تواجه المسألة الديمقراطية والدستورية في ظروف نمو الاستقطاب بين طرفيها ، الملك والجماهير ، نمواً ضجت به الأطر والشطآن ، وانعكس هذا الاستقطاب داخل الوفد نفسه بين تياراته . فكان أمام الحكومة ، إما أن تلم شمل النظام وتقف حامية لجسوره ، واما أن يفضي الاستقطاب الحادث الى ما يتشقق به بناء الوفد نفسه . وكان الوضع الأخير هو ما حدث . فقد واجهت الحكومة المسألة الدستورية بموقفين جد متعارضين . انطلقت في ظلها سلطة الملك على خلاف ما كان يحدث من قبل ، واطلقت هي حرية الجماهير الى أقصى حد شرعي يمكنها . وعرفت مصر وقتها فترة من أخصب فترات التفتح السياسي ، فكراً ونشاطاً عملياً . ولكن حدود النظام الدستوري ضجت من التناقض ، وبدأ البنيان يتزعزع ويوشك بالانقضاض . وانفرط العقد وصار النظام يتهدد بعضه بعضاً ، واتسمت سياسة الحكومة هنا بالتذبذب العنيف[٢٠] .

ثم جاء الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك في ٨ أكتوبر ١٩٥١ وسط تأييد شعبي منقطع النظير . والذي يهمنا هنا هو ما يؤكد تلك الصلة غير المنفكّة ، بين اعتبارات حركة التحرر من الاستعمار، وبين النظام السياسي والدستوري القائم في مصر. اذ كان الغاء المعاهدة حاسماً في اخلاله بالتوازن الشرعي والسياسي القائم ، وهو إخلال كان لا بد أن تمتد آثاره الى جوانب الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها ، اذ بدأ النظام القائم وقتها بوثيقتين تلازمتا تاريخياً في النشوء ، تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . وقابل الوفد الوثيقتين بالاعتراض والمقاطعة في البداية . ثم ما لبث أن قبل العمل في اطارهما آملاً ـ من خلال حركة الكفاح ـ تحريكهما الى ما يحقق المطالب الوطنية والديمقراطية . وفي ١٩٣٦ تحدد الوجود الشرعي للانجليز في مصر بالمعاهدة ، ثم جاء إلغاؤها بعد خمسة عشر عاماً . ليعري الوجود البريطاني من أي وشاح يستر بقاءه . لقد سبق للمعاهدة أن أسقطت الادعاء البريطاني الذي تضمنه التصريح في تحفظاته ، ثم تسقط المعاهدة أخيراً ، بما يفيد أن القوات البريطانية قد صارت قوات اعتداء .

والأثر الثاني للالغاء ، أن النظام السياسي في مصر ، يقوم على ميزان للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية . كما يقوم على ميزان للصراع بين الملك (قوة

الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطي) . ومؤسسات الحكم بنيت على هذا التوازن ، الذي استقطب جبهة السراي والاحتلال في جانب ، وجبهة الوطنيين الديمقراطيين في جانب آخر . وصار أي اختلال في أحد المجالين ينعكس اختلالاً في المجال الثاني . ومن ثم جاء اهدار شرعية الوجود البريطاني ممثلاً اخلالاً بشرعية الوجود الملكي في النظام السياسي . وكان توقيع الملك على قانون الغاء المعاهدة قمة العمل الديمقراطي الذي تحول به الملك الى رمز يملك ولا يحكم .

والأثر الثالث ، ان الوفد بالغائه المعاهدة واقراره عدم شرعية الوجود البريطاني ، قد بلغ غاية ما يصل اليه الكفاح السلمي المشروع من مدى . ومع الاعتبار بأن هذه الصيغة كانت لصيقة بالنشاط الوفدي ، وان الحزب تكون بها وبنى مؤسساته وفقاً لها ، فقد جاء الغاء المعاهدة ليمثل عملاً يتخطى حدود الوفد وقدراته . لذلك تطورت الاحداث سريعة ، تعبر عن أزمة الحكم والحياة السياسية كلها في مصر . وصار وصف الوجود البريطاني العسكري بعدم الشرعية ، يستوجب من الحكومة ان تحرك جهازها العسكري الضارب ضده . ولكنها لم تستطع أن تفعل ، لعدم استعداد الجيش لمثل هذه المناجزة ، ولأن موقعها الدستوري في السلطة يقصر عن هذه الامكانية ، والملك يمكنه أن يسقطها في ظرف مناسب يأتي عرضاً اويصطنع اصطناعاً . كما أن الوفد لم يكن يستطيع أن يمد الكفاح المسلح برهط من رجاله ، وليس لديه كتنظيم شعبي جهاز يمكنه القيام بهذه المهمة ، او يصلح نواة لها او قيادة . وهو ان أسلم لغيره قياد هذا الأمر يكون قد أسلم له قياد الحركة الوطنية برمتها .

لقد تصاعد المد الشعبي سريعاً ، وتدهورت أوضاع الحكم سريعاً ، حتى جاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم أزمة حكم الأقليات التي أفصحت عن عجز النظام جميعه عن ممارسة الحكم ، وعرفت الشهور الستة التالية أربع وزارات ، وعرفت في نهايتها قيام الثورة من الجيش .

***

تقتصر الاشارة هنا الى السمات البارزة في الأوضاع الحزبية قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وقد عرفت الساحة المصرية في ذلك الوقت عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي يمكن تصنيفها وفقاً لعدد من المعايير .

فهي من ناحية زمان نشوئها، فيها الحزب الوطني ، وهو الحزب الوحيد الذي يرجع ظهوره الى العقد الأول من القرن العشرين واستمر في الحياة السياسية بعد ثورة

١٩١٩ ثم الى ما بعد ١٩٥٢ . وفيها حزبان وجدا مع ثورة ١٩١٩ وفي أعقابها مباشرة وهما ، « الوفد » الذي نشأ في بدايات الثورة بحركة التوكيلات ، وقاد من بعد الحركة الوطنية الديمقراطية ، و « الأحرار الدستوريين » الذي نشأ في ١٩٢٢ كـإنشقاق على الوفد قام به « المعتدلون » في الحركة الوطنية . وفيها تنظيمان نشآ في أوائل الثلاثينات وهما ، « الاخوان المسلمين » الذي نشأ في ١٩٢٨ ، وبدأ ظهوره السياسي الواضح ودعوته الى العودة لتطبيق النظام الاسلامي في الثلاثينات ، و « مصر الفتاة » الذي ظهر بحركة الشباب في مشروع القرش واتخذ شكله التنظيمي في ١٩٣٣ . وكذلك ظهر في الثلاثينات « الهيئة السعدية » من بعض قادة الوفد المنشقين عليه في اوائل ١٩٣٧ . وفي الاربعينات ظهر عدد من التنظيمات الشيوعية بين شباب هذا الوقت ووضح ظهورها في الحياة السياسية مع نهاية الحرب العامة الثانية . وكذلك خرج قسم من مصر الفتاة، انضموا الى الحزب الوطني، مشكلين جناحاً قوياً فيه وعرف باسم « الحزب الوطني الجديد » ، كما انشق عن الوفد بعض اعضائه مكونين حزب « الكتلة الوفدية » في ١٩٤٢ . وتحول مصر الفتاة في أواخر الأربعينات الى اسم « حزب مصر الاشتراكي» .

ومن حيث اصل النشأ التنظيمية ، ظهرت أحزاب كـإنشقاقات على تنظيمات قائمة وهي « الأحرار الدستوريين » ، « الهيئة السعدية » ، « الكتلة الوفدية » ظهرت كلها انشقاقات على الوفد . انشق الأول في ١٩٢٢ مع تصريح ٢٨ فبراير ، والثاني في ١٩٣٧ بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، والثالث في ١٩٤٢ مع بدايات الحكومة الوفدية التي تولت الحكم بعد حادث ٤ فبراير . وكذلك الحزب الوطني الجديد الذي انشق رجاله عن مصر الفتاة في ١٩٤٢ منضمين الى الحزب الوطني .

ومن حيث الصلة بالحكم ، فإن الأحزاب والتنظيمات التي وصلت الحكم وحدها أو مؤتلفة مع غيرها ، هي الوفد والأحرار والسعديون ، وثمة أحزاب أمكنها المشاركة بسهم ضعيف في فترة أو فترات محدودة ، وهي الكتلة والحزب الوطني « القديم » . وباقي التنظيمات والاحزاب وهي كل ما نشأ في الثلاثينات والاربعينات لم يصل واحد منها الى الحكومة ولا شارك فيها قط ولو بوزير واحد . وكانت الأحزاب التي تصل الى الحكم أو تشارك فيه هي ما أمكنها الوصول الى عضوية مجلس النواب والشيوخ كأغلبية أو أقلية ، وسواء في انتخابات جرت حرة أو اصطنعت نتائجها بنشاط أجهزة الادارة . وكان أقل أحزاب النخبة الحاكمة وجوداً بالبرلمان هي الكتلة والحزب الوطني . أما الاخوان ومصر الفتاة والحزب الوطني « الجديد » والتنظيمات الشيوعية ،

فلم يصل واحد منها الى عضوية مجلس النواب والشيوخ ، الا عضو واحد من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) ، انتخب في مجلس نواب ١٩٥٠ .

ومن حيث التمثيل العام للفئات الاجتماعية ، فقد كانت الأحزاب الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا في المجتمع ، هي الوفد والاحرار والسعديين ، ثم الحزب الوطني « القديم » والكتلة . وداخل هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة، كان الأحرار والسعديون يمثلون المصالح الأكثر محافظة، وخاصة كبار ملاك الأرض والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، في المال والصناعة والتجارة . وكان الاخوان والشيوعيون ومصر الفتاة والحزب الوطني « الجديد » ، بعيدين عضوياً عن النخب الحاكمة ، مرتبطين بالفئات الاجتماعية الأدنى ، من الطلبة وصغار الموظفين والمهنيين وصغار التجار والمزارعين وبعض القيادات العمالية .

ومن حيث مدى التأييد الشعبي ، كان الوفد والاخوان المسلمون أكثر التنظيمات حظاً من اقتراب الكتل الشعبية العريضة اليهم . ولم يكن من أحزاب النخبة غير الوفد يتمتع بقدر يعتد به من هذا التأييد . أما الأحزاب والتنظيمات غير النخبوية ، فقد كان غير الاخوان من يتمتع بحجم من التأييد لا بأس به ، وخاصة مصر الفتاة والشيوعيون والحزب الوطني « الجديد » . ومن حيث الوجود الشرعي كانت الأحزاب جميعاً ذات وجود معترف به رسمياً فيما عدا التنظيمات الشيوعية .

ومن حيث المورد الفكري العام ، ظلت الاسلامية السياسية مرتبطة بالحركة الوطنية في مصر حتى ثورة ١٩١٩ وكان الحزب الوطني على يد منشئه مصطفى كامل ثم محمد فريد ، ترتبط لديه المطالب الوطنية في اجلاء الانجليز بالتوجه الاسلامي السياسي العام . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كان الحزب الوطني قد ضعف كثيراً على مدى الحرب العامة الأولى والسنوات القليلة السابقة عليها ، نتيجة مقاومة السلطة له ونزوح أبرز قياداته عن مصر . وكانت عناصر التغريب في التعليم والمجتمع قد اختمرت ، وشب منها جيل من الشباب صار يمثل حركة الدفع النشيط لثورة ١٩١٩ ، كما كانت انهزمت وألغيت الخلافة ونشأت الدولة التركية العلمانية على أنقاضها ، فلم يعد ثمة كيان سياسي يشخص النزوع الاسلامي . وكل ذلك رجح انطباع الوفد وحركة المقاومة الوطنية التي قادها بالطابع العلماني القومي القاصر على الديار المصرية . وظهر مشروع الاستقلال السياسي كمشروع للنهضة يتبنى النموذج الغربي في الفكر والنظم ومعايير الاحتكام والشرعية . وتبلور الوضع في العشرينات على هذا النحو ، فظهرت الدعوة الاسلامية كدعوة سياسية مستقلة عن هذه الأطر ، وترتكز في تجييشها

الشعبي على مطلبين اساسيين ، وهما الجامعة الاسلامية كرابطة انتماء سياسي جامع ، والشريعة الاسلامية كإطار حاكم لمشروع النهضة ونظمه وأنشطته . ومن هنا ظهر انشقاق في البيئة السياسية المصرية ، بين تيارين عامين ، أحدهما آخذ عن الفكر الموروث ، والآخر عن الأفكار الوافدة .

وما يهم من كل ذلك ، الاشارة الى ظاهرة كانت من الظواهر الحاكمة في الحركة السياسية الاجتماعية وأنشطتها؛ إذ اتخذ التعبير عن أي من القوى والمصالح المختلفة أوضاعاً فكرية متباينة . ولم يعد ثمة نمط فكري وحيد يعبر عن المصلحة الاجتماعية والاقتصادية لقوة اجتماعية بعينها . واشتمل كل تيار من هذين التيارين العاملين على تعبيرات عديدة عن كل من القوى المختلفة. فمثلا كانت السراي وما تمثله من مصالح سياسية اجتماعية، تجد تعبيراً مزدوجاً عن نفسها، من خلال المؤسسة الدينية الرسمية كالأزهر والطرق الوصوفية ، ومن خلال مجموعة من المنابر العلمانية كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب . وصارت الحركة الوطنية المعادية للاحتلال تجد تعبيراً مزدوجاً أيضاً . من خلال العديد من المؤسسات السياسية ذات المنزع الموروث او الوافد . وصار كل من الفكر الوافد والموروث يضم بين جنباته عديداً من التعبيرات عن مصالح سياسية واجتماعية متباينة . وقامت دوائر متداخلة من كل أولئك صعب معها التصنيف والتقويم . وبمراعاة التبسيط، يمكن القول ان التيار الآخذ من الفكر الوافد كان يضم الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين والكتلة (من أنشق عن الوفد) والحركة الشيوعية ، وان التيار الآخذ عن الفكر الموروث يضم الاخوان المسلمين ، ويقف على مشارفه من انحدر من الحزب الوطني القديم ، كمصر الفتاة الحزب الوطني « الجديد »[٢١] .

ومن حيث الموقف من الديمقراطية ، فلا شبهة في ان الوفد كان في مقدمة ؛حزاب التي تدعو اليها وتدافع عنها وتوسع من قاعدتها السياسية والاجتماعية . أما حزاب النخبة الأخرى ، فهي ان صدرت عن مورد الفكر الليبرالي الذي يصدر عنه وفد ، الا أن واقعها السياسي وانعزالها عن الجماهير وعدم تمتعها بتأييد شعبي كبير في أية انتخابات حرة ، كانت تستند في وجودها واستمرارها السياسي الى دعم يأتيها من قوى الاستبداد . وبهذا المستند وقفت في ممارستها السياسية مع هذه القوى ، واتسم مسلكها بالافساح لسلطات الملك وتقييد الحريات الشعبية .

أما الاحزاب والتنظيمات من خارج نخبة الحكم ، فإن الاخوان ومصر الفتاة لم يكن يسهل حساب أيهما ضمن القوى المؤيدة للتنظيم الديمقراطي بالمعنى المتعارف

عليه وقتها له ، من حيث التكوين الدستوري النيابي والنظام الحزبي . ويلحظ أن كثيرين ممن انضموا الى أحد هذين الاتجاهين ، وهم غالباً من شباب الثلاثينات ، فإن المثل المتعارف عليه وقتها للتنظيم الديمقراطي (النيابي الحزبي . .) لم يرتبط بمُثُلهم السياسية ولا بمشروع النهضة الذي توخوه ، اي لم يكن عنصراً لصيقاً من عناصر تصورهم لمدينتهم الفاضلة ، وشاع مفهوم الزعامة الفردية وتعبئة الشباب من خلال الفرق شبه العسكرية كالجوالة والاقمصة الملونة . ولكن في الاربعينات مال مصر الفتاة، والحزب الوطني «الجديد» الذي خرج منه، إلى الجبهة الديمقراطية. أمّا التنظيمات الشيوعية ، فهي تحسب ضمن القوى الديمقراطية في الاربعينات ، باعتبار نظرتها الى المرحلة الثورية التاريخية التي رأت البلاد تمر بها ، وهي مرحلة الحركة الوطنية الديمقراطية . ولكن قام ذلك في اطار مفهوم نظري خاص بالديكتاتورية الطبقية ، وان المرحلة الوطنية الديمقراطية تفضي من بعد الى مرحلة الثورة الاشتراكية حيث يكون من مقوماتها تجاوز مفاهيم المرحلة السابقة وتحقيق دكتاتورية العمال والفلاحين او جماهير الشعب العامل .

ومن هنا يمكن ملاحظة أن قسماً كبيراً من التيارات السياسية العاملة في ذلك الوقت ، لم تكن ترى في التنظيم النيابي الحزبي (المتعدد الاحزاب) ما يمكن اعتباره أصلاً أو هدفاً لصيقاً بالمشروع المتكامل للنهضة المرجوة .

ويضاف الى ذلك ، الملاحظة التي سبقت الاشارة اليها ، مما أوضحته نتائج الانتخابات وخاصة سنة ١٩٥٠ ، وهي نمو نسبة من لم يدل بصوته في تلك الانتخابات وخاصة من سكان المدن . ودلالة ذلك أن ثمة ضعف تدريجي كان يلحق الثقة بالنظام النيابي المتعدد الاحزاب ، في صورته القائمة وفي سياق التوازنات السياسية التي قامت ، وبأنه خليق بتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية المرجوة . ويشير الى ذلك أيضاً ، ان الأحزاب والتنظيمات التي قامت خارج نخبة الحكم ، لم تستطع الأطر النيابية ان تعكس أدنى صورة لنموها أو حتى لوجودها ، رغم نموها الشعبي الملموس والكبير . وقد وقفت هذه التنظيمات في انتخابات ١٩٥٠ وراء الوفد ، بما يدل على انها لم تكن تستطيع بذاتها الوصول الى مقاعد مجلس النواب ، بَلْهَ أن تصل الى السلطة . كما أن الوفد بدونها لم يكن يستطيع تحقيق ما اعتاد تحقيقه من اغلبية كبيرة في الانتخابات . وهذا يشير الى أن قنوات التنظيم النيابي لم تعد قادرة على استيعاب الصورة الحقيقية لخريطة القوى السياسية النائمة. وكانت هذه القوى «غير الممثلة» أكثر اهتماماً بأساليب الدعوة والنشاط غير اللصيقة بقنوات الوجود

الانتخابي والمؤسسات الدستورية . وكان ضعف الوفد ضعفاً للمثل الديمقراطي عامة .

ويضاف أيضاً ، أنه في سياق أزمة الحكم والأزمة السياسية العامة ، التي عانت منها الحياة المصرية من الغاء المعاهدة في ٨ اكتوبر ١٩٥١ حتى حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها ان تتجمع سريعاً في شكل من اشكال الجبهات ، التي يمكنها تجميع الرأي العام السياسي وراء الأهداف المتفق عليها . ويوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور. ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة، مجتمعة أو منفردة، أن تلتقط أياً من أطراف السلطة الملقاة طريحة . وقد لوحظ في تلك السنوات الأخيرة ان نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن « الرجل » ، « القائد »، « الزعيم » بل ينادي جهرة بحثاً عن « الدكتاتور » الذي تحتاجه مصر ، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذي أعقب الحريق ، وحتى ٢٣ يوليه ١٩٥٢[٢٢] .

الفصل الثاني

تشكل ملامح
حركة الضباط الاحرار

لم يكن قيام الجيش بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ أمراً شاذاً في التاريخ المصري الحديث ، ولا كان حادثاً غير مسبوق . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، عرفت مصر أربع انعطافات تاريخية كبيرة ، اعتلاء محمد علي ولاية مصر في ١٨٠٥ ، ثورة العرابيين في ١٨٨١ ، ثورة ١٩١٩، ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . ثلاثة من هذه الانعطافات والثورات قام بها الجيش ، وهي الأولى والثانية والرابعة . ولم يختلف عنها الا ثالثتها ثورة ١٩١٩ . وان أمر هذه الملاحظة ليس أمر تحبيذ لنمط أو لآخر من الأدوات والمؤسسات التي قامت أو تقوم بالتغيير ، وليس أمر تثبيت « لحتميات » تاريخية ، انما وجه الملاحظة يتعلق ببيان الأصول التاريخية والمتشابهات في سياق التاريخ المصري الحديث ، وبيان أن حركة الجيش في ٢٣ يوليه لم يكن تحركاً شارداً ولا شاذاً ، منظوراً اليها في تتابع الأحداث التاريخية .

وقد لا يكون من الصواب ، تشبيه أوضاع حدثت في بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، بأحداث جرت قبلها بمائة وخمسين سنة . وهي مدة من الزمن لا يماثل طولها الا كثافة ما جرى خلالها وضخامة حجم التبدل الحاصل فيها ، في الظروف السياسية والاجتماعية والعالمية . ولكن الباحث لم يجد مندوحة ، عند الحديث عن الاسلوب الذي جرت به ثورة ٢٣ يوليه ، من التعرض لأوجه الشبه والتنافر بينه وبين ما سلفه . ولا يجد في ذلك محيصاً عن البدء بحركة محمد علي ، التي يكاد يتفق الباحثون على اعتبارها بداية المرحلة التاريخية الحديثة لمصر .

ومن الجلي أن القوى التي تساهم في صناعة حدث تاريخي ما ، تصير هي ذاتها القوى التي تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار . سواء بما تتوافق عليه من هذه

الآثار ، أو بما تتصارع مع بعضها البعض في الافصاح والاضمار او الانعاش والكبت لتلك الآثار . وتصير هي ذاتها القوى التي تشغل خشبة مسرح الاحداث ، مشاركين أو أطراف صراع . وقد شارك في اخراج الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١ ، الجيش العثماني وقوات بريطانية وأمراء المماليك المصرية وجماهير مصرية نشطت تحت قيادة رهط من العلماء والأعيان .

كانت القوة العثمانية تتكون من جيشين ، أكبرهما يبلغ الخمسة والعشرين ألفاً من الانكشارية والحرس ، وأصغرهما ستة آلاف من الأرنؤود (الألبانيين) والأنكشارية . وتهدف الدولة العثمانية بعد اخراج الفرنسيين ، أن تبسط حكمها المطلق على مصر فلا تعود الى وضع مشاركة المماليك لها في هذا الأمر . وكان لدى يوسف ضيا، الصدر الأعظم، تعليمات بتصفية ما تبقى من نفوذالمماليك. بإبادتهم أو ابعادهم الى غير مصر من الأراضي العثمانية . وبهذه السياسة تكمل الدولة العثمانية لصالحها ما بدأه الفرنسيون لصالحهم من تصفية المماليك ، وتستفيد مما صنعه الفرنسيون في هذا الشأن احكاماً لسيطرتها على مصر ، ورغبة في دعم الدفاع عنها ضد الاطماع الأوروبية التي فشل المماليك في مواجهتها .

وكان الانجليز بقوتهم العسكرية ، يحتاجون الى قوة محلية يؤزرونها وتدعم نفوذهم في مصر . فوقفوا مع المماليك يساندونهم بنفوذهم الآتي من وجود قواتهم بالقاهرة والاسكندرية ووجود أسطولهم بالمياه المصرية ، وبضغوطهم السياسية على الباب العالي في استانبول . واستطاع الانجليز بذلك ان يدرأوا عن المماليك مخاطر التصفية السياسية ، وأرغموا ممثلي السلطان على اطلاق سلاح الامراء منهم . على أن القوات الانجليزية ما لبثت أن جلت عن مصر بالضغوط الملحة للفرنسيين العثمانيين ، الأمر الذي أضعف تأثيرهم السياسي على مجريات الأمور من بعد . لكن كان قد تحقق اخفاق العثمانيين في اقصاء المماليك .

أما المماليك فقد استهدفوا بعد جلاء الفرنسيين ان يستعيدوا سابق هيمنتهم على لديار المصرية . وكانوا آلوا الى فريقين . أحدهما عاد إلى مصر مع القوات العثمانية على رأسهم ابراهيم بك ، والثاني تحالف مع الانجليز ورابط الى جانب قواتهم في لاسكندرية ، وعلى رأسه الألفي بك . وقد تبدلت مواقف الكثيرين ، بعد أن صاروا أضعف قوة وألين عريكة وأقل طموحاً ، بعد أن لم يمكنهم الاعتماد على قوتهم الذاتية بعد اضعاف الفرنسيين لهم . واذ استند فريق الألفي الى الانجليز ، فإن البعض الآخر

لجأ للمناورة دون أن يكون له من القوة الذاتية ما يضمن أيلولة حصيلة المناورات لحسابه ، فسقط في يد محمد علي . واذ كان المماليك هم القوة المحلية (المصرية) من قبل ، فإن ضعفهم وظهور مقاومة الأهالي المصريين للاحتلال الفرنسي ، قد أظهر قوة محلية أخرى ما لبثت ان حلت محل المماليك ، وتتألف من جماهير مصرية بقيادة شيوخ الأزهر وبعض الأعيان ، وما لبثت أن تركزت قيادة هذه القوة الجديدة البديلة في يد السيد عمر مكرم . ويبدو أنّ أحداً لم يدرك هذه القوة الوليدة وأهميتها الا محمد علي ، فعمل على ان يوازن بها قوة المماليك في النطاق المحلي المصري .

أما الفرنسيون فكانوا قوة مجلوة من الساحة . وغابت مساهمتهم النشطة في صناعة الأحداث المحلية ، كما ضعف النفوذ الفرنسي في استانبول لرفض السلطان ـ في البداية ـ الاعتراف بنابليون امبراطوراً ، كراهة منه للثورة الفرنسية واستجابة لضغط روسيا عليه ، فانقطعت العلاقات بين الدولتين . ولم يكن من نفوذ مؤثر للفرنسيين في الموقف المحلي ، الا في الضغط على الانجليز للجلاء عن مصر ، ومساعدة محمد علي بالنصيحة . ثم كان لوقائع الصراع بين القوى الاوروبية بعضها مع بعض من ١٨٠١ الى ١٨٠٥ ، ما أضعف الى حد كبير التأثير الأوروبي على الأحداث المصرية .

في هذه الظروف كانت حركة محمد علي . أتى مصر مع القوة العثمانية التي جمعت من الرومللي واصطلح على تسميتها بالقوة الالبانية (الارناؤود) . ومحمد علي تركي نشأ في ألبانيا ، فلم يكن بالنسبة لهذه القوة واحداً من عشائرها ، وميزه هذا الوضع عنها وعن الانكشارية معاً ، وأتاح له قدراً من مرونة الحركة والقدرة على المناورة الواسعة في الاطار العام للقوة العثمانية ، ودون ان يستوعب تماماً في داخل أي من فئات هذه القوة وفرقها المتصارعة . كان في رتبة البكباشي (مقدم) ، ورقي في مصر الى رتبة رئيس فرقة ورأس القوة الألبانية بعد مقتل طاهر باشا .

ويمكن القول اجمالاً للموضوع دون تفصيل ، أن الصراعات بين العثمانيين والمماليك ، وبين الفرق المتعددة بعضها وبعض ، وبين الشخصيات البارزة الطامعة في ولاية مصر داخل كل فرقة ، كل هذه الصراعات قد جمعت بين هذه القوى بالسلب لا بالإيجاب ، اذ طرح بعضها من بعض ولم يضف بعضها الى بعض . وهذا ما مكن محمد علي بقوة مرجوحة لا تزيد عن الأربعة آلاف عدداً ، ان تؤثر تأثيراً كبيراً في

الموقف . كما أن هذه الصراعات أخلت اخلالاً خطيراً بالأمن والنظام بما آل به الأمر الى ما يشبه الفوضى ، وما أفضت اليه الفوضى من ظلم صارخ بالأهلين وعجز في الميزانية العامة . واذ فطن محمد علي الى قيام قوة الأهالي المصريين ، فطن أيضاً الى لعبة « الرواتب والضرائب » . فالعجز يهدد رواتب الجند فيثوروا . وسد العجز يقتضي فرض الضرائب وظلم الجباية فيثور الأهالي . وفي لعبة الرواتب والضرائب هذه ، سقط كل من تقدم محمد علي في القوة والنفوذ من رجالات العثمانية وامراء المماليك .

والعامل الآخر هو الصراع بين فرق الانكشارية وفرق الالبان داخل القوة العثمانية ، والصراع بين فرق المماليك وخاصة الألفي والبرديس . ثم الصراع بين العثمانيين والانجليز ، وبين الجماهير المصرية وامراء المماليك وولاة العثمانيين ، وفي هذه الصراعات سقط من الولاة خسرو باشا واحمد باشا وعلي الجزائرلي من العثمانية ، والبرديسي من المماليك ، ثم خورشيد . وكل ذلك حدث اما لثورة الجند طلباً للرواتب ، او لثورة المصريين سخطاً على الضرائب . وكان محمد علي بمرونة وضعه داخل القوة العثمانية ، ولكونه من رجال الصف الثاني بين المتصارعين على الولاية ، ولادراكه أهمية العنصر الشعبي المصري ، كان هو من آلت اليه الأمور . سقط من قبله ، وطلبت الجماهير المصرية تعيينه والياً في مايو ١٨٠٥ ، وصدر الفرمان له بذلك في يوليه ١٨٠٥ .

المهم في كل ذلك ، ان محمد علي، ساهم المصريون في استبقائه بمصر لما قرر الباب العالي عودته مع فرقته ، وساهموا في استبقائه لما عين والياً على جدة ابعاداً له عن مصر ، وساهموا في توليه ولاية مصر . بمعنى أنهم آزروا صعوده وانتصاره على خصومه، عثمانيين ومماليك، ثم آزروه في دعمه سلطانه ضد فلول الأمراء بعد توليته. ومن هنا وجه اصطباغ محمد علي بالصبغة الشعبية المصرية في البداية . ثم ما كان له من أثر لا يَعْدِلُه أثر في تاريخ مصر الحديث على ما هو معروف مشتهر .

على أن ما يتعين ملاحظته ، ان الحركة الشعبية المصرية عندما رجحت اختيار محمد علي للولاية ، إنما كانت تدور في اطار العثمانية السياسية ، وهي لم تكن حركة انفصال ولا انسلاخ ولا استقلال عن دولة الخلافة ، انما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد. وهي لم ترَ في نفسها حركة مصرية بالمعنى القومي، انما هي حركة شعبية تستهدف اقرار الامن والعدل . ولو كانت حركة تصدر عن شعور قومي مصري لكان محمد علي أولى بالاستبعاد من امراء المماليك ، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعايشة الأطول نسبياً[1] .

وما يتعين ملاحظته أيضاً ، ان ترجيح اختيار محمد علي للولاية ، انما روعي فيه كونه ضابطاً كبيراً على رأس فرقة عثمانية . فهو واحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد في الدولة العثمانية . وكان محمد علي في حركته السياسية حريصاً في ذلك على ألا يظهر بمظهر المتمرد على الدولة ، وان يستبقي الاحساس أنه وفرقته جزء من القوة العثمانية ، وان صراعاته ومناوراته تجري في حدود صراعات الفرق والاشخاص داخل اطار الهيمنة العثمانية . ولم يكن الباب العالي يهمه كثيراً من الغالب في هذه الصراعات ، ما دام يظل خاضعاً للدولة معترفاً بهيمنتها مقراً بالولاء لها . بل لعل محمد علي هو الوالي الوحيد الذي استطاع ، باقتدار، أن ينفذ الخط السياسي العثماني كاملاً ، باجهاضه النفوذ الانجليزي المهدد في مصر ، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكي فيها . وتم له ذلك، لا بفضل مهاراته الذاتية وعبقريته في المناورة فقط ، ولكن بفضل أنه فطن الى حقيقة حلول الحركة الشعبية المصرية محل المماليك في السياسات المحلية في مصر ، وفي اطار الكيان العثماني .

ومن المعروف الذي لا يحتاج لتفصيل ، أن تجربة محمد علي الاصلاحية وتجربة النهضة التي قامت علي يديه ، انما بدأت بالجيش وقامت به ودارت حوله من كل جوانبها ، التعليم ، البعثات ، المصانع ، اصلاح نظام الارض - ملكية وانتاجاً - ادارة الدولة وتنظيمها . واذا كان مما لا خلاف عليه ، ان الجيش هو دائماً عمود الارتكاز في بناء أية دولة أو نظام ، فإن جيش محمد علي لم يقم بهذه الوظيفة وحدها ، ولم يكن مجرد درع لتحقيق المشروع السياسي ، إنما كان أحد مكونات هذا المشروع السياسي وجوهره . ولم يقم بدوره فقط في بناء السلطة السياسية ، انما قام بدور هام فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية ، تدور كلها في اطار الاحياء العثماني(٢) .

النقطة الأخيرة ، ان محمد علي جرت سياسته منذ ١٨٠٥ الى ١٨٣٠ في اطار دعم المقدرات العليا للدولة العثمانية ، بقضائه على المماليك أولاً ، ثم بنشاطه العسكري اللاحق ، محاربة للوهابيين في ١٨١١ اقراراً للهيمنة العثمانية على الجزيرة العربية بتكليف من الباب العالي ، ثم محاربة لليونانيين في ١٨٢٧ مقاومة لثورتهم بطلب من السلطان أيضاً . ولكنه في حروب الشام منذ ١٨٣١ ، سلك في اطار الدولة العثمانية ، مسلك التمرد والثورة او الانقلاب على الباب العالي بوصفه المؤسسة السياسية الحاكمة في الدولة العثمانية . وبعد انتصاره على الجيش العثماني في موقعة قونيه ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، استأذنه ابنه ابراهيم قائد الجيش المحارب في ان يتقدم الى

استانبول ، واجرى حواراً مع رشيد باشا قائد الجيش المهزوم للاتفاق معه على ان يتقدما معاً الى العاصمة لخلع السلطان محمود وتولية ابنه الصبي الصغير عبد المجيد[٣] ولم يأذن محمد علي لابنه بذلك خشية تدخل الدول الاوروبية وانكارها عليه هذا التقدم ، فعقد معاهدة كوتاهية ١٨٣٣[٤] . ثم لما هزم الجيش العثماني ثانية في موقعة نصيبين في ٢٤ يونيه ١٨٣٩ ، حدث ان سلم قائد الاسطول العثماني وحداته الى محمد علي بالاسكندرية ، ولم يعد ما يعوق التقدم نحو العاصمة الا التدخل الانجليزي الفرنسي المعروف .

وهاتان الواقعتان تظهران ان محمد علي ، كانت طلبته دولة الخلافة ومؤسسة الحكم هناك . وان من قادة الدولة العثمانية من نظر اليه كقائد عثماني لثورة أو انقلاب ، وان ليس صنيعه صنيع حرب بين أمتين ، لذلك أيده هؤلاء او عملوا على السير معه مبدين الاعتراف به ضد المؤسسة الحاكمة المهزومة . وأوضح ابراهيم ذلك بقوله للمندوب الفرنسي يواكونت « ان الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود ، فبأي حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريد»وان اوروبا نفسها تنادي بحق كل امة في اختيار ولي أمرها . ومن هذا السياق يبين ان الجيش المصري الذي بناه محمد علي كان يقوم بوظائف سياسية في الاطار العثماني ، وكما قام بدور في تثبيت السلطة العثمانية ضد بعض الثورات وحركات الانفصال سواء في جزيرة العرب او اليونان ، فقد استخدم كأداة التغيير السياسي للمؤسسة السياسية الحاكمة في استانبول في حربي الشام ، وفي هاتين الحربين كان محمد علي يقوم بعمل ثوري بواسطة المؤسسة العسكرية ، وهي حركة سياسية ثورية او انقلابية قام بها محمد علي واتخذت الجيش أداة لها ، واتخذت الحرب النظامية اسلوباً .

فكان ما حدث في ١٨٠٥ نوعاً من التغيير السياسي المحلي في مصر ، اسهم فيه الجيش ، ثم كان ما حدث في عامي ١٨٣١ ، ١٨٣٩ محاولة لاحداث هذا التغيير على نطاق الدولة القائمة وقتها وبطريق القوة العسكرية .

***

بدأت المصرية السياسية تظهر بعد معاهدة لندن في ١٨٤٠ ، التي فرضت عزلة مصر عن جيرانها. وبدأت تتبلور وفقاً لمجمل السياسات التي تولاها الوالي سعيد باشا منذ ١٨٥٦ ، ومنها تصعيد المصريين في سلك الضباط . وبهذا التصعيد بدأ يتولد وجه من أوجه الصراع بين القادة العسكريين ذوي الأصول التركية والشركسية ، الذين

احتكروا من قبل وضع النخبة العسكرية والحاكمة ، وبين مزاحميهم الجدد من أبناء العمد وشيوخ البلد المصريين . وزاد هذا الصراع أن الجيش كان قد ضمر من حيث العدد ، ومن حيث الوظيفة القتالية له ، كمؤسسة تتصل بمشروع سياسي احيائي أو تحريري . وان الصراعات الداخلية في أية مؤسسة ، انما تخفت في ظروف نمو هذه المؤسسة ونشاطها وارتباطها بوظائف سياسية او اجتماعية حية ، وتزداد الصراعات مع ضمور المؤسسة او انحدارها أو انعزالها .

والحاصل ان الجيش المصري الذي بلغ عدده قرابة ثلاثمائة الف في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، فرضت عليه فرمانات ١٨٤٠ ألا يجاوز الثمانية عشر ألفاً . واذا كان زاد عدده الى ثلاثين ألفاً في ١٨٦٦ ثم زاد عن ذلك في أوائل السبعينات ، فقد كانت سياسة الخديو اسماعيل وقتها ، تميل الى ترجيح كفة ذوي الأصول غير المصرية ووقف تصعيد المصريين به . وجلب بعثة تدريب امريكية من ثمانية واربعين ضابطاً ، تولى بعضهم وظائف في قيادة الجيش[٥] .

وقد بدأت الحركة السياسية العسكرية المصرية ، في أعقاب فشل الحملة المصرية على الحبشة وهزيمة الجيش هناك في ١٨٧٦ . سبق قيام هذه الحملة حركة ترقيات اقتصرت على الشراكسة ، وتولوا مع مجموعة من الضباط الأمريكيين قيادتها . وقد أثبت أحمد عرابي في مذكراته بعضاً من وقائع فشل الحملة ، وابادة عدد من فرقها بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الامريكيين[٦] . وتوافر بذلك عنصران ، احساس بالظلم لدى الضباط المصريين ، وهزيمة عسكرية نسبت الى الظالمين من قواد الجيش والدولة . وبهذين العنصرين تكونت « مصر الفتاة » في ١٨٧٦ ، كجمعية يساهم فيها عرابي والروبي ، وفيها من المدنيين نديم وصنوع ، وتعبر عن نفسها بوجه غير رسمي عن طريق صحيفة « ابو نضارة »[٧] . وكانت تحمل على التدخل الاجنبي والامتيازات وتحكم الاتراك والشراكسة ، وتطالب بفتح باب الترقية أمام الضباط المصريين .

ثم كانت مظاهرة ضباط من الجيش في فبراير ١٨٧٩ ، شارك فيها نحو الفين وخمسمائة من الضباط المصريين ، واسقطت وزارة نوبار المسماة بالوزارة الأوروبية (لوجود انجليزي وفرنسي بها) . وفي ابريل ١٨٧٩ ساهم عدد من الضباط في المؤتمر الذي أسفر عن تقديم « اللائحة الوطنية » التي تطالب بالحكم النيابي وتشكيل وزارة مصرية . ثم ارتبطت الحركة السياسية للجيش « بالحزب الوطني » الذي تكون من

قيادات مدنية مثل محمد شريف واسماعيل راغب ومحمد سلطان وعمر لطفي ، فضلاً عن قيادات عسكرية منها أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي . ونشر أول بيان له في نوفمبر ١٨٨٠ .

سارت الثورة العرابية في طريقها المعروف بما لا وجه معه للتفصيل . ودور الجيش فيها واضح لا يحتاج لإثبات أو كشف . ولكن ما قد تحسن ملاحظته ، ان التحرك السياسي للضباط تولد في البداية من عاملين ، سياسة تمييز ذوي الاصول التركية والشركسية ، وفشل حملة الحبشة . وقد اسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والامريكيين . وبالهزيمة ظهر الطموح المصري في تولي القيادات العسكرية متلائماً ـ في عين المصريين على الأقل ـ مع موجبات الكفاية العسكرية . أو بالأقل سقطت حجة التعارض بين الطموح المصري وموجبات الكفاية .

ويلاحظ أيضاً أن الحركة السياسية لضباط الجيش تختلف عن أية حركة سياسية تقوم بها جماعة اخرى ، وذلك من حيث سرعة تصدي الدولة لها . يمكن للدولة ـ واي نظام ـ ان تطيق أية حركة سياسية تنشأ بين الأهلين ، ما دامت لم تصل من السعة والانتشار او الفعل العنيف الى وضع مهدد . أما الجيش ـ وهو عمود ارتكاز السلطة السياسية للدولة ـ فإن اي تحرك أو تجمع سياسي لضباط فيه يكون مخالفاً لتوجه الدولة او غير متطابق مع هذا التوجه ، فإنه يستدعي مباشرة وفور اكتشافه ، أقصى درجات السرعة في تصفيته . وهو تحرك أو تجمع ـ يجد نفسه ـ ومحكوم عليه أن يجد نفسه ـ في مواجهة سريعة ومباشرة وحاسمة مع الدولة . لأن حركتهم تفيد بذاتها تعديلاً مباشراً في أوضاع السلطة . وتعمل سلسلة ردود الفعل المتبادلة عملها السريع في تصفية هذا التحرك او في نموه السريع .

بهذا الفهم ينضاف الى أسباب حركة الضباط ، أسباب جديدة ، تتعلق بمواجهة بطش الدولة بهم وحمايتهم أنفسهم من هذا البطش المحتوم . ومن هنا جاءت سرعة اعتقال احمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ، وجاء الرد السريع من الضباط بقيادة محمد عبيد الذي اقتحم ثكنات قصر النيل واطلق سراحهم، ثم ما ترتب على ذلك من تصعيد في الموقف. كما جاء قانون الخدمة العسكرية، الذي اصدره وزير الجهادية عثمان رفقي ليمنع ترقية الضباط المصريين العاملين من تحت السلاح في وظائف الضباط القيادية ، وما أدى اليه ذلك من تصاعد التذمر . كما ترد اجراءات

النقل والترقية بين الضباط ، التي قصد بها تصفية حركتهم وتشتيت وجودهم ، وما أدى اليه ذلك من سرعة تحركهم ، ورفضهم تنفيذ قرارات الحكومة ارسال آلاي الى السودات لمواجهة ثورة المهدي هناك[٨] . ثم انقاص عدد الجيش المصري الى أقل مما تسمح به الفرمانات ، وما افضى اليه من تذمر .

والملاحظة التالية ، ان الجيش بطبيعة تكوينه ووظيفته ، مؤسسة منوط بها الدفاع عن الوطن ، أرضاً وشعباً ونظاماً . وهو يتحرك غالباً بشأن وطني ، أياً كانت حقيقة السياسة المستترة وراء هذا الشأن . ومن الوجهة النظرية ، يتحقق لدى الجندي أقصى قدر من الدمج بين النداءات الوطنية وبين « المهنة » ، لذلك يغلب على التحرك السياسي للضباط ، ان يكسب شرعية الوجود والانتشار ، بوجود أزمة وطنية ما ، سواء كانت هزيمة عسكرية او احتلالاً أجنبياً أو تهديداً بخطر جسيم ، او مجموعة من الاجراءات التي تمس السيادة . ولا يعني ذلك اطلاق كون التحرك السياسي لأي جماعة من الضباط ، انما يكون دفاعاً عن الوطن ومصالحه ، انما يعني ان هذا التحرك أياً كانت الاهداف التي يتغياها المحركون ، انما يجري تحت شعار ما من الشعارات الوطنية .

وفي ظروف الثورة العرابية كانت هناك ـ فضلاً عن هزيمة حملة الحبشة ـ أوضاع لأزمة وطنية عامة ، تأتت من توغل النفوذ الأوروبي في مجالي السياسة والاقتصاد ، وبلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين ، وبإشراف الأوروبيين على شؤون مصر المالية . ومن جهة ثانية ، فإن الصراع بين المصريين وذوي الأصول الشركسية والتركية في الجيش ، قد اتخذ صبغة وطنية ، فقد كان هؤلاء يحتكرون وضع النخبة الحاكمة ، ويستبدون به دون المصريين . وهم في الوقت نفسه لم يعودوا يمثلون رابطة انتماء بدولة الخلافة ، ولا يريدون ان يندمجوا في البيئة المحلية المصرية . وهم رغم هذين الجانبين يصرون على احتكار السلطة من دون المصريين . فصار وضعهم أشبه بوضع جالية مغلقة تصر على الاستبداد بحكم البلاد ، وتستقوي في عزلتها هذه بالنفوذ الأوروبي الوافد . لذلك صار صراع المصريين ضدهم صراعاً تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية . وساغ بذلك لحركة الضباط ان تتجه ضدهم .

والملاحظة الأخيرة ، أن التحرك السياسي للضباط يتعلق بمجالين ، مجال شبه « مهني » وهو الخاص بالمؤسسة العسكرية التي يعملون بها ، والمجال العام الذي لا بد بالضرورة أن تمسه هذه الحركة ، بحكم حدوثها في بؤرة المؤسسة الحاكمة .

ومن ثم فإن هذا التحرك ، وحتى تتداعى له آثاره ، لا بد أن يتصل بأوضاع السياسة العامة وأزماتها التي تشغل الرأي العام وحركاته السياسية والاجتماعية ، ويصعب جداً أن تقوم حركة في الجيش وتنجح وتستمر على أساس مهني فقط ، أو على أساس ما يسمى بالمطالب « النقابية » وحدها . وهذا الجانب العام هو ما يتحدد به مضمون الحركة من حيث ارتباطها بواحد أو أكثر من القوى السياسية ، واندماج عملها وأهدافها في نشاط وأهداف تيار بعينه ، وهو ما تنمو به صفة الحركة من حيث كونها تفضي الى ثورة أو إصلاح او دعم لأسس النظام الاجتماعي القائم أو ثورة مضادة .

وحركة الجيش هي بالضرورة حركة تؤثر في المراكز السياسية القائمة دعماً أو تغييراً . وهذا يقتضي معرفة مدى انسجام مطالب الضباط الخاصة بالمؤسسة العسكرية ، بموقف واحد أو اكثر من التيارات السياسية والاجتماعية الدائرة في تلك المرحلة التاريخية . كما يقتضي مدى ادراك القائمين على الحركة لهذا الأمر .

والحاصل ان الحركة العرابية ، أتت تعبر عن انسجام مطالب العرابيين في مؤسستهم العسكرية ، مع المطالب الشعبية والثورية القائمة وقتها . تمثل ذلك في شعار « مصر للمصريين » الذي جمع بين الطرفين ، بمعنى تمصير قيادات الجيش وتمصير أداة الدولة المدنية وتشكيل المجلس النيابي الذي تنبع منه حركة التمصير وتضبطه . وتلك كانت متضمنة في مطالب عرابي الثلاثة في وقفة عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، (اقالة الوزارة ، زيادة عدد الجيش ، تشكيل المجلس النيابي) . وبصياغة هذه الأهداف برز عرابي زعيم العسكريين كزعيم للمصريين جميعاً ولحركتهم الشعبية . وقد أوضح موقفه لبلنت في فبراير ١٨٨٢ بقوله : « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم في مجلس النواب . . . ونحن مصممون على حراسة الشعب المصري وحمايته من الذين يحاولون اسكات صوته »(٩) وانعكس ذلك في المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطني حسبما وردت الاشارة في صدر الفصل السابق .

* * *

كان أول صنيع بعد احتلال الانجليز مصر ، أن أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصري في ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وتضمن تقرير دوفرين في ١٨٨٣ انشاء جيش مصري محدود على ما سبقت الاشارة في الفصل السابق . واستمر الجيش المصري بهذا العدد المحدود ، تقتصر وظيفته على الجانب الأمني فيما عسى أن يجدّ من قلاقل داخلية . وذلك لمدة أربعة عشر عاماً .

وفي ١٨٩٦ شرع الانجليز في بناء الجيش المصري كمؤسسة قتالية ، ليقوم بإعادة فتح السودان ، تحت قيادة كيتشنر . وتم فتح السودان فعلاً في ١٨٩٩ . ومن هذا الوقت حتى ١٩٢٤ ، ارتبط الجيش بالسودان ارتباطاً اختصاصياً ، أي اختص بالسودان. فكان سردار الجيش انجليزياً دائماً، وهو دائماً الحاكم العام للسودان (كيتشنر ثم وينجت ثم ستاك) . وقيادات الجيش بريطانية ، سواء على كثرته بالسودان أو على قلته التي توجد بمصر .

والمهم هنا ، أنه مع تحول الجيش الى مؤسسة مقاتلة لاعادة فتح السودان ، جرى الاحتفاظ بالجزء الأعظم منه هناك ، ليكون أداة السياسة البريطانية في الحكم ، وليبتعد الجيش المصري عن دياره وأهله في مصر ، بما يمكن من ضمان السيطرة عليه ، وبما يكفل عدم تكرار ما حدث أيام العرابيين . وتحول الجيش المصري المستقر غالبه في السودان ، من قوات مقاتلة الى قوة شرطة عسكرية، مجرد ضباطه وجنوده من الذخيرة والأسلحة الثقيلة ، وشتتت وحداته أجزاء صغيرة تنتشر في أنحاء السودان الفسيح ، يفصل كل واحدة عن الأخرى مئات الأميال . وبدأ من ١٩٠٠ انشاء وحدات سودانية بديلة ومنعزلة عن الوحدات المصرية[١٠] .

وأقبل عام ١٩١٩ وثورته في مصر ، والجيش المصري مغيب في أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق . فضلاً عن هيمنة الانجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عاماً سابقة . وهنا يبدو ظرف أساسي فيما لوحظ من عدم مشاركة الجيش في قيادة الثورة وعدم قيامه بأي حركة عسكرية . وذلك رغم ما عرفته أحداث الثورة من اشتراك بعض صغار الضباط في مظاهراتها ، وما أشار اليه محمد نجيب في مذكراته من تكوين جمعية سرية في الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين[١١] . على أن الأمر لم يعْدُ مثل هذه الأحداث الصغيرة المتناثرة .

ولا يكفي تفسيراً لابتعاد الجيش عن الثورة ، القول بابتعاد قيادات الوفد عنه لعدم اقتناعها بالعنف طريقاً . لأن هذا السبب قد يصلح أن يكون نتيجة ، بحسبان أن الوفد نشأ وشكل خلال الثورة ومع أحداثها ، فلم يكن له تنظيم وفكر مؤسس ومستقر سابق على قيام الثورة ، فأشعلها وصبغها بلونه . وان قيادات الوفد قد تشكلت على الصورة الملائمة للكفاح المشروع ، وبالعناصر الملائمة لهذا الوضع ، في ضوء الممكنات السياسية والتاريخية المتاحة . وقد حاولت العناصر المتشددة في قيادة الوفد استخدام أسلوب العنف المتاح ، بتشكيل التنظيم الخاص الذي كان يمارس عمليات

الاغتيال السياسي . وخلال الثورة العرابية ، وجدت قيادات لم تقتنع بالعنف طريقاً ، مثل محمد شريف . ولم يكن من شأن وجودها أن ابتعد الجيش عن الثورة وقتها . كما أن سيطرة الانجليز على قيادة الجيش في ١٩١٩ لا تكفي سبباً مفسراً لابتعاده ، لأن حركة العرابيين في ١٨٨١ قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم غلبة سيطرة هؤلاء . وانتصار بريطانيا في الحرب العامة الأولى لا يكفي سبباً لابتعاد الجيش المصري عن الثورة في ١٩١٩ ، وحركة مصطفى كمال في تركيا قامت بالجيش ، رغم ما كان يعاني الجيش التركي من آثار هزيمة الحرب مما جعله في أشد حالات الانهيار ، وقد قامت رغم وجود جيوش الحلفاء المنتصرين في تركيا[١٢] .

يبدو لي من ذلك ، أن غياب الجيش عن مصر في ١٩١٩ هو ما غاب به عن الثورة . وإن كان هذا السبب اقتصر على الجيش ولم يفصل تماماً بين الثورة وقيادتها ، وبين جهاز الدولة المصري في مؤسساته المدنية . ويمكن ملاحظة أن الثلاثة الذين قابلوا وينجت المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين باستقلال مصر ، كانوا هم سعد زغلول الوكيل المنتخب بالجمعية التشريعية (تكونت كمجلس نيابي في ١٩١٣ وأوقف عملها بسبب الحرب في ١٩١٤) ، وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي عضوي الجمعية . وأن أول تشكيل للوفد تألف في ذات اليوم من ثلاثتهم ومن عبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوية ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد، فكانت جملتهم سبعة، منهم خمسة من أعضاء الجمعية التشريعية. ثم ضم الوفد حمد الباسل وسنبوت حنا وحسين واصف وعبد الخالق مدكور وهم من أعضاء الجمعية أيضاً ، وضم من غير أعضائها اسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر وجورج خياط وواصف غالي[١٣] .

ورغم أن الجمعية التشريعية كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤ ، فإن غلبة تشكيل الوفد من أعضائها أمر لا تخفى دلالته ، من حيث أن منشئي الوفد وجدوا في هذا العضو الضامر من أعضاء الدولة المصرية ، ما يعين فيما يشرعون فيه من عمل ، ويحوطهم بسمة من سمات الدولة ، ويصبغهم بصبغتها الشرعية في نشاطهم المبكر . وكان سعد زغلول على اتصال بحسين رشدي رئيس الوزراء في هذا المسعى المبكر .

ومن جهة ثانية ، فإنه على مدى سبع وثلاثين سنة منذ احتل الانجليز مصر ، ولأسباب داخلية ودولية عديدة[١٤] ، بقي جهاز الدولة المصري ، واستمر جهازاً مصرياً في صميمه ، وفي هيكله الحكومي العام ، جمعاً للمعلومات وتنفيذاً للسياسات

وادارة للشؤون العامة وللمرافق . كما بقيت هيئات صنع القـرار المصري مـوجودة ، على رأس هذا الهرم السياسي والاداري ، كالوزراء والسراي وغيرهم . وكانت هيمنة الانجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية في قمته ، بواسطة « المستشـارين » الانجليز في الوزارات وبعض من كبار الموظفين منهم . ومن خلال هذه القنوات كانت تجري أرادة المندوب السامي، لتصدر بها قرارات مصرية، يتحرك وفقاً لها جهاز الدولة برمته ، ويقف جيش الاحتلال ليحمي تلك القنوات الاصطناعية وسهولـة الانسياب من خلالها .

وفي مثل هذا الوضع ، ومع مراعاة الحالة الثورية التي وجدت مع عام ١٩١٩ ، وللكراهة العامة للانجليز لدى المصريين ، تبدو أهمية ما توخاه الوفديون الأوائل ، من عقد الأواصر مع جهاز الدولة ورجاله ، من خلال التنبيه الى الوصف التمثيلي الشرعي الضامر للجمعيـة التشريعيـة والاتصال بـرئيس الوزراء ، وإن هؤلاء القـادة كانـوا من عناصر النخبة الحاكمة في مصر ، وزراء وموظفين كباراً سـابقين أو من الوجـوه ذات الثقل الرسمي والاعتراف العام . كانوا أشبـه بمجلس وزراء بما يحـوطهم من سمت الـدولة ، ولـو لم يكونـوا من أعضـائهـا الفعليين في ذلـك الـوقت . ثم أتت حـركـة التوكيلات لتضفي عليهم وصفاً تمثيلياً عاماً، وصفاً تجاوز في صورته الشاملة ما ينسبغ به التأييـد الشعبي على الحركـة الحزبيـة ، يجاوز ذلـك الى مشارف التمثيـل النيابي لمؤسسات الدولة عامة .

ومن هنا يبدو مسلكان للوفد ، دعا اليهما وكانا ذا أهميـة حيويـة في مكافحتـه الوجود الانجليزي . وإن نجاح الوفد في تحقيق الاستجابة لهما ، كاد أن يكون أهم ما اهتزت به قوائم الحكم البريطاني لمصر ، وقاد الى اعتراف الانجليز باستقلال البلاد والغـائهم الحمايـة المضروبـة عليهـا وتقـديم بعض التنـازلات في هذا الشأن . أول المسلكين هو الدعوة الى مقاطعة الانجليز . وكانت أخطر وجوه المقـاطعـة هو عـدم التعاون معهم في أجهزة الحكم ، سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة ، أو بالنسبة لوسـائل تنفيذ القرارات الانجليزية عبر أجهزة الادارة المصـرية . وثـاني هذين المسلكين هـو اضراب الموظفين المصريين متضامنين مع طوائف الشعب في ابريل ١٩١٩ ، الأمـر الذي أدرك منه الانجليز قيام حالة من حالات « استحالـة الحكم » ، أو خطر وشيـك بقيام هذه الحالة ، كما عبر عن ذلك اللنبي المندوب السامي في مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية(١٥) .

وحلاصة هذه النقطة ، أنـه في ثورة ١٩١٩ ، غـاب الجيش المصري بـوصفه

مؤسسة عسكرية ، لا بوصفه أفراداً من ضباط وجنود ، غاب عن الحركة السياسية . واتصل بهذا الغياب كظرف سياسي وتاريخي أن الكيان العام للجيش كان مغيباً في السودان لأكثر من عشرين سنة سبقت أحداث الثورة . وأنه مع غياب المؤسسة العسكرية عن الحركة السياسية ، لم يكن جهاز الدولة المصري ـ في شطره المدني ـ بعيداً عن وقائع الثورة ، بل لعله أسهم في شبوبها اسهاماً .

* * *

في أوائل الأربعينات تكونت المجموعة الأولى للضباط التي تشكل منها فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار . كانوا من شباب الضباط صغار الرتب ، لم تسبق سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ . وغالبهم ممن أخرجتهم الكلية الحربية ممن دخلوها مع سياسة التوسع التي استنتها وزارة الوفد لتقوية الجيش بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها في سلم العمل العسكري مع شبوب الحرب العامة الثانية في ١٩٣٩ . واذا كانت مصر لم تدخل هذه الحرب رسمياً ، فقد كانت ألزمتها معاهدة ١٩٣٦ بأن تقدم على أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة . كما أن جريان حرب الصحراء في الأراضي المصرية ، بين قوات المحور الايطالية ثم الألمانية وبين القوات البريطانية ، اقتضت من الجيش المصري بعض النشاط العسكري . ثم إن احتلال مصر من قبل القوة البريطانية المحاربة وشمول ميدان القتال أراضيها ، قد جعل الحرب عنصراً في السياسة المصرية بالنسبة لجميع القوى ، حكومة أو معارضة أو تنظيمات شعبية . ومن هنا بدأ الترابط بين النشاط السياسي المصري العام ، وبين النشاط الخاص بالضباط المصريين .

لقد سبقت الاشارة الى الظروف السياسية والاجتماعية التي أحدقت بمصر عشية ٢٣ يوليه ، وكونت أسباب قيام الثورة . كما أشير الى دور المؤسسة العسكرية في الحركات السياسية المصرية منذ القرن الماضي . والمهم هنا بيان السمات العامة للحركة السياسية لضباط الجيش منذ بداية تشكيله المعاصر بعد ١٩٣٦ ، وهي الحركة التي قامت من بعد في ٢٣ يوليه . وفي البداية يمكن ملاحظة أنه بعد فترة من الغياب الطويل للمؤسسة العسكرية عن السياسات المصرية ، فترة جاوزت الخمسين عاماً منذ احتلال الانجليز مصر في ١٨٨٢ وتصفيتهم الجيش ثم تغييبه في السودان ، فقد كان ن المفهوم أن تبدأ تلك الحركة من جيل أدنى الشباب في أصغر الرتب ، ومع البداية

العملية لاحتضان المشروع السياسي المصري فكرة انشاء جيش مدافع عن الوطن .

بدأت حركة الضباط كأي حركة سياسية وليدة وغير مسبوقة في الزمان المعاصر . تنشأ من مجموعات متفرقة بأهداف عامة شائعة ، تمثل نوعاً من الاستجابة لأهم التحديات التي تواجه الجماعة الوطنية في ظرف تاريخي ما . ثم مع الوقت وبالتدريج يبدأ التقارب والترابط بين هذه المجموعات ، لتكون من بعد ـ في صورتها المثلى ـ تياراً أو تنظيماً واحداً . ويجري هذا التطور من أشكال التجمع المحدودة والبسيطة ، الى الجماعات الأوسع انتشاراً ، والأشكال التنظيمية الأكثر تعقيداً . ومع حركة النمو التنظيمي تتبلور الأهداف العملية ، ويتحدد الطابع التنظيمي العام وأساليب النشاط السياسي الملائمة للظروف المحدقة وللامكانيات العملية للقائمين بالأمر ، وتتفرز الخصائص المطلوبة في القائمين على الحركة . وبمعنى آخر تتشكل المؤسسة السياسية التي تشكل وتشخص التيار السياسي .

وأول ما يتكشف في الحركة السياسية للضباط ، أنها لم تتعلق في بدايتها وفي نموها ، بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ، ولا تميزت عن غيرها بما تتمايز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب . إنما كانت سمتها الجوهرية المميزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية . وهي إن كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطاني واحتلاله بلادهم ، فلم يكن هذا الأمر مما يشكل مميزاً أساسياً لهم من دون ما يعج في الحياة السياسية من تنظيمات وحركات . إنما كان حصول هذه الاستجابة في المؤسسة العسكرية ـ عمود الارتكاز في الدولة ـ هو ما كان يمثل جوهر الظاهرة وتفردها . وفرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض من تيارات السياسة وأحزابها العاملة في المجتمع وينضموا اليها ، وبين أن تتولد داخل المؤسسة في اطارها التنظيمي الحاكم ، حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسي للدولة وأهدافها الاستراتيجية . لقد ولدت الحركة ونمت في ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان ، التوجه الى الانضمام الى الأحزاب القائمة والتوجه الى قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية . ورجح مع الوقت، وبالتدريج، طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة في المجتمع، وطابع كونها حركة سياسية عسكرية « مانعة » ، إن جاز هذا التعبير .

بدأت هذه المجموعات في أواخر الثلاثينات ، في لقاءات شباب من الضباط في معسكرهم في منقباد سنة ١٩٣٨ ومنهم جمال عبد الناصر ، ومجموعة عبد اللطيف

البغدادي سنة ١٩٤٠ في سلاح الطيران ، اذ بدأت المجموعة الأخيرة من أربعة أو خمسة برتبة الملازم يقيمون في منزل واحد. « كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة بيننا واتفقوا على عمل تنظيم سري[١٦] ، كان نشاط مجموعتنا داخل سلاح الطيران ، وكان تنظيماً قائماً على أساس علاقات الصداقة والثقة »[١٧] . وكان النزوع العام هو العمل ضد الاستعمار البريطاني ، مع غلبة فكرة التعاون مع القوات الألمانية في حرب الصحراء الغربية ضد الانجليز، مع فكرة القيام بعمليات اغتيال الجنود البريطانية[١٨] .

وإن القارىء لوقائع الحركة خلال الأربعينات ، يلحظ في وضوح أن ثمة تصنيف للمجموعات أساسه « السلاح » أي وحدة العمل أو القسم التنظيمي الذي نشأت فيه كل مجموعة ،وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ . فثمة مجموعة في سلاح الطيران ، ومجموعة في سلاح الفرسان ، وفي سلاح المدفعية وسلاح الحدود ، وسلاح الاشارة ، وسلاح خدمة الجيش ، وسلاح المهمات وغير ذلك[١٩] . ولم تكن هذه المجموعات فروعاً لتنظيم مركزي أوجد لنفسه فروعاً في الأسلحة ، ولكن نشأ كل منها هكذا نشأة خاصة ، ثم بدأت الصلات والعلاقات تقوم بين بعضها البعض ، بالالتقاء والتعارف ثم التقارب . وجرى ذلك عن طريق العلاقات الشخصية وروابط الصداقة . وقد عرفت الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ هزيمة الألمان فزال حلم الاعتماد عليهم ، كما عرف حادث ٤ فبراير وما أثار من سخط على الانجليز ، ودعم هذا حركة انشاء المجموعات « داخل كل سلاح باستغلال الصداقات الشخصية وتقارب السن والتواجد في معسكرات واحدة »[٢٠] .

ومن جهة أخرى ، كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات ، وهو جيل تفتح ادراكه السياسي على حركتي الأخوان المسلمين ومصر الفتاة . ومنهم من شارك تلميذاً بالمدارس الثانوية في مظاهرات مصر الفتاة أو حركه مشروع القرش ، ومنهم من كان له وجه اتصال بالأخوان المسلمين في بداية الأربعينات ، وبعضهم انضم فعلاً الى الأخوان فترة ما ، وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية . وقد أدى الانضمام الى الأحزاب من مجموعات الضباط الى خلخلة التشكيل العسكري لهم حسب وحدات عملهم بالجيش . ويذكر البغدادي عن تجربة انضمام البعض للأخوان « كنا نحضر حديث الثلاثاء كل أسبوع ، واتبعنا نظام الأسر كل أسرة من خمسة ، ولم نكن جميعاً (مجموعة الطيران) في أسرة واحدة »[٢١] وكان عبد الناصر وخالد محيي الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين يشكلون أسرة واحدة[٢٢] ، رغم اختلاف أسلحتهم .

ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء ، أن انصرفت عن الارتباط بأي من التنظيمات والأحزاب السياسية ، وقصروا نشاطهم السياسي على المؤسسة العسكرية . وذلك باستثناء عدد محدود استبقى روابطه الحزبية . وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف .-ودعم اتجاه الاستقلال أن ترابط التنظيم الموحد للضباط ، وتشكلت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فكانت حركة توحيد مجموعات الضباط ، تنمو معها حركة استقطاب الضباط بعيداً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية . ومثل لهم عزيز المصري رغم شيخوخته دور الأب الروحي ، بما يمثله تاريخه السياسي من كراهة للانجليز ومن النشاط من خلال المؤسسة العسكرية .

استقام لحركة الضباط تشكيلها التنظيمي كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل في نطاق المؤسسة العسكرية ، وبالابتعاد التنظيمي عن الحركة الحزبية في المجتمع . فهي حركة سياسية عسكرية ، تتكون من شباب الضباط في أصاغر الرتب ، وهي حركة غير حزبية وغير جماهيرية ، بمعنى أنها لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ، ولا تتوجه في نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية . واذا كانت غلبة الطابع الشخصي على نشأة مجموعاتها الأولى ، لا تشكل شروداً عن طريقة نشأة أية مجموعات سياسية في صورها الجنينية الأولى ، فإن هذا الطابع قد صاحبها من بعد لم يزايلها بعد انتشارها النسبي . ولهذا الوضع أسبابه المعقولة في اطار ما أوجبته ظروف الأمن المشددة على حركة من الشباب الأصاغر تعمل للانتشار داخل الجيش بأهداف سياسية مخالفة للدولة . ويذكر جمال حماد « أن عملية انشاء تنظيم سري بالجيش، تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات، لم تكن أمراً هيناً في وجود أجهزة متعددة للأمن ، مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسي وأجهزة الملك الخاصة بالأمن » فضلاً عن نشاط أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية(٢٣) . على أن معقولية هذا السبب لا تخل بما تولد عنه من طابع تنظيمي لازم الحركة ، وأثر في نضوج تكوينها المؤسسي ، فاستمرت تحمل تداخلاً قوياً بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل .

***

وأن يتشكل تنظيم سياسي بين شباب ضباط يكون قاصراً عليهم ، دون ارتباط تنظيمي بالأحزاب السياسية ، وأن يكون هذا التنظيم بسبب ظروف الأمن محدود

العدد ، فإن هذا يضع الجماعة بين خيارين ، إما أن تصير جماعة أو جماعات للاغتيال السياسي ، وإما أن تضع نصب عينيها أسلوب الانقلاب العسكري . إن أي جماعة سياسية تبحث بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها ، عن الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسي الذي ترجوه متفقاً مع أهدافها السياسية ، أو للتأثير في السياسات العامة بما يلائم هذه الأهداف . وانحصار الجماعة في النطاق الضيق البعيد عن الحركة الجماهيرية ، لا يجعل لها فرصة للتغيير أو التأثير خارج وسيلتي الاغتيالات أو الانقلاب . وإن انحسام وضع حركة الضباط بالابتعاد عن الحركة الحزبية ، قد وضعها بين هذين الخيارين سنينا .

ووقائع حركة الضباط ، على مدى الأربعينات ، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية التي ضمت جماعاتهم في ١٩٥٠ ، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين على الدوام ، وحتى تقرر القيام بالانقلاب العسكري عشية ٢٣ يوليه . ومذكرات البغدادي تكشف عن مادة ثرية في موضوع الاغتيالات الذي لم يعدل عنه نهائياً الا في ١٧ يوليه ١٩٥٢[٢٤] . ويشير من قبل ذلك الى الاتصال بعبد العزيز علي والتفكير في إعداد تنظيم فدائي وصنع القنابل وإعداد الأسلحة ، مع مغامرة عزيز علي المصري التي ساهم فيها بعض الضباط للاتصال بالألمان ، ومع اقتراح انشاء خلايا سرية لقتل من يعتبرونهم ساسة منحرفين بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعرضهم على رئيس الديوان الملكي وقتها، قتل مصطفى النحاس احتجاجاً على دلك الحادث[٢٥].

والسياسي حامل السلاح ، كشأن الطبيب الجراح ، لا يحمل في الغالب ايماناً قوياً بجدوى المعالجات الصبور البطيئة التي تلجأ اليها الحركة السياسية غير العنيفة . ويميل الجو السياسي لحملة السلاح بالمغالين منهم الى ازدراء الأنشطة الحزبية البطيئة الموجهة الى توعية الجماهير وجذبهم وحشدهم وتعبئتهم وتحريكهم لتحقيق الأهداف . وهذا الغلو قد يضل بالبعض عن أهدافه الأصلية ، ويوقعه في أيدي القوى المضادة ، لأن صلتهم بالجماهير مفقودة أو ضعيفة وهي من محكات اختبار الصواب في النشاط السياسي . وقد حدث لجماعة من شباب الضباط أن اعتقل ١٧ منهم في سنة ١٩٤٧ ، وكان من آثار كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل ابراهيم عطا الله رئيس الأركان الى المعاش . وجنح بعض من هؤلاء بعد خروجه من المعتقل الى اتجاه عبر مصطفى كمال صدقي وهو الادانة الكاملة للأحزاب والعمل ضدها ، وارتبط بتنظيم استطاعت السراي أن توظفه لصالحها عن طريق يوسف رشاد طبيب الخاص ، سمي التنظيم باسم « الحرس الحديد »[٢٦] .

ومن جهة أخرى فقد كان المناخ السياسي للأربعينات ، من شأنه أن يولد جماعات العنف السياسي . كان النصف الأخير من الأربعينات خاصة ، من الفترات التي تصاعد فيها المد الشعبي ومقاومة الاحتلال والسلطات المصرية المرتبطة به ، تصاعداً لم يكن في مكنة المؤسسات السياسية الرسمية أن تتسع له ولا أن تستوعبه . وولد هذا المناخ ميلاً لظهور جماعات الاغتيال السياسي ، ومنها جماعة حسين توفيق التي اغتالت أمين عثمان الوزير الوفدي السابق ، وشرعت في اغتيال النحاس زعيم الوفد . وكذلك الجماعة التي نسفت سينما مترو . كما ولد النشاط العنيف للجهاز الخاص التابع للأخوان المسلمين ، وجرى اغتيال أحمد الخازندار رئيس المحكمة ومحمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء . وانعكس هذا المناخ نفسه على نشاطات الحكومة ، اذ مارست العنف غير المشروع ، سواء فرقة الحرص الحديدي التي كونها الملك للقضاء على خصومه السياسيين ، أو ما اتبعته الحكومة من حوادث التعذيب في السجون والمعتقلات .

وفضلاً عن ذلك ، فقد سبقت الاشارة الى أن ضباط الحركة كانوا معظمهم من جيل شباب الثلاثينات ، الذي تفتح ادراكه السياسي على التيارات الحديثة وقتها ، وهي الأخوان ومصر الفتاة . وانجذب بعض هؤلاء فيما بعد الى الحركة الماركسية . وكان الأخوان قريبين من وديان العنف السياسي . ومصر الفتاة ، وإن لم ينسب إليه إلا تهمة الشروع في اغتيال النحاس في ١٩٣٧ التي وجهت لأحد أعضائه ، فقد كان الحزب قريباً في منهجه ومنهله الفكري والعملي من الحزب الوطني ، الذي شاع في فترات تاريخه تشكيل مجموعات الاغتيالات السياسية من بعض شبابه ، في فترة ما قبل الحرب الأولى . ثم كان من رجاله من ساهم في التنظيم السري للوفد خلال ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من شبابه من اغتال أحمد ماهر رئيس الوزراء في ١٩٤٥ . وكان من جماعة حسين توفيق من انشق مع فتحي رضوان على مصر الفتاة ، وكون الجناح النشيط الفعال في الحزب الوطني .

وعلى أية حال ، فأيٌّ من نوعي النشاط ، الاغتيال أو الانقلاب ، يترجح غلبته على الآخر وفقاً للامكانيات المتاحة ، ومدى الفاعلية المتوخاة من أيهما في حدود تلك الامكانيات .

لقد كان من الجانحات الى النشاط الارهابي ، تناثر الجماعات والقلة النسبية لحجم الحركة حتى بعد تجميعها ، قلتها عن ضمان القدرة على تحريك الجيش ، بله تغيير المجتمع . وإن كان هذا الجنوح قد ضعف مع عملية التجمع الأخير . على

أنـه كان من مـرجحات غلبـة العمل الانقـلابي على مذهب الاقتصـار على عمليـات الاغتيال ، ان قيام الحركة داخل الجيش ـ سيما بعد تجميعها ـ كان من شأنه أن يحكم عليها بسرعة المواجهة مع الدولة ، سرعة تستوجب من الضباط تحريك كل الممكنات وتصل بهم الى حد المغامرة . والدولة تولي جهازها الضارب أقصى مـا تستطيـع من اهتمـام بأمنـه وضمان السيـطرة عليه ، وأي تحـرك أو وجود سيـاسي معـارض داخله يقتضيها أسرع اجراءات التصدي والتنقية له . وهذا من شأنه أن يفرض على أصحاب الحركة حتمية الدخول السريع في المعركـة الفاصلة ، ولـو دفاعـاً عن الذات ، ولـو مقاومة لتصفية الوجود . وهي معركة وإن لم يقرّروها ولم يبدأوها ، فإن نتيجتها تصل مباشرة إما الى نجاح الدولة في تصفيتهم أو الى فشلها ، وفشلها يفيد حتماً ، وبذاته ، تحقق حصول الانقلاب .

ثم كـان من ميسـرات العمـل الانقـلابي ، أن حـركـة الضبـاط التي تشكلت مجموعاتها في العديد من الوحدات والأسلحة من أوائـل الأربعينات ، فقـد انتشرت وحداتها وزادت تقـارباً في حـرب فلسطين ، وفيمـا أشاعت الحـرب من سخط لدى شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك خاصة . وفصمت وقائع الحرب تمامـاً مـا بين الضباط وبين السراي ، بحيث لم يعد ممكناً نشـوء جماعـات بالجيش تؤيـد الملك ، كما بدا من استعداد البعض في ١٩٤٢ ، وكما نشأ فعلاً في ١٩٤٧ . وهذا التقارب مكن من توحيد المجموعـات وظهور اللجنة التأسيسيـة للضباط الأحـرار في ١٩٥٠ . « وهنا برز دور جمال عبد الناصر القيادي ، فاستطاع بمهارة فائقة أن ينـظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفهـا في تنظيم واحـد . . . ولقد ساعده على ذلك رتبته الكبيرة وتفـرغه الكـامل للحـركة الـوطنية . . . ونشـطت عمليات تكوين الخلايا وتجنيد الضباط في التنظيم ، وانصرف الضباط المنتمون الى الأخوان وحزب مصر الفتاة الى التنظيم الجديد ، وإن ظل بعضهم على علاقة مستمرة بهذه الجماعات »[٢٧] .

وفضلاً عن الانتشار النسبي للحركة ، وتوحيدها الذي ساهم بدوره في الثقة بها والانضمام اليها ، فقد كان عدد من ضباطها يشغل مراكز ذات أهمية نسبية ، سواء في الجيش عامة أو على مستوى السلاح أو الوحدة . كان صلاح سالم في مكتب محمد حيدر القائد العام للجيش ، وعبد الحكيم عامر أركان حـرب اللواء محمد نجيب في سلاح الحدود ، ومحمود رياض معاوناً لاسماعيل شيـرين زوج شقيقة الملك ومـدير شؤون فلسطين ، وجمال حماد أركان حرب سلاح المشاة[٢٨] .

* * *

قام تنظيم « الضباط الأحرار » كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية . وكان عبد الناصر كما سلفت الاشارة ، هو السابق في التحرك لربط المجموعات المختلفة في كيان واحد « وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ ، وذلك بغرض لمّ شملهم في تنظيم واحد »(٢٩) . وإذ كانت المجموعات المختلفة تنطوي على عناصر من اتجاهات سياسية متباينة ، فقد التقت جميعاً على أهداف عامة يمكن أن يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسي الذي ينتمي اليه أو يستحسنه ، وهذه الأهداف هي مهاجمة الاستعمار والملكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين . وظهرت الأهداف الستة التي تبنتها ثورة ٢٣ يوليه ، وخلاصتها طرد المستعمر ، والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة حياة نيابية سليمة وبناء جيش قوي . وذلك حسبما يظهر من مطالعة ما نشره كمال رفعت في مذكراته من منشورات الضباط الأحرار(٣٠) .

ويذكر البغدادي « لم نكن نشأ الدخول في تفصيلات هذه الأهداف العامة خشية اختلاف الرأي بيننا ، وحتى لا يتسبب عنه فرقة وانقسام »(٣١) . كما يذكر كمال الدين حسين أن كان الضباط الأحرار « من مدارس فكرية مختلفة . ولكننا كنا نجتمع على تحقيق أهداف وطنية مشتركة تمثلت في الأهداف الستة » ، وذكر في سياق آخر « كانت أمامنا دائماً عقدة الانقلابات المتكررة في سوريا وما تجلبه من عدم استقرار »(٣٢) .

والضباط الأحرار هم من شباب المهنيين ، والأصول الاجتماعية لغالبيتهم ترجع الى الشرائح الوسيطة والصغيرة من الطبقة المتوسطة ، حسبما يظهر من ثبت « شهود الثورة » الذين استجوبهم أحمد حمروش في كتابه(٣٣) وهذا ما عبر عنه البغدادي بقوله ان المهنيين من أبناء الفلاحين والتجار « كالمحامين والمهندسين والأطباء والموظفين ، وكان عددهم يتزايد تدريجياً في ربع القرن الأخير ، لم يكن لهم مكان في مجتمعنا »(٣٤) .

ومن جهة أخرى ، كانت الأهداف الستة هي القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة ، أي الأحزاب من غير نخبة الحكم ، التي لم تتولّهُ ولا شاركت فيه ولا كانت اقتربت منه بعد . وهي في الجملة الأخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد والجناح اليساري من شباب الوفد والمنظمات الشيوعية . ويلاحظ أن البنود العامة في نداءات بناء الجبهة الوطنية بين هذه الأحزاب من أواخر الأربعينات ، تشابه الى حد كبير تلك الأهداف الستة التي

جمعت جماعات الضباط . ويمكن القول بأن هذه الأهداف قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها . وبها قام تنظيم الضباط الأحرار كصورة مصغرة في جوف الجيش ، لمشروع الجبهة الوطنية الذي لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير .

ومن جهة أخرى ، كان ما ساعد الضباط على هذا الاجتماع في حركة سياسية واحدة ، رغم اختلاف الهويات ، هو وجودهم داخل المؤسسة العسكرية وقيام تنظيمهم ، لا كحزب يعبر عن انتماء لسياسة واحدة متسقة ، ولكن كتنظيم سياسي يعبر في الوقت نفسه عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية . لذلك جاء توحدهم السياسي غير معبر عن تجاوزهم هوة الخلافات السياسية بين التيارات المختلفة في المجتمع ، وذلك على خلاف ما عبرت وحدة الوفد مثلاً في ١٩١٩ عن تجاوز الخلافات بين الحركتين الوطنية والديمقراطية بالصورة التي قامت قبل الحرب الأولى . وأتى هذا التوحد بين الضباط مبتسراً لا يذيب الخلاف بقدر ما يخفيه ويضمره ، ولا يحله بقدر ما يقفز عليه . ولم يكن المستوى الفكري السياسي لشباب الضباط مما يمكن من حل هذه الخلافات وقتها ، ولا كانت ظروف المرحلة التاريخية مما يمكن من حلها على نطاق المجتمع بأسره . بدليل أن الحركة الحربية بكل ما توافر لها من نشاط وحيوية وعناصر للعمل الفكري لا بأس بها ، ورغم تقاربها السياسي وإدراكها لجدوى المزيد من التقارب وأهميته الحيوية لانجاز مهامها السياسية المشتركة ، بكل ذلك ورغم كل ذلك لم تستطع الحركة الحزبية أن تنجز هذه المهمة . وفضلاً عن ذلك لم يكن الجيش بالمجال الذي يمكن من ادارة الحوار والصراع بين الأفكار والسياسات المختلفة ، بسبب صعوبة التحرك السياسي بداخله ، واستحالة الظهور بالقول والرأي فيه .

« لذلك كان من الطبيعي أن يكون جهد المجتهد ، أن تتجمع هذه العناصر ولو على غموض . والمهم أن هذه الظاهرة ، أياً كانت أسبابها ، إنما تسمح بالاعتقاد أن تجمع الضباط الأحرار ، لم يكن ولاء للهدف السياسي وحده كما هو الشأن في تجمع الأحزاب . إنما شارك في هذا التجمع الولاء للمؤسسة العسكرية والشعور بالانتماء اليها ، أو بالأقل بجدوى العمل السياسي الوطني من خلالها وهذا العنصر هو ما يمكن أن يفسر اجتماع عبد المنعم عبد الرؤوف بخالد محيي الدين ويوسف صديق في تنظيم واحد. وبين فكر الطرفين ما يصل الى حد التضاد. إن الولاء السياسي وحده جامع حزبي ، والولاء العسكري وحده جامع انقلابي . ولكن حركة الضباط تميزت

بالولاءين معاً . وهذا ما أعطاها طابعها الخاص »[٣٥] .

وملاحظة أخرى ، فإنه بالرغم من جدية المطالب الديمقراطية ونصاعتها وعلو كعبها في النداءات السياسية التي انطلقت بها الأحزاب والتنظيمات الشعبية في الأربعينات . فإن الديمقراطية بصورتها الليبرالية ، لم تكن لصيقة بالأهداف الوطنية والاجتماعية لدى هذه التنظيمات ، بمثل وثوق التصاقها بالهدف الوطني لدى الوفد . ولا كانت مندمجة لديهم بأهدافهم العليا بمثل اندماجها لدى « المدرسة الوفدية » في الفكر السياسي . وذلك على تنوع وتدرج في البعد وفي الاقتراب بين تيار وآخر . وإذا كانت هذه البيئة السياسية على اختلاف تياراتها هي ما أنتجت العناصر الغالبة من الضباط الأحرار ، فإن خفوت النزوع الديمقراطي بالمعنى المقصود هنا ، يكون واضحاً بين هذه العناصر ، بمراعاة انتمائهم لمؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والربط والخضوع الرئاسي ، وباعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتماء العسكري ، بل يؤكده ويتميز به .

* * *

وإن تنظيماً يتشكل بالطريقة والسمات السابقة ، داخل المؤسسة العسكرية ، ومن مادتها وبأساليبها ، ويتكون من مجموعات ترابطت بالاهتمام السياسي مع زمالةالعمل والروابط الشخصية ، وتحلقت كل مجموعة حول فرد منها أو أفراد ، هذا التنظيم تنزع به ظروف تكوينه الى التشكل حول قيادة فردية . وقد سبقت الاشارة الى أن جمال عبد الناصر كان السابق في ربط هذه المجموعات بعضها ببعض وكان الأكثر تفرغاً لهذا النشاط لم يكد يشغله عنه أمر آخر . ثم انه كان من أقدم هذه العناصر في الرتبة العسكرية . كان له من الملكات ما يرشحه للرئاسة ، ولكن الأقدمية في الرتبة العسكرية كانت من العناصر المرشحة له ، وقد كانت ضمن ماروعي عندما اختير رئيساً للجنة التأسيسية سنة ١٩٥٠ . ولم ينضم الى اللجنة من هو أقدم منه مثل زكريا محيي الدين ، الا في أغسطس ١٩٥٢ ، بعد نجاح حركة ٢٣ يوليه . وذلك رغم الدور الهام الذي لعبه زكريا محيي الدين قبل بدء الحركة ، وخاصة في اعداد خطتها لليلة القيام بها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت لعبد الناصر سابقة اتصال سياسي بالحركات الحزبية ، اتصل بمصر الفتاة تلميذاً في الثلاثينات ، ثم اتصل بالأخوان المسلمين في بداية الأربعينات ، ثم اتصل بالحركة الشيوعية في منتصف الأربعينات . ومكنته هذه

الجـولات السياسيـة السـريعـة ، بين التيـارات التي شغلت الشبـاب في الثـلاثينـات والأربعينات ، والتي انبعثت حركة الضباط من وعائها العـام ، مكنه ذلـك من امكان التعامل مـع مجمل ضبـاط المجموعـات المختلفة ، رغـم تنـوع المشارب السيـاسية واختلاف النزوع الفكري بينهم . وقد تكون القيادة الفردية هنا أمر لزم بالضـرورة من وجود التنظيم داخل الجيش ، مما يصعب معه القول باحتمال قيام بناء ديمقراطي له ، بسبب طبيعة بناء الجيش وبسبب ظروف الأمن . ولكنها لازمة أيضاً باعتبار أن القيادة الفردية هنا تصلح بديلاً عن الوضوح الفكري السياسي .

على أنـه في ذلك الـوقت المبكر من تشكيـل التنظيم الجـامع للضبـاط ، من المجموعات المتعددة التي كان لبعضها قدمه النسبي مثل مجموعة الطيران ، لم تكن القيادة الفردية في البداية ذات وجود ناصع مطلق السلطات ، يحظى بما يشبه الاجماع والتسليم الشامل ، على النحـو الذي أسفـرت عنه الـوقائـع من بعد . ولكنهـا كانت موجودة ، ونزوعها الى الانطلاق كان امكانية تنظيمية وسياسية . ورغم تشكيـل الهيئة التأسيسية ، لا نجد تنظيماً لائحياً أو شبـه لائحي تقرر ، ليـرسم الخريـطة التنظيميـة العامة وقنوات انسياب المعلومات والقرارات بالتبادل بين القواعد والقيادة ، ولا نلمس عرفاً اتضح في هذا الشأن وأثبته واحد من صانعي الحركة وعناصرها، ولا نلمح قراراً أو عـرفاً يفيـد إن كان ثمـة توزيـع ما لـلاختصاصـات وأنواع الأنشـطة بين رجال الهيئـة التأسيسية .

ومع قيام الهيئة التأسيسية كوضع يشبه القيادة الجماعية للتنظيم في البداية ، ومع جريان العمل بداخلها على ما يوجبه الحد الأدنى لأسلوب اتخاذ القرار من هيئة متعددة الأفراد ، وهو التصويت بالأغلبية والأقلية ، فقد كانت الصلة الشخصية المباشرة لرئيس الهيئة بافراد التنظيم ومجموعاتـه مما يكفـل لموقفـه ثقلاً خـاصاً ، ولمعلومـاته سعـة خاصة ، ولآرائه نفاذاً خاصاً . ويقال مثلاً أن عبد الناصر هو من أدخل أنور السادات التنـظيم ووضعه في هيئتـه التأسيسيـة ، رغـم عـدم مـوافقـة الأغلبيـة في الهيئـة على ذلك(٣٦) . وإذا كان أمر ادخال عضو بالتنظيم أو بقيادته يبدو شبه ثانوي ، فقد مارست رئاسة الهيئة القرار المنفرد في مواقف أخرى ذات شأن وخطر ، ويحكى « لم يكن عبد الناصر بحكم طبيعته الشخصية التي تؤثـر الصمت والكتمان يقـوم بمصارحـة زملائـه أعضاء اللجنة التأسيسية بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقاءات أو تصرفات . ويكفي للتدليل على ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولـة اغتيال اللواء حسين سري عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ دون التشاور . . » وأشرك معه بعض

الضباط الأحرار . وقد تعرض من جراء ذلك لمناقشة عنيفة مع البغدادي لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع ، واضطر عبد الناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية(٣٧) .

والملاحظ أن الانفراد بالقرار هنا ، لا يرد الى مجرد الطبيعة الشخصية والاستحباب الذاتي لقيادة ما ، انما يجد أصوله في العلاقة التنظيمية نفسها، بدليل ان صنيعاً كهذا الذي فعله عبد الناصر ولقي معارضة وجدت خليقة بهذا التصرف الانفرادي الخطر على الجماعة كلها ، لم يؤد ذلك الى تعديل صلاحيات الرئيس ولا الى استبعاده عندما طرح الثقة بنفسه. والحاصل أنه مع تعجيل موعد حركة الجيش الى شهر يوليه ١٩٥٢ ، يحكي جمال حماد « وبدأ عبد الناصر منذ هذه اللحظة يمسك بزمام المبادرة بنفسه ويتخذ القرارات المصيرية كموعد القيام بالحركة ليلة ٢٣ يوليه . فإن الوقت لم يعد يسمح باجتماعات اللجنة القيادية والاستماع الى مناقشاتها الطويلة . والموقف أصبح في حاجة الى قائد واحد فقط يحسم الأمور ويصدر التعليمات . ولذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يوليه . وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه » . ولم يعن هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبد الناصر بأعضاء اللجنة ، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور . وقد عقد اجتماعاً في ٢٢ يوليه فعلاً ، ولكنه لم يكن اجتماع الهيئة التأسيسية ، اذ حضره أربعة من خارجها وكان اجتماعاً لتلقي أوامر التنفيذ والتحرك . وإذا كان جمال حماد يعلق على ذلك بقوله إن « تحمل المسؤولية والانفراد باصدار القرارات كان يتمشى تماماً مع طبيعة شخصيته وحبه للرئاسة »(٣٨) . فإن السبب التنظيمي الموضوعي يظل هو الأساس ، وهو ما به فوضت الهيئة رئيسها قياماً بدور « القائد الواحد » .

كما أنه ينبغي مراعاة أن القيادة الفردية لا تعني العزلة والابتعاد ، وإن كان ذلك من « أمراضها » أو من آثارها المترجحة والمترقبة حسب التجارب الشائعة . واتصال القيادة الفردية بمن معها ومن دونها ، وتلمس المعرفة والمشورة ، وتبادل الرأي ، لا يعني ديمقراطية التنظيم والمسلك ، إنما هو يعني اتباع أسلوب تحقق الرشد في القرار الفردي . لأن الديمقراطية ليست مشورة ، ولكنها نسق تنظيمي لاتخاذ القرار ، والقيام بالنشاط بطريقة جماعية ، على أساس من توزيع السلطات والاختصاصات ، واستخراج القرارات من هيئات جماعية لا فردية . والقيادة الفردية ليست استبداداً بالرأي ، بل هي استبداد بالقرار . وإن أي قائد فرد رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويستفتي ويستوفي ، ويتبادل الرأي . وهو فيما يقرر إنما يراعي الضوابط والقيود

والموانع والعقبات ، سواء الاجتماعية أو السياسية ، أو ما يتعلق بالظروف والأوضاع الخاصة بالأجهزة والمجموعات والأفراد العاملين معه . وإرادته دائماً تكون محكومة بكل هذه الضوابط والضغوط . ولكن « فرديته » تظل دائماً أمراً تنظيمياً ، اذ يصدر القرار عنه وحده ، لا من هيئات جماعية يمكن أن تلزمه القرار ولو ضد نفسه ، واذ يصدر القرار طليقاً من الرسوم التنظيمية ، التي تضع ارادته موضع رأي بين آراء وصوت بين أصوات ، وإذ تكون ارادته وحده هي القرار نفسه . هذا فيصل فني دقيق تنبغي مراعاته لفهم الأوضاع المؤسسية .

* * *

في أول اجتماع للجنة التأسيسية في اكتوبر ١٩٤٩ ، جرى الاتفاق على تكوين الخلايا السرية من وحدات الجيش اعداداً للانقلاب العسكري بعد ست سنوات(٣٩) . ثم حدث في يناير ١٩٥٢ مع موجة الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس ، أن أجرى الضباط الأحرار مواجهة علنية مع الملك في انتخابات نادي الضباط ، وأسفرت عن انتصارهم عليه بنجاح مرشحيهم وانهزام مرشحيه . وكان ذلك مما لفت الأنظار الى قيام حركة من الضباط تواجه الملك . سواء أنظار الرأي العام أو الملك نفسه . وكان تبين أن الملك عرف بأمر قيام الحركة . وأوجب ذلك على الضباط التعجيل بقيام حركتهم الانقلابية(٤٠) . وساغ لديهم ذلك بما أسفر عنه حريق القاهرة في ٢٦ يناير من الشعور بوهن النظام القائم ، فضلاً عما أثارته انتكاسة حركة الكفاح المسلح بعد الحريق من نوازع وطنية .

المهم أن التعجيل هنا قررته حركة الضباط في سياق ردود الفعل بينها وبين الملك والحكومة . وهذه سمة من السمات التي انطبعت بها اجراءات الحركة من بعد . وقد عجل الموعد الى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، باعتباره الموعد الدستوري المقرر لبدء دورة البرلمان الوفدي المعطل . فتجيء الحركة في سياق حماية الدستور . وما كان من الملك إلا أن بادر ثانية بمواجهة الضباط ، اذ أمر بحل مجلس ادارة النادي في ١٦ يوليه . فاجتمعت اللجنة التأسيسية أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يوليه ، وقررت أولاً تعجيل موعد الحركة الى يوم ٥ أغسطس . ثم تبين للجنة خلال هذه الاجتماعات الثلاثة ، أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء اثني عشر ضابطاً ، منهم غالب أعضاء اللجنة التأسيسية . وهذه المسألة الجأت اللجنة الى التعجيل الثالث لموعد حركتهم . واختير لها ليلة ٢٢ يوليه ، حيث تفاجأ وزارة أحمد نجيب الهلالي الجديدة بقيام الحركة قبل أن يتمكن وزير الحربية الجديد من اصدار التعليمات والأوامر

بالتصدي لها . ثم أجل عبد الناصر الموعد ليلة واحدة الى ٢٣ يوليه ، ليتمكن من استطلاع رأي قيادة الأخوان المسلمين في الموافقة على قيام حركة الجيش[٤١] . ويحكي ابراهيم الطحاوي أنه في « ليلة ٢١ يوليه ١٩٥٢ جاءني عبد الناصر وأخبرني أن الملك قد اكتشف أمرنا ، وهناك احتمال للقبض علينا في وقت قريب . . . . وسألني إذا كنت مستعداً ـ ومن معي ـ لاعلان الثورة بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر ؟ فرحبت بالفكرة دون تردد . لأن الموت في ظل الثورة أرحم بكثير من اعتقالنا[٤٢] .

ويلاحظ من ذلك ، أنه كان من أهم عناصر تحديد موعد الحركة ، أن قيادة الضباط وضعت نفسها في موضع المواجهة مع النظام القائم ، ثم تحركت وتوالت تحركاتها وفقاً لتداعي الاستجابات اللازمة لردود الفعل تجاه هذه المواجهة . وتحكم هذا العامل في تحديد أخطر خطوات التحرك ، وهو تعيين موعده ، بمراعاة منهج النهوض للهجوم بقصد الدفاع أو الدفاع الهجومي . وكان تحديد الموعد مقترناً بتحديد الخطوط العامة للتحرك . ويبدو أنه لم تكن درست أو حدث استقرار بعد على الكيفية العامة للتحرك . ويحكي أحمد حمروش أنه في اجتماع ١٧ يوليه ، تأرجحت الآراء وظهرت فكرة الاغتيالات الجماعية لقادة الأحزاب ورجال السراي وبعض كبار الساسة الآخرين ، وشاعت الفكرة بين عدد من المجموعات وتشكلت فعلاً مجموعة للقيام بذلك . ثم تراجعت هذه الفكرة بعد أن جد ما استدعى التعجيل بالحركة الى ٢٢ يوليه ووضح صعوبة ضمان تنفيذ الاغتيالات بصورتها الجماعية واحتمال قيام حملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذها[٤٣] .

* * *

لا يبدو أنه قد زاد عدد الضباط الأحرار، الذين أسهموا فعلاً في القيام بحركة ٢٣ يوليه ، عن تسعين ضابطاً ، « وكان ثلثاهم وفقاً للاحصاء الفعلي من الضباط الأصاغر من رتبتي النقيب والملازم . وهذه النسبة لا تزيد على ٤٪ من مجموع ضباط الجيش . . . كما أن الوحدات التي اشتركت لم تكن تشكل الا نسبة صغيرة من أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشرة في مختلف المناطق العسكرية »[٤٤] . وكان الثلث الأكبر من الضباط لا يشغل أقدمه أكثر من رتبة المقدم (البكباشي) ، ويصور جمال حماد أوضاع القوات بالقاهرة ، بأن فرقة المشاة كانت أقوى تشكيل مقاتل بالجيش ، وألوية هذه الفرقة الثلاث لم تضم واحداً من الضباط الأحرار ولكن اشتركت وحدة مشاة كانت آتية من العريش قبل عشرة أيام ، وكانت قوة ادارية لا يجاوز

افرادها ستين جندياً مسلحين بالبنادق فقط ومعظمها حرفيين ، وهذه هي التي قادها يوسف صديق ليلة الحركة . ولم يكن للتنظيم أحد في السلاح البحري قط . وكان لديه أعداد يطمأن اليها في سلاحي الفرسان والمدفعية والطيران[٤٥] .

وإذا كان هذا الوضع العسكري ينضاف الى ظواهر العجلة في تحديد موعد الحركة مراعاة لظروف انكشاف بعض أفراد التنظيم . فثمة نقص في العدد بمراعاة صغر الرتب ، وثمة قصور في الانتشار في الأسلحة المختلفة . الا أن مخططي الحركة سياسياً وتنفيذياً . قد وضعوا الخطط الملائمة وفقاً لهذا الظرف ، واستفادوا من الطبيعة الخاصة بحركتهم ومن الامكانيات المؤسسية المتاحة لهم كتنظيم عسكري . ويبدو ذلك مما يلي :

فقد قصرت الحركة أهدافها في تحقيق الانقلاب ، على احتلال أهداف عسكرية محددة هي مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية وألماظة ، فضلاً عن هدف مدني واحد هو مبنى الاذاعة . وحشدت لهذا العدد المحدد عدتها . وكان استقلال الضباط الأحرار عن الحركة الحزبية ، مما مكنها من التحرك باسم المؤسسة العسكرية . واستقطبت بذلك ليلة الثورة قسماً من الضباط غير المنظمين انضموا مع أول تحرك. وكان لبعضهم من مراكزهم ما أعانها كثيراً. ولا يظهر امكان انضمام هؤلاء لو كانت الحركة صدرت عن حزب معين . ولا يظهر امكان النجاح السهل للحركة لو لم ينضموا . ويذكر جمال حماد « كان نجاح الحركة في ساعاتها الأولى ـ وهي أحرج فترة في مسارها ـ متوقفاً على انضمام باقي الضباط على رأس وحداتهم الى صفوف الحركة »[٤٦] . وكان ممن انضموا الى الحركة ليلة قيامها ، المقدم عبد المنعم أمين اختير لأهمية رتبته الكبيرة نسبياً في التحريك في سلاح المدفعية ، وكذلك العقيد أحمد شوقي انضم ليلة الثورة وقبل قيامها بست ساعات ثقة منه في اسم محمد نجيب .

ومن جهة أخرى ، أفاد في فاعلية التحرك إستغلال الضباط وضعهم الوظيفي بالجيش . وهذه سمة عامة تظهر في كل حالات التحرك السياسي للمؤسسة العسكرية . فالحركة هنا لا تقوم بالشعار السياسي الذي ترفعه الأحزاب في تحريك الجماهير ، وهو شعار يوضح الهدف المقصود من التحرك ، ويكون هو الجاذب للجماهير في حركتها وراءه . ولكن تحريك الجنود في الأعمال الانقلابية ، انما يجري عن طريق ما يسمى « بالأمر الإداري » في اطار علاقات الخضوع الرئاسي ، ويجري التحريك في شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل الى كل فرد أو جماعة

ضيقة ، دون ادراك المأمورين بالهدف العام وراء ذلك . أو دون استلزام هذا الادراك .

ويوسف صديق مثلاً ، اكتفى بأن يذكر لجنوده انهم سيقومون بعمل خطير لصالح الوطن ، ولم يدركوا من ذلك بطبيعة الحال انهم يقومون بانقلاب عسكري ، وانه يستهدف السلطة وخلع الملك . والكتيبة ١٣ ايقظ الضباط جنودها بالتجهز والاستعداد للحركة نظراً لاعلان حركة الطوارىء ، وأطرد كثيراً على ألسنة الضباط ذكر أن سبب الحركة قيام حالة الطوارىء ، ولعل البعض ظن أنه يتحرك تنفيذاً لأوامر الدولة لا العكس . ويذكر جمال حماد نقلاً عن يوسف صديق ، أن أحداً من ضباط قوة مدافع الماكينة لم يكن يدري شيئاً عن الحركة المزمع القيام بها عدا قائدها والضابط الذي يليه[٤٧] . والمعروف أن حالة الطوارىء كانت معلنة وقتها .

وبهذا جرى التنفيذ في اطار شكل ما للشرعية العسكرية الادارية ، كل يحرك ما دونه في نطاق سلطته التنفيذية الادارية وحسب النطاق الذي ترسمه له رتبته العسكرية . ومن هنا يلحظ حرص مخططي الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبياً لملء فراغ ما في عملية التنفيذ ، كما حدث مع عبد المنعم أمين وأحمد شوقي . وقد أدرك الضباط الأحرار أهمية هذا العامل على نطاق الجيش كله ، وحتى من قبل تحديد موعد قيامها . ومن هنا جاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة . وقع اختيار عبد الناصر وعبد الحكيم عليه من قبل ، ورجح اختياره من بين اثنين تتوافر فيهما الرتبة العالية وحسن السمعة والوطنية والقبول العام بالجيش ، اللواء فؤاد صادق ومحمد نجيب . يذكر البغدادي « كان الرأي بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوي الرتب العالية ، ومن ذوي السمعة الحسنة في الجيش ، ومن المعروفين لدى المدنيين من الشعب ، للاشتراك معنا في القيام بالانقلاب وتولي قيادته . . »[٤٨] .

وبهذا جميعه أمكن تحرك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية ، وبالقدر الذي يمكن من الانجاز المطلوب في صوره التنفيذية الملموسة . وهو تحرك احاطته ظلال الشرعية بالمعنى العسكري والاداري .

* * *

تلك على العموم هي جذور الخبرة السياسية التنظيمية ، التي شكلتها وتشكلت بها حركة الضباط الأحرار ، حسبما تكونت لديهم وبما فرضته عليهم ظروف وضعهم

المؤسسي والظروف الملموسة لتكوين تنظيمهم وهي على التعيين ، العمل السياسي بواسطة الدولة وبأجهزتها الإدارية والتنفيذية . وارتباط الولاء السياسي بالولاء للدولة كتنظيم وامتزاج الولاءين ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخاذ النشاط السياسي شكل الأوامر الادارية ، والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية . فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الإدارية . والثورة كلها ـ من الناحية التنظيمية ـ قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية وامتزجت السياسة بالإدارة(٤٩) . وأنه يمكن النجاح في النشاط السياسي بعمل تقرره القلة وتعتمده ، ثم يجري في قنوات التنفيذ الإدارية من بعد . ولم يتصل بهذه الخبرة أي دور فعال ومؤثر لقيام حركة جماهيرية شعبية منظمة . والثورة نفسها ، وهي أكبر عمل يفترض أن يكون موكولاً للجماهير ، انما قام من الجيش وبه فقط وانحسم نجاحه في هذا الاطار . وحسب العمل السياسي نجاحاً أن يجذب حماس الجماهير دون حاجة لمؤازرة منظمة منها . والا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازي نشاط الجهاز الأصيل للثورة ، جهاز الدولة .

وفي البيانات الأولى التي صدرت في أولى أيام الثورة ، كانت مناشدة الجماهير أن تخلد الى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك ، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير في صنعها مع القيادة . وقد جاء في البيان الذي اذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يوليه ١٩٥٢ « ان نجاحنا للآن في قضية البلاد يعود أولاً وأخيراً الى تضافركم معنا بقلوبكم ، وتنفيذكم لتعليماتنا ، واخلادكم الى الهدوء والسكينة انني أتوسل اليكم ان تستمروا في التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان »(٥٠) .

الفصل الثالث

ملامح النظام السياسي

إن الخليق بأية عملية تطيح بنظام قديم ، أن تكون من القـوة والعنف ، أو من الشمول ، بحيث ينحسم فساد الصيغة القديمة التي قام عليها نظام المجتمع، صيغة تنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع . وان أي نظام للحكم يقوم في حالة استقراره النسبي ، أي اطراده عبر مرحلة تاريخية ما ، على أساس صيغة تمثل نوعاً ما ودرجة ما ، للتوازن في العلاقـات بين القوى السيـاسية والاجتمـاعية . وهذه الصيغة تقوم على قدر من المرونة أو الصلابة ، تمثل اطاراً عاماً يتحدد بموجبه ما يسمـح به هـذا النظام من تعـديل نسبي في العـلاقات بين هـذه القوى ، دون تغييـر جوهري في صيغة التوازن التي يقوم عليها النظام .

والعملية الثورية تتخطى الاطار العام لصيغة التوازن القائمة ، اما بظهـور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ، أو ان ينمو ما يفضي الى تغيير حاسم في علاقات التوازن بين قوى النظام القائم ، بما تنفـرد به بعضهـا أو احداهـا ، ويتطلب تعـديلاً هيكليـاً للصياغات الاجتماعية والسياسية القـائمة ، أو ان يكـون طرأ على المجتمـع مهام أو مواجهات ، مع قوى خارجية أو أوضاع تتهدد البنية الاساسية للمجتمع ، ممـا يوجب تعديلاً جوهرياً في هذه الصيغ القائمة .

المهم ان نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط الاطاحـة بحاكم مـا ، أو حكومـة معينة . وإنما نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمـة ، التي كانت تنبني عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته .

ولفظ « التعديل » يعني اسقـاط أمر قـائم واقامـة أمر جـديد . هـذان الشطران لعملية التعديـل لا يجريـان فوراً وبضـربة واحـدة ، لأن فيهما اسقـاط لصيغة الحكم

القديم ، بما يعتمد عليه من علاقات الصراع والتحالف بين القوى السياسية والاجتماعية . وفيهما أيضاً تصفية للأوضاع بين القوى السياسية والاجتماعية التي قامت بعملية المواجهة والتحدي للنظام القائم . وأن أي علاقة تحالف هي في الوقت ذاته علاقة صراع ، وينمو أحد الوجهين على حساب الآخر حسبما اذا كانت هذه العلاقة تلقى تحدياً من خارجها أو لا تلقى . وبقدر ما تضعف مقاومة النظام القائم في المواجهة الثورية أمام قوى التحدي ، بقدر ما تنكشف ملامح الصراع بين أطراف هذه القوى الجديدة ، عبر حلقات معقدة ومن خلال مستويات متنوعة . والعملية معقدة ومتشابكة ، ويتبادل أطرافها التأثير والتأثر ، حتى يستقر الوضع على صيغة جديدة أو معدلة للتوازن السياسي والاجتماعي . مع ملاحظة أن التوازن المعني هنا ، إنما يشير الى نظام للعلاقات السياسية والاجتماعية في اطار ما تسفر عنه موازين القوى بين الأطراف المتنافرة والمتجانسة .

وعملية التحدي ضد صيغ النظام القائم ، تحسم في طياتها الكثير من نقاط الصراع بين قوى الثورة المتحدية ، وفي المسار تتحدد ملامح التوازن في العلاقات بين قوى التغيير والتعديل ، ولا نستطيع القول بأن هناك مرحلتين منفصلتين في العملية الثورية ، مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم ، ومرحلة حسم الصراع بين قوى التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد ، لا نستطيع القول بذلك الا من قبيل التبسيط الذي يلجأ اليه الدارس للتمييز بين الوجوه المختلفة ، لإيضاح تفصيلات الحركة . أما في الواقع المعيش فإن التشابك بين المرحلتين وارد وحاصل وان التداخل بينهما واقع في غالب العمليات الثورية .

هذه العملية الثورية بشقيها حدثت في ثورة ٢٣ يوليه ، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتى أواخر عام ١٩٥٤ . على أن مما تميزت به ٢٣ يوليه ان الجهاز السياسي الذي قام بها وهو الضباط الأحرار، كان أقرب الى أن يكون « عينة » سياسية ثورية ، وأبعد من أن يكون تجسيماً لقوة سياسية ذات ثقل في التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة . كان جهازاً منفرداً محدوداً جداً في عدد أعضائه ، وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه في ساعات معدودة . وبهذه الضربة الحاسمة التي تمت في الساعات القليلة ، قبيل فجر ٢٣ يوليه ، جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي على مدى العامين التاليين ، جرت من مواقع مختلفة تماماً ، اذ صار لقيادة الثورة اليد العليا في ادارة الصراع .

وان القوى الحفيظة على النظام القديم ، لم يظهر أي منها عزماً على التحرك ، ولا هم باتخاذ اجراء ما يشكل نوعاً من الخطر على قوة الثورة الوليدة . كان وضع تلك القوى كما لو كانت تآكلت منابتها عبر المرحلة السابقة ، ولم يعد لديها ما تقدر به أن تقيم الأود . أحدق على نظامها من الأزمات في الأربعينات ما سبقت الاشارة اليه في الفصل الأول ، فبدت عشية الثورة في وضع تهتكت فيه روابطها التنظيمية . وانعكس ذلك شدة في الوهن والاعياء في مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليه ، وفي الاستجابة للنذر المستبينة . سواء من مرتضى المراغي وزير الداخلية[١] أو من احمد نجيب الهلالي رئيس الوزراء[٢] ، أو من قيادة الجيش العليا كمحمد حيدر وعثمان المهدي وحسين فريد[٣] .

لقد تفكك النظام السياسي والاجتماعي ، وظهرت حركة الجيش واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار ، واعلن عنها وتكونت وزارة جديدة من السياسي المخضرم علي ماهر تحت الهيمنة الفعلية « لحركة الجيش » وخلع الملك فاروق بعد أربعة أيام ، وبدا للكافة ان نظاماً جديداً يقوم ، وكل ذلك جرى في يسر وسهولة وعلى صورة أقرب الى رتابة الحياة اليومية . وكأن ما حدث مجرد تغيير وزاري ، أو مجرد حركة تنقلات في قيادة الجيش . وكأن خلع الملك كحصاة ازيلت من طريق ، لم تستدع ازاحتها مجرد ان تقف العربة قليلاً .

ان هذا الأسلوب أشاع قدراً كبيراً من الابتهاج لدى الجماهير ولدى الأحزاب الشعبية نفسها . اذ تحقق هدف شعبي بخلع الملك وظهر أمل للنهوض بالمجتمع ، وانفتاح لطريق بدا في الشهور السابقة كما لو كان مسدوداً ، وأن لا أمل في النفاذ منه الا باقتحام وعنف . فكان يسر التغيير مما أضاف الى الابتهاج ابتهاجاً .

المهم أن يسر التغيير في قمة السلطة ، بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش الجديدة على قمة الدولة ، لم يفد بذاته حسماً في التغيير السياسي والاجتماعي ، انما أفاد تعديلاً لأوضاع أطراف الصراع . فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة في قمة السلطة ، بديلاً عن واحد من أخطر مؤسسات الحركة السياسية المحافظة على النظام القديم ، وهو السراي . اذ كان خلع الملك منهياً « للسراي » كمؤسسة سياسية مهيمنة . وان التعديل الحاصل في أوضاع الصراع في يوم ٢٣ يوليه يتعين النظر اليه كحلقة في سلسلة حلقات الصراع الدائر قبيل هذا اليوم وبعده ، على المرحلة التاريخية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ . ويكاد يبدو أن من قاموا بحركة ٢٣ يوليه ، انما نظروا هم أنفسهم الى صنيعهم في هذه

الليلة ، في هذا الاطار . وبهذا يظهر الى أي جانب من جوانب القوى الاجتماعية السياسية تنتمي هذه الحركة . فهي جزء من القوى السياسية الشعبية التي ظهرت ونمت تدريجياً منذ الثلاثينات ، واكتسبت في نهايات الأربعينات وجوداً فعالاً ، وقامت بتأثير قوي في صياغة الرأي العام المصري كله ، ولكنها بقيت بمعزل عن مؤسسات الحكم جميعاً ، وأوصدت من دونها أبواب السلطة ، وهي الأخوان المسلمون والشيوعيون ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكي) والحزب الوطني الجديد ، وبعض من شباب الوفد . من هذا الوعاء ظهرت حركة الجيش وصيغت . فلا نجد أثراً هاماً في أفكار القائمين بالحركة ، ولا في الانتماءات الفكرية السابقة لاعضائها ، لأحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه .

وان مطالعة وقائع الفترة التالية ليوم ٢٣ يوليه ، يكشف عن ان القوى السياسية والاجتماعية للنظام القديم ، لم تقم لها قائمة من بعد ، ولا آتت صنيعاً ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يهدد الوضع الجديد للصراع . ولم يكن منها قادراً على البقاء من احزاب النخبة القديمة الا الوفد . وللوفد وضع خاص في مؤسسات النخبة ، بسبب ان قيادته للحركة الوطنية الديمقراطية في فترة ما بين الحربين ، قد منحته من الشعبية ما أفرغ في قياداته الوسيطة جزءاً من حركة الأربعينات وشبابها .

والمهم من هذه الاطلالة ، ان العملية الثورية التي قامت في ٢٣ يوليه انما قامت من تنظيم عسكري سياسي وحيد ، يجد مكانه في خريطة الأحزاب السياسية الجديدة ، في مواجهة أحزاب النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة . وأنه باستثناء الوفد ، فإن قوى المحافظة على النظام القديم كشفت عن عزم ذاهب وهمة خائرة ، مما لم يستدع في مقاومته جهداً يذكر ، الا أن يكون صراعاً مع ما بقي للوفد من حيوية سياسية . وأفاد ذلك ان القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يوليه ، انصرف الى وضع الصيغة الجديدة بين القوى الثورية نفسها . انصرف الى العلاقة بين قيادة الحركة وبين الأخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد ، وغيرهم من عناصر الوفد الشابة . وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء ، وهم جميعاً من قوى الثورة .

ويلحظ في موازين هذا الصراع ، أن قيادة الحركة رغم القلة القليلة لأفرادها ، كانت سيطرت على الجيش ، وهيمنت على جهاز الادارة، وأكسبها هذا ثقلاً خاصاً . ثم انها بالحركة التي قامت فعلاً ، وبخلع الملك ، وبما اتخذته من اجراءات ثورية كالاصلاح الزراعي ، كسبت تأييداً شعبياً غير منظم لا بأس به . وأن الأحزاب الشعبية

الأخرى لم تستطع لأسباب كثيرة الهيمنة على الأوضاع في ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة ، خلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٦ وخاصة من الغاء المعاهدة في اكتوبر ١٩٥١ ، حتى حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، وساغ بهذا لقيادة الحركة أن تبدو في هذا الصراع بحسبانها الطرف الذي أمكنه التنفيذ .

وفي هذا الاطار العام ، يمكن ملاحظة مجالات الصراع في الفترة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . مجتمع حزبي ، قامت فيه حركة ثورية من الجيش قادها تنظيم محدود . ثلاثة دوائر كل منها أخص من سابقتها . وجرت الصراعات السياسية عبر هذه الدوائر ، حتى أفضت الى الصيغة السياسية التي استقر بها الوضع الجديد .

* * *

يبدو أن جل القوى السياسية ، التي أسعدها طرد الملك ، وتمام عملية استئصاله دون حاجة لجراحة عميقة أو غير عميقة ، لم تفطن في الأيام الأولى الى ما تحمله الحركة من انحصار مقبل لها . وقد يكون من المثير تتبع الملامح العامة لأوجه الصراع في تلك الدوائر الثلاثة ، حتى تشكل للثورة نظامها السياسي المستقر .

لقد تضمن البيان الأول لحركة الجيش تأكيداً بوقوف الجيش لصالح الوطن في « ظل الدستور » . ومهما بلغ عزم أصحاب البيان على حماية الدستور ، فلم يكن واقع الحال من شأنه أن يفيد بقاء دستور ١٩٢٣ . اذ جاء خلع الملك بعد أربعة أيام ، اخلالاً بصيغة التوازن والصراع التي قام عليها هذا الدستور . وأهم من ذلك فإن حركة الجيش ذاتها وظهور الضباط الأحرار كتعبير سياسي نجم عن التيارات الحزبية الجديدة ، كل ذلك يفيد على المستوى السياسي العام وعلى المستوى التنظيمي للدولة ان صيغة دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة .

لعل هذا الادراك لم يكن متحققاً بين من قاموا بحركة ٢٣ يوليه في الأيام الأولى . ولعله ظهر أول ما ظهر على يدي الدكتور سيد صبري أستاذ القانون الدستوري . الذي نشر عدة مقالات بصحيفة الأهرام ابتداء من ٣١ يوليه ١٩٥٢ بعنوان « الفقه الثوري » ، بناها على أساس أن الدستور سقط بنجاح الثورة . ورد عليه الدكتور وحيد رأفت بعدة مقالات في أغسطس وسبتمبر ١٩٥٢[٤] ، لم يجحد فيها سقوط الدستور ، وان كان بنى سقوطه على التغيير الاجتماعي الذي شرعت فيه قيادة الثورة ، لأن من يشرِّع يحكم ، وترحم على دستور ١٩٢٣ . هنا ظهر اتجاهان ، احدهما يطالب بتعديل دستور ١٩٢٣ ، وآخر يطالب بدستور جديد ، وأحدهما يرى

ان تعد مشروع الدستور الجديد لجنة ثم يطرح على الاستفتاء العام ، وآخر يرى أن تعده جمعية تأسيسية منتخبة .

ولم يكن من قوة سياسية تدافع عن دستور ١٩٢٣ ويعمل لها حساب ، الا الوفد ، وهو الحزب الوحيد القادر على شغل المؤسسة النيابية فيه بالانتخاب ، وله جهاز انتخابي مدرب وشبكة اتصالات واسعة ، وهو ، بخلع الملك وخفوت صوت أحزاب الأقليات النخبوية ، صار أقدر على شغل مؤسسات هذا الدستور ، وأضمن لعدم التحدي له ، وأدوم في الاستمرار الذي بدا له غير منازع . وفي الأيام الأولى للثورة كان أحمد أبو الفتح يؤكد في صحيفة المصري الوفدية ، على أن الثورة قامت لحماية الدستور ، وكان أبو الفتح أقوى حلقات الوصل بين قيادة الثورة وبين الوفد ، وهو أحد أصحاب الصحيفة ، واتصل بحركات شباب الأربعينات مفسحاً لها في صحيفته ، وكان على صلة بالضباط الأحرار قبل قيام الثورة ، وعلى علاقة مصاهرة بواحد منهم ، وسعى مع بدايات الثورة لربط سياقها بسياق حركة وفدية ليبرالية . وكذلك كتب ابراهيم طلعت من شباب الوفد البارزين عدة مقالات، وكان على صلة قوية بجمال عبد الناصر(٥) . أما قيادة الوفد المخضرمة فقد كانت على قدر كبير من الحذر ، من حيث الطبيعة العسكرية لحركة الجيش ، ومن حيث الساسة الذين استعانت بهم الحركة في البداية ، سواء علي ماهر رئيس الوزراء خلال الخمسين يوماً الأولى ، أو سليمان حافظ الذي كان معروفاً بخصومته للوفد وتولى وزارة الداخلية ، أو عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة الذي كان من قبل عضواً بارزاً في حزب السعديين(٦) .

ويظهر أن رجال ٢٣ يوليه في الفترة الأولى للثورة، لم يبد منهم نشاط ظاهر في حركة الدفاع أو الهجوم على دستور ١٩٢٣ ، ولا يعني ذلك أنهم افتقدوا التوجه في هذا الأمر ، ولكن القدر المتيقن من العلم ، لدى من يطالع وقائعهم ، أنهم توقفوا يستطلعون . وان القوى والعناصر السياسية من خارج قيادة الثورة ، هم من تصدى في البداية لهذا الأمر ، وهم من وضع اللمسات الأولى للنظام الجديد ، ابتعاداً عن المعنى الشائع للديمقراطية حسبما تبناه دستور ١٩٢٣ ، والذي يقوم على تعدد الأحزاب وفصل سلطات الدولة .

واجهت قيادة الثورة الوفد ودستور ١٩٢٣ معا ، وكانا صنوين من حيث الأثر العملي للمواجهة . ورغم الزيارة التقليدية التي جرت بين قيادة الثورة وقيادة الوفد وتبودلت فيها العبارات الودية الرقيقة ، فإن البغدادي يحكي انه من الأيام الأولى ،

كانت الغالبية من قيادة الثورة تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم وارجاء انتخابات مجلس النواب . وعلى رأس هؤلاء مجموعة الطيارين وفيهم البغدادي وجمال سالم وحسن ابراهيم . وأن الأقلية وعلى رأسها جمال عبد الناصر كانت ترى اجراء الانتخابات بعد ستة أشهر فقط ، وأن عبد الناصر امتنع عن حضور جلسات مجلس القيادة ، مما اضطرت معه الأغلبية الى النزول عن رأيها ، واقتراح صيغة أخرى هي دعوة الأحزاب لتطهير نفسها بنفسها[٧] والظاهر أن الخلاف والترجيح لم يكن أساسهما فقط الانحياز النظري للديمقراطية أو غيرها . انما دخل في حساب المختلفين ما توقعوه وحسبوه بشأن موازين القوى في الحياة السياسية حول هذه المسألة .

والمهم أنه في ٣١ يوليو صدر بيان القيادة العامة ، يرفع شعار التطهير لكل المؤسسات ، ويدعو الأحزاب الى تطهير نفسها والاعلان عن برامجها . والحاصل أن الاتجاه الغالب للضباط الأحرار لم يكن يحمل مودة للوفد ، بحسبان تأثرهم بالأخوان ومصر الفتاة ، فضلاً عن تأثير حادث ٤ فبراير عليهم وهم من شباب الضباط[٨] .

وتكاد تتفق المراجع حول الدور الذي لعبه سليمان حافظ ، وزير الداخلية في وزارة محمد نجيب التي تولت الحكم بعد وزارة علي ماهر ، في ضرب حزب الوفد والحركة الحزبية . وكان سليمان من أنصار الحزب الوطني قديماً ، وخصماً للوفد وزعيمه النحاس ، وقد لعب معه عبد الرزاق السنهوري دوراً بارزاً في الشهور الأولى ، للحيلولة دون عودة الوفد الى الحكم ، ودون تقرير أي وضع دستوري أو سياسي يمكن الوفد من الحكم . وأهم مثل على ذلك الفتوى التي أصدرها مجلس الدولة برئاسة السنهوري في أغسطس ١٩٥٢ بعدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل (كان حُلَّ قبل الثورة) للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش[٩] كانت فتوى أملاها الموقف السياسي أكثر مما أملتها التفسيرات القانونية الفنية ، وكان صدورها في هذا الوقت المبكر ، ولمّا تعمق جذور قادة الثورة بعد ، مما أراق فرصة الوفد في العودة للحكم ، وفرصة دستور ١٩٢٣ في البقاء .

وما ان تولى محمد نجيب « قائد حركة الجيش » الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، حتى صدر في ٩ سبتمبر قانونا الاصلاح الزراعي وتنظيم الأحزاب ، وأوجب القانون الأخير على الأحزاب القائمة ، وما ينشأ مستقبلاً ، أن يخطر وزير الداخلية بنظام الحزب ومؤسسيه وموارده المالية ، وللوزير الاعتراض على تكوين الحزب أمام محكمة القضاء الاداري (القانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) . وتربص سليمان حافظ

بالإخطار الذي قدمه حزب الوفد في ٢١ سبتمبر معترضاً على وجود النحاس وعبد الفتاح الطويل من مؤسسيه . وأهم ما أظهر هذا الاعتراض أنه عجم عود الوفد واختبر صلابته . وقد أثبتت حركة الوفد من بعد أنه ليس من القوة والتماسك في مواجهة قيادة الثورة بمثل ما كان في مواجهة الملك . وقد اعتقل بعض قادة الوفد فيمن اعتقل وقتها من ساسة . ولم يكن الاعتقال أو الخوف منه سبباً لضعف الوفد ، وقد جرب هذا السلاح من قبل فلم تلن له به قناة . ولكن مصدر الضعف جاء من أن الوفد صار يواجه خصماً جديداً ، قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً وبدأ يتخذ اجراءات اقتصادية تستجيب للمطالب الشعبية ، وهو وضع لم يجربه الوفديون من قبل . لذلك ظهر التردد والجفول في ردود فعل الوفد . وقد رد على اعتراض وزير الداخلية ببيان في ٢٧ سبتمبر رفض به تقديم إخطار جديد منذراً بذلك بالعصيان ، ثم عاد في ٦ اكتوبر فأعلن أن النحاس عدل عن رئاسة الوفد مختاراً ، وأن الحزب ناط به الرئاسة الشَرَفية ، فصمم وزير الداخلية على الاعتراض .

بدا ان قدرات الوفد السياسية والتنظيمية آلت الى دون ما يستطيع به تحدي السلطة الجديدة ، ووجد من شخصيات الوفد الكبيرة من دعا الى الملاينة مثل عبد السلام فهمي جمعة وطه حسين(١٠) . واتبع الوفد في المقاومة أسلوباً حقوقياً ، يعتمد على الهيكل الدستوري والتشريعي القائم ، وعلى ساحات المحاكم والدفع فيها بعدم دستورية قانون الأحزاب ، اذ كان هذا القانون أول تشريع يعرفه النظام التشريعي المصري منظماً لقيام الأحزاب ، واذ جرى العرف التشريعي قبله على ان يترك مجال التنظيم الحزبي بغير تدخل من القانون .

وهكذا وجدت السلطة الجديدة نفسها في مواجهة حتمية سريعة لا تحتمل التأخير ، مع الهيكل الدستوري ، اطلاقاً لصلاحياتها ونفياً لخصومها . لقد عرض اعتراض وزير الداخلية على قيام حزب الوفد على محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة ، واتخذ الوفد من ساحة المحكمة ميداناً للصراع السياسي ، مستنداً الى كل ما تراكم من ضمانات قانونية ليبرالية عبر السنين الماضية ، وكادت كفته ترجح في هذا الميدان عندما حدد للنطق بالحكم ١٨ يناير ١٩٥٣ . وأوجب ذلك على السلطة الجديدة اتخاذ اجراء سيادي سريع يتفادى احتمالات هيمنة النظام الدستوري القائم على أوضاعها .

ومن جهة أخرى كان هذا النظام الدستوري القانوني ، يفرض قيوداً واضحة على حركة السلطة الجديدة ، التي شرعت في اصدار قوانين الاصلاح الاجتماعي ،

والقـوانين التي تدعم سيـطرتها في غيبـة البرلمـان ، وكان من شـأن هذا الـوضع لـو استمرت الأوضاع الدستورية على ما هي عليـه ، ان تنجرح شـرعية اجـراءات الثورة وصلاحيتها في التقرير . وفي الـوقت نفسه كسبت السلطة الجـديدة بمـا اتخذتـه من اجراءات الاصلاح الاجتمـاعي كتحديـد الملكية الـزراعية والغـاء الألقاب ومحـاربة الفساد، كسبت تأييداً شعبياً يمكنها التعويل عليه في تغيير الأطر الدستورية والشرعية. من كل ذلك عدل عبد الناصر نفسه عن موقفه السابق ، وبدأ يفكر في استبعاد الحركة الحزبية من النشاط السياسي . وعبر عن ذلك في حديث له مع ابراهيم الطحاوي في اكتوبر ١٩٥٢[١١] .

في هذا السياق صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ بيان بالغاء الدستور لما يشوبه من ثغرات ، ووعد بإصدار دستـور جديـد . ثم ما لبث أن صـدر بيان آخـر بحل جميـع الأحزاب ، وذلك في ١٦ يناير ١٩٥٣ قبـل صدور الحكم في قضيـة الوفـد . وجرى التفكير في انشاء « هيئة التحرير » كهيئة سياسية بديلة ، تعتمد عليهـا السلطة في سد الفراغ في مجال التنظيمات الشعبية .

كـانت المواجهـة مع الـوفد لصيقـة بالمـواجهة مـع أسس النـظام الـدستـوري التشريعي القائم قبل الثورة ، وهي لصيقة بالمواجهة مع الحركة الوطنية الديمقـراطية في صورتها التقليدية التي تبلورت منذ ١٩١٩ . وهذا ما أعطى هذه المواجهة طابعـاً هاماً وساخناً لم يقم مع غير الوفد من احزاب نخبة الحكم السابق على ٢٣ يوليه . أما المواجهات الهامة الساخنة الأخرى ، فقد جـرت كلها مـع أحزاب الحـركة الشعبية الجديدة اخواناً وشيوعيين وغيرهـم .

لقد كانت دعوة الأخوان من أشد الدعوات جذباً للضباط في بداية الأربعينات . وكان لعبد الناصر وغيره صلاة وثيقة بهم في فترات عديدة ، وكـانوا التنـظيم الوحيـد الذي أخطره عبد الناصر بالثورة قبل قيامها ، واجل قيامها يومـاً حتى ترد اليـه موافقـة الهضيبي المرشد العام . ويحكي صلاح شـادي احد مسؤولي الأخـوان ما كـان لعبد الناصر به من علاقات وثيقة وتنظيمية قبل الثورة ، ومن لقاءات عديدة بعدها[١٢] . كما يحكي ذلك حسن العشماوي[١٣] . وأيدت جماعة الأخوان ثورة ٢٣ يوليـه في الفترة التالية لقيامها ، ولم تر الجماعة مشكلة فيما اتخذه النظام الجديد من اجراءات تتجافى مع التصور « الوفـدي » للديمقـراطية أو حـل الأحزاب ، ولعل موقفها هذا كان مما يشجع السلطة الجديدة في البداية . وقد صيغ قانون تنظيم الأحزاب على صورة تستبعد الأخوان من الخضوع لأحكامه[١٤] .

على انه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة ، بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها . وبلغ الصراع قمته في فبراير ومارس ١٩٥٤ ، واستمر بعد ذلك حتى صُفِّي تنظيم الأخوان واعدم ستة من قادته وُألقي بالآلاف في السجون ومورست معهم الوان من التعذيب وصنوف ، لا تزال جراحها ظاهرة. وجرى ذلك في اكتوبر ١٩٥٤ .

وبالنسبة للحركة الشيوعية ، فقد ايدت « حدتو » حركة الجيش في البداية ، وكان لها صلة ببعض الضباط الأحرار . وعارض الحركة « الحزب الشيوعي المصري » من بدايتها . وجرت اعتقالات من الشيوعيين جميعاً . وخاصة بعد أن عدلت « حدتو » عن موقف التأييد الى معارضة السلطة الجديدة .

وكذلك ضرب الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) واعتقل زعيمه أحمد حسين وبعض أعضائه . ولم يبق من هذه الأحزاب الشعبية الا الحزب الوطني الجديد ، الذي شارك زعيمه فتحي رضوان في الوزارة ، وكذلك نور الدين طراف .

المهم في موضوع هذه الدراسة ، أنه على مدى هذه الفترة التي تنتهي في ١٩٥٤ ، تبلورت ملامح النظام السياسي الجديد ، على الوجه الذي استمر به من بعد، من حيث تصفيته الحركة الحزبية جمعاء بكل فصائلها وفرقها ، من الحركة الاسلامية حتى الحركة الشيوعية ، ومن احزاب النخبة الحاكمة من قبل الى الاحزاب الشعبية الحديثة. ومع ختام هذه الفترة ، كان طريق الحركة الحزبية قد سد ، في اطار النظام الذي تشكلت به ثورة ٢٣ يوليه . والمهم أيضاً أن نظام ٢٣ يوليه ، لم يكتف في هذا الشأن بتصفية الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التي تبناها ، ولكنه وجه نيرانه الكثيفة الى ما جرى التعبير عنه هنا بالأحزاب الشعبية الجديدة، احزاب الثلاثينات والأربعينات ، التي ظهر الضباط الأحرار من اطار دعاواهم، ومن الوعاء الفسيح لهم، سواء من حيث الأصول الشعبية الاجتماعية ، أو من حيث المطالب السياسية الاجتماعية ، أو من حيث التيارات الفكرية .

والملاحظ أن مواجهة نظام ٢٣ يوليه للتنظيمات الشعبية الحديثة لم تجر على أساس من الاختلاف حول مضمون السياسات التي يتبناها كل تنظيم ، انما جرت في الأساس حول الوجود الحزبي نفسه . فشملت ما يمكن تسميته بالأجنحة المختلفة داخل كل تيار ، سواء بالنسبة للأخوان أو الشيوعيين أو غيرهم . كما أن هذه المواجهة لم تنعكس على العناصر المناصرة لأي من هذه التيارات في قيادة الثورة ، بما يفيد أنه لم يكن مضمون السياسات هو الأساس في المواجهة . ولا يستثنى من هذه العناصر

الا يوسف صديق وخالد محيي الدين ، وقد أبعدا من قيادة الثورة لا بسبب الخلاف حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، وإنما بسبب الخلاف حول نظام الحكم والوجود الحزبي عامة. بهذا يمكن القول أنه مع الانتماء الوطني الاصلاحي أو التقدمي العام لغالب قيادة الثورة وعناصر الضباط الأحرار ، فإن حلقة الصراع الأساسية بينهم وبين الأحزاب الشعبية كانت نظام الحكم والوجود الحزبي . وضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك ، وبقيت امتداداتها الفكرية السياسية المختلفة بين قادة الثورة وضباط الحركة .

* * *

إن نجاح حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليه ، عاون فيه ضباط من غير الضباط الأحرار ، أو حديثو العهد بهم . وهذا النجاح الذي استقبل بترحيب شعبي كبير ، استقبل من صغار الضباط وأجيالهم الوسيطة بحماس وجيشان فائق . وتولد شعور عام بأن الجيش كله « ضباط أحرار » . ومع مسار الثورة فيما اتخذته من اجراءات الاصلاح السياسي والاجتماعي العميقة استعانت القيادة بالكثير من الضباط، لتولي العديد من المهام التي فرضها تأمين الثورة ، وإدارة دفة الأمور في دولة ذات جهاز معقد ومتشابك ، والاشراف على تنفيذ المشروعات الجديدة . كل ذلك دعم الشعور بأن الجيش بحسبانه كذلك قد صار هو مؤسسة الحكم نفسها ، أو صار نوعاً من الجهاز القابض على السلطة السياسية المدنية . وبهذا اصطبغ الجيش لا بالصبغة السياسية العامة فقط ، ولكن تراءت عليه في نظر الضباط أنه يقوم بالوظيفة الحزبية في الدولة . ونما هذا الادراك مع ضرب الحركة الحزبية في المجتمع .

كان من الطبيعي في هذا الوضع ، أن يثور التساؤل عن الطريقة التنظيمية ، التي يمكن بها للجيش أن يقوم بأعباء المؤسسة السياسية الحاكمة . وزكّى إثارة هذا التساؤل ، ان تنظيم الضباط الأحرار كان تكون من مجموعات شتى . وكان ثمة مجموعات أخرى أقل ارتباطاً به ، أو اتصلت به عن طريق فرد أو أفراد قلائل ، وهي ترى في نفسها جدارة المساهمة في اتخاذ القرارات . لذلك وجدت خمائر يمكن أن تتسع وتتحرك ، اما لتتحدى محاولات أو احتمالات هيمنة القيادة على السلطة من دونهم ، أو لتعمل على أن يتحول الجيش كله الى المؤسسة السياسية المرجوة ، وأن تصاغ له القنوات التي تمكنه من أداء هذه الوظيفة ، أو بالأقل أن يصير جماعة ضاغطة منظمة[١٥] . وجرى هذا الصراع متواكباً ومتأثراً بحركة الصراع بين السلطة الجديدة والحركة الحزبية .

يضاف الى ذلك ، أنه لم يكن لتنظيم الضباط الأحرار خريطة تنظيمية ، ترسم الأبنية ومستويات العمل والعضوية ، وتحدد الاختصاصات وطريق اختيار القيادات . لم يظهر من الناحية التنظيمية الا الهيئة التأسيسية قبل الثورة ، ثم قيادة الثورة التي ما لبثت أن اتخذت اسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية . لذلك وجد كثير من أعضاء التنظيم ، إما يرتبطون بواحد من قيادة الحركة ، أو يرتبطون بعبدالناصر نفسه ، فيكتسبون بهذه الصلة وجودهم السياسي النشيط . ووجد البعض نفسه في وضع ، لم يكونوا فيه مجرد ضباط بالجيش ، ولا هم في القيادة ذات الاسهام المباشر في رسم السياسات ، ولا هم على قرار من أوضاعهم الجديدة .

في هذا المناخ ظهرت حركتي سلاح المدفعية وسلاح الفرسان . بدأ يظهر تيار معارض لقيادة الثورة في سلاح المدفعية ، خلال الشهور الأولى لقيامها . ويحكي محمد أبو الفضل الجيزاوي أن اجتماعات الضباط الأحرار في السلاح استمرت بعد الثورة تناقش مواقف القيادة ، واشتد نقد تصرفات عدد من أعضاء مجلس القيادة ، وطبعوا منشوراً ينتقد هذه التصرفات « والبعض واصل الاجتماعات مطالباً بتكوين قيادة جديدة عن طريق انتخاب حر من الضباط . . . وانتهى الأمر الى اعتقال هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ »[١٦] .

وكان عبد الناصر يلتقي بضباط كل سلاح لقاء شبه دوري ، ويواجه كثيراً من الاقتراحات والانتقادات التي توجه للبعض ، ويكشف ذلك عن رغبة الجيش والضباط في المساهمة في الحكم ، وبدأت لقاءات بين ضباط المدفعية ذوي النشاط الواضح وبين زملائهم في سلاح الفرسان والمشاة « وأخذوا يتحدثون عن جمعية عمومية للضباط الأحرار تعرض عليها القرارات الكبيرة التي تتعلق بالبلاد ، حتى لا ينفرد عشرة أو أكثر من الصف الأول بإصدار هذه القرارات. . . وظهر تيار من هؤلاء الضباط ينادون بضرورة اجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة »[١٧] واقترح بعضهم أن يشمل مجلس القيادة أعضاء دائمين وآخرين منتخبين . كما طالب البعض بأن يكون مجلس ادارة نادي الضباط ، الذي كان حله الملك ، هو الممثل المنتخب لحركة ضباط الجيش .

ويحكي ضباط الفرسان[١٨] ، أن أعضاء اللجنة التأسيسية في سلاحهم تقدموا بطلب الى القائد العام محمد نجيب في ١٧ اغسطس ١٩٥٢ ، لتنظيم هيئة الضباط الأحرار ، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبي الأسلحة « على أن تعتبر هذه الهيئة في مجموعها كبرلمان » فلم تستجب قيادة الثورة ، وما لبث أن صدر قرار بالغاء تنظيم الضباط الأحرار ، لأنه استنفد أغراضه ، وأدرك الضباط أنهم يبعدون عن « مهامهم

الثورية » ، فتجمعوا وازداد تمسكهم بتنظيمهم ، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم ، وتكوين لجان منهم بطريق الانتخاب وانشاء لجان جديدة ، وذلك في كل من أسلحة المدفعية والفرسان والمشاة . وسميت اللجان المركزية للأسلحة . ولما أبلغت القيادة بذلك ، نقلت بعض موجهي الحركة خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة .

وفي هذه الظروف قبض على البعض ، وأودعوا سجن الأجانب في ١٥ يناير ١٩٥٣ ، فتجمع حوالي أربعمائة ضابط في ميس المدفعية مقررين الاعتصام حتى يفرج عن زملائهم . وقبض على حسني الدمنهوري من سلاح المشاة ، وصدرت ضده وضد معارضين آخرين أحكام مختلفة ، « فكان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس (مجلس قيادة الثورة) هو كلمة النهاية في وجود تنظيم الضباط الأحرار »[١٩] . وأعلن في ذلك الوقت رسمياً عن قيام مجلس قيادة الثورة ، في الوقت الذي حل فيه تنظيم الضباط الأحرار .

شهر يناير ١٩٥٣ ، بعد نحو ستة أشهر من قيام الثورة، شهد حملة اعتقالات بين الساسة المدنيين وقراراً بحل الأحزاب، كما شهد اعتقالاً ومحاكمة لبعض الضباط من المدفعية أساساً وحلاً للضباط الأحرار كتنظيم ، وفي المقابل أعلن رسمياً عن قيام مجلس قيادة الثورة . وكما أن حملة الاعتقالات وقرار حل الأحزاب لم يقض عملياً على الأحزاب في هذا الوقت المبكر ، فإن حملة اعتقالات الضباط المعارضين وحل التنظيم العسكري لم يقض تماماً على المعارضة بالجيش. وبقيت حركات الصراع في المجالين ، حتى حسم الأمر في المجالين أيضاً ، بين مارس واكتوبر ١٩٥٤ . وبالنسبة للجيش خاصة ، فقد تصاعدت حركة المعارضة بداخله في سلاح الفرسان في مارس ١٩٥٤ ، متواكبة مع تصاعد حركة الصراع الحزبي ضد قيادة الثورة . وصفيت الحركتان في أوقات متقاربة .

ويحكي صلاح نصر « بدأت عمليات التصفيات ، ثم تلتها في الخط الثاني من الثورة . بدأ هذا منذ عام ١٩٥٤ ، حينما طلب مني بواسطة جمال عبد الناصر وصلاح سالم أن أجمع كبار الضباط الأحرار في الجيش لمناقشة إبعاد الضباط الأحرار من الجيش الى الحياة المدنية. وفعلاً تم هذا . فاجتمعت بحوالي اثني عشر ضابطاً هم ممثلو الأسلحة . . . وقد أحدث هذا صدمة في نفوس كثير منهم ، وأبدى بعضهم احساساً بأن مجلس الثورة يريد التخلص منهم ، ووافق البعض . . . ولكن هذا المخطط ابتدأ يسير وئيداً بعد ذلك ، وتم التخلص من الضباط الأحرار على فترة

طويلة » ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك ، مع انقسام مجلس الثورة ، أن التف بعض الدخلاء الجدد حول بعض المسؤولين ، مما تكونت به شلل ، وقام صراع بين هذه الشلل وتيارات خفية ، مما أدى الى « كارثة كبرى في نهاية عام ١٩٦٧ »[٢٠] .

لا شك أنه بقي كثير من الضباط الأحرار يشكلون عناصر في الحكم الجديد . ولكن الحادث أن التنظيم نفسه قد انتهى ، وتعدلت الصيغة التنظيمية ، من علاقة انتماء مشترك لتنظيم سياسي واحد ، الى علاقة رئاسة بمرؤوسين في اطار الهيكل العام لنظام الدولة الجديد . وقد يلحظ القارىء هنا أن تنظيماً سياسياً قام بالاستيلاء على السلطة . وما إن تمكنت القيادة من ذلك حتى حلت التنظيم ، الأمر الذي قد يثير الدهشة . ولكن ما تلزم ملاحظته هنا أيضاً ، ان تنظيم الضباط الأحرار ، وإن جمع عناصره على أساس سياسي وقام بعملية سياسية بالغة الأهمية ، فقد كان بمنأى عن صبغة الأحزاب السياسية ، من حيث طبيعته العسكرية ، وضمور جوانبه التنظيمية واضطرابها ، وتفكك روابطه الفكرية وأساليبه السياسية . ومع توجهه الوطني الاصلاحي العام ، فلم تَنْمُ له من المكنات السياسية الا ما يستطيع به استثمار وضعه العسكري في الوصول الى السلطة ، ولا كان في قدراته التنظيمية ما يحيله الى مؤسسة حاكمة . فهو كتنظيم كان محكوماً عليه بالزوال عند انهائه مهمته .

ويلحظ من الوقائع السابقة ، ان نشاط الضباط المعارض لقيادة الثورة ، لم يكن يرتكن الى رؤية تنظيمية ذات ملامح واضحة . وقد طالب البعض بنظام حزبي ديمقراطي ، وهذا مطلب يجاوز الوجود التنظيمي السياسي داخل المؤسسة العسكرية ، وطالب البعض بتنظيم الجيش بوحداته وأسلحته في صورة سياسية ، وتشكيل جمعية عمومية تمثل أسلحة الجيش وتنتخب القيادة . وهذا الاقتراح كان من شأنه أن يذيب الضباط الأحرار (كتنظيم) في الوعاء العام للمؤسسة العسكرية ، ومن شأنه أيضاً أن يحيل الجيش المحارب كله الى مؤسسة حكم سياسية ، كما أن أسلوب الانتخاب لا مناص مؤثر في خاصة الانضباط الرئاسي اللازمة للجيش النظامي ، والانتخاب المطلوب هنا لا يفيد أن الجماعة تحكم نفسها بنفسها بأسلوب نيابي ، لأن الجماعة المحكومة هي الأمة جمعاء ، بينما الصفة التمثيلية لا تجاوز ضباط الجيش . والأمر في النهاية لا يفيد الا ان طائفة محدودة من المهنيين حملة السلاح ترغب في وضع نظام خاص للتصعيد بداخلها الى مصاف قيادة الأمة كلها .

ومن جهة أخرى ، لم يكن تنظيم الضباط الأحرار ، بقوته الذاتية وامكاناته السياسية ، هو من حسم المواجهة بين النظام الجديد وقوى الحركة الحزبية في مصر .

انما كان جهاز الدولة المصرية كلها ، بثقله الاداري والتنفيذي المعروف ، هو من قام بهذا الأمر ، تحت هيمنة قيادة الثورة . وإن القوة المهيمنة لهذا الجهاز ، لم يكن في مقدور الضباط الأحرار بوصفهم التنظيمي أن يستعصوا عليه . لذلك كان صراع القيادة مع المعارضة داخل الجيش ، صراعاً لم تستخدم فيه الأساليب الحزبية والتنظيمية ، إنما استخدمت فيه أدوات الدولة ووسائلها الى حد الاعتقال والمحاكمة والسجن .

لذلك يلحظ أن دعاة « التنظيم السياسي للجيش » ظهروا بمطلبهم هذا في أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ . ثم ذوت دعوتهم بعد ضربها ، وغلب على حركة سلاح الفرسان في ١٩٥٤ المطالبة بالحكم الدستوري النيابي العام . والمهم أن حركة المعارضة داخل الجيش ، صفيت مع تصفية حركة المعارضة المنظمة خارج الجيش ، الحركة الحزبية العامة . وهذا التواكب في التصاعد ، وفي الاحتدام وفي المصير ، تنبىء عن وجه ارتباط ، وإن كان ارتباطاً غير تنظيمي ، أساسه المناخ السياسي العام .

* * *

بقيت الدائرة الصغرى وهي مجلس قيادة الثورة نفسه . تشكل من أحد عشر عضواً ، هم أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، فضلاً عمن انضم اليها عشية الثورة، ممن ساهموا بجهد كبير ليلة ٢٣ يوليه . ورأس مجلس القيادة محمد نجيب ، وفيه عبد الناصر رئيس اللجنة التأسيسية . ولم يستطع استنباط أسلوب تنظيمي محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد . ويبدو أنه كان يتم الأمر في مناسبته السياسية والتاريخية ، بنوع من التراضي والقبول العام أو عدم الممانعة ، في كل حالة بعينها . هكذا دخل أنور السادات في اللجنة التأسيسية مباشرة ، ولم يكن من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه في ١٩٤٩ . وهكذا انضم عبد المنعم أمين في القيادة مباشرة عشية الثورة ، وهكذا خرج عبد المنعم عبد الرؤوف قبيل الثورة . لم يظهر أن وجد أسلوب لائحي ، مكتوب أو عرفي ، اطرد اتباعه . ولا تشكل هذه الظاهرة في ذاتها عيباً ، لأن حجم التنظيم كان محدوداً ، بحيث يمكن أن تحل الأوضاع الشخصية محل الأطر التنظيمية . كما أن بداية تكوينه لم تكن تسمح بتبلور هذه الأطر . ولكن المهم هو ما نتج عن هذا الوضع من نتائج . وقد سبقت الاشارة الى أن ملامح القيادة الفردية للتنظيم ، قد وضحت خاصة في الأيام القليلة السابقة على ليلة ٢٣ يوليه .

وكان يصعب في خضم الصراعات والمشاكل التي واجهتها الثورة من بعد ، أن يتولد داخل مجلس القيادة تقليد يتعلق بضمان اطراد القيادة الجماعية ، أو ترسخ معه جذورها . والحال أن أعضاء القيادة وإن أتوا من أسلحة متعددة بـالجيش ، فلم يكن ذلك نتيجة تمثيل تنظيمي لهم . وكان ما يمسك بهم كجماعة ذات كيان محدد ، هو في الأساس ترابطهم في عملية سياسية واحدة ، هي حركـة ٢٣ يوليـه وما تـلاها من انجازات وطنية واصلاحية هيكليـة ، ثم ما واجهـوه مجتمعين من صراعـات شتى مع القوى المناوئة للثورة من ناحية ، ومع الحركة الحزبية عامة من ناحية أخرى .

كـان الضباط الأحـرار تنظيمـاً محدوداً من حيث العـدد ، ومن حيث امكانـات النشـاط على نطاق المجتمـع ، وكانت الـدولة التي سيـطر عليها التنـظيم مع قـوتهـا التنفيذية التقليدية لا تـزال تحتاج لاجـراءات شتى إحكامـاً للسيطرة عليهـا واسلاسـاً لقيادها . سيما أن للثورة أهدافاً اجتماعية ووطنية ، أعلنت عنها ، وشرعت في انجازها منذ الأيام الأولى ، فضلاً عن ضمان اطراد العمل الاداري اليومي في صورته اليوميـة الرتيبة . وكل ذلك يحتاج إلى هيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ ، والى تعبئـة للرأي العام وتجييش له ومقاومة القوى الاجتماعية المناهضة للثورة ، والتربص بما عسى أن يصنـع الانجليز بجيش الاحتـلال وبنفوذهم السيـاسي غير الخـافي . في مثـل هـذه الـظروف لا بديـل عن الوظيفـة الحزبيـة . ومن هنا قـامت المعضلة بين الامكانـات التنظيمية المحدودة ، وبين المتطلبات الواسعة للموقف الحرج . سيما مع المواجهة الحاسمة التي حدثت مع النظام الحزبي كله .

في هـذه الظروف ، وحـلاً لهذه المعضلة لم يكن هنـاك بديـل عن الـزعـامـة الفردية . والزعامة الفردية تنمو حتماً بقدر ضعف الروابط التنظيمية ، وحيث لا تكون هذه الروابط قادرة على التحريـك المطلوب الـذي يتناسب مـع المهام المـطروحة ، أوحيث تقصـر هذه الروابط عن الاستيعـاب المنظم للحـركة الشعبيـة ، وتقصـر عن توجيهها الوجهة التي تتفق مع الأهداف السياسية المرتقبة . هذه الزعامية التي تفتّقت عنها الحاجة السياسية في ظروف الضعف التنظيمي ، ما تلبث أن تقوى على حساب الروابط التنظيمية القائمة ، فتزداد هامة الزعيم طولاً ، وتزداد روابط التنظيم ضعفـاً ، وتتغلب شخصية الزعيم في موازين العمل والنشاط الداخلية في التنظيم .

في هـذا السياق بـدت قدرتـان زعاميتـان ، زعامـة محمد نجيب الـذي وضعه الضباط الأحرار على رأس تنظيمهم عشية الثورة ، وأكسبته المنجـزات الأولى للثورة تأييداً شعبياً واضحاً . وزعـامة جمـال عبد النـاصر الـرئيس الفعلي للجنة التـأسيسية

للضباط الأحرار ، والمحرك الأول لحركة ٢٣ يوليه والذي استمرت علاقاته الوثيقة بالضباط ، سواء في قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار ، وقد أُقصي محمد نجيب مع هزيمة الحركة الحزبية في مواجهة قيادة الثورة ، وتم ذلك في ١٩٥٤ .

وإن مطالعة وقائع الثورة خلال عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبد الناصر ، مع تقدم انتصار مجلس الثورة على معارضيه من الأحزاب المختلفة . ومع أن الغالبية الغالبة في مجلس قيادة الثورة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ في مواجهة الحركة الحزبية (باستثناء يوسف صديق وخالد محيي الدين)، وكان بعضهم كالبغدادي أكثر حدة من عبد الناصر في هذه المواجهة ، فإن دور هذه الغالبية كان يضعف ويتردى داخل المجلس ، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون على الحركة الحزبية خارج المجلس . وإن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة ، كان ينتظرهم مصير خصمهم نفسه ، ضعفاً بضعف وتردياً بتردّ وتصفية بتصفية . لقد بقوا في مجلس القيادة ، ولكن أعنة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمي الى رئاسة المجلس بوصفها الزعامي ، وضعف دور أعضاء المجلس كمشاركين في صنع القرار .

وبقدر ما تكون المشاركة صفة ديمقراطية ، فإنه يستحيل بطبيعة الحال، ايجاد نوع من الديمقراطية يقتصر على عشرة أعضاء في مجلس القيادة . كما يستحيل ايجاد قيادة جماعية بغير أن تتوافر لها الصفة التمثيلية ، هبوطاً الى مجمل الرأي العام السياسي الفعال .

ويبدو من مطالعة مذكرات البغدادي ، أن مجلس القيادة كان يشيع فيه مفهوم شارد عن الديمقراطية داخل المجلس . ويظهر ذلك في مناسبتين ، اذ اجتمع المجلس غداة عزل الملك لبحث نظام الحكم المقبل ، ووقفت الغالبية ضد النظام النيابي ، ووقفت الأقلية مع هذا النظام وفيها جمال عبد الناصر ، فتنحى عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس حتى عدل المجلس عن قراره . ويذكر البغدادي ان هذا كان طعنة لمبدأ القيادة الجماعية[٢١] . وأساس الشرود هنا ؛ لا ان عبد الناصر الجأ المجلس على الرجوع في قرار ، ولكنه في الأساس يتعلق بمضمون القرار المجافي للديمقراطية ، ومفارقة هذا المضمون لأسلوب اتخاذ القرار. والمناسبة الثانية جاءت في أزمة مارس ١٩٥٤ ، عندما قرر المجلس كله مد فترة الانتقال باستثناء خالد محيي الدين الذي عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية ، فأُعفي خالد محيي الدين من

عضوية المجلس حرصاً على أن يكون صدور القرار بالاجماع[٢٢] . والاجماع هنا لا يعني محاولة اقناع الأقلية أو مراعاة موقفها، ولكنه يعني التخلص منها واستبعادها . فهو اجماع مانع وليس اجماعاً مستوعباً ، وهو يفقد وظيفته الجامعة .

والحادث انه على مدى هذه الفترة الزمنية ، نما انفراد عبد الناصر بالسلطة ، عبر ثلاثة تواريخ ، ففي ١٩ يناير ١٩٥٣ أعلن مجلس القيادة تعيين عبد الناصر نائباً لرئيسه ، في الفترة نفسها التي حُلَّت فيها الأحزاب وضربت حركة سلاح المدفعية . ومع اعلان الجمهورية في ١٨ يونيه ، صار عبد الناصر وزيراً للداخلية محل سليمان حافظ ، وعبد الحكيم قائداً عاماً للجيش بدلاً من محمد نجيب . وصار محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، وقيل انه رئيس لجمهورية برلمانية ، بمعنى ان ليست له سلطات رئاسية ، وذلك رغم عدم وجود برلمان . وعين بعض اعضاء مجلس القيادة وزراء ، كالبغدادي وزيراً للحربية (كانت السلطة في الجيش من قبل الثورة في يد القائد العام دون وزير الحربية) ، وصلاح سالم وزيراً للارشاد . وفي نفس الوقت أبعد اعضاء مجلس القيادة عن وحداتهم بالجيش .

والتاريخ الثالث جاء مع احتدام الأزمة السياسية في فبراير ومارس ١٩٥٤ ، ووقائع مجلس القيادة تكشف عن ان المجلس كان على شفا التفكك . ومطالعة ما ذكره البغدادي عن اجتماعات المجلس وقتها واختلافات الاعضاء واقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك . وكان عبد الناصر هو المحرك الفعلي للأحداث ، بالاتصال المباشر بأجهزة التنفيذ ، وطلب من المجلس تفويضه في التصرف في مواجهة الأحداث السريعة ، وكان يتخذ من الاجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء الا مؤخراً ، وغالبهم كان يصوت في المجلس في جانبه . وشاعت في الاعضاء حالة من السأم والملل وشاعت روح الانقسام والرغبة في الانسحاب ، ويذكر البغدادي « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر »[٢٣] .

وما كان للمجلس ان يستبقي قوة ذاتية له في مواجهة رئاسته الفردية ، وهو نفسه يقف ضد حركة التمثيل الشعبي عامة . ولم يكن أمامه بعد تصفية تنظيم الضباط ، ومع معركته ضد الحركة الحزبية برمتها ، لم يعد ثمة وجود لأية قاعدة يمكن بها قيام قيادة جماعية . فلم يعد أمام المجلس الا ان يتفكك أو ان يقبل اعضاؤه الانضواء تحت قيادة فردية ، وهي القيادة التي استطاعت ان تجمع عناصر التحريك السياسي والتنفيذي ، وهيمنت باسم المجلس على أجهزة الدولة ، وأثبتت جدارتها في مواجهة الأحداث وسعة حيلتها .

وهكذا انحسم في عام ١٩٥٤ ، وضع النظام عبر الدوائر الثلاثة المشار اليها . اسقطت الحزبية ، ومع سقوطها لم يعد هناك بديل عن ظهور الزعامة الفردية ، للدولة وللنظام وللثورة .

* * *

إنبنت هياكل نظام ٢٣ يوليه ، ركناً ركناً خلال الفترة الأولى للثورة . وجرى هذا البناء من خلال المعارك السياسية التي خاضها النظام ، سواء بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة حسبما سلفت الاشارة ، أو بالنسبة لما شرع في تحقيقه من منجزات سياسية واجتماعية ، وفقاً للتوجه العام لهذه الثورة . وتمثل هذا التوجه العام في عدد من المطالب السياسية والاجتماعية الشعبية ، الذي تبلور في السنوات القليلة السابقة على ٢٣ يوليه . فبدأ النظام الجديد يتخذ خطوات تحقيقه هدفاً هدفاً . ومع اتخاذ الفعل ومواجهة ردود الفعل ، بدأت تتبلور أساليب الثورة في الامساك بقياد الدولة ، وبدأت تنبنى أجهزتها ومؤسساتها ، وتراكمت ادوات بناء هذه الأجهزة تدريجاً ، وبمناسبة كل فعل وما تلاه من ردود ، وكل حدث وما اسفر عنه من خبرة تطبيقية . لذلك جاز تتبع أهم ما بدأت بانجازه الثورة ، منظوراً في ذلك ،لا إلى الاجراء المتخذ من حيث مضمونه السياسي والاجتماعي ، ولكن من حيث ما يفيد موضوع الدراسة ، وهو الملامح العامة للأبنية التنظيمية . وكان الاصلاح الزراعي أول هذه الاجراءات الهامة ، فلزم البدء به في بيان الخبرة التنظيمية التي ترتبت على اصداره وتنفيذه .

صدر الاصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، فحدد ملكية الأرض الزراعية بمائتي فدان للفرد ، واجاز التصرف في خمسين فداناً اخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعاً . وأوجب ان تستولي الحكومة على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات ، ثم توزع على صغار الفلاحين قطعاً بين فدانين وخمسة ، وأن يكون الاستيلاء لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض ، تؤدّى أقساطاً على ثلاثين سنة بفائدة ٣٪ سنوياً ، وتوزع على الفلاحين بثمن وبأقساط تماثل تقريبا قدر التعويض واقساطه . ونظم العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية بتحديد اجرة الفدان بما لا يجاوز سبعة امثال الضريبة المفروضة عليه ، وأوصى بإقامة جمعيات تعاونية من المنتفعين بالأرض الموزعة ، لتلافي سوءات تفتت الملكية الزراعية .

كان إنفاذ هذه الاجراءات يقتضي جهازاً تتوافر له صلاحية التطبيق ومواجهة المشاكل التفصيلية الكثيرة المتوقعة وغير المتوقعة ، والاشراف على حسن اعمال هذه الاجراءات وضمان نفاذها . ولم يكن لنظام ٢٣ يوليه النواة التنظيمية الشعبية التي تمكن من بلورة جهاز شعبي ثوري يقوم بهذه العمليات ، وينتشر في القرى والنجوع ، ينجز المهام بالسرعة والبصر السياسي والحس الواقعي المباشر . ولا كان في مقدور النظام الجديد ان يستند فقط الى جهاز الادارة القائم بوزاراته ومصالحه ، لأن خريطة توزيع السلطات بداخله لم تكن معدة للقيام بإجراءات على هذا المستوى غير التقليدي ، ولا لمواجهة ما ينشأ عن ذلك من مشاكل جديدة تماماً عليه .

اتخذت قيادة الثورة السبيل المتاح ، وهو ان تنشىء جهازاً تنفيذياً جديداً خاصاً بهذا المشروع ، اختارت العاملين به من الجهاز التقليدي ، ولكنها اقامت الجهاز الجديد متميزاً بهيكله ، وما لبثت ان منحته من الصلاحيات ما يجاوز ما كانت تعرفه وقتها المصالح والادارات والوزارات المختلفة . كان أول تشكيل للجنة العليا للاصلاح الزراعي اشبه بمجلس ادارة يتكون تكويناً مختلطا، من بعض كبار الموظفين اختيروا بحكم مناصبهم على رأس اجهزة ادارية متعددة ، لتيسير نشاط اللجنة بمعاونة تلك الاجهزة لها ، ومن بعض الشخصيات العامة من خارج الجهاز الاداري للدولة ، وكانت المهمة الأولى للجنة العليا، محدودة بالإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع للارض التي تجريها لجان فرعية ، وموقوتة بهذه المهمة .

ولكن قانون الاصلاح الزراعي كان اجراء ثورياً ، ذا صلة مباشرة بجوهر المشكلة الاجتماعية القائمة وقتها ، وذا تأثير حاسم على النفوذ السياسي لكبار ملاك الأراضي ، بما لهم من روابط سياسية وهيمنة اقتصادية اجتماعية . وقد ظهر في بدايات تنفيذه مفارقات واضحة بين كفاءة اعماله وبين الهيكل القانوني التشريعي القائم الممتد في الممارسات التفصيلية اليومية . وسرعان ما ظهرت ضرورة تخويل الهيئة التنفيذية للقانون من الصلاحيات ، ما يجاوز حدود المهمة التنفيذية المنوطة بها . فصدر بعد أقل من شهرين في ٣ نوفمبر قانون يخول اللجنة العليا للاصلاح الزراعي تفسير أحكام القانون ، وان تعتبر تفسيراتها تفسيرات تشريعية ملزمة : تنشر في الجريدة الرسمية كشأن القوانين (القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢) . وبهذا ضمت اللجنة الى وظيفتها التنفيذية وظيفة شبه تشريعية . لأن الأصل الدستوري في التفسير التشريعي الملزم ان يصدر من السلطة التشريعية . ومارست اللجنة هذه الوظيفة في عدد كبير من القرارات الهامة . وهيمنت بهذه الوظيفة على نشاط الجهات الأخرى ،

سواء جهات القضاء او مؤسسات الدولة والأفراد ، والزمتهم جميعاً بوجهة نظرها في تفسير القانون .

ومن جهة ثانية ، كان لا بد للجنة لتضمن تحقيق اهداف القانون بالسرعة والحسم اللازمين ، ان تهيمن على الوظيفة القضائية . فأضيفت للقانون في ٩ مارس ١٩٥٣ مادة جديدة ، نشأت بها لجنة قضائية تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين ملاك الارض والحكومة حول تطبيق القانون ، وشكلت اللجنة القضائية تشكيلاً مختلطاً من بعض رجال القضاء وبعض الخبراء من موظفي الحكومة . ثم جرى تعديل آخر للقانون في ٧ ابريل ١٩٥٣ ،يمنع المحاكم العادية، سواء المدنية او الادارية ، من النظر في المنازعات الخاصة بملكية الارض المستولى عليها . والمهم في ذلك ان هذا التعديل خول اللجنة العليا سلطة اعتماد أو عدم اعتماد قرارات اللجنة القضائية ، ومنعت المحاكم العادية من التعرض للقرارات النهائية التي تصدرها اللجنة العليا ، فضمت اللجنة العليا بذلك صلاحية قضائية ، ضمتها الى صلاحيتها التنفيذية الأولى وصلاحيتها التشريعية الثانية . وجمعت في يديها بشكل نسبي جماع سلطات الدولة ازاء تطبيق مشروع الاصلاح الزراعي . ثم صدر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ ، واللذان أدخلا المنازعات المتعلقة بالتوزيع في اختصاص اللجنة القضائية .

واذا كان تجمُّع هذه السلطات في يد جهاز واحد ، مما استوجبه تنفيذ اجراء جديد غير تقليدي ، لم يظهر ان في مكنة الاجهزة التنفيذية تنفيذه على النحو المطلوب ، فإن هذا التجمع كان المثل المصغر للصورة التي صيغت على رسمها الدولة كلها ، في عهد التغييرات السياسية والاجتماعية التي عرفتها مصر منذ ١٩٥٢ .

ومن جهة ثالثة ، صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، تضمن اضافة وظيفة جديدة للجنة العليا للاصلاح الزراعي . اذ اضافت اليها ادارة الأراضي المستولى عليها حتى يتم توزيعها ، وخولتها الاشتراك في توجيه الجمعيات التعاونية والاشراف عليها والمساهمة في رفع المستوى الثقافي والصحي وغيرها بالنسبة للفلاحين . وبهذا جمعت اللجنة العليا الى وظائف السلطة السابقة ، وظيفة ذات طابع شعبي ، بحسبان ان تكوين الجمعيات التعاونية والاشراف عليها هو من وظائف الحركات الشعبية ومؤسساتها . فضمَّت هذه الوظيفة الشعبية الى ما جمعت من وظائف الدولة ، في حدود مشروع الاصلاح الزراعي . واعيد تشكيل اللجنة العليا بالقانون ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ الى تشكيل يرجح فيه عددُ الموظفين من اعضائها عدد الشخصيات العامة ، ثم

بالقانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ صارت ذات تشكيل وحيد من كبار المـوظفين وحدهم ، واستبقت كل الصلاحيات السابقة .

ومن هذا العرض التحليلي لواحدة من أول المؤسسـات التي أنشأتهـا ثورة ٢٣ يوليه ومن اهمها ، تظهر الخبرة التنظيمية التي بدأت تتبلور لدى قادة الثورة ، من خلال ما شرعت الثورة في تنفيذه من اجراءات ، وفقاً لتوجهها الاجتماعي والسياسي ، ومن خلال ما واجهت من مشكلات ، وما استجابت له عبر سلسلة ردود الافعال التي ترتبت على هذه التوجهات ، وذلك كله في حدود الامكانـات السياسيـة والتنظيميـة المتاحـة لها ، وفي اطار الخيارات التي سلكت اليها تباعاً .

واجمالاً ، فقد تحصلت هذه الخبرة او المثل التنظيمي في أمـرين ، احدهمـا اقتضته طبيعة الاجراء الثوري ، الذي كان يتجه في تنفيذه وفي حل مشاكل التنفيذ ، الى عكس ما كان يتجه اليه الهيكل التشريعي والتنظيمي القائم من قبل الثورة ، وكان يقوم بعمليات تغيير تستوجب قدراً من المركزية في النـظر والتقريـر والتنفيذ ، وثـاني الأمرين ، هو عجز الجهاز التنظيمي للثورة ، عن ان ينظم المقدار المنـاسب والمفيد من الاسهام الشعبي في عمليات التنفيذ للأهداف المطلوبة ، مما كـان من شأنـه أن يسهم في حل الكثير من مشاكل التنفيذ على الطبيعة وفي موقع قيام المشكلة ، ومما كان يمكن من المساهمة في بناء أجهزة تعاونية شعبية بنمط يغاير السيطرة المكتبية المعزولة التي حدثت ، ويبتعد بهذه الحركة التعاونية عن مجال سيطرة أجهزة الادارة . وبهذا النقص ، جرى تنفيذ أكثر القوانين شعبية ، وجرى تنظيم أكثر الهيئات شعبية (الحركة التعاونية) دون مشاركة شعبية منظمة ، واستوعبت الوظيفة الشعبية في النشاط الإداري للاجهزة المكتبية .

* * *

تنقلنـا هذه النقـطة الى المسألـة الثانيـة في اسلوب ثورة ٢٣ يـوليه في تحقيق أهدافها السيـاسية والاجتمـاعية . وهي المسـألة الـوطنية ، وهي الثـانية لا من حيث أهميتها ، ولكن من حيث التسلسل الزمني لاتخاذ الاجـراءات . والحاصـل ان قيادة الثورة ، لم تلجأ للمفاوضة مع الانجليز حول جلاء قواتهم عن مصر ، في اطار ما كان يسمى خلال العشرينات والثلاثينـات بالكفـاح السلمي المشروع ، انمـا اضافت الى أسلوب المفاوضة ، التلويح باستخدام السلاح ، على صورة شبيهة بما كانت تفتقت عنه نداءات الحركة الوطنية في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد

الغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم توقفت بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ولكن المكون الاساسي لحركة الكفاح المسلح على يدي قيادة ٢٣ يوليه تغير من نظام الكتائب التي تنظمها وتشرف عليها بعض التنظيمات الحزبية الشعبية ، وتجند فيها المتطوعين وتدربهم ، الى نظام قيام متطوعين من ضباط الجيش خاصة ، وممن تشكل منهم وأشرف عليهم جهاز المخابرات الجديد الناشيء . وان قيام هؤلاء بالمساهمة في الكفاح المسلح يمثل اسلوباً أكثر جدوى وأرقى فاعلية ، لسابق تدريبهم على أساليب العمل العسكري . ويعزز هذه الجدوى والفاعلية ، مساهمة الدولة في هذه العمليات ، من حيث العناصر البشرية والامكانات المادية وأساليب التخابر على القوات البريطانية وطرق الحصار الاقتصادي لمعسكرات الانجليز ، وغير ذلك .

على أنه من جانب آخر ، فقد كان ثمة حرص من جانب قيادة الثورة على ان تستبعد من هذا النشاط الوطني ، سائر العناصر الحزبية ، بما جعل أجهزة الدولة تستوعب حركة الكفاح الوطني ، من حيث هي حركة تطوع شعبي تحشد الجماهير وتنظمها . ويشير كمال رفعت الى أن الثورة كونت جهاز المخابرات واعتمدت عليه « في حربها التحريرية » ، وان كانت نواة هذا الجهاز من ضباط الجهاز القديم ، ومن الفدائيين الذين ارتبط نشاطهم من قبل بنشاط الضباط الأحرار . ويقول « أذكر أن مهمة جمع سلاح الفدائيين في القتال (السلاح الذي كان لدى فدائيي ١٩٥١) كانت احدى المهام التي أوكلتها اليّ قيادة الثورة . وقد استطعت بحكم صلتي ببعضهم خلال معركة القنال (١٩٥١) أن أحصل على السلاح الذي كان لديهم ، أما البعض الآخر الذي لم أكن أعرفه ، فقد تقدم وحده ليسلم السلاح المخزون عنده » ، وذكر عديداً من الاسماء التي قامت بحركة الكفاح المسلح بعد الثورة ، وكلها من أسماء الضباط الذين يعملون في المخابرات العامة ، وبعضهم من المدنيين الذين تعاونوا معهم ، وجميعهم يعمل تحت قيادة زكريا محيي الدين المشرف على كل أجهزة الأمن وقتها ، الداخلية والمخابرات والمخابرات الحربية[٢٤] .

وأياً كان الدور الذي قامت به حركة الفدائيين في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، بمراعاة ما يذكره كمال رفعت من أن حركة فدائيي ١٩٥١ لم تكن تقل قوة عنها[٢٥] ، فقد اسهمت الحركة الأخيرة في عقد اتفاقية الجلاء المبرمة في سنة ١٩٥٤ . والمهم هنا، انه رغم العديد من الخطابات الرسمية والتصريحات الموجهة للشعب وقتها، بأن طريق حمل السلاح مفتوح أمام الجماهير للتطوع لمقاومة المحتلين ، والدعوة للتطوع

في الحرس الوطني لانجاز هذه المهمة ، وان « كل أبناء هذا البلد يجب أن يكونوا جيشاً واحداً هدفه وغايته القضاء على الاحتلال »[٢٦] . فقد كانت هذه الدعوة العامة تؤول في التطبيق الى نوع من العمل في جهاز قابض يحتكر هذا النشاط المسلح ، ويشرف على سائر تفصيلاته ، وتتصل أعنته بأجهزة الأمن وقيادة الدولة دون غيرها .

وهذا التوجه التنظيمي نفسه يلحظ في نوع آخر من النشاط مختلف تماماً ، وهو ما سبقت الاشارة اليه في مجال الحركة التعاونية لمنتفعي الاصلاح الزراعي . ومن هذين المثلين يظهر التوجه الذي قام لدى نظام ٢٣ يوليه من البداية ، في مجال استيعاب أجهزة الادارة والتنفيذ لمهام الحركة الشعبية ، وانجاز المهام الوطنية والاجتماعية بهذا الاسلوب ، الذي فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية ، من جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة ، وافتقادها امكانيات التنظيم والتحريك للجماهير .

* * *

تشابكت أنواع من النشاط السياسي والاجتماعي ، لتشييد اللبنات الأولى لنظام ٢٣ يوليه . وقام مجمل هذا النشاط في البداية عبر سلسلة من الأفعال وردود الأفعال . وتمثلت أنواع هذا النشاط ، في اتخاذ الاجراءات المحققة للأهداف السياسية والاجتماعية التي تبنتها الثورة ، وفي دعم السلطة الجديدة وتثبيت أركانها ، وفي مقاومة الحركات التي وجدتها السلطة الجديدة مناهضة لها ، سواء بوصفها ثورة ذات أهداف سياسية واجتماعية ، أو بوصفها نظاماً يحكم قبضته على منابع السلطة .

ولم ينقض إثنا عشر يوماً على قيام حركة ٢٣ يوليه ، حتى صدر قانون تطهير الإدارة الحكومية ، وأنشأ لجاناً في الوزارات والمصالح للبحث عن الجرائم والمخالفات الادارية التي تكون وقعت من بعض الموظفين ، ويقدم من يثبت عليه أمر ما الى المحاكمة الجنائية او مجلس التأديب حسب الاحوال (القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢) ، فضلاً عن انشاء مجلس تأديب للمخالفات المالية التي يكون ارتكبها بعض الموظفين (القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢) . وقد اتخذ هذا الاجراء في سياق ذاع في السنوات السابقة على الثورة مما يعتور جهاز الادارة من ملامح الفساد ، فكانت مقاومة الفساد واحدة من المطالب الشعبية المشهرة في ذلك الوقت . وكان مما ذاع أيضاً في الشهور السابقة على ٢٣ يوليه ، أن أحمد نجيب الهلالي رئيس الوزراء رفع شعار التطهير وحاول تنفيذه واصدر به قانوناً ، ولكنه لم يستطع بعد اذ تبين مساس بعض

الوقائع بكبار الرأسماليين وببعض حاشية الملك . ولكن استخدام الثورة للشعار نفسه اضاف اليه معنى جديداً مستمداً من مسلكها السياسي المناوىء للنظام القديم وما يمثله من قوى سياسية واجتماعية ، ثم اضاف اليه دوراً ثانياً يتأتى من تنقية جهاز الادارة من العناصر المناوئة لها ، وهذه خطوة في إحكام قبضتها على هذا الجهاز .

والحاصل أن تولي محمد نجيب رئاسة الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وصدر بعدها بيومين اثنين قانونا الاصلاح الزراعي وحل الأحزاب ، ثم في ١٤ سبتمبر صدر الغاء الوقف الأهلي على غير الميراث ، وهو القانون المكمل للاصلاح الزراعي ، وقانون بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢) ، فأجاز فصل من تعلق شبهات قوية في مسلكه أو سمعته ، وشكل لجاناً في كل وزارة او مصلحة لذلك ، ولجنة للقوات المسلحة واخرى للشرطة . ومنع هذا القانون المحاكم من نظر اي طعن في قرارات الفصل ، وحدد لتلك اللجان ستة اشهر يسري خلالها القانون . ثم صدر عدد من القوانين بإجازة هذا الفصل بالنسبة للطوائف الخاصة من الموظفين ، كرجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والأزهر والجامعات ، وفصل عدد كبير من الموظفين طبقاً لهذا القانون بغير محاكمة ، وقبلت استقالة الكثيرين . كما احيل الى المعاش نحو ٤٥٠ ضابطاً من الجيش ، ونقل كثير من الضباط الى وظائف مدنية[٢٧] . وفي الوقت ذاته الذي جرى فيه هذا التطهير ، أقرت السلطة الجديدة عدداً من الاجراءات لصالح الموظفين ، منها رفع المرتبات بما يخفف عنهم بعضاً من أعباء نفقات المعيشة التي عانوا منها خلال الحرب العالمية الثانية ، وكفالة بعض الضمانات لهم في أعمالهم بتوسيع نطاق التقاضي أمامهم في منازعاتهم الخاصة بأوضاعهم الوظيفية (القانون ١٦٥ في ١٨ اغسطس ١٩٥٢ ، ١٤٧ في ٢٠ مارس ١٩٥٤) . فضلاً عما افاد هذه الفئة الاجتماعية من اجراءات الثورة التي استهدفت التخفيف عن اعباء معيشة الفئات محدودة الدخل ومراقبة الأسعار كتخفيض ايجارات المساكن واحكام ضبط التسعيرة الجبرية على السلع الضرورية . ولم تصدر السلطة الجديدة في ذلك عن مجرد ضمان ولاء جهاز الادارة لها ، انما كان مرده ايضاً ان هذه السلطة الجديدة تتشكل من عناصر من هذه الفئة الاجتماعية خاصة ، وهم أعرف بما يعانون .

ومن جهة ثانية فإن حركة ٢٣ يوليه ، اكتسبت شرعيتها السياسية بما حظيت به من تأييد شعبي صادف قيامها وخلعها الملك واتخاذها ما اتخذت من اجراءات الاصلاح الاجتماعي في شهور قليلة ، ولكن سيطرتها على الحكم كان مفاده ألا

تكتفي بوضعها كقوة « بالفعل » ، وكان يلزمها ان تتحول الى سلطة تنسبغ عليها ظلال الشرعية القانونيـة ، أي النظاميـة . ووجه الضـرورة في ذلك لا يتـأتى فقط ، من ان هيمنتها على الدولة والمجتمع يستوجب ذلك ، لضبط قنوات التقرير والتنفيذ في اطار نظام ذي قبول عام ، وإنما ترد الضرورة أيضاً من ان قيادة الحركة ، لم يكن لها تنظيم سياسي قادر على المساهمة المباشرة في وضع قرارات الثورة موضع التنفيذ ، ولزمها بالضرورة ان تهيمن على جهـاز الدولـة القائم ، لا لتحـركه فقط ولكن لتتحـرك به ، ولزمها في هذه الهيمنة فضلاً عن تطهيـر الجهاز وضمـان ولائه ، أن تحـوطها ظـلال الشرعية التي يقوم بها هذا الجهاز ويتحرك .

ان قيادة الثورة لم تتول الحكم فور نجاح حركتها في ٢٣ يوليه . انما املت على الملك فاروق تشكيل وزارة برئاسة علي ماهر السياسي المخضرم وشكلها من مدنيين فقط . كما عين الملك محمد نجيب قائداً عاماً للجيش . وكانت بيانات الثورة تصدر موجهة للشعب باسم القائد العام ، أما ارادتها في التقرير والتنفيذ فإنها تظهر من خلال وزارة علي ماهر ، وشكلت هيئة وصاية مؤقتة على العرش بعد خلع فاروق ، واتخذت القرارات شكل قـرارات لمجلس الوزراء او مـراسيم بقوانين تستصـدرها الـوزارة من مجلس الوصاية ، وذلك مع الالتزام الشكلي بالقنوات التقليدية .

واجرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة تحـويلاً دقيقـاً في قنوات السلطة ، تفادى به احتمال عودة مجلس النواب الوفدي الذي حلته وزارة احمد نجيب الهلالي قبل الثورة ، وذلك لمـا بدا في اغسـطس ١٩٥٢ ضرورة جمعـه طبقاً للدستور لاعتماد تشكيـل هيئة الـوصايـة على العرش (التي شكلت لان ابن فـاروق وخليفته في الملك كان قاصراً) ، فأفتى مجلس الدولة برئاسة السنهوري ، ان حكم دستور ١٩٢٣ بوجوب دعوة المجلس المنحل يرد في الحالتين اللتين حددهما فقط ، وهما حالة وفاة الملك وخلعه ، ولا يرد في حالة التنازل عن العرش ، ومن ثم جاز لديه ان يقوم مجلس الوزراء بدور مجلس النواب في هـذا الشأن . وصـدر القانـون ١٢١ لسنة ١٩٥٢ في ٢ اغسطس ١٩٥٢ بتعديل نظام توارث العرش طبقاً لهذه الفتوى .

واقتربت قيادة الثورة من السلطة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما شكل محمد نجيب الوزارة برئاسته . وجرت القنوات على سابق عهدها . ثم سرعان ما بدا ان اجراءات الثورة لا يحتملها الوضع الدستوري والهيكل التشريعي القائم . وقد سبقت الاشـارة الى أمثلة في هذا الشأن ، الاصلاح الزراعي الذي استوجب انفـاذه قيام جهـة قضاء خاصة ومنع المحاكم من نظر منازعاته ، وكذلك فصل الموظفين بالتطهيـر ، وقانـون

تنظيم الأحزاب . وكل ذلك عرض على المحاكم ودفع بعدم دستوريته ، وبدا موقف معارضي السلطة الجديدة في ذلك على شفا الرجحان . ثم ان القوانين كانت تصدر بمراسيم ملكية (من هيئة الوصاية) دون عرض على مجلس النواب ، طبقاً لحكم الضرورة الذي نظمته المادة ٤١ من الدستور ، والتي توجب دعوة مجلس البرلمان للموافقة عليها ، وكانت استحالة تحقيق هذا الشرط ، بالاستحالة السياسية التي رأتها الثورة في اجراء انتخابات سريعة ، او دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل ، كان ذلك مما يهدد شرعية هذه القوانين جميعاً . وبدأت المحاكم تنظر طلبات مرفوعة من هذا النوع . لذلك ألغت قيادة الثورة دستور ١٩٢٣ ببيان أعلنه القائد العام للجيش في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

وكان من الاجراءات التي اريد بها معالجة هذا الجانب الشرعي في قرارات الثورة والسلطة الجديدة ، قانون صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ يعتبر كل تدبير اتخذه القائد العام للثورة ورئيس حركة الجيش ، من « اعمال السيادة » التي تمتنع على المحاكم (سواء مجلس الدولة او القضاء العادي) النظر فيها . وذلك خلال ستة اشهر من ٢٣ يوليه ، ثم جددت المدة الى سنة (القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ ، ثم القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٣) . وكذلك قانون حل الاحزاب رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣) الذي حرصت القيادة به على تفادي صدور احكام قضائية ضدها في القضايا التي نظرت طبقاً لقانون تنظيم الاحزاب (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) . ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي صححت به الثورة كل قوانينها السابقة التي صدرت في ظل دستور ١٩٢٣ حتى الغي في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

ومن جهة اخرى ، فإن أوضاع الصراع بين القوى السياسية المنظمة وبين الطريق الذي اختارته السلطة الوليدة ، في استخدام أدوات الدولة في هذا الصراع ، قد فرض عليها الاهتمام بأجهزة الأمن . وقد سبقت الاشارة الى أن السلطة الجديدة عملت على تطهير الجيش والشرطة من العناصر الفاسدة والعناصر المناوئة لها ، كما سلفت الاشارة الى ان جهاز المخابرات الوليد كان جهاز الكفاح المسلح للثورة ضد المعسكرات البريطانية في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وبسبب انبثاق السلطة الجديدة من الجيش ، صار الجيش ركيزتها الاساسية في صراعاتها ، واذ كانت الأحكام العرفية سارية في مصر منذ حريق القاهرة ، فقد عدل قانونها بما يسمح بتشكيل المحاكم المشار اليها فيه من الضباط وحدهم . واشترك الضباط بنسبة اربعة اعضاء الى ثلاثة مستشارين في محكمة الغدر التي انشئت في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢(والقانون ٣٤٤)

وصدر قانون جديد بالاحكام العرفية في ٧ اكتوبر ١٩٥٤ (رقم ٥٣٣) . كما انشئت محكمة الثورة في سبتمبر ١٩٥٣ لتحاكم قسماً من الساسة القدامى . وجرى تشكيلها من ثلاثة من اعضاء قيادة الثورة . وكذلك محاكم الشعب التي حاكمت الاخوان في نوفمبر ١٩٥٤ وشكلت كلها تشكيلاً عسكرياً وحكمت على حوالي ٩٠٠ فرد .

ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التي صدرت غداة تولي محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وحملة الاعتقالات للساسة القدامى وقتها ، صدر قانون ينظم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية (الشرطة) في المحافظة على الأمن (رقم ١٨٣ في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢) . وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة ، سواء في حفظ الأمن الداخلي ، او في تطبيق الحكم العرفي (حالة الطوارىء) أو في تشكيل المحاكم الاستثنائية .

لقد كان القسم المخصوص المختص بالأمن السياسي للدولة قبل ٢٣ يوليه يتكون من ٢٤ ضابطاً ، ويرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، وكان رئيسه اللواء عمر محمد حسن ثم خلفه اللواء محمد ابراهيم امام . وبعد ٢٣ يوليه الغيت هذه الاقسام ، واعتقل بعض ضباطها وانهيت خدمة البعض ، ونقل غيرهم للعمل بالشرطة المحلية . ولم يبق من هؤلاء الا قلة ، « وفي مبنى المباحث العامة انشىء قسم خاص يضم بعض ضباط الجيش برئاسة الصاغ محيي الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش . . »[٢٨] .

كما يحكي عبد المنعم النجار ان « المخابرات الحربية قبل حركة ٢٣ يوليه كانت تتكون من عدد محدود من الضباط (حوالي ١٥ ضابطاً) ولم تكن لهم القدرة على الاحاطة بكافة انواع النشاط السري في الجيش . . . ووجه مجلس قيادة الثورة نشاط أجهزة المخابرات القديمة ضد النشاط الانجليزي في منطقة القناة ، وكذا ضد نشاط اسرائيل . ثم قرر تعيين زكريا محيي الدين مديراً للمخابرات ، وعينت نائباً له . كما تقرر حل (القلم السياسي) واعادة تشكيله باسم (المباحث العامة) ، التي طعمت بعدد جيد من الضباط . . . واشرف على هذه العملية كلٌ من جمال عبد الناصر وجمال سالم . . . واذكر ان جمال عبد الناصر كان قد شكل جهازاً اسمه (الأمن الداخلي) ضمن المخابرات تولى قيادته محيي الدين أبو العز » ويذكر ان كانت هناك وقتها صلات ودية مع بعض الأمريكيين ، الذين قدموا أبحاثاً ودراسات عن طريق تنظيم المخابرات[٢٩] .

كما يحكي حسين عرفة ، انه تولى ادارة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للبوليس الحربي ، وانها قامت بأدوار متعددة وهامة في كشف المؤامرات وخدمة مجلس قيادة الثورة ، وساق مثلاً على ذلك ما صنعته هذه الادارة في أزمة مارس ١٩٥٤ ، وطبع المنشورات وتوزيعها ، ومحاولة التشكيك في سلوك محمد نجيب والاساءة الى شعبيته، وكذلك « كنا نقوم بهذا العمل ضد التيار الذي ساد بعض الصحف المصرية مهاجماً لبعض ظواهر حركة الجيش ، وخاصة تصرفات البوليس الحربي ، وكنا نقوم باعتقال الشخصيات السياسية التي نكلف باعتقالها » ثم حكى الدور الذي قام به البوليس الحربي في اعتقال ضباط سلاح الفرسان في أزمة مارس ١٩٥٤[٣٠] . وهكذا بدأ في هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسي ، وبدأت تتعدل وتتشكل اجهزة الأمن ، سواء في الشرطة أو في الجيش ، وتقوم مع هذا التعدد بمهام الأمن السياسي الداخلي ، كما يقوم بعضها بوظائف سياسية . وقامت بحملات الاعتقالات التي قامت في فترات متعددة ، وخاصة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي يناير ١٩٥٣ ، وفي سبتمبر ١٩٥٣ ، وفي مارس ١٩٥٤ ، ثم في اكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت هذه الاعتقالات ، وخاصة الاخيرة ، آلافاً ، وهم من التيارات السياسية الحزبية ، سواء القديمة أو الحديثة .

لم يكن يكفي في تطويع الدولة والمجتمع ، الهيمنة على جهاز ادارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن ، وضرب الحركة الحزبية ، انما لزم فيما يلزم سد النوافذ وتضييق الروافد ، بالنسبة لاحتمالات ظهور المعارضة ، سواء للثورة من حيث هي أهداف وغايات ، أو للسلطة الجديدة بوصفها كذلك . وكان ذلك يعني احكام القدر الكافي من الهيمنة على المؤسسات التي عرفت بانبثاق ألوان من المقاومة أو المعارضة . وقد اقتضى نشاط الحركة الحزبية بين طلبة الجامعة وكثافة مظاهراتهم ، اجراءات من الاعتقال والفصل لبعضهم ، كما اقتضى ظهور المعارضة بين اساتذة الجامعة فصل بعضهم في ١٩٥٤ ، ثم صدر القانون ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ يرخص لمجلس الوزراء اصدار القواعد الخاصة بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم (المادتين ٢٢ ، ٩٩) ويجيز نقل اعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التربية والتعليم الى وظائف اخرى (المادة ٩٨) ، ويمنح قدراً من اشراف مجلس الوزراء على تشكيلات الجامعة ، كما اقتضت خصومة مجلس قيادة الثورة للدكتور السنهوري في ازمة مارس ١٩٥٤ دخول مظاهرة الى حرم مجلس الدولة والاعتداء على الدكتور السنهوري بالضرب ، ثم صدر قانون في ١٥ ابريل يحرم كل من تولى الوزارة من

فبراير ١٩٤٢ حتى قيام الثورة من تولي أية وظيفة عامة لمدة عشر سنوات ، ولم يكن ينطبق القانون الا على السنهوري وحده ، واقتضاه الخروج من وظيفته القضائية ، ثم ووجهت حركة الاحتجاج بين اعضاء مجلس الدولة في مارس ١٩٥٥ بصدور قانون جديد لمجلس الدولة ، تضمن فيما تضمن حل مجلس الدولة واعادة تشكيله خلال خمسة عشر يوماً ، واسقط من عضويته بعض العاملين به (القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) .

واقتضى ظهور المعارضة في نقابة المحامين ، ان صدر قانون بحل مجلس النقابة ووقف العمل بالاحكام الخاصة بالجمعية العمومية لنقابة المحامين واجراء انتخابات مجلس نقابة جديد ، ونيط بوزير العدل اصدار قرار بتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين (القانون ٧٠٩ في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤) . كما اقتضى مساهمة الصحافة الحزبية في حركة المعارضة لثورة ٢٣ يوليه او سلطتها الجديدة ، الشروع فيما سمي بتطهير الصحافة وحل في ١٥ ابريل ١٩٥٤ مجلس نقابة الصحافيين برقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

وهذه الاجراءات الاخيرة توضح ملمحاً هاماً من ملامح تشكيل النظام خلال هذه الفترة ، وهو تفتيح المؤسسات ذات الادارة الذاتية ، سواء كانت من مؤسسات الدولة او المرافق العامة او المؤسسات النقابية ، وايجاد تنظيم جديد لها يمكن لنوع من الهيمنة المركزية على مقررات هذه المؤسسات وطرائق تشكيلها ، واساليب اتخاذ القرارات فيها ، وذلك إحكاماً لأوضاع النظام الثوري القابض .

الفصل الرابع

نظام الحكم

يظهر من الفصل السابق ، كيف تخلقت أطر النظام السياسي وتراصت لبناته واحدة واحدة ، في الفترة الأولى من قيام الثورة حتى نهاية ١٩٥٤ . جرى ذلك من خلال حركة الأفعال وردود الأفعال ، ومن خلال سعي القيادة الجديدة لدعم سلطتها في مواجهة القوى التنظيمية المعارضة لها ، ومن خلال أوضاع الصراع الاجتماعي واختيار أساليب التنظيم التي تمكن من انفاذ السياسات الاجتماعية والوطنية الاصلاحية في حدود الامكانات المتاحة ، وفي هذا السياق انفكّت الأوعية التنظيمية للضباط الأحرار كهيئة قامت بالثورة ، ولم تستطع بامكانياتها التنظيمية أن توجه حركة الصراع من بعد . وترابطت قيادة الثورة بجهاز الدولة الاداري ، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية . وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج - حسب المناسبات الملجئة لذلك - لأجهزة الادارة . بعد أن جرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الامكان مع الوظائف السياسية المطروحة .

وما لبثت هذه الخبرات التنظيمية أن تراكمت ، لتجاوز حدود الاجراءات المتناثرة ، ولتصير مجموعة من التصورات المتماسكة المدركة ، وليتكون منها من بعد مجمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ، ولتتجمع في نسق تنظيمي سياسي ودستوري متجانس ، سواء من حيث سلطات الدولة أو نظام الحكم . وقد حفظ لنا تاريخ العامين الأولين فيما حفظ ، وثيقتين يمكن المقارنة بينهما . اذ اعلنت قيادة الثورة في يناير ١٩٥٣، مع سقوط دستور ١٩٢٣، عن تشكيل لجنة من خمسين عضواً لإعداد مشروع دستور جديد . ثم أصدرت القيادة في فبراير ١٩٥٣ دستوراً مؤقتاً ليجري به العمل ثلاث سنوات هي فترة الانتقال التي حددتها الثورة .

ولم يكتب لمشروع لجنة الخمسين أن يولد ، انما سقط جنيناً . بينما تضمن الدستور المؤقت من المبادىء ما اطردت مراعاته ، وشكل أسس التنظيم السياسي للدولة في عهد الثورة .

كانت لجنة الخمسين تتألف من عناصر تمثل الغالب الأعم من الاتجاهات السياسية الحزبية القائمة في ذلك الوقت . كان منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ (ومن هؤلاء علي ماهر رئيس اللجنة الجديدة) . وفيهم أربعة من كبار رجال الوفد ، وإثنان من الأحرار الدستوريين ، واثنان من السعديين ، وثلاثة من الأخوان المسلمين ، واثنان من الحزب الوطني الجديد (فتحي رضوان) ورئيس حزب الكتلة الوفدية ، وعضو من مصر الفتاه (الحزب الاشتراكي) ، وفيهم أيضاً عناصر غير حزبية بحكم مناصبهم أو خبراتهم القانونية أو السياسية ، مثل رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش والشرطة[1] ، وبعض أساتذة القانون الدستوري والساسة المستقلين ، وعدد من رجال الاقتصاد والشخصيات العامة ، ويتخلل هؤلاء جميعاً ستة من وجوه الأقباط .

ومع أن قيادة الثورة هي من اختار هذه العناصر جميعها ، فلم يشارك في ترشيح الأسماء للجنة حزب ولا هيئة ينتمي اليها العضو ، الا أن الظروف السياسية التي اختير فيها الأعضاء ، في ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة ومن الوجود الحزبي النشيط نسبياً ، هذه الظروف أوجبت على القيادة أن تختار مرشحين لهم وضعهم البارز في هيئاتهم ، وإن كانوا من العناصر المعارضة للثورة أو ممن لا يرجى منهم المُمَالأة لها . ومن هنا يصدق تمثيلهم للتيارات السياسية وللهيئات التي وفدوا منها .

وقد جرت اللجنة في عملها على قدر من التراخي الكبير ، فلم تنجز مسودة المشروع الا بعد عام ونصف من تشكيلها . وهما ذاتهما العام والنصف اللذان انحسم فيهما الصراع السياسي لصالح قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية عامة .

تبنى مشروع لجنة الخمسين مبدأ « الجمهورية البرلمانية » . ثم أورد المواد الخاصة بالحريات العامة وضمانات الأفراد ، فأطلق هذه الحريات والضمانات لم يقيدها إلا في حالات مخصوصة ، كالقبض في حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضي دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمراً ما . وبالنسبة للحريات الجماعية ، أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهما بأي قيد ومنع فرض الرقابة عليهما ، وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو الغاءها أو مصادرتها

بـالطريق الاداري (المـادة ٢٦) ، وأباح حـريـة الاجتمـاع ومنـع الشـرطـة حضـور الاجتماعات ، ولـم يجز الإخطار مقـدماً عن الاجتمـاعات الا بـالنسبة لـلاجتماعـات العامة ، ولم يقيد الاجتماعات العامة الا بأن تكون لغرض سلمي ودون حمل السلاح وألا تتنـافى مع الآداب . وأبـاح المواكب والمـظاهرات في حـدود القانـون (المـادة ٢٩) . وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سـابق إخطار أو استئـذان ، ما دامت الغايات والوسائل سلمية . وشرط للقانون الذي يصدر بتنظيم الأحـزاب ، أن تجري أحكامه على أسس ديمقراطية دستـورية وعلى أسـاس الشورى وحـرية الـرأي ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبي . وخص المحكمة الدستورية بالفصل في كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠) .

وبالنسبة لسلطات الحكم ، تبنى المشروع الأسس العامة لدستور ١٩٢٣ ، مع تنقيحها بما يؤكد السلطة المنفردة « للأمة » وللجهاز النيابي على أجهزة الحكم ، أي استبعاد أية امكانية دستورية لقيام قطب دستوري يناوىء سلطة الأمة (كما كان الوضع الدستوري للملك في نظام ١٩٢٣) . وشكل البرلمان من مجلس للنواب والشيوخ ، أولهما يتكون من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع العام السري المباشر من مرشحين لا يقل سن أحدهم عن ثلاثين سنـة ، ولا يحل المجلس مـرتين لسبب واحد ، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد في ستين يوماً ، عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور في اليوم التالي (المادة ٥٦) . وهـذا الحكم الأخير يعالج وجهاً خطيراً من وجوه سوء التطبيق في عهد الدستور السابق . والمجلس الثاني هو مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٥٠ عضواً ، ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السري العام المباشر ، والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف والجمعيات ، والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية (كان دستور ١٩٢٣ يخول الملك تعيين الخُمسين جميعاً) .

ورئيس الجمهورية رئيس برلماني وليس رئاسياً ، تختاره هيئة تتشكل من أعضاء البـرلمان وبعض الهيئـات المحلية لخمس سنـوات لا تتكرر أكثـر من مـرة واحـدة . وللرئيس أن يحل مجلس النواب ، ولكن بشرط أن يترتب على حـل المجلس سقوط الـوزارة تلقائيـاً وبحكم الدستـور ، وأن يشكل رئيس مجلس الشيـوخ وزارة محايـدة تجري الانتخابات ، ثم يعود الى منصبه فور انتهاء هذه المهمة ، وتطرح الثقة بالوزارة الجـديدة أمـام المجلس الجديـد (المادة ١٠٣) . وهـذا الحكم يعالـج أيضاً سـوء استخدام رئيس الدولـة (الملك في دستور ١٩٢٣) سلطتـه في حل مجلس النـواب

حسبما أسفرت عنه تجربة الدستور الملغى . ثم إن رئيس الجمهوريةلا يملك سلطة منفردة قط ، وهو يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه وتوقيعاته لا تنفذ الا أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص ، وهو لا يستقل بأمر الا أن يولي رئيس الوزراء (وهذا الأمر محكوم بثقة مجلس النواب واستمرارها) ، وإلا أن يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ . والوزارة هي من يهيمن على مصالح الدولة وتوجيه السياسة العامة ، ومسؤوليتها تضامنية أمام مجلس النواب ، وهي خاضعة للمساءلة أمام المجلس ولطرح الثقة فيها أو في أحد وزرائها .

وبالنسبة للسلطة القضائية ، أكد المشروع استقلالها ودعمه بالاستقلال التنظيمي لها في ادارة شؤونها، ونظم المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل، عين أعضاءه تفصيلاً من رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (المادة ١١٦) . ومنع تولي القاضي الوزارة قبل مضي عام على تركه منصبه القضائي . وسد ثغرة خضوع النيابة العامة للسلطة التنفيذية ، بأن جعل النائب العام منتدباً من مستشاري محكمة النقض ، وأوجب أن يتولى التحقيق في الجنايات وجرائم السياسة والرأي والصحافة قضاة ، كما خول السلطة القضائية الاشراف على رجال الضبط القضائي ، وجعل لمجلس الدولة ولاية عامة في المنازعات الادارية ، وشكل للمجلس مجلساً يدير شؤونه . ثم أوجد المشروع محكمة عليا دستورية تتألف من تسعة أعضاء ، ثلثهم يختاره رئيس الجمهورية ، وثلثهم يختاره البرلمان وثلثهم تختاره السلطة القضائية (المواد ١٨٧ - ١٩٣)[٢] .

ويبدو من هذا العرض ؛ أن هيمن على مشروع لجنة الخمسين جملة من الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية والسياسية ، أتت بالمشروع وفق منزع ليبرالي صرف . بلغ عدد الوزراء السابقين في اللجنة نسبة قد تجاوز الثلث من مجموع أعضائها ، وبلغ عدد كبار ذوي المناصب ورؤساء الهيئات السابقين والحاليين نسبة تجاوز الثلث الآخر من تشكيلها ، فكان ما يصل الى الثلاثة أرباع فيها من عناصر النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ولم يمثل فيها من عناصر من تسميهم هذه الدراسة « أحزاب التيارات السياسية الجديدة » الا ستة ، ثلاثة من الأخوان المسلمين واثنان من الحزب الوطني الجديد وواحد لمصر الفتاة ، ولم تمثل الطليعة الوفدية ولا الحركة الشيوعية بأحد . ويكاد الباشوات السابقون يصل عددهم بها الى الثلث . والغالبية الغالبة تصل الى الخمسين من العمر ، وفيهم كثير يجاوز الستين .

ومن ثم فإن تمثيل اللجنة للتيارات الحزبية والسياسية الجديدة (غير تيارات نخبة

الحكم السابقة) كان تمثيلاً ليس مرجوحاً فقط ولكنه جد محدود . كـان غالب أهـل النخبـة القديمـة فيها من العنـاصر الـوطنية والـديمقراطيـة ، ولكن تفكيـرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنيـة والديمقـراطية كـانت محدودة بـالنظرة الـوطنية الليبـرالية لسنوات العشرينات ولمثل نظام ١٩٢٣ . لذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحاً لدستور ١٩٢٣ في اطار أبنيته ومؤسساته وقواه السياسية والاجتماعيـة ، أشبه بذلك من أن تكون استشرافاً لما كانت تستشرفه نـظرة الأحزاب الجـديدة ، من حيث موجبات الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقلال الحضاري ، سواء بنظرة التيار الاسلامي أو بنظرة التيارات المتأثرة بالفكر الاشتراكي ، أو بالنظرة الوطنية التي تدخل في حسابها المطالب المتممة للأهداف الوطنية التقليدية .

ووجه كون المشروع مجرد تنقيح لدستور ١٩٢٣ الملغى ، أنه وضع صياغات رفيعة المستوى حقاً ، تضمن للبرلمان أن يكون مؤسسـة الحكم الرئيسيـة التي تدور حـولها كـل سلطات الدولـة ، وأنه سدَّ الثغرات التي نفـذ منهـا الملك الى مجمـل مؤسسات دستور ١٩٢٣ ، ووقف في وجـه أية محـاولة لـرئيس الدولـة للتغلب على سلطات « الأمة » ممثلة في مجلس النواب . ولكن المشروع أغفل في كـل ذلك مـا ترتب على قيام ثورة ٢٣ يوليـه وخلع الملك ، من اختلال ضخم في مـوازين القوى السياسية السابقة على قيام الثورة ، ومن تغير نوعي كبير بين رئاسة الدولة الملكية وبين رئاسة الدولة بعد الغاء الملكية ، ووقف المشروع عند حدود أن ما حدث في ٢٣ يوليه كان مجرد حركة انقلابية في قمة السلطة أزاحت الملك وتركت مطرحه فراغاً سياسياً ، وأريد بالمشروع الجديد أن يملأ هذا المطرح ، لا بالقوى الاجتماعية والسياسية التي أزاحت الملك وخلفته ، ولكن بالقوى التي تصارعت مع الملك قبل الثـورة في إطار نخبة الحكم القديمة وقوى ثورة ١٩١٩ التي صاغت الدستور الملغى .

ورغم وجـود عدد من الأخـوان المسلمين في اللجنـة ، لا نلحظ في مشـروع الدستور أي ريح لهذا التيار ، سواء في رسم أبنية الحكم أو في الصياغـات النظريـة لنسق الحقـوق والواجبـات السياسيـة المنعكسة في أحكـام المشـروع ، أو حتى في المصطلح القانوني والفقهي الذي يجري به التعبير عن تلك الأحكام . ورغم وجـود بعض العناصر القريبة من نداءات العدالة الاجتماعية حسبمـا ترددت في الأربعينات ، لا يكاد المشروع يحمل ظلاً لهذه النداءات ولا أثراً ، لا من حيث المبادىء العامة التي قام عليها ولا من حيث صياغته للأطر والهياكل ولنظام الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فنحن نلمح في مشروع لجنة الخمسين أن القوى السياسية التي شاركت في وضعه قد وضعته على صـورة لا تدع لـرجال حـركة ٢٣ يـوليه دوراً يؤدونه في أبنية الحكم الدستوريـة ، لا بوصفهم قيـادة لهذه الحـركة ، ولا بمـراعاة المؤسسة التي انحدروا منها وهيمنوا على مقـاليد الأمـور ، وهي الجيش . وما كـان لرجال الثورة ولا لمؤسستهم أن تقوم بدور في جهاز الدولة الدستوري ، الا من خلال رئاسة الجمهورية وارتباط الجيش بها ، ولكن المشروع حرص تـلافياً لهـذا الدور أو تجاهلاً له أن يجعل رئاسة الجمهورية رئاسة برلمانية ، تختار من هيئات، على رأسها وأقواها المجلس النيابي ، كما حرص على ألا تتولى مسئولية ما في تقرير السياسات وتنفيذها . وانحصر ما نيط بـالرئيس من سلطة يستخـدمها منفـرداً ، في تعين خمس أعضـاء مجلس الشيوخ ، وهـو المجلس الأدنى من حيث السلطة البرلمانيـة ، وثلث أعضاء المحكمة الدستورية . وحرص المشروع على عزل الجيش عن رئـاسة الجمهورية وربطه بوزارة البرلمان وحدها . كما جعل القوة السياسيـة الدافعـة لمؤسسات الدستور كلها هي الحركة الحزبية ، وليست أية قوة سياسية تولدت في اطار جهاز الدولة ومؤسساته ، وشرط في تعيين رئيس الجمهورية بلوغ سنه الخامسة والأربعين، مما لم يكن بلغه إلا محمد نجيب من رجال حركة الثورة. وذلك في ظروف ظهور بوادر الخلاف بينه وبين الضباط الأحرار.

ومن كل ذلك يظهر أن واضعي المشروع قد استهدفوا بصنيعهم اقصاء رجال ٢٣ يوليه من أن يكون لهم وجه من وجوه المشاركة في السلطة من بعد ، كمـا استهدفـوا أبعاد المؤسسة العسكرية من أن يكون لها دور في العملية السياسية. ووجه الملاحظة هنا لا يتأتى من الصواب النظري لهـذا المسلك ولا من مدى صـوابه بحسبـانه هـدفاً سياسياً يبتغى ، ولكن وجه الملاحظة أن المشروع بهذا الصنيع غفل عن خريطة القوى السياسية القائمة وموازين السياسة الدائرة . وهو في هذا لم يغفل فقط عن عناصر أو أفراد هيمنت على السلطة ، ولكنه غفل عن ادراك أن المؤسسة العسكرية وجهازالدولة عامة قد ترابطت أوصاله مع هذه القيادة الجديدة ، فصاروا معاً لا يكونون قوة اجتماعية واحدة فحسب ، بل صاروا يكونون بناء تنظيمياً متماسكاً ، أو بتعبير أدق كانت تنمـو حركة الترابط الاجتماعي والتنظيمي هذه ، في ذات الفترة التي كان يعد فيها مشروع الدستور .

لقد عملت لجنة الخمسين على أن يتحول نظام الحكم في تصورها من نـظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان، هما رئاسة الدولة، ملكا كانت أو رئيس جمهورية، والهيئة

النيابية (كما كان الحال في دستور ١٩٢٣)، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابي . وللحركات السياسية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما أن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات الدستورية كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . ومن المجلس النيابي تتشكل الوزارة وتصدر القوانين التي تطبقها المحاكم ، ومن الوزارة الخاضعة للمجلس تجري الهيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ والشرطة والجيش والأمن عامة .

وقد كان يكون لهذه الصيغة إمكان التحقق العملي ، لو أن الحركة الحزبية بتنظيماتها كلها أو بعضها ، كانت هي من أطاح بالطرف الآخر المتمثل في الملك وما يحوطه من قوى المجتمع والسياسة ، ولكن الحاصل أن تلك الحركة التي مهدت بجهادها الدؤوب المتطاول المدى لتغيير الأوضاع السياسية على ما نفذ في ٢٣ يوليه ، لم تكن هي من قام بالثورة من الناحية التنظيمية . وما كان لها أن تحتل دور القيادة في الواقع الجديد الا بصراع جديد مع القائمين بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، والذين بدأوا يتوحدون مع جهاز الادارة المهيمن ليكونوا معاً قوة سياسية اجتماعية حاكمة . ولكن لجنة الخمسين لم تفطن الى حصيلة حسابات الأوضاع الراهنة .

لقد غلب على واضعي دستور ١٩٢٣ (لجنة الثلاثين) انهم كانوا من خصوم الوفد الذي قام بثورة ١٩١٩ وقادها تنظيمياً ، ولكنهم كانوا من البصر السياسي بحيث لم يسدوا أمام تلك القوة الجديدة منافذ الولوج الى أبنية الحكم الدستورية ، أو احتمال الولوج اليها بحيز يتسع أو يضيق ، وذلك حرصاً منهم على أن يتاح لدستورهم مكنة الوجود الواقعي في التطبيق ، بعدم تجاهل قوة سياسية صار لها أثرها غير المنكور . وذلك رغم أن الوفد لم يكن تولى حكماً ولا سلطة بعد ، ولا سيطر على أي من مفاتيح قوة التنفيذ . هذا البصر بحقائق الواقع لم يتح لواضعي مشروع لجنة الخمسين . لذلك أجهض مشروعهم جنيناً ، رغم ما تضمن من الصياغات الدستورية والفنية رفيعة المستوى .

وهنا ترد ملاحظةهامة ، هي أن قيادة ثورة ٢٣ يوليه هي من شكل لجنة الدستور واختار اسماء المشاركين فيها . وإذا كانت ضغوط الواقع السياسي في ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة في يناير ١٩٥٣ ، قد فرض عليها بعض هذه الخيارات ، قَلَّ هذا البعض أو كَثُر ، فإن هذه الضغوط لا تفسر غلبة عناصر النخبة القديمة على تشكيل اللجنة ، ولا هذا التمثيل شديد الضعف لعناصر « التيارات والأحزاب الجديدة » ، ثم هو ضغط لا يفسر البتة كيف نأت قيادة الثورة بنفسها أو بواسطة من يمثلونها عن

المشاركة في أعمال اللجنة والاسهام في صياغة نظام الحكم المقبل . قد يتراءى السبب في أنه حتى يناير ١٩٥٣ لم يكن رجال الثورة قد ظهروا ظهوراً سافراً بأنفسهم على المسرح المرئي لأحداث السياسة ، وأنهم لم يكن ترابطت لهم الأواصر مع من يعتبرون ممثلين لهم في هذا الصعيد . ولكن هذا السبب لا يصلح سنداً على مدى العامين التاليين ، الا أن يكون تشكيل اللجنة غير محمول على سابق التصميم بانجاز ما يسفر عنه عملها ، أو أن يكون جد للقيادة من بعد ما أهملت به أمر اللجنة ، وتفرغت لما تصنعه هي من بعد ، في اطار ما يطرحه الواقع من بدائل للأفعال وردودها .

* * *

لقد كان مما يجاوز النظرة الواقعية ، أن يتبنى الضباط نمطاً دستورياً للحكم جردهم من السيطرة على مكمن القوة السياسية الرئيسي في أيديهم ، وهو الجهاز الاداري للدولة والجيش الذي انبثقت حركتهم منه وسيطروا عليه . كما كان مما يجاوز هذه النظرة أن يقيموا نظاماً يعتمد في قواه الدافعة على الحركة الحزبية ، وأن يفرض ذلك عليهم الدخول في التنافس الحزبي بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ولا أتقنوا وسائل العمل به . واذا كان نفي النقيض لا يؤدي بالضرورة الى انتصار نقيضه ، بل قد يفضي الى نفي هذا النقيض ذاته ، فإن الغاء النظام الملكي وضرب ما يتحلق حوله من القوى الاجتماعية والسياسية ، قد صاحبه الغاء النقيض التاريخي والدستوري في الظروف المصرية لنظام ١٩٢٣ وهو الحركة الحزبية والمجلس النيابي ، وقام محلهما نظام تشكلت ملامحه التنظيمية ورسخت سماته العامة ، مع استقرار نظام ٢٣ يوليه وطريقته في التصدي والاستجابة لما يواجه الوطن من التحديات السياسية والاجتماعية .

في ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن عن دستور مؤقت يجري به العمل ثلاث سنين هي فترة الانتقال التي حددتها وقتها قيادةالثورة . تكون هذا الدستور من احدى عشرة مادة ، ست منها عن المبادىء الدستورية العامة ، تتعلق بأن الأمة مصدر السلطات ، ومساواة المصريين أمام القانون ، وكفالة الحرية الشخصية وحرية الرأي في حدود القانون وحرمة المنازل طبقاً للقانون ، واطلاق حرية العقائد وحماية الدولة لها في اطار النظام العام والآداب ، وعدم تسليم اللاجئين السياسيين وعدم انشاء الضريبة أو الاعفاء منها الا بقانون. أما الخمس مواد الأخرى فقد اختص بها تنظيم السلطة في الدولة، واحدة منها تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة

والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وتخوله تعيين الوزراء وعزلهم . ومادتان تخولان مجلس الوزراء السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية . والرابعة تقيم من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مؤتمراً عاماً ينظر في السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات الوزراء . والمادة الخامسة تقرر أن القضاء مستقل ولا سلطان لأحد عليه بغير القانون[٣] .

ويظهر من ذلك أن السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه ، واندمجت في السلطة التنفيذية ، التي يتولاها مجلس الوزراء الذي يعين أعضاءه ويعزلهم قائد الثورة . فكلا السلطتين المندمجتين تمثلان المشيئة السياسية لقائد الثورة ، بحسبانه من يتولى « أعمال السيادة العليا » ، وبحيث يكون الوزراء هنا من أصحاب المشورة الفنية في تعبيرهم عن هذه المشيئة . ولا رقابة بالدستور على هؤلاء في استخدام السلطتين الا من المؤتمر العام ، الذي يتشكل منهم أنفسهم ومعهم مجلس قيادة الثورة ، وهي رقابة حددها الدستور « بالنظر » في السياسة العامة « ومناقشة » تصرفات الوزراء ، دون أن يناط بالمؤتمر مكنة اصدار قرار ما .

أما بالنسبة للقضاء الذي اعترف الدستور المؤقت باستقلاله ، فالملاحظ أن الدستور اختار عبارة «لا سلطان لأحد عليه بغير القانون» بما يفسح لقيام « السلطان » عليه بواسطة القانون ، عندما يخول جهة ما، سلطة ما عليه ، وذلك على خلاف أن تكون العبارة « لا سلطان عليه لغير القانون » . ومن ناحية أهم فإن أصل الوجود المستقل للقضاء إنما ينشأ من قيام التوازن بين سلطتي التشريع والتنفيذ . فإذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها يكون القضاء قد أحيط به ، لأن التبعية التنظيمية تتأتى من عاملين تنظيميين ، أن يكون للمتبوع تعيين التابع وعزله (أو صرف أجره ومنعه) ، وأن يكون على التابع أن ينفذ تعليمات المتبوع ، واستقلال القضاء يتأتى من أنه وإن كان للسلطة التنفيذية سهم في تعيين القاضي ، الا أن تعيينه وعزله انما يجري طبقاً لاحكام قررتها سلطة التشريع ، كما أن القاضي يطبق قوانين تصدر من سلطة التشريع . وهذا مفاد القول بأن استقلاله يقوم على قيام التوازن بين سلطة التنفيذ ذات الهيمنة المادية والمالية ، وسلطة التشريع ذات الاتصال الوثيق بمجمل الرأي العام السياسي في المجتمع . وما دام من ينفذ القانون هو من يصدره ، فقد أحيط بالقضاء من الناحية التنظيمية . وصار ما يتمتع به من استقلال في أداء وظيفته انما يعتمد أساساً على أريحية من يقبض على سلطتي التقرير والتنفيذ . واستقلالية القضاء لا تنهدر فقط في تلك الصورة الفجة ، صورة التدخل المباشر لديه في أية قضية مخصوصة ، ولكنها

تنهدر بصورة أكثر رصانة ، تظهر في تشكيل محاكم خاصة بافراد بذواتهم لنظر قضايا معينة ، أو بمنع المحاكم من النظر في نوع قضايا معينة ، وقد تحقق هذان الأمران في ظل الدستور المؤقت بانشاء محكمة الثورة في سبتمبر ١٩٥٣ لمحاكمة بعض الخصوم السياسيين ، ومحاكم الشعب في ١٩٥٤ لمحاكمة الأخوان المسلمين ، ومحاكم عسكرية لمحاكمة بعض الخصوم في قضايا محددة . كما أطرد صدور التشريعات التي تحرم بعض الطوائف من حق اللجوء الى المحاكم بالنسبة لبعض من أعمال الدولة وأنشطة السلطة السياسية .

وبعد انتهاء فترة الانتقال ، أُلغي مجلس قيادة الثورة ، وأعلن في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ عن دستور جديد ، وجرى الاستفتاء الشعبي عليه في شهر يونيه التالي . وقد تبنى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية ، ويختار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبي العام ، وهو الذي يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم ، ويضع السياسة العامة للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ويعتبر القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويعين القائد العام . أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس الأمة الذي يتشكل بالانتخاب العام السري المباشر ، ويراقب المجلس أعمال السلطةالتنفيذية ، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء ، دون أن تقوم مسئولية تضامنية للوزارة كلها أمام المجلس ، لأن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب ، فلا يملك مجلس الأمة ازاءه سلطاناً . ورئيس الجمهورية الحصين عن رقابة مجلس الشعب هو الذي يضع السياسة العامة ، وهو أيضاً الذي يقرر له الدستور سلطة حل مجلس الأمة .

ومن جهة أخرى ، أورد الدستور في المادة ١٩٢ منه ، أن المواطنين يشكلون اتحاداً قومياً ، « وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » ، ثم قرر « يتولى الاتحاد القومي الترشيح لمجلس الأمة »(٤) . وبهاتين العبارتين تم للسلطة التنفيذية ، التي يرأسها رئيس الجمهورية ، استيعاب المجلس التشريعي ، اذ صار الرئيس هو من يقيم المؤسسة التي تملك وحدها اختيار المرشحين لعضوية المجلس ، فضلاً عن سلطةالرئيس في حل المجلس . والقاعدة أن من ملك التعيين والعزل فقد ملك الارادة ، أو بالأقل أحاط بها .

لم يدم هذا الدستور أكثر من عشرين شهراً ، اذ جرت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ فألغي الدستور . وكان مجلس الأمة الذي انتخب وفقاً لهذا الدستور قد تراخى انتخابه إلى ١٩٥٧ ، بسبب معركة تأميم القناة واحداث العدوان الثلاثي

على مصر . فلما الغي الدستور مع قيام الوحدة المصرية السورية ، لم يكن عمر هذا المجلس النيابي الأول في ظل الثورة قد جاوز سبعة أشهر خلال السنوات الست منذ قيام الثورة . وقد قامت الوحدة باستفتاء شعبي جرى في كل من مصر وسوريا على أمرين اثنين ، قيام الوحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة ، واختيار رئيس الجمهورية . ثم أصدر الرئيس بقرار منه دستوراً مؤقتاً للجمهورية العربية المتحدة . وورد بالمادة ١٣ من الدستور: « يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، ويحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، بشرط ان يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري » . واعتبر الدستور المؤقت رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية ، وهو يعين ويعزل نوابه والوزراء ونوابهم ، ويقوم بوضع السياسة العامة (المواد ٤٤ - ٤٧) كما يشكل الرئيس مجلساً تنفيذياً لكل من الاقليمين المصري والسوري (المادة ٥٨) . وتضمنت المادة ٧٢ حكماً مماثلاً للدستور الملغى يتعلق بالاتحاد القومي(٥) . وقد عين مجلس الأمة بقرار من الرئيس ، ثم عطل المجلس مع انفصال سوريا في سبتمبر ١٩٦١ .

وفي مارس ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية دستوراً مؤقتاً بقرار منه، وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس في حل مجلس الأمة ، واعتبار الاتحاد الاشتراكي الذي حل محل الاتحاد القومي بعد حركة التأميمات الواسعة في ١٩٦١ و١٩٦٢ ، اعتباره السلطة الممثلة للشعب . وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته(٦) . ورغم ما نص عليه الدستور من تعيين رئيس للوزراء وتشكيل مجلس للوزراء ، بقي رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة بالاشتراك مع الحكومة ، وظهرت الوزارة في الدستور بوصفها الهيئة التنفيذية الادارية . وفي يناير ١٩٦٩ صدر قرار جمهوري بتعديل الدستور المؤقت باضافة نص تنقضي به العضوية في مجلس الأمة اذا فقد صفة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي . وذكر القرار أن هذا الفصل أمر يختص به التنظيم السياسي وحده ، وانه صاحب الولاية الكاملة فيه .

من كل ذلك يظهر ، أن واحداً من الأصول العامة في بناء الدولة منذ ثورة يوليه ١٩٥٢ ، كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي . وقد افتقد وجود هذا المجلس أصلاً ما يريد على تسع سنوات في فترة الثمانية عشر عاماً التالية لقيام الثورة(٧) . واذا أمكن اسقاط

مدة المجلس النيابي الذي كان يشكل بقرارات تعيين من رئيس الجمهورية ـ دون انتخاب ـ خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا ، فان المدة التي افتقد فيها وجود مجلس تشريعي منتخب تزيد خلال تلك الفترة الى نحو اثني عشر عاماً . اما بالنسبة للسلطة القضائية ، فقد اطرد التقليد التشريعي على ادراج نصوص تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة ، وعلى امكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية او محاكم لأمن الدولة ، تحكم في أنواع معينة من القضايا . ووجد في كل من دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ما يسمح بذلك

* * *

السمة الثانية في نظام دولة ٢٣ يوليه ، هي المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة ، حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية . ومن الطبيعي أن يبنى جهاز الادارة بناء هرمياً ، وان تهبط فيه المستويات من الرئيس إلى مرؤوسيه إلى مرؤوسيهم وهكذا . وذلك بعكس المجالس النيابية التي تبنى بناء افقياً من اعضاء متساوين في المراكز ومشاركين في اصدار القرارات حسب الاغلبية العددية (والأغلبية العددية تفترض بالضرورة المساواة المطلقة والتجريد المطلق بين الأعضاء ذوي الأصوات) . وليس من الغريب ان يبنى جهاز الادارة من اعلى ، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات ، بعكس التنظيمات الشعبية النيابية والتمثيلية التي يجري الاختيار فيها من المستوى الأدنى الى ما يعلوه . ولكن هذه الظاهرة العادية في بناء أجهزة الادارة ، كان لها اثر غير عادي بسبب ما ادخل على جهاز الادارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به ، وهي وظيفة التنفيذ . فهو لم يعد مجرد جهاز ادارة ولا محض جهاز تنفيذي ، انما اوكل اليه رسم السياسات وتقريرها ، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة .

وقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع كله . وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة . واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية ، منها سلطة تعيين كبار الموظفين ومتوسطيهم في سائر القطاعات والانشطة ، وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي (أي بغير اجراءات التحقيق وسماع الدفاع) ، واعتبار مثل هذه القرارات وان تعلقت بأفراد من أدنى المستويات الوظيفية ، اعتبارها من أعمال « السيادة » التي لا تخضع لرقابة القضاء حسبما نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ .

ومنها سلطة رئيس الجمهورية في اصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين ، وسلطته في انشاء والغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ومنها سلطته في اصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي . وتفويض رئيس الجمهورية في اصدار القوانين احياناً مع وجود المجلس ، كما حدث في سنة ١٩٦٧ وما تلاها من السنين . ومنها ان تمنح بعض القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها . والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة تتراءى بيسر لمن يطالع مجموعات القوانين التي صدرت خلال هذه المرحلة .

وكان مما يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسندها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية ، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي العام كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية وكأساس لشرعية النظام كله . لقد نيطت السلطات بقائد الثورة في البداية طبقاً للدستور المؤقت الصادر في فبراير ١٩٥٣ . وبعد اعتزال محمد نجيب القيادة والرئاسة في عام ١٩٥٤ ، تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس القيادة وجمع معها رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . فلما انتهت فترة الانتقال باعلان دستور ١٩٥٦ ، قامت رئاسة الجمهورية على مبدأ الاستفتاء الشعبي العام ، وجرى الاستفتاء وقتها على الدستور من ناحية وعلى شخص الرئيس من ناحية اخرى .

ومع قيام الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ ، جرى الاستفتاء في مصر وسوريا على مبدأ الوحدة من ناحية وعلى شخص رئيس الجمهورية المتحدة من ناحية أخرى . ثم اصدر الرئيس بقرار منه الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة . فكانت شرعية الدستور مستمدة من اصدار الرئيس المستفتى عليه له ، بمعنى ان « النظام » يستند في شرعيته الى « الشخص » وليس العكس . ثم بعد انفصال سوريا صدر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ قرار جمهوري باعلان دستوري ، شكل مجلساً للرئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ، ويعتبر الهيئة العليا للسلطة في الدولة ، وتشكل المجلس من قيادة جماعية غير منتخبة . ولكن السلطات الفردية للرئيس بقيت في الواقع وفي « القانون » . وبقاؤها في القانون يدل عليه البيان الدستوري نفسه ، اذ اوجب موافقة مجلس الرئاسة على تعيين رئيس المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) والوزراء ، ولكنه أوجب أن تجري الموافقة بناء على ترشيح رئيس الجمهورية ، ولا تصدر الموافقة الا بقرار من رئيس الجمهورية . فالقرار تحت السيطرة في مرحلتي الترشيح والاصدار (المادة ٤) . كما أن اعضاء مجلس الرئاسة لا يعينون ولا يعفون منه الا بموافقة الرئيس (المادة ٥) . ويذكر كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وقتها « الواقع

ان مجلس الرئاسة كان شكلياً أكثر منه قيادة جماعية ، فمثلاً كان البغدادي مسئولا عن الشئون الاقتصادية ولكنه لا يعمل شيئاً ، وكنت مسئولا عن الشئون العربية دون أن أعمل شيئاً »[٨] .

وهنا تبدو ملاحظة تنظيمية يحسن ابداؤها ، وهي ان القرار الذي يصدر من هيئة جماعية، مجلس ادارة أو مجلس رئاسة أو مجلس نيابي، انما يصدر بالتصويت بمراعاة الأغلبية والأقلية عند أخذ الرأي ، وحساب الأغلبية حساب عددي ، والعدد يقتضي التجريد المطلق اذ يحسب رأي كل عضو بصوت واحد ، أياً كان وضع هذا العضو ومركزه وخبرته وتخصصه وفهمه وأياً كان رأيه ، وتجريد الأعضاء والآراء الى آحاد يقتضي المساواة المطلقة بمعناها التنظيمي ، ومما يهدر هذه المساواة ان يكون في مكنة رئيس المجلس أو أي من اعضائه تعيين زميله أو عزله ، لأن من ملك التعيين والعزل أو أحدهما ملك من الناحية التنظيمية الصوت أو الرأي المعدود ، أو يكون قد استوعبه لحسابه ، ومن ملك تعيين وعزل الأعضاء الآخرين في أي تشكيل يصدر قراراته بحساب التصويت ، انما يكون قد استوعب الارادة الجماعية للتشكيل ، اياً كانت نسبة الأغلبية اللازمة لصدورها ، ويكون القرار الصادر قراراً فردياً أو معبراً عن مشيئة فردية ، ويكون الجدل السابق عليه نوعاً من ابداء المشورة الفنية التي لا تشكل صلب القرار الصادر ، وإنما تتعلق بالتدبر والتأمل والمداولة السابقة على اتخاذه ، ويكون الالتزام برأى الأغلبية المخالف نوعاً من الأريحية والسماح .

ولما صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، اتفق ان كانت مدة رئاسة الجمهورية قد انتهت بمضي ستة أعوام منذ فبراير ١٩٥٨ . ولكن الرئيس أعلن تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاماً مقبلاً ، بسبب انشغال الدولة باستضافة عدد من المؤتمرات الدولية . وساغ تأجيل الاستفتاء استناداً إلى الثقة المتضمنة والمفترضة بين الرئيس والشعب ، ثم جرى الاستفتاء على شخصه في عام ١٩٦٥ . وقد ظلت مصر منذ ١٩٥٨ تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية وتعدل بقرارات منه ، بحسبان انه هو نفسه مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الاجماع .

وطبقاً للنظام الدستوري الذي عمل به منذ ١٩٥٦ ، كانت دورة الحكم الدستوري تتمثل في أن يختار الشعب (الناخبون) رئيس الجمهورية ، ويجرى ذلك بالاستفتاء لا بالانتخاب ، فلا يطرح للاختيار الشعبي الا اسم مرشح واحد ، ولا يجرى تنافس انتخابي بين مرشحين أو أكثر على منصب الرئاسة ، ويطرح الاسم

للترشيح بقرار من مجلس الأمة ، واذا افترض أن لم يحصل المرشح على أكثرية الأصوات ، طرح المجلس اسم مرشح آخر . وهكذا . وهذه الواحدية في الترشيح من شأنها ان تستبعد الندّية في الانتخاب بين مرشح وآخر ، وتستبعد احتمال تبلور قطب تلتف حوله المعارضة السياسية من قبل أو من بعد . والمستفتى عليه يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية ، ويكون له ما في الدستور من سلطات دستورية مخولة له ، ومنها حل المجلس النيابي والاعتراض على المرشحين للمجلس .

والجدير بالملاحظة ، انه خلال ثمانية عشر عاماً منذ ١٩٥٢ ، عرفت مصر ستة من الدساتير والاعلانات الدستورية ، في السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ . هذا بالنسبة للتعديلات الدستورية ، اما بالنسبة للتغييرات الوزارية ، فقد عرفت خلال الفترة من يوليه ١٩٥٢ حتى ابريل ١٩٥٤ ستة من التغييرات الوزارية . ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى مارس ١٩٦٤ تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة او ما يقوم مقامها وفقاً للوصف الدستوري السائد في كل فترة ، واجريت أربعة تغييرات وزارية في اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى سبتمبر ١٩٧٠ ، عرفت مصر خمسة تشكيلات وزارية ، رأسها على التوالي علي صبري في مارس ١٩٦٤ ، وزكريا محيي الدين في يونيه ١٩٦٥ ، وصدقي سليمان في سبتمبر ١٩٦٦ ، وجمال عبد الناصر في يونيه ١٩٦٧ ثم في مارس ١٩٦٨[٩] .

ويظهر من ذلك قدر الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية ، مع كثرة التعديلات الدستورية والوزارية ، فضلاً عن كثرة التعديلات في المجلس النيابي وجوداً وعدماً على ما سبقت الاشارة . واذا كان لوحظ ان عمر الوزارات قد زاد من متوسط ٨,٥ أشهر قبل الثورة إلى نحو ١٣ شهراً بعدها ، فان وجه الملاحظة في السياق المطروح ، لا يتعلق بمدى الثبات الزمني للوزارة في ذاتها أو مقارنة بفترة سابقة ، ولكنه يتعلق بمدى ثبات رئاسة الجمهورية مع التغير الكثير في الهياكل والمؤسسات الأخرى .

* * *

هذا الدمج للسلطات مع قيام السلطة الفردية في أعلى المستويات اتجه بالدولة الى مركزية بالغة الشدة ، تفوق ما عرف عن الدولة المصرية من تمركز في الفترة السابقة ، منذ عهد محمد علي ، كما اتجه بها الى تركيز شديد للسلطة في ايدي قائد

فرد يقف على رأس الهرم الحاكم . ولم يكن الاختيار بين البدائل هو وحده ما أفضى الى صياغة هذه الصورة ، وثمة عديد من العوامل ساعد على بلورتها هكذا ، مما يظهر في سياق الفصول السابقة . ومن هذه العوامل طبيعة تكون جهاز الادارة الذي توحدت معه الثورة قيادة وتنظيماً ، فصار جهاز الادارة هو جهاز الدولة عامة ، وصار جهاز التنفيذ هو جهاز رسم السياسات وتقريرها أيضاً .

ونحن نعرف ان من قام بثورة فهو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى ان من واجبه ان يحكم وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من اعمال الترف أو الهزل، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختياراً، انما هي اهداف بدىء بهاواستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصاماً ، هي مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج الا بمُنزِل ، كما ان من دخل حرباً لا يخرج عنها إلا بنصر أو هزيمة . وأكثر من هذا فان صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة ، إنما تأتي على صورة الجماعة التي قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب الى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل ان يفرضوها هم اختياراً على غيرهم .

ومن جهة ثانية ، فان صلة الديمقرايطية ونظامها بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة ، صلة لا فكاك منها ، وهي في شكلها وأسلوبها ترتبط وتتأثر بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة . وما دمنا في مرحلة التحرر الوطني ، او بعبارة أدق ما دمنا في « عصر » التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار ، فلا بد أن تكون تنظيمات الجماعة وحكومتها متصلة بالهدف المرسوم ازاء هذه المسألة الحاكمة ، مسألة التحرر ، ولا بد ان تكون منظمة للقوى الكفيلة بتحقيقه او حمايته . وهو يقتضي معارك متصلة على كل صعيد اجتماعي وسياسي وعسكري .

ان الديمقراطية البرلمانية في مصر ، ارتبطت بطور للحركة الوطنية جرى في اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، عندما كان ميزان القوى السياسية لا يتيح للحركة الوطنية الا الكفاح بطريق المفاوضة ، لإجلاء المحتل أو الوصول لأقصى قدر ممكن من التنازلات منه لتحرير الارادة السياسية من سطوته ، فصارت مسألة مَن مِن الأحزاب والقوى السياسية يصل الى الحكم ، صارت هذه المسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بالهدف الوطني المنشود . ثم استشرفت مصر بعد حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨ مرحلة جديدة ، اذ ظهر ان الكفاح ضد الاستعمار ـ مع نشوء دولة اسرائيل ـ يحتاج إلى قوة

عسكرية نظامية لدفع العدوان وردعه . وكانت لهذا التغيير آثار لا بد ان تعمل عملها في أساليب التنظيم الديمقراطي وأبنية الحكم ومؤسساته . كما حدث مع الحروب الصليبية والهجوم التتري من آثار تتعلق بغلبة النخبة العسكرية ومؤسساتها على نظام الحكم . بل ان وضع ما بعد ١٩٤٨ ، يمكن أن يفسر مسألة ثانوية ، وهي بروز دور العسكريين بدلاً من دور رجال القانون الذي كان بارزاً من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نتكلم عن دمج سلطة التشريع في سلطة التنفيذ وعن محاصرة الوظيفة القضائية ، انما نتحدث بالمصطلح الدستوري السائد الذي يقسم سلطة الدولة من حيث الوظائف وطريقة التكوين الى هذه التقسيمات . وهذا لا يعني ان هذه التقسيمات هي هدف سرمدي ومطلوب في ذاته ، تجند لتحقيقه الجماعة السياسية كما لو كان أمراً مفروضاً عليها من علٍ .ولكنه أمر يدور مع وظائفه . والجهاز النيابي (السلطة التشريعية) هو شيء أشبه « بالهويس » ، الذي تنتقل من خلاله المراكب من منسوب المياه العالي الى المنسوب المنخفض والعكس . المجلس النيابي هو « هويس » سلطة الدولة بين حركة الرأي العام ذات الموج المضطرب وبين قنوات العمل التطبيقي والتنفيذي . وهو بهذا صلة نظامية وضابطة بين مجمل الرأي العام السياسي (او التيار ذي الغلبة فيه) وبين ادوات التنفيذ . أو هكذا تكون وظيفته في أصل تصورها . ووظيفته ان يضع القرار العام دون أن يزيغ منه البصر في الملابسات التي تحوط الحالات الفردية الكثيرة المتنوعة ، وهذا واحد من عناصر الرشد في التقرير . ووظيفته ان يضع هذا القرار العام في اطار السياسات العامة التي تمثل المصالح الاجتماعية والسياسية للفئات ذات الغلبة في المجتمع ، وفق الموازين السائدة في اية فترة محدودة ، وهذا يكسب قراراته اتساقاً مع السياسات المرعية في أية مرحلة محددة .

ومن ناحية اخرى ، أياً كان ما يقال بحق عن قصور المجلس النيابي المنتخب عن ان يكون وسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه . وهو قصور يرد من ان « الشعب » متنوع المصالح السياسية والاجتماعية ، ثم هو قصور يرد تنظيمياً من قصور النظام الانتخابي عن التعبير الصادق عن حركة الرأي العام السياسي ، ومن امكان اصطناع القوى الاقتصادية والاجتماعية ذات المصالح الغالبة لنتائج الانتخابات ، سواء بالضغوط المباشرة أو بأساليب صياغة الرأي العام . مع كل هذه الاعتبارات ومع التسليم بها ومع استبعاد أية نظرة مثالية تتعلق بالمصداقية المطلقة لتمثيل المجلس

النيابي للحركات السياسية في تياراتها العامة ، أو لمطالب الشعب في عمومه بشرائحه المختلفة ، مع كل ذلك يظل للمجلس النيابي امكـانية معتبـرة لتنظيم طـريقة اتخـاذ القرارات العامة والأساسية ، طريقة تكفل اشتراك أعداد أكثر في اتخاذ القرار ، وهو ببنائه الأفقي من أعضاء متساوين يمكن ان يكفل نقاشاً أكثر حرية وأجدى مما تكفله الأجهزة الهرمية الرئاسية للتنظيمات الادارية ، رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة الأخيرة من خبرات فنية . وهو هيئة كثرية تشكل بطريقة دورية تسهم فيها عوامل أقل انصياعاً للقبضة المركزية ، وأكثر استجابة للتحولات التي تطرأ على حركات الرأي العام ، وأكثر افساحاً للعناصر والوجوه التي تظهر تباعاً وتتصدى للمسائل العامة .

ثم أن الطريقة العلنية في ادائه عمله، تشكل وسيلة اتصال لا بأس بها بينه وبين تيارات الرأي العام خارجه، بما يتيح له درجة ما من درجات التأثر بهذه التيارات ، وبما يربطها بالمسائل التي تدور في المجلس ، وبما يشكل نافـذة للرأي العام من خـلاله على الاداء الحكومي العام ، وذلك كله في حدود الميزة النسبية لهـذه الامكانـات ، وضمان الوصول إلى القرار الأكثر رشداً .

وفي كلمة، فان وجود المجلس، مع اتاحة الضمانات المناسبة لتشكيله وادائه عمله ، مقارناً بعدم وجوده ، هو أكثر مراعاة للرشد في اتخاذ القرار العام ، وأضبط نسبياً في النأي عن الصوالح الذاتية والفردية في اطار الصالح العام للفئات المهيمنة ولصيغ التوازن الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية ذات النفوذ ، وهو أشرك للرأي العام أو لجموع منه في القضايا العامة وأكفل لإطلال هؤلاء على شئون الحكم وأنشطة الادارة، وأن وجود المجلس يشكل مكنة، ولو ضامرة، لتحديد تفرد جهاز الادارة بالحكم والتقرير، ونوع رقابة، ولو خافتة، على عثرات العاملين وسوء التطبيق.

ومن جهة أخرى ، فان السلطة الفردية ليست قرينة الظلم والتخلف ، وقد عرف التـاريـخ من الحكـام الأفـراد من قفـزوا بمجتمعـاتهم قفـزات عـظمى في النهـوض والارتقاء ، ومن اشاعوا قدراً غير منكور من العدالة الاجتماعية . وهي أيضـاً لا تعني افتقاد المشورة مطلقاً ولا افتقاد الرشد في ادراك مشاكل الواقع والتصدي لها واستنباط الحلول السليمة ، ولا تعني ان صاحب القرار الفردي انما يتجاهل باللزوم المصـالح العامة سواء كانت لفئة اجتماعية محددة أو لطبقات شعبية عريضـة . ولكن يظل ممـا يمكن قـوله ، انـه في القرار الفـردي تزداد احتمـالات الخطأ والميـل ، وفي القـرار الجمـاعي أو في نـظام السلطة المـوزعـة على العـديـد من المؤسسـات تقـل هــذه

الاحتمالات وتزداد امكانات تدارك الأخطاء قبل استفحالها . ونحن عندما نقوم تجربة تاريخية ،وهي واقع تم ولا حيلة لنا في تداركه، قد نقصر نظرنا فيها وفي أنظمتها وفي أي قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، اي ننظر في مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولا نعرف بعد ما سيقع فيه ، انما يتعين اختيار ما تقل فيه احتمالات الخطأ والضرر . لذلك لا تقوم حجة لصالح السلطة الاستبدادية ، ترد من كونها أصابت وجه الصواب أو أفادت ، في مرحلة تاريخية سابقة أو في حالة مخصوصة . لأن الأمر ليس امر تلازم بين الأسلوب التنظيمي لاتخاذ القرار وبين مضمونه ، انما هو أمر ترجيح ، وأمر احتمالات تزيد وتنقص .

واذا كان ترتيب أوضاع الدولة بعد ٢٣ يوليه، قد صيغ على صورة أفضت اليها الأوضاع التاريخية، وحصيلة الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، دون أن يمثل اختياراً حراً بين بدائل متاحة ، بذات الدرجة أو بدرجات متقاربة ، واذا كانت « الدولة » هي أكبر المؤسسات واشملها وأدومها في ادارة شئون الجماعة ، مع اختلاف الفئات التي تتكون منها هذه الجماعة وتنوعها ، ومع تغيرها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فان لهذا الترتيب لأوضاع الدولة آثاره البعيدة على حركة المجتمع وموازين العلاقات بين قواه المختلفة ، لا وفقاً لمضمون السياسات الاجتماعية التي تتخذها الدولة فقط ، ولكن وفقاً لاسلوب هذا التنظيم عينه وأثره الاجتماعي في دعم النفوذ السياسي لفئات من الجماعة ازاء غيرها من الفئات الاجتماعية . بمعنى انه أياً كانت أسباب ظهور هذا النحو من التنظيم السياسي للدولة ، فانه بموجب هذا الظهور ترد آثار في العلاقات بين القوى الاجتماعية ، من شأنها ان تدعم هذا الشكل التنظيمي وتؤازره .

لقد اعتاد الكثيرون النظر الى جهاز الادارة بحسبانه « اداة » فقط ، كما لو انه مجموعة من الروابط والقنوات تعمل بغير هوية ، وبغير أن يكون للعاملين بها « موقف » ازاء ما ينفذونه ، أو ما يتقرر ويرسم من سياسات من خلالهم . وفي الحقيقة هو جهاز بشري اجتماعي، يتكون من أناس ومواطنين لهم توجهاتهم الفكرية والاجتماعية . ولهم أوضاعهم الاجتماعية التي تحتل مكانها في خريطة الفئات الاجتماعية المتنوعة ، فهو جهاز « فاعل » ، وله طريقته في تقرير السياسات أو التأثير فيما يتخذ من قرارات أو ما يشرع في تطبيقه منها . وان بدا كل ذلك منه لا من خلال المواقف السياسية والاجتماعية الجهيرة ، ولكن من خلال قيامه بوظائفه السياسية من

حيث جمع المعلومات وتصعيدها والادلاء بالمشورة الفنية والقيام بالتنفيذ ومراقبته . بمعنى انه يعبر عن ذلك بمراعاة ما يفرضه الطابع التنظيمي على العاملين من ضوابط في الحركة وما يمليه عليهم من قيود تحدد وجهتهم في الأفعال وردود الأفعال . ومن المعقول ان تزداد هذه المكنات الفاعلة مع قيامه بالوظائف السياسية .

وقد كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليه ، جزءاً من هذا الجهاز ، من القسم العسكري فيه ، لذلك امكنها كقيادة سياسية أن تتوحد معه لا من الناحية التنظيمية فقط ، ولكن من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وكانت قادرة على ادراك توجهاته ، مؤثرة فيها ومستجيبة لها في الوقت نفسه . فامتزجت الادارة مع السياسة ، وفي القمة امتزجت الحكومة مع الزعامة .

* * *

بدأت ثورة ٢٣ يوليه ظهورها السياسي العام ، لا بواسطة برنامج يطرح، ولكن بواسطة الحركة العملية المباشرة . وما لبثت أن أعلنت عن اهدافها الستة ، وهي القضاء على الاستعمار واعوانه، وعلى الاقطاع، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، واقامة العدالة الاجتماعية، والجيش الوطني القوي، والحياة الديمقراطية السليمة . وقد يرى البعض في هذه الأهداف العامة ما لا يرضيه ولا يكفيه ، وانها في عمومها لا تكفي موثقاً بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين . على أنه لا ينبغي ان يغرب عن البال،أن عموم هذه الأهداف لا يجرح في ذاته مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير . وتجارب التاريخ أمدتنا بالعديد من الأمثلة لحركات ثورية جادة لم تطرح أهدافاً أكثر تفصيلاً ومنها في التاريخ المصري ، حركة عرابي بأهدافه الثلاثة في « وقفة عابدين » ، وحركة الوفد سنة ١٩١٩ فيما اوردته « التوكيلات » من أهداف . وقد صلحت هذه الأهدف في عمومها لأن تجمع الجموع وتحشد الحشود وتبدأ ثورات كبيرة . وليست النزعة التقنينية التي تستلزم التحديدات الاكثر تفصيلاً لكل البرامج السياسية، من اجلاء المحتل إلى تعميم مياه الشرب في الريف، ليست تلك النزعة هي مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية . والمعوَّل عليه في النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة مما يمثل استجابة صحيحة للمشاكل الحقيقية ، وان تكون صادقة في دلالتها على التوجهات العملية . وبهذا كانت أهداف ثورة ٢٣ يوليه كافيه للحد المطلوب كنقطة بداية .

وما أن رسخت جذور الثورة في السلطة المصرية ، حتى بدأت تقوم بانجازاتها

في المجالات السياسية والاجتماعية ، في اطار الأهداف الستة المعلنة . ولا يتسع المقام هنا للتفصيل في هذا الأمر. وهي انجازات لا يدخل الحديث عنها في صميم الدراسة المطروحة ، الا بالقدر اللازم لايضاح التأثيرات المتبادلة بينها وبين التنظيمات والأبنية التي شيدت . ويمكن في اشارة سريعة تحديد الخطوط العامة لهذه الانجازات مما يمكن أن يتصل بسياق الناحية التنظيمية المعروضة . وعلى الجملة فان ثورة ٢٣ يوليه هي في جوهرها ثورة تحرر وطني . قامت بهذا الهدف لم تتخل عنه ولا تهاونت فيه أيا كانت النتائج التالية للانتصار والهزيمة . ولا يؤثر على مصداقية هذا الهدف لديها ما حدث في سنة ١٩٦٧ من انكسار ، بمثل ما لا يؤثر على مصداقية ثورة عرابي هزيمته العسكرية امام الانجليز في سنة ١٨٨٢ ، وبمثل ما لا يؤثر على مصداقية الوفد عدم قدرته على اجلاء الانجليز عن مصر . وهذا الجوهر الوطني التحريري لثورة ٢٣ يوليه هو ما منحها شرعيتها العليا وما بوأها مكانتها بين ثورات مصر الكبيرة .

وقد تحقق للثورة في سنواتها الأولى ، اجلاء الاحتلال البريطاني عن مصر ، وحل مسألة السودان حلا يتفق مع أهداف حركة التحرر السوداني ومع الأمن الاستراتيجي المصري ازاء مياه النيل(١٠) . ثم شرعت في تطوير أهداف حركة التحرر الوطني ، ودفعت بها إلى التشابك والتداخل مع قضايا النهضة والتوحيد العربي والتحرر الاجتماعي . واتخذت المواقف لمواجهة سياسة الاحلاف العسكرية التي كانت تفرضها السياسة الامريكية البريطانية في المنطقة العربية ، ولمواجهة الخطر الاسرائيلي . بحسبان ان حركة التحرر الوطني ليست قاصرة الهدف على اجلاء الجند البريطانية ، وانما تمتد الى تحرير الارادة السياسية ورفض مشاريع الدفاع المشترك التي يرمي بها الغرب إلى السيطرة على البلاد العربية . وانفتح من ذلك ومن مواجهة الخطر الاسرائيلي ، العمق العربي لسياسة التحرر ، مع صياغة هدف الوحدة العربية ، ومع صياغة سياسة الحياد الايجابي ثم عدم الانحياز. وكل ذلك استلزم من الثورة اتخاذ موقف التأهب الدائب والتعبئة السياسية المتصلة ، واقتضى منها خوض المعارك السياسية بصورة متصلة على مدى الفترة من ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٧٠ وما بعدها . وترتب على هذه المواجهات المستمرة انعكاسات داخلية هامة ، تتعلق بخطط تسليح الجيش وتدريبه وكفالة مورد السلاح له ، مما كان له اثره الكبير في تعديل توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سواء بسياسة عدم الانحياز أو تفتيح العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي .

كما ترتب على هذه المواجهات ما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية ومقاومة الضغوط

الغربية في هذا المجال . وفي خضم هذه المواجهة بدأت تتشكل تباعاً برامج النهوض الاقتصادي وخططه ، لتكفل لمصر القدر الممكن للتحرر الاقتصادي من الضغوط الغربية . ومن خلال هذا الصراع انفتح طريق دعم الاستقلال السياسي بتحقيق الاستقلال الاقتصادي . بدأ ذلك بتصفية الركائز الاجنبية المتحكمة في الاقتصاد المصري عن طريق البنوك والشركات الكبرى ، ومن هنا أتى ما عرف بحركة التمصير في أعقاب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فصارت مصر للمصريين من الوجهة الاقتصادية . واطرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بما تبلور معه الهدف الشامل لدعم الاستقلال بطريق التنمية الاقتصادية ، فلما تكشف عجز الرأسمالية المصرية عن القيام بالدور الرئيسي في هذه التنمية، رغم محاولات دعم الدولة لها ، جاءت اجراءات التأميم الكبرى في أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، وبها ظهر القطاع العام كقوة ضخمة مهيمنة على الاقتصاد الوطني ، وكدرع يحمي الارادة الوطنية . ذلك على النحو الذي بلوره ميثاق العمل الوطني الذي صدر في يونيه ١٩٦٢ .

لا وجه للافاضة في هذا الجانب ، ويمكن الرجوع الى العديد من الدراسات التي تكلمت عن تطور الاقتصاد المصري خلال الخمسينات والستينات[١١] ، ولا يبدو صحيحاً ما يتردد من ان هيمنة الدولة على الاقتصاد كانت تستهدف حماية أمن النظام السياسي وسيطرة القيادة على المجتمع ، لا يبدو ذلك صحيحاً رغم أن حسن ابراهيم أحد قادة حركة ٢٣ يوليو نسب إلى عبد الناصر تعليقاً على تأميمات سنة ١٩٦١ بأنها « اجراء تأميني للثورة »[١٢] . وان حجم الاجراء المتخذ وآثاره في الاقتصاد والمجتمع وتقدير مدى استجابته لمشاكل المجتمع ، كل ذلك يقطع بان الفكرة « الامنية » تقصر عن أن تكون سبباً يجرد اجراءً كهذا من قيمته في الاقتصاد والتنمية والحفاظ على الاستقلال الوطني . يمكن مناقشة سياسة التأميمات من جوانب شتى ، اما الهبوط باجراء كهذا الى مجرد انه اتخذ حفاظاً على سلطة فرد ما ، فهو نهج في التقويم لا يميز المستويات المختلفة لدواعي الاحداث وآثارها. يمكن ان تتوافق الدواعي العامة للاجراء المتخذ مع دواعي الصالح الذاتي او المؤقت لحاكم ما أو حزب ما ، ولكن هذا لا يعني امكان رد السبب العام الى محض كونه سبباً خاصاً أو ذاتياً ، وشبيه بذلك ما حاوله خصوم الوفد عندما ردوا الغاءه معاهدة ١٩٣٦ الى انه مجرد اجراء اتخذته حكومة الوفد طمعاً في استمرار بقائها في الحكم[١٣] .

***

جهاز الدولة المصري الذي استلمته ثورة ٢٣ يوليه ، جهاز يعود في صياغته الحديثة الى القرن التاسع عشر . وتكامل بناؤه عبر ذلك القرن منذ حكومة محمد علي ، وأُلقي على عاتقه في عهد ذلك البنّاء العظيم عبء النهوض بالمجتمع المصري ، بانشاء الجيش الحديث والبنيات الاساسية ونظم الزراعة الحديثة والتعليم وغير ذلك ، ثم هو ذاته الجهاز الذي خرج منه من ساهم في الثورة العرابية وفي قيادتها ، ثم كانت له مساهمته في ثورة ١٩١٩ . ورغم ما تمتع به الملك والانجليز من نفوذ فيه وقدرة على تحريكه ، فهو لم يكن مجرد أداة في يد هذه القوة الغالبة ، سيما في الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ . والمتتبع لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة على الاستمرار ومزيجاً من المحافظة والقابلية للتغير والتلاؤم ، وقدرة على المساهمة في غالب الانعطافات التاريخية الكبرى في العصر الحديث ، بعد ان تجرى تغييرات محدودة في شرائحه العليا . وبهذا أمكن أن تخرج منه ثورة ٢٣ يوليه وان تقوده متوحدة معه في كل ما انجزت من منجزات وطنية في مجالي السياسة والاقتصاد .

ونظراً لغلبة الطابع المهني والفني على العناصر الوسيطة فيه ، غلب عليه الانتماء الى الطبقة الوسطى في المجتمع ، او الى شرائح منها ، وخاصة المهنيين الخارجين من الوعاء العام الذي يتسع له نطاق التعليم الجامعي ، وان أي سياسة لنشر التعليم الجامعي ومد نطاقه تنعكس من بعد في التكوين الاجتماعي للعنصر الغالب في جهاز الدولة ، بمراعاة التحرك الاجتماعي الذي ينتجه التعليم الجامعي خاصة . وقد كان دخول أبناء للطبقات الشعبية الكلية الحربية بعد ١٩٣٦ من أسباب ظهور الضباط الأحرار بالجيش بعد سنوات محدودة ، لذلك ما أن جرى « تطهير » جهاز الدولة بُعَيد ٢٣ يوليه حتى ضمنت الثورة التشكيل المتناسق معها لهذا الجهاز ، من حيث غلبة المهنيين فيه من ذوي الأصول المنحدرة من الطبقة المتوسطة في شرائحها الوسطى والدنيا . وهم بعيدون من كبار ملاك الأراضي وكبار الرأسماليين . إلا من نسبة محدودة يمكن حصرها .

كانت هذه الأوضاع تشكل مناخاً مواتياً لأن يقوم هذا الجهاز ـ في توجهه الغالب ـ بدور إيجابي في تنفيذ القرارات السياسية للدولة ، وذلك بوصفه جهازاً تنفيذياً . تحوطه في ذلك حماسة الانجاز للمهام الوطنية المطروحة وجو المعارك السياسية الذي شاع في هذه الفترة، وشعارات النهوض الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل التي صلحت بها الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا الجهاز فيما صلح به الوضع العام للطبقات الشعبية وللشرائح الوسطى في المجتمع ، وذلك كله فضلاً عن الهيمنة

القابضة للسلطة المركزية المنفردة في أعلى المستويات التنظيمية للجهاز ، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتغيير في هياكله وأبنيته .

على أنه بوصفه جهازاً تنفيذياً ، فهو يجند العاملين به وفقاً للمعايير التي تصلح للعمل التنفيذي من حيث التخصصات الفنية والمهارات المهنية . والعمل التنفيذي يبدأ حيث ينتهي العمل السياسي بما يحسمه من توجهات عامة واختيارات عامة بين البدائل ، وفقاً للنظرة المتكاملة لأوضاع الجماعة ومجمل الظروف التاريخية والدولية التي تحيا فيها ، وبمراعاة مصالح الفئات الاجتماعية وشرائحها ذات الغلبة في المجتمع والدولة . كما ان العمل التنفيذي من ناحية اخرى يقوم بالدراسات وجمع المعلومات اللازمة للقرار السياسي طرحاً للمشاكل التفصيلية ولبدائل حلها. وهو بهذا يقوم على جملة من النشاطات التخصصية الممهدة ثم المنفذة للقرار السياسي ، دون ان تكون له مكنة اتخاذ القرار السياسي ذاته ، ودون أن تكون له القدرة على نقد كفاية القرار السياسي أو المناقشة حول صنعه ، او الضغط المباشر لانفاذ نظر ما بشأن السياسات المتبعة . ومن هنا كان توحد قيادة الثورة به مما لا يقيد انطلاقها المحسوب في اتخاذ قراراتها السياسية ولا يفيد مشاركة تنظيمية بينه وبينها في هذا الأمر . بمعنى أن القرار السياسي صار اختصاصاً للقيادة وحدها داخل هذا الجهاز التنظيمي الواحد .

لذلك امكن لهذه القيادة ان تتجاوز في نشاطها السياسي الأطر الاجتماعية العامة لشريحة المهنيين والفنيين ذات الغلبة في هذا الجهاز ، وامكن لها احكام الهيمنة القابضة عليه ، وان تسوقه فيما ترى من مساق ، ولو جاوزت في ذلك مؤقتاً امكاناته وقناعاته المستفادة من الوضع الاجتماعي الغالب على عناصره الوسيطة ، او الوضع المستفاد من كونه قد صار التنظيم الأوحد في المجتمع ، بما يكفل له ذلك من ميزات اقتصادية او اجتماعية عامة . وكانت طريقته في التصدي لما يراه من سياسات مجاوزاً لهذه الأوضاع ، هو الالتفاف على القرارات ومحاولة التأثير فيها ، لا من حيث الموقف السياسي ، ولكن من حيث صياغة المعلومات والدراسات الفنية التي ترد منه للقيادة . أو من حيث أسلوب تنفيذ ما يرد اليه منها من قرارات ادارية تشكل الموقف السياسي لها . وذلك بحسبان ان القرار السياسي محوط بنشاط هذا الجهاز من حيث المنبع ، فيما يؤديه الى صاحب القرار السياسي من معلومات وخبرة فنية في المجالات المتعددة ، ومن حيث المصب عندما يرد اليه الموقف السياسي المتخذ في صورة القرارات الادارية التي يقوم نشاطه وفقاً لها ، اذ يتحرك بها الجهاز في انشطته التفصيلية في المجالات المتنوعة دون ان يقترن القرار بالهدف السياسي المستهدف

منه . وهذا احد الفروق بين الجهاز الاداري والجهاز السياسي ، اذ يعمل الجهاز الأول بقرارات جزئية ليست مصحوبة باهدافها العامة ، بينما يعمل الجهاز السياسي في اطار التوجهات العامة قبل ان تتوزع على عديد من الخطوات التفصيلية والجزئية .

انفرد جهاز الادارة بكونه التنظيم شبه الوحيد لأبنية الدولة ، وله في عمومه صلاحيات التقرير والتنفيذ معاً . وفي داخله اختصت قيادته من دون مستوياته المختلفة بصلاحية اتخاذ القرار السياسي ، بناء على ما يرد لها عن هذه المستويات من معلومات ودراسات ، ثم تصوغ قرارها السياسي في صورة قرارات وأوامر ادارية تتوزع على الوحدات المختلفة لهذا الجهاز للتنفيذ . وكان اختصاص القيادة بالقرار السياسي دون المستويات الأدنى ، لا يرجع فقط الى ما سلفت الاشارة اليه عن الطبيعة المهنية التخصصية لهذه المستويات ، ولكنه يرجع أيضاً إلى الطريقة البنائية التنظيمية التي يقوم عليها جهاز الادارة عادة ، وهي طريقة البناء الهرمي الذي تندفع فيه أنشطة السلطة من أعلى لا من أدنى ، سواء من حيث اتخاذ القرار او من حيث تشكيل الوحدات المتنوعة واختيار الاشخاص العاملين فيها . على أن القيادة فيما تتخذه من مواقف سياسية ، انما تراعي بطبيعة الحال ممكنات هذا الجهاز وأفراده والروابط المتبادلة بينها وبينه ومدى تعاطفه ودرجة حماسه ، وحسن أو سوء تلقيه لهذه المواقف ، وذلك بحسبان انه الجهاز المنوط به في النهاية تحويل هذه المواقف والقرارات الى أمر واقع ووجود مادي . ومن ثم قوي لهذا الجهاز في الخمسينات والستينات وضعه الاجتماعي شبه مهيمن ، بحسبانه بيت الحاكم وموطن السلطة .

وقد سبق سوق المثل في الفصل السابق ، الى هيمنة جهاز الادارة على مشروع الاصلاح الزراعي تقريراً وتنفيذاً ، والى هيمنته على النشاط الوطني بالكفاح في القناة ، وذلك في بواكير سني الثورة ، وهذا مثل لما قام به ونيط به من وظائف استوعبت مجمل الأنشطة الوطنية والاجتماعية . كما جرت حركة التأميمات الواسعة منذ ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر وشركاته، والتي بلغت دروتها في المدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ ، بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعدد آخر من الشركات بلغ مجموعه كله ١٤٩ شركة ، والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمشاركة الدولة بحصة لا تقل عن النصف في عدد آخر من الشركات بلغ مجموعه ٩١ شركة ، والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه ، وايلولة الاسهم الزائدة الى الدولة ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية

منشآت مكابس القطن الى الدولة . وفي الوقت نفسه اقامت الدولة العديد من المشروعات الجديدة، سواء في مجال الصناعات، أو في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، أو في مشروعات النقل والمواصلات ، وتوسعت توسعاً كبيراً في مجال الخدمات بانشاء المدارس والمستشفيات وغيرها . ولهذا ضم جهاز الادارة مجموعة ضخمة من الانشطة الانتاجية فضلاً عن توسعه في الخدمات . وزاد بهذا توسعاً ونفوذاً ، وعظمت الخدمات التي يؤديها للمجتمع وعظمت وظائفه المؤداة ، وزاد المشرفون عليه في المكانة المرموقة وتضخم العاملون فيه عدداً ونفوذاً .

ويذكر الدكتور نزيه الأيوبي ، أن عدد الوحدات البيروقراطية زاد من بضع عشرات في بداية الثورة ، الى ان صار في بداية السبعينات نحو ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلس حضري ، ١٠٠٠ مجلس قروي ، كما زاد عدد العاملين في غير الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف الى نحو ١,٢ مليون موظف في المدة نفسها . وصارت الوظائف العامة مجالاً لتوظيف أكثر من ٦٠٪ من جميع الخريجين . وكانت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات الحكومية ١٠٢٪ في الستينات ، مقابل نسبة زيادة في الأجور على مستوى المجتمع كله خلال الفترة نفسها تبلغ ٦٧٪ . وانه بعد حركة التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وضح أن صارت الغلبة للمهنيين في القيادات العليا ، فصار المهندسون والاقتصاديون يمثلون نسبة ٤٦٪ منها ، كما اظهرت دراسات اخرى ان نحو ٢٧٪ من المديرين في القطاع العام قد بدأوا حياتهم العملية ضباطاً في القوات المسلحة ، وسيطروا على الكثير من المواقع القيادية الادارية[١٤] .

وللاستاذ عادل غنيم دراسة رائدة في هذا الشأن ، أوضح فيها أن جهاز الادارة صار يتخذ القرارات الاقتصادية ويتصرف في الفائض الاقتصادي باسم المجتمع ، فنشأت موضوعياً امكانية احتكاره للسلطة السياسية والاقتصادية ، وان فئة اجتماعية تشكلت داخل هذا الجهاز من خلال عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمت عناصر ادارية وفنية وعسكرية احتلت مراكز القيادة في الدولة والمجتمع . وقد صار في أيدي هذه الفئة نحو ٨٥٪ من وسائل الانتاج خارج الزراعة ، وانفاق للدولة بلغ في سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ نحو ١٣١٦ مليون جنيه يشكل حوالي ٦٠٪ من الدخل القومي[١٥] . كما يذكر الدكتور عبد الكريم درويش أنه في سنة ١٩٥٩ كان عدد الموظفين بالكادر الفني العالي بالدولة ٣٦١١٣ من مجموع العاملين بالدرجات الدائمة وقتها ويبلغ ٢٣٢٠٠٠ موظف بنسبة ١٥٪ ، وارتفع العدد

بهذا الكادر الى ٨٢٧٨٨ ، أي أكثر من ضعف ما كـان عليه ، وصـار يمثل ٢٦٪ من المجموع البالغ ٣٠٧٥٤٠ ، وذلك في سنة ١٩٦٤ .

وانه في عام ١٩٦٤ ضمت الوزارة ٣٥ وزيراً منهم أحد عشر من خريجي كلية الهندسة وسبعة من العسكريين وخمسة من الاقتصاديين والحقوقيين ، ومنهم النصف حاصلون على شهادة الدكتوراه والربع على شهادة الماجستير . كما اظهرت دراسة حالة ٧٠ من وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات العامة في سنة ١٩٦٣ ، ان منهم ٢٨ من الهندسة و١٥ من التجارة و٦ من العسكريين[١٦] . ولاحظ عادل غنيم في الدراسة نفسها ، من تحليل ميزانيات الدولة في السنوات من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٦ ، ان عدد الوظائف العليا في غير شركات القطاع العام زاد بنسبة ٦١٪ خلال هذه الفترة ، وزاد الدخل الاجمالي لهؤلاء في الفترة عينها بنسبة ٢٣٠٪ ، في حين كـان ارتفاع اعتمادات الأجور النقدية عن المجال نفسه في الفترة نفسها بنسبة ٥٣٪ .

* * *

وقد يكون من المفيد الاشارة الى طريقة ادارة القطاع العام الذي آلت اليه في الستينات الهيمنة على نحو ٨٥٪ من النشاط غير الزراعي ، سواء النشاط المصرفي والتأمين أو التجارة الخارجية أو مرافق النقل والمواصلات او النشاط الاستخراجي او النشاط الصناعي . لقد ظهرت في البداية « المؤسسة الاقتصادية » بالقانون ٢٠ الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٧ . وخولت امتلاك أسهم الحكومة في كل شركات المساهمة التي آلت الى الدولة باجراءات التمصير وغيره ، لتستهدف تنمية الاقتصاد ، وتضع سياسة الاستثمار وتنوب عن الدولة في التوجيه والاشراف على الشركات التي تساهم فيها ، ولها ان تنشىء شركات جديدة أو تشتري اسهما جديدة ، ولها في مجالس ادارة الشركات المساهمة فيها مندوبين يتناسبون مع حصتها ، فاذا بلغت حصتها ٢٥٪ كان لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الشركة وعضوها المنتدب ومديرها العام بناء على اقتراح المؤسسة[١٧] . وكانت المؤسسة في نهاية سنة ١٩٥٨ تملك اسهما تزيد على ٥٠٪ في ٥٢ شركة .

ثم مع برنامج التصنيع الذي صدر في ١٩٥٧ ، ومع تأميم البنك الأهلي وبنك مصر الذي صدر في فبراير ١٩٦٠ ، صارت المؤسسات ثلاثاً . فانضافت « مؤسسة نصر » في مارس ١٩٦١ تتبعها شركات برنامج السنوات الخمس للصناعة ، و « مؤسسة مصر » تتبعها شركات بنك مصر المؤمم . ثم انضاف اليهم عدد من

المؤسسات النوعية للنقل والاسكان وغير ذلك . ثم حدثت الطفرة الكبيرة مع تأميمات ١٩٦١ ، اذ صفيت المؤسسات السابقة ، وانشئت مؤسسات نوعية تتبعها الشركات حسب تخصصاتها ، وكل مجموعة من المؤسسات تتبع وزارة حسب النوع العام للنشاط . بلغ عدد المؤسسات ٣٩ مؤسسة في ديسمبر ١٩٦١ موزعة على ١٣ وزارة ، ثم زاد عددها في سنة ١٩٦٧ الى ٤٨ مؤسسة . وكان صدر قانون بتنظيم المؤسسات العامة برقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ليشمل كل الانشطة التي ترى الدولة افراد كيان اداري مستقل لها ، سواء الانشطة الاقتصادية أو أنشطة الخدمات ، سواء المؤسسات العلاجية وابنية التعليم ، والتأمينات الاجتماعية . ثم افردت المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بتنظيم خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وافردت المؤسسات العامة التعاونية بتنظيم خاص بالقرار ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ . ثم تبلور التمييز بين المؤسسات العامة (الانشطة الاقتصادية) وبين الهيئات العامة (انشطة الخدمات) بالقانونين رقمي ٦٠ و٦١ لسنة ١٩٦٣ على الترتيب . ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ليبلور التنظيم الهرمي لوحدات القطاع العام .

ومع تضخم نشاطات الدولة واتساعها على النحو الحادث ، ظهر نظام المؤسسات والهيئات العامة واطرد استخدامه ، فصار ذا الغلبة في تنظيم انشطة الحكومة . والأصل فيه انه يكفل ثلاث ميزات في الادارة ، أولها نوع من الاستقلال او التميز الذاتي للوحدة الانتاجية (الشركة) أو للوحدة الاشرافية (المؤسسة) ، وثانيها درجة من القيادة الجماعية ممثلة في مجلس الادارة (الشركة أو المؤسسة أو الهيئة) تحل محل قيادة الرجل الواحد في التنظيم ، إذ تكون القيادة لمجلس (مجموعة) بدلاً من أن تكون لفرد ، وثالثها نوع من الترابط المتبادل بين الجهات المختلفة عن طريق تبادل التمثيل في المجالس ، بما يكفل اطلال الهيئات والمؤسسات المختلفة على أنشطة بعضها البعض وتبادل الخبرات وحل المشكلات . واذا كان التصاعد الاشرافي الهرمي من شأنه ان يحقق امكان هيمنة السياسات العامة على انشطة الوحدات المختلفة، فإن هذا التبادل بين الوحدات، من شأنه أن يحقق امكان الترابط والتنسيق في صورته الأفقية .

على ان الملاحظ أن الاجهزة الاشرافية زادت وتضخمت مما ترتب عليه انفاق بغير عائد مسوغ ، فضلاً عن ما يؤدي اليه التضخم من عوائق في الادارة والتنفيذ . وعلى سبيل المثال فقد عرف قطاع الزراعة وزارة واحدة ثم وزارتين ، احداهما

للزراعـة والأخرى لـلاصلاح الـزراعي واستصلاح الأراضي ، ثم تـوزع الاختصاص وتبدل بين الوزارتين حول هذه المجالات عدداً من المرات في التعديـلات الوزاريـة . وحدث الأمر نفسه تقريباً في قطاع الصناعة ، التي انقسمت الى وزارات نوعية ، وزارة للصنـاعة الخفيفـة وأخرى للثقيلة وثـالثة للبتـرول او للطاقة الكهـربـائيـة ، وتعـدلت الاختصاصات توحيداً ودمجاً وتوزيعاً عبر التعـديلات الـوزارية . وحـدث أمر مشـابه بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل والنقل البحري وهكذا . وعلى سبيل المثـال ايضاً تضخم عدد المؤسسات بحيث تداخلت اختصاصاتها ، كمؤسسـة تعمير الصحـاري ومؤسسة استصلاح الأراضي، ومؤسسة تعمير الأراضي، ثم واحدة للحـوم واخـرى للدواجن ، وهكـذا حتى صار القـطن مثلاً في سنـة ١٩٦٥ تتناولـه اجهـزة في وزارة الزراعة، ومصلحة في وزارة الاقتصاد، ومؤسـسة عامة، ولجنة، فضلاً عن مؤسسة الغزل والنسيج[١٨] . كما تعددت الاجهزة الرقابية ، حتى صارت الشركة وهي وحدة انتاجية ذات مجلس ادارة وميـزانية خـاصـة ، صـارت تخضـع لعـديـد من اجهـزة الـرقـابـة والاشراف، منها الوزارة، ثم المؤسسة التي تتبعها، ثم الجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز المركزي للتنظيم والادارة، والنيابة الادارية، والرقابة الادارية. فضلاً عن مجلس الامة ولجانه والاتحاد الاشتراكي ووحداته والصحافـة . ويعلق الدكتـور فؤاد شريف على هذه الظاهرة بأن نظم الرقابة على شركات القطاع العام تقوم كما لو كانت حكومة تراقب شركات خاصة . ويعلق الدكتور ابراهيم سعد الدين « الرقابة كانت حتى الآن أساساً رقابة اجراءات ، ولا علاقـة لها في كثيـر أو قليل بـرقابـة الأهداف » وان الرقابة الوحيدة المطلوبة فعلا، وهي رقابة الخطة، هي رقابة بيانات فقط[١٩].

وإذا كان المسوغ للسلطة الاشـرافية يـرد أساسـاً من وجوب التـزام الوحـدات الانتاجية بأهداف الخـطة ، فثمة مـلاحظة يكـاد يوجـد اتفاق عليهـا وهي وجود شبـه انفصال بين التخطيط وبين الادارات القائمة بالتنفيذ ، وأن السوق يلعب دوراً أساسياً في توجيه النشاط الاقتصادي[٢٠] . ويؤكد ذلك الدكتور محمد دويدار مقرراً أن قوى السوق التي تعمل تلقائياً تتحكم في العـلاقات بين الـوحدات الانتـاجية[٢١] ، ورغـم ضعف الخطة كمسوغ أساسي للاشراف ، فقد كان الاشراف قوي القبضة ، فضلاً عن تعدد جهاته ، اذ كانت المؤسسة سلطة اشراف نوعي ، وفوقهـا الوزارة التي صـارت نوعية في بعض الأحيـان فمثلت سلطة اشراف فـوقي أعلى ، وكانت المؤسسـة هي جهـاز الوزيـر في الاشراف وبجـواره القطاع النـوعي في الوزارة نفسهـا ، وهـذا في الحالين ينفي فكرة وجود المؤسسة ويقيم تكراراً في الاشراف[٢٢] .

وقد ذكر في الندوة التي نظمتها مجلة الطليعة في اغسطس ١٩٦٥ عن « القطاع العام من الداخل » وشارك فيها اثنا عشر من قيادات القطاع العام ، ذكر على السنتهم « مجلس الادارة في أي شركة أصبح الجهة التي لا سلطة لها في الادارة ، مع أن عليه كل مسئوليات » ، « الشركات . . . أصبحت نتيجة للقيود المفروضة عليها خاضعة لأنظمة شبيهة بالأنظمة الحكومية . . » ، « الذي يحدث الآن أن مجلس ادارة الشركة الذي عليه المسئولية ليس في يده اختصاصات ، وينقلها الى الجهة الأعلى وهي المؤسسة، وبعد هذا، المؤسسة لا تترف إلا إذا اعتمد الوزير قرارتها، فتنتقل الاختصاصات إلى الوزير الذي يحيلها إلى الأجهزة الوزارية التقليدية. أي بدلا من أن تتم العملية في خطوة واحدة تتم في ست أو سبع . . » . وعلق الدكتور عبد الرازق حسن « قد يتساءل البعض أمام هذا الوضع ما فائدة المؤسسات ، رأيي أنها في وضعها الحالي لا فائدة لها . . والشركة في ظل هذا الوضع لا أرى فائدة من ضرورة وجود مجلس ادارة في كل منها »[٢٣] .

ويؤكد هذا الوضع أن وضعت لائحة موحدة للعاملين بشركات القطاع العام ، صدرت بقرار جمهوري برقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٢ ثم عدلت بقرار آخر برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ووحدت أسلوب المعاملة بين جميع العاملين في جميع الشركات ، وكانت قريبة جداً في أحكامها من نظام العاملين بالحكومة . ومن بين القواعد التي اتبعت أنه لا يجوز لأي شركة تعيين أحد العاملين في غير أدنى الدرجات الوظيفية (الدرجة السادسة) الا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، فكان تعيين موظف يحتاج الى قرار يصدر من أعلى السلطات السياسية والادارية في الدولة ، الأمر الذي وضع بعض الشركات الجديدة الطموح في حرج شديد عند محاولتها الاستفادة بذوي الكفايات والخبرة القديمة أو المتوسطة ، كشركة النصر للسيارات .

وكان القرار الجمهوري هو أداة التعيين في كل الوظائف الكبيرة ، رؤساء الهيئات والمؤسسات وأعضاء مجالس ادارتها ورؤساء الشركات والأعضاء المعينون في مجالس ادارتها ووكلاء الوزراء والمديرون ومن يماثلهم في القطاع العام . كما كان لرئيس الجمهورية سلطة عزل أي موظف في أجهزة الحكومة أو القطاع العام ، وذلك بغير الطريق التأديبي ، ثم صدر قانون برقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يحظر على المحاكم النظر في أي دعوى توجه الى قرار صدر من رئيس الجمهورية بغير الطريق التأديبي ، وتعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة التي يمتنع على المحاكم مراقبتها .

ويلخص الدكتور محمد دويدار هذه الملاحظات بقوله أن المؤسسات

والادارات النوعية بالوزارات تشكل ازدواجاً غير لازم ومعوق ، وان استقلال الوحدة الاقتصادية أضيق مما يشير اليه ظاهر عبارات القانون ، وان جهات التخطيط غير مستقلة عن جهاز التنفيذ والرئاسة الادارية ، واختصاصات مجلس الادارة متداخلة في اختصاصات رئيس المجلس ، ونمط الادارة نمط خاص وليس جماعياً(٢٤) .

على أنه لا ينبغي أن يغيب عن الخاطر ، أن التنظيمات الادارية التي تبلورت في الستينات ، في شكل الهيئات والمؤسسات وما يتلوها من وحدات ، بما لكل منها من تميز اداري ، كانت خطوة واسعة للامام بالمقارنة بنظام « المصالح » المندمجة في الوزارات الذي كان سائداً قبل ذلك ، وأنها أكثر اتساقاً مع التضخم الحادث في مهام الدولة وأعبائها وانتشار أنشطتها في المجالات المختلفة للاقتصاد والخدمات ، وأن ما أعتور هذه الهياكل التنظيمية من مثالب لم يكن يرجع فقط الى التناقض التنظيمي بين هذه الأوعية وبين نظام سياسي يقوم على السلطه الفردية ، انما يرجع الى حداثة التجربة وما ألقي على عاتق الحكومة في سنوات قليلة من أعباء جسام كثيرة التنوع شديدة التعقيد . والقصد من بيان الجوانب المختلفة لهذه الهياكل حسبما قامت ، هو بيان الصورة التي قامت لتنظيم أجهزة التنفيذ من واقع التجربة .

ويمكن القول بأن الشكل الذي اتخذه بناء هذه الأجهزة ، كان حاد الميل في تصاعده الهرمي ، من قاعدة عريضة الى قمة قريبة بغير التدرج المعتدل المتصاعد ، وذلك رغم تعدد الدرجات وتكرارها ، لأنها درجات كانت محدودة السلطة . وقد أضعف هذا الوضع من امكانيات التسيير الذاتي للوحدات المختلفة ، وربطها بالقرارات العلوية حتى في بعض أعمالها الجاريه، وألقى على القمة أعباء جساماً من العمل اليومي الجاري ، وزاد من هيمنتها الفردية على الشئون الجارية في المجالات المختلفة . وكان هذا من أسباب اختلاط العمل السياسي بالعمل الاداري .

* * *

مع دمج السلطات لصالح جهاز الحكومة ، ومع السلطة الفردية ، تبدو السمة الثالثة للنظام السياسي الذي أقامته ثورة ٢٣ يوليه ، وهي استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومه ، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد ، لقد فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم ، فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسي والاداري معاً . ولم يوجد من بعد تنظيم سياسي حزبي له ذاتيته المتميزة عن الدولة ، ولا له مكنة الامساك بزمامها . بل العكس هو ما

يظهر أنه حدث ، اذ تركزت السلطات في جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية في فلكه .

لقد أعلن عن انشاء « هيئة التحرير » في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ وتولى جمال عبد الناصر أمانتها العامة . ولكن الهيئة رغم ما أتيح لها من وسائل الدعوة والاعلان ، لم تتحول الى حزب حقيقي . وقد استثار انشاؤ ها حذر الأحزاب القائمة وقتها ، كما استثير لدى جمهور من الرأي العام الحذر التقليدي من أي حزب ينشأ في أحضان السلطة ، وكان غالب وجوه السياسة منتمياً الى واحد من الأحزاب أو التيارات الموجودة ، ومن كان غير منتمٍ الى واحد من هذه الكيانات عزف عن الانضمام الى هيئة التحرير ، استمراراً لعزوفه السابق . ودعم هذا الحذر أن أنشئت الهيئة مع اعلان حل الأحزاب جميعاً في ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤ ي وقتها في هذه الاجراءات مجتمعة ، أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم مغاير لما تبنته الحركة الحزبية وقتها . وحتى جماعة الأخوان المسلمين ، التي لم يشملها في ذلك التاريخ قرار حل الأحزاب ، وجدت في الاعلان عن هيئة التحرير اعلاناً عن بديل منافس مدعوم بسلطة الدولة . وقد جاء بيان انشاء الهيئة الجديدة موضحاً أنها ليست حزباً ولا جمعية « بل هي مصر كلها منظمة . . » . وكان ذلك مُظهراً أنها ليست حزباً بين أحزاب ، إنما هي الكيان الشعبي المستوعب للحركة الحزبية وممكناتها جميعاً . وأياً كان هذا الطموح في تكوينها ، فلم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلي كتنظيم شعبي له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، وله القدرة على الدفع السياسي لهذه الأجهزة ، وأن أهم وظيفتين كان يمكن أن يناطا بها في ذلك الوقت المبكر، وهما الكفاح الشعبي في منطقة القناة وبناء الحركة التعاونية لمنتفعي الاصلاح الزراعي ، قامت بهما أجهزة حكومية في الأساس على ما أشير في فصل سابق ، وذلك رغم أن هدفاً رئيسياً من قيام الهيئة كان اجلاء الانجليز عن مصر ، كما ذكر عبد الناصر[٢٥] .

ومع دستور ١٩٥٦ أعلن عن « الاتحاد القومي » الذي يشكله المواطنون لتحقيق أهداف الثورة . وكان الجديد في شأنه أن ورد ذكره في الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعاً من مؤ سسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلاً في أول انتخاب جرى في ١٩٥٧ . وكان أعلن عن قيامه وصدر قرار تشكيله في مايو ١٩٥٧ ، ثم أعيد تشكيله بعد قيام الوحدة المصرية السورية ، وذلك في عام ١٩٥٩ عن طريق

الانتخاب الذي جرى من جماعة الناخبين كلها (جداول الانتخاب الذي تجري على أساسها انتخابات المجالس النيابية) ، وذلك لتشكيل الوحدات الأساسية للاتحاد ، ثم تشكيل المستويات الأعلى في المراكز والاقسام ثم في المحافظات ثم على مستوى الدولة من خلال القاعدة الاساسية .

ولا يظهر أن الاتحاد القومي نجح ـ عبر السنوات الخمس أو الست لوجوده ـ في أن يصبح تنظيماً سياسياً يضم الجماهير المنظمة في وعاء سياسي، ولا أنه قام بدور سياسي مستقل عن أجهزة الدولة ، أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم . وقد ذكر عبد الناصر في مناقشات المؤتمر الوطني في ٢ يوليه ١٩٦١ « اذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتي وهو ضروري ، فانه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها . . » وأرجع السبب الى عدم تبلور دليل العمل الثوري وقتها، والى خطأ الظن بامكان قيام وحدة وطنية تضم الرجعيين فيما تضم[٢٦] .

على أن وجود الاتحاد القومي كان من شأنه ـ من الناحية التنظيمية ـ التمكين لرئاسة الدولة ، من أن تتخذ عن طريقه بعضاً من الاجراءات السياسية التي تبعد عن الوظائف التقليدية لسلطات الحكم وفقاً للمثل السياسية السائدة في هذا العصر . ومثال ذلك حق الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، وامكان إعادة تنظيم الصحافة بنقل ملكية الصحف من أصحابها الى الاتحاد القومي بوصفه التنظيم الشعبي ، دون أن يظهر ذلك في صورة سيطرة الحكومة على الصحافة .

ثم أعلن عن « الاتحاد الاشتراكي » في عام ١٩٦٢ كبديل عن الاتحاد القومي ، في ظروف ما بعد حركة التأميمات الواسعة التي جرت في يوليه ١٩٦١ . وفي هذه الظروف تغيرت الفكرة التي يقوم على أساسها التنظيم الشعبي ، فلم يعد التنظيم تجمعاً للشعب كله ، ولم يعد « مصر كلها منظمة » ، انما صيغ بوصفه تحالفاً لقوى الشعب العاملة لتستبعد من اطاره الطبقات والفئات التي تخطت اجراءات الثورة الاجتماعية مصالحها وأوضاعها الاقتصادية . لذلك سبق تكوين الاتحاد الاشتراكي وصدور ميثاق العمل الوطني ، سبق ذلك صدور قانون في يناير سنة ١٩٦٢ بعزل بعض الفئات من العمل السياسي ، ومنعت بموجبه من مباشرة حقوقها السياسية لمدة عشر سنوات ، ثم منعت بعد ذلك من عضوية الاتحاد الاشتراكي . وهذه الفئات هي من انطبق عليها أي من قوانين الاصلاح الزراعي وحددت ملكياتها ، ومن أممت لهم

أسهم في الشركات تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وكذلك من ثبت اشتراكه في افساد الحياة السياسية أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية سواء عن طريق الكلمة أو الفتوى ، والعناصر الرجعية والمستغلة التي تعارض الاشتراكية ، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت اقامتهم(٢٧) . وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية في الفئات الاجتماعية التي تعارضت مصالحها مع الثورة ، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد اقامته ، وساغ حرمانه بموجب هذا الاجراء البوليسي وحده ، وبمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط . ثم جاء البيان الدستوري لسنة ١٩٦٩ يشرط صراحة عضوية الاتحاد الاشتراكي لاستمرار عضوية مجلس الأمة أو أي من التنظيمات الشعبية ، بحيث لم يعد الاتحاد مخولاً حق الاعتراض فقط على المرشحين للعضوية ، بل صار بمكنته اسقاط العضوية في أي من المجالس النيابية والشعبية ، وذلك باسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي .

أما من جهة البناء الداخلي للاتحاد ، فقد شكل أولاً بالانتخاب على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه في سنة ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد الى مبدأ الانتخاب في عام ١٩٦٨ ، كما عدلت أماناته من التشكيل النوعي حسب الأنشطة الاجتماعية الى التشكيل الاقليمي ، ومن الأمانة العامة الى اللجنة المركزية الى اللجنة التنفيذية العليا . وكان ذلك يجري في كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكي . أما عن فاعلية الاتحاد ، فقد ذكر عبد الناصر في لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية في القاهرة والجيزة في مارس ١٩٦٦ « ان الاتحاد الاشتراكي يعاني من شكوك ، لأنه لم تكن له فاعلية لمدة طويلة . (ان الوزير) لا يهتم مطلقاً بالحضور لأمانة الاتحاد الاشتراكي على أساس أنه عمل ثانوي . . » ، « طالما أنك لم تنشىء التنظيم السياسي الذي يقوم بعمله وواجبه الحقيقي فستجد باستمرار هذه الشكوك وهذه السلبية »(٢٨) .

ويلاحظ أن عرفت الثمانية عشر عاماً من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ رئيساً واحداً وثلاث تنظيمات شعبية ، هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ، واستمر التنظيم الأول ثلاث سنوات ، وأعلن عن التنظيم الثاني في يناير ١٩٥٦ ولكن لم يتشكل الا في مايو ١٩٥٧ ، وفي السنوات الخمس من حياته شكل مرتين ، ثانيتهما في ١٩٥٩ بعد الوحدة المصرية السورية ، وانتهى وجوده العملي مع سقوط الوحدة في سبتمبر ١٩٦١ ، وثالث التنظيمات شكل واعيد تشكيله كاملاً ثلاث مرات . وأن أخطر

القرارات السياسية التي اتخذت في الخمسينات والستينات ، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها. بل لعل أهمها اتخذ في فترة كاد التنظيم أن يكون غائباً فيها من الوجود ، مثل تأميم قناة السويس في يوليه ١٩٥٦ قبيل نشأة الاتحاد القومي ، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر ١٩٥٦ ثم اجراءات تمصير الاقتصاد المصري في١٩٥٧ ، واجراءات التأميم في ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ قبيل نشأةالاتحاد الاشتراكي .

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ذكر علي صبري « لا شك أن الوضع السياسي الداخلي لدينا غير عادي ، اذ أن المفروض أن لكل دولة حزبها السياسي ، ولا يعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي ـ رغم تنظيماته الممتدة من القاعدة الى القمة ـ حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح . . وقد اهتمت الثورة فعلاً بهاتين الفئتين ، وأعطت منذ قيامها ـ رغم عدم وجود حزب سياسي ـ حقوقاً كبيرة لكل من العمال والفلاحين ، ولكن هناك حقاً رئيسياً لم تعطه الثورة لهما ، وهو حق المشاركة والمساهمة ، لم يشعر العمال والفلاحون في يوم ما ـ رغم سعينا الدائم لتوفير حقوقهم ـ أنهم يشاركون فعلاً أو يساهمون بشكل ايجابي في هذا الحكم »[٢٩] . ويذكر فريد عبد الكريم « ارتبطت سلبيات يوليه . . بطبيعة نشأتها التاريخية ، أي ببدايتها كطليعة عسكرية . . وأخيراً فإنها عجزت ـ وهذا أمر طبيعي ـ عن تكوين حزب ثوري وهي في السلطة ، لأن الفرز للعناصر والخامات الثورية لم يكن ممكناً على الاطلاق . غير أنه من الثابت أن هذه السلبيات كانت مرتبطة بضراوة الصراع الخارجي الذي واجهها ، وأيضاً لضراوة المواجهة الرجعية في الداخل »[٣٠] .

لم تأذن التجربة السياسية على هذا العهد ، أن يكون التنظيم الشعبي ـ اتحاداً كان أو تحالفاً أو حزباً ـ ذا وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذا فعلية وتأثير عليها . كان ثمة استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من قدرات أجهزة الدولة ، ادارة وأمناً واعلاماً . فكانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي ، وأجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة وغيرها كخطب المساجد . تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأي العام خط الدولة السياسي وتقوم بالدور التعبوي المطلوب ، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأي العام وقياساتها وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها . واستُغْني بذلك كله عن الوظيفة الحزبية ، من حيث أن الحزب صلة بين الجماهير والقيادة، ينقل عنها وينقل إليها ،

وأنه جهاز صنع القرار السياسي على أساس من هذه الصلة .

قد لا تكون كفاءة هذه الأجهزة على المستوى الذي يصل اليه الجهاز الحزبي الفعال في تلك الأنشطة ، بحسبان ما يتوافر في التنظيم الحزبي والسياسي عامة من كفايات سياسية مدربة ، ومن معايشة نسبية للقواعد الجماهيرية . ولعل هذا التقرير هو ما قام به شوق عبد الناصر دائماً لبناء مثل هذا التنظيم، ولكن لم يتحقق هذا الأمر[٣١] وقد ذكر عبد الناصر في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ « القرارات الخطيرة التي اتخذت (في الفترة الماضية) كانت من أخطر القرارات بالنسبة لمستقبل هذا الوطن . ولكن أنا اتخذت هذه القرارات ، وأنا معتمد على الله وعلى ايمان هذا الشعب . وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأماني الشعب »[٣٢] . وذكر في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ . في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي « أحب أوضح لكم حاجة عن أسلوب تفكيري قبل اصدار القرار ، الجلسات هنا تسجل تسجيلاً كاملاً ، بالاضافة الى ما يسجله عبد المجيد فريد كتابة ، بعدها أعيد الاستماع الى ما قيل بالجلسات والى ما أثير من موضوعات ، واتخذ القرار على ضوء المناقشات ، أن لا أدخل الجلسات وفي ذهني رأي محدد ومسبق »[٣٣] .

وقد ترتب على هزيمة يونيه ١٩٦٧ عدد من الآثار الخطيرة بالنسبة لأبنية الدولة وهياكلها . فقد أصيبت هيبة الدولة بصدع عظيم ، مما من شأنه أن يطرح امكانية ظهور تنظيمات شعبية معارضة للحكم ونظامه ، وسقطت « القيادة العسكرية » التي يمثلها عبد الحكيم عامر مما سترد الاشارة اليه في فصل لاحق ان شاء الله ، واستدعى ذلك التفكير في اعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة ، سواء لاعادة بناء الجيش، أو لتفادي عثرات البناء السياسي السابق ، أو لمواجهة احتمالات انبثاق التنظيمات السياسية المعارضة . وفي هذه الظروف عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي عدداً من الاجتماعات حضر بعضها عدد من وزراء الانتاج[٣٤] . وطرح عبد الناصر في هذه الاجتماعات ، ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من أنه لم يكن هناك « نظام سليم » وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء الرئيسية الموجودة ، وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة ، وألا يكون حزباً صورياً تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين في الحكم الآن ، انما يكون حزباً يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلاً والتي يمثلها عبداللطيف البغدادي وكمال الدين حسين . ومن ثم تكون معارضة فعلية في اطار الميثاق . ووجدت هذه الفكرة معارضة من غالب من ناقشها في اللجنة التنفيذية . ثم جرى الحديث حول الاتحاد الاشتراكي

ووطائفه ، فلم يجاوز الحوار بشأنه ما يمكن تسميته « بديمقراطية الادارة » ، في اطار النشاط في وحدات الانتاج وأجهزة التنفيذ. وقد دافع عبد الناصر عن هذه الممارسة بحسبانها نوعاً من المشاركة في العمل ، ولأن منع هذه الممارسة سيصرف الجماهير الى « أحزاب تحت الأرض ، شيوعيه وأخوان مسلمين » . ولكن هذه الممارسة صادفت شكوى الكثير من وزراء الانتاج والاقتصاديين الحاضرين الاجتماع وعلى رأسهم محمود يونس .

وأهم ما تكشف عنه هذه المناقشات ، أن فكرة النظام الجديد لم تجاوز ما يمكن تسميته اطار النخبة التي ظهرت وتبلورت مع ثورة ٢٣ يوليه ، وأن ممارسة الديمقراطية لم تجاوز « ديمقراطية الادارة » . وأن الفكرة الأولى عارضها القادة السياسيون في اللجنة التنفيذية ، والفكرة الثانية عارضها المديرون . وأن مفاد هاتين المعارضتين استبقاء التنظيم السياسي للدولة بعد سنة ١٩٦٧ كما كان قبلها . وهذه المعارضة التي وجهت الى اقتراحات عبد الناصر ، أفادت في اطار الهيكل التنظيمي العام للدولة ، استبقاء السلطة السياسية في يديه وحده ، كما سبق أن أفاد وقوف مجلس قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية في ١٩٥٤ تسليم المجلس سلطته الى رئيس منفرد . على أنه من وجهة أخرى ، ما كان يمكن أن تتحقق ديمقراطية الادارة بغير ديمقراطية الحكم ، ولا كان لها أن تزيد عن كونها نوع رقابة ادارية ترد من جهاز آخر يبني على صورة من صور الهيمنة الرئاسية ويفضي اليها .

* * *

في غير ما يتعلق بالبناء المؤسسي لأجهزة الدولة ، اتخذت خطوات هامة بالنسبة للاعتراف بحقوق الأفراد ودعمها ، سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو من الناحية السياسية ، وان الدساتير التي بنت أجهزة الدولة على الصورة السابق ايضاحها ، أدخلت في صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . ولم يكن يرد ذلك في الوثائق الدستورية كنظر مستهدف ، انما كان واقعاً اتخذت خطوات كبيرة في تطبيقه ، وتوالى السير على نهجها من بعد ، واريد بذكرها في الدستور ، تثبيت الشرعية الدستورية لهذه الحقوق ، وابرازها بحسبانها هدف النشاط المؤسسي للدولة . ومن ذلك ما ورد في الأوقات المبكرة للثورة في دستور ١٩٥٦ ، عندما افرد بابه الثاني للمقومات الاساسية للمجتمع المصري ، ومنها كفالة تكافؤ الفرص وتنظيم الاقتصاد القومي وفق خطة تراعي مبادىء العدالة الاجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وتقييد حرية النشاط الاقتصادي

الخاص بما لا يضر بمصلحة المجتمع وأمن الناس ، واستخدام رأس المال فيما لا يجاوز الخير العام ، وان الملكية وظيفة اجتماعية يعين القانون حدها الاقصى في الزراعة ، ويحمي الملكية الصغيرة وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر ويشجع التعاون ويرعى منشآته وغير ذلك .

وصدر القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، فوسع القاعدة الانتخابية طولاً وعرضاً ، بأن منح حق الانتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ومنح هذا الحق للنساء لأول مرة . وادخل العسكريين في هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل ، وجعل الانتخاب واجباً اجبارياً ، كما اسقط الشرط الذي اطرد وروده في النظام السابق على الثورة من وجوب اداء المرشح تأميناً مالياً لقبول ترشيحه . واذا كانت الممارسة قد دلت على انه في اطار هذا الاتساع القانوني العريض لم تزد نسبة المقيدين في جداول الانتخاب عن ٥٠٪ من السكان الذين في سن التصويت ، بل تراوحت بين ٤٣,٨٤ و ٤٧,١٪ ، وان نسبة المشاركين فعلاً في التصويت كانت أقل من نسبة المقيدين بالجداول بالنسبة للسكان في سن التصويت ، وتراوحت بين ٤٠,٣٥٪ و٤٥,١٪ ، وان مشاركة المرأة في الانتخابات كانت ضعيفة جداً ، فبلغت ١٪ في سنة ١٩٥٦ ، وبلغت ١٠٪ في ١٩٦٥[٣٥] . ان كان ذلك كذلك ، فإن ملاحظة الدكتور عصمت سيف الدولة تظل ذات أهمية تاريخية ، وهي ان هذا الافساح كان اطلاقاً لحق الانتخاب غير المسبوق ، ثم ترد ملاحظته الاكثر أهمية وهي ان الوثائق السياسية قد صارت تربط بين الاسلوب الديمقراطي وبين هدف التنمية ، وان هذا الربط لا يستفاد من الخطابات السياسية فقط ولكنه يرد في صلب الأهداف المقررة للتنظيمات الشعبية ، سواء هيئة التحرير او الاتحاد القومي او الاتحاد الأشتراكي من بعد[٣٦] .

ثم يرد بعد ذلك دستور ١٩٦٤ ، وقد بلور نظرته الاجتماعية متبنياً التنظيم الاشتراكي ، بما يحظر اشكال الاستغلال ويؤكد سيطرة الشعب على أدوات الانتاج ، ويقسم أنواع الملكية الى ملكية الدولة المتمثلة في القطاع العام ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة التي تنشط في اطار الخطة من غير استغلال . وذلك فضلاً عما أورده دستور ١٩٥٦ من مقومات . واضاف لأهداف نشاط الدولة حق المصريين في التعليم والرعاية الصحية وحق العاملين في المعاملة العادلة من حيث ساعات العمل وتقرير الاجور والتأمينات الاجتماعية بصورها المختلفة . ونصت المادة ٤٩ على حكم دستوري جديد ، فيما استلزمه من أن يكون نصف الأعضاء على الأقل في مجلس الأمة من

العمال والفلاحين . وجاءت هذه الأحكام استجابة دستورية للانعطافة الثورية الكبيرة التي اتخذها جمال عبد الناصر منذ ٢٠ يوليه ١٩٦١ ، ثم لما بلوره في وثيقته السياسية العليا « ميثاق العمل الوطني » في يونيه ١٩٦٢ .

ولم تقتصر الاجراءات التي اتخذت منذ يوليه ١٩٦١ ، على تأميم ذلك العدد الهائل من الشركات في مجالات الصناعة والتجارة والمال ، ولا على تعديل نظام الاصلاح الزراعي هبوطاً بالحد الأقصى للملكية الى مائة فدان للفرد ، سواء من الأرض الزراعية أو الصحراوية ، انما تضمنت مجموعة من التعديلات التنظيمية في هياكل بناء المؤسسات ، اذ صدر في ١٩ يوليه ١٩٦١ القانون رقم ١١١ بتخصيص ٢٥٪ من أرباح شركات المساهمة للعاملين بالشركة ، توزع منها عليهم ١٠٪ ، ويخصص الباقي للخدمات الاجتماعية ، وفي اليوم نفسه صدر القانون ١١٤ باشتراك العمال في مجلس الادارة ، فأوجب الا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة اية شركة او مؤسسة على سبعة اعضاء ، يكون من بينهم عضوان منتخبان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ثم في ١٩٦٣ زيد عدد اعضاء مجالس الادارة الى تسعة منهم أربعة من العاملين ، وذلك بالقانون رقم ١٤١ . وسرى هذا النظام على الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، كما سرى على الجمعيات التعاونية التي يحددها وزير العمل وذلك بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية ، اشترط منذ ١٩٦١ (قرار وزير الزراعة رقم ١٦٥) أن يكون أربعة أخماس مجلس الادارة على الأقل من الفلاحين الذين لا تجاوز ملكية الواحد منهم خمسة أفدنة ، والا يكون من بين هيئة مكتب الجمعية ، وهم الرئيس والسكرتير وامين الصندوق ، أكثر من واحد يحوز أكثر من خمسة أفدنة .

ويكشف ميثاق العمل الوطني عن المبادىء العامة لهذا التوجه الديمقراطي ، ساعياً الى ايجاد الترابط بين الديمقراطية السياسية وبين التحرر الاجتماعي للطبقات الشعبية ، بحسبان أن المواطن لا تتحقق ديمقراطيته السياسية وحريته في التصويت الا ان يتحرر من الاستغلال الاقتصادي وان يتمتع بالفرصة المتكافئة والنصيب العادل في ثروة بلده ، وان يتخلص من كل قلق يشوب أمن المستقبل في حياته ، وان السياج الاجتماعي الذي تتحقق في اطاره الديمقراطية السياسية الحقة هو ان يقوم التحالف بين جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية ، دون غيرهم من الفئات الرجعية ، وان التنظيمات الشعبية لا بد ان يكفل القانون فيها تمثيل

الطبقات التي طال حرمانها . ثم أشار الى وجوب هيمنة التشكيلات الشعبية على أجهزة الادارة .

وقد كان من الطبيعي أن يكون للتنظيم السياسي المشخص لمبادىء الميثاق ، وهو الاتحاد الاشتراكي العربي ، دوره في الترشيح والمؤازرة لعضوية اية هيئة او مجلس يجري تشكيلهما بالانتخاب. ولكن الحادث أنه في الوقت الذي أفسح تنظيم الدولة لنظام الانتخاب أن يتغلغل في التشكيلات الادارية ، كهيئات الحكم المحلي (القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته) ومجالس ادارة الشركات والمؤسسات ، وفي الوقت الذي أفسح فيه للطبقات الشعبية من ضمان التمثيل في هذه التشكيلات وفي غيرها من الهيئات التي تتكون بالانتخاب ، على ما سلفت الاشارة ، وزاد من سلطات الهيئة المنتخبة على غيرها ، في الوقت الذي جرى فيه كل ذلك على مدى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ ، فقد ربط كل هذه الحقوق والأوضاع السياسية الاجتماعية الجديدة ، بالاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيمي . وتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب انتخابي في التشكيلات المتنوعة قد شرطت عضوية الاتحاد الاشتراكي لإمكان الترشيح فيه ولإمكان كسب عضويته . وبهذا تحولت عضوية الاتحاد الاشتراكي من قوة سياسية مؤازرة الى « شرط صلاحية قانونية » ، وصار الاتحاد تنظيماً قابضاً ينبغي كسب عضويته كشرط قانوني لممارسة المواطنين حقوق المواطنة ، ومن أهم هذه الحقوق حق الترشيح في المجالس والمناصب المنتخبة ، اي استوعب الاتحاد الاشتراكي قسماً هاماً من الحقوق السياسية التي تترتب على الجنسية أصلاً .

لقد صارت عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة (القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، كما صارت شرطاً لعضوية مجلس ادارة الجمعية التعاونية وذلك بقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ ، فلما اعترض مجلس الدولة على ان يضاف هذا الشرط بقرار وزاري ، صدر القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٤ متضمناً هذا الشرط ومضيفاً اليه حكماً يسقط عضوية مجلس الادارة عمن فقد أياً من شروط الترشيح ومنها عضوية الاتحاد الاشتراكي ، وصارت عضوية الاتحاد شرطاً لعضوية مجالس ادارة النقابات العمالية والنقابات المهنية . كما ان قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمعدل برقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ وبرقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ كان يشترط عضوية الاتحاد القومي فيمن يشكلون العنصر المنتخب في المجالس المحلية بالمحافظات والمدن والقرى ، واستبدل بهذه العضوية

عضوية الاتحاد الاشتراكي بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤ ، وكان ذلك على طريقة ان فقد عضوية الاتحاد تفيد اسقاط العضوية في المجالس المحلية . وكذلك نظام العمد والمشايخ عدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ واسقط شرط النصاب المالي فيمن يعين عمدة او شيخاً ، ومن ثم جاز تعيينهم من طبقات الريف الأكثر شعبية مكتفياً بأن تكون له اية حيازة زراعية بالملك او الايجار كدليل على ان له مصالح بالقرية وليس مغترباً عنها ، ولكن القانون شرط في المعين أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي مع فصله من منصبه ان فقد هذا الشرط ، كما أجاز لوزير الداخلية الغاء منصب العمدية أصلاً واعادته من جديد .

يحسن هنا الاستفادة مما أثبته الدكتور عصمت سيف الدولة في العديد من كتبه القيمة التي اهتم فيها بفحص التجربة السياسية لهذه السنوات[٣٧] ، فبعد أن أشار الى الكثير مما تحقق من حرية اجتماعية من نجاحات أكيدة ، بحسبان أن الحرية الاجتماعية هي العنصر الاول للديمقراطية ، وذلك بالنسبة لتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وزيادة الرقعة الزراعية وتأميم المؤسسات الصناعية والمالية الكبرى ، وانجاز خطة التنمية وزيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد وزيادة عدد العاملين وزيادة عدد سكان المدن وزيادة عدد المدارس والمتعلمين وزيادة مجال انتشار الفكر والثقافة ، بعد كل سا ذكره من ذلك بحق ، ذكر أيضاً بحق « نستطيع أن نقول ببساطة ويقين ان النظرية الديمقراطية التي جاء بها الميثاق لم تطبق في جانبها السياسي على وجه الاطلاق . أنشىء تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . مارس الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اقيم مهمات سياسية ولكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . انشىء التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ، لكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق » ، ثم اشار الى ما حدث من ان مؤتمر القوى الشعبية في سنة ١٩٦٢ أقام من رئيس السلطة التنفيذية مفوضاً في اختيار مؤسسي الاتحاد الاشتراكي ، وقلة تسمى اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة تضع القانون الاساسي للاتحاد وتقيمه « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب » ، ان الاتحاد الاشتراكي « نشأ ـ كما رأينا ـ تابعاً للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة أو مراقبة أو محاسبة »[٣٨] .

لقد ورد ذكر الاتحاد القومي في دستور ١٩٥٦ في نص لم يتضمن من الاحكام

التنظيمية الا دور رئيس الجمهورية فيه وترشيح الاتحاد لاعضاء مجلس الامة . كما ورد ذكر الاتحاد الاشتراكي في المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ ، ولم يتضمن اي حكم تنظيمي. ونظر الفكر القانوني إلى التنظيميين من حيث الدور السياسي والتنظيمي الهام الذي مورس باسمهما وانعكس في القوانين والتنظيمات المختلفة، ومن أهم هذه الوظائف اشتراط عضوية التنظيم لشغل العديد من الوظائف والمناصب . وصاغ الفكر القانوني هذا التنظيم بحسبانه « سلطة دستورية » وذلك حسبما أثبتت أحكام المحاكم وفتاوى مجلس الدولة وكتب شراح القانون . وقيل انه سلطة ممثلة لسيادة الشعب او سلطة عليا فوق السلطات ، او هو السلطة الوحيدة او سلطة شعبية ، او هو « الشعب سياسياً » اي المفهوم المؤسسي للشعب ، أو هو الشعب مجسداً في تنظيم متصاعد في بناء هرمي . وأياً كان هذا الخلاف « الوصفي » فقد اتفق كثيرون وقتها على كونه سلطة ، وان له التوجيه والرقابة والاشراف على سلطات الدولة الأخرى ، واستمدوا اتفاقهم هذا مما نيط بالاتحاد من وظائف سياسية وقانونية في الحياة الاجتماعية المُعاشة . على أنه بهذا الوصف كان هو السلطة الوحيدة التي اشار اليها الدستور بنص بالغ العموم ، ولم يورد أياً من الأحكام التفصيلية والتنظيمية التي ترسم بناء الاتحاد (سواء القومي او الاشتراكي) وطريقة تشكيله ومستوياته وطريقة اتخاذ القرارات فيه ، ومن خلاله ، والقنوات التي ترسم علاقته بالهياكل والأبنية الأخرى التي نظمها الدستور[٣٩] ، واذا وجد فراغ تنظيمي وسياسي ملأته القوة ذات الهيمنة . لذلك لم يجاوز الاتحاد الاشتراكي في احسن حالاته اطار تأييد السلطة السياسية المنفردة ، والسعي لايجاد نوع من ديمقراطية الادارة في وحدات العمل والانتاج ، وكان هذا السعي يجد حده في ان السلطة السياسية هي ذاتها رأس السلطة التنفيذية .

***

لم يكن مضى على ثورة ٢٣ يوليه ستة أشهر ، عندما أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ عن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٣١٨ عن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمال . وأول هذه القوانين حل محل القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي كانت اصدرته حكومة الوفد ، وخطى خطوة ايجابية عن سلفه في تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال واصحاب العمل وحماية حقوق العمال في الأجور والاجازات ومكافآت نهاية الخدمة . وثانيهما حل محل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذي كانت اصدرته حكومة السعديين ، فوسع

اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلافى ما كان يسبب تعطيل البت في المنازعات وبسط في الاجراءات بما يفيد سرعة الفصل في المنازعات .

أما القانون الثالث الخاص بالنقابات العمالية فقد حل محل القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذي كانت أصدرته حكومة الوفد . وكان أهم ما أورده القانون الجديد أن سمح للعمال الزراعيين بما كان منعهم منه القانون السابق من حق انشاء النقابات ، فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين حتى آخر سنة ١٩٥٤ ، كما اتخذ مبدأ الحرية النقابية اذ تقوم النقابة بمجرد ايداع أوراق تكوينها في مكتب العمل ولا تحل الا بحكم قضائي،وقرر حق العمال في تكوين اتحاد عام لنقاباتهم. وكان من نتيجة ذلك أن قفز عدد التنظيمات النقابية العمالية من ٤٨٨ نقابة تضم ١٤٥١٠٨ عاملاً في سنة ١٩٥١ ، الى ٩٤٧ نقابة تضم ٢٦٥١٩٢ عاملاً في سنة ١٩٥٣ ، الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ عاملاً في سنة ١٩٥٨[٤٠] . وفي مارس ١٩٥٥ تأسس بدمشق الاتحاد الدولي لنقابات العمل العربي على ان يكون مقره مدينة القاهرة ، وكان هذا حافزاً للدولة المصرية ان تسعى لتكوين الاتحاد العام المصري للعمال وان تعترف به رسمياً ، وتكون الاتحاد في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ . وهكذا انتشرت الحركة النقابية من حيث القاعدة ومن حيث التصاعد الرأسي . ثم صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وتبنى فكرة التجميع والتوحيد للتنظيمات النقابية ، اذ جعل للعاملين في مهنة واحدة أو صناعة واحدة ان يشكلوا نقابة عامة واحدة ، وجاز للنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية في المديريات والمحافظات وان تشكل لجاناً نقابية في المنشآت التي تشتغل بذات الصناعة أو المهنة . وأجاز للنقابات العامة ان تشكل اتحاداً في كل اقليم وان تشكل اتحاداً عاماً على مستوى الجمهورية . وبهذا صارت الوحدة الاساسية في البنيان النقابي هي النقابة العامة للمهنة او الصناعة ، وهي تنشىء ما دونها من فروع ولجان وما فوقها من اتحادات . وناط القانون بوزير الشئون الاجتماعية والعمل تحديد المهن والصناعات التي يجوز تكوين نقابات عامة لعمالها . واصدر وزير الشئون القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الصناعات والمهن المتماثلة والمرتبطة والتي تشترك في انتاج واحد ، وفي سنة ١٩٦٢ امتد النشاط النقابي الى عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية المستقلة . وفي سنة ١٩٦٤ خولت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة فيما يدخل في اختصاصها .

من هذا يلحظ ، أن البنيان النقابي قد امتد طولاً وعرضاً ، وسعة وشمولاً ، فصار ذا حجم لا يكاد يقارن بالحركة النقابية فيما قبل ، وتكاملت حلقاته بمستوياتها

المتصاعدة حتى قمة الاتحاد العام . وهذا تشييد ضخم صار به البنيان النقابي واحداً من التكوينات الهيكلية في المجتمع ، على أنه في الوقت نفسه صيغ على طريقة تمكن من الهيمنة الادارية على التكوين النقابي . وإن توحيد الحركة النقابية وتفادي التفتت والتبعثر في مئات النقابات ، لا شك أقوم وأرشد بالنسبة للعمال ، وهو من جهة أخرى أيسر في فرض هيمنة الادارة .

ورغم تكامل البنيان النقابي حتى قمته في الاتحاد العام ، بقيت واحدة من وزارات السلطة التنفيذية مختصة بشئون العمال ، ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ثم في وزارة العمل . ونيط بالوزارة والوزير اصدار القرارات التنفيذية لقانون العمل ومراقبة الشئون المالية والادارية للنقابات ووضع اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للنقابة وتحديد طريقة تمثيل أعضاء المستوى النقابي في المستوى النقابي الأعلى ، أي صياغة طريقة التركيب العضوي للبنيان ، وأتيح له قبل كل ذلك وفوق كل ذلك تحديد « الوعاء » الذي تصدر منه النقابة ، والذي يتمثل في تحديد المهن والصناعات المترابطة التي تتشكل منها نقابة واحدة ، وهي سلطة رسم « حدود نشيد عليها النقابات ، وأعمال هذه السلطة يمس جذور البناء النقابي صناعة معينة ، بما يتيحه من امكان الدمج والفصل والتوزيع . ومن خلال وزير العمل جرى الربط العضوي بين التنظيم النقابي وبين الاتحاد الاشتراكي ، وأصدر الوزير القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ يستلزم عضوية الاتحاد الاشتراكي فيمن يرشح لمجلس ادارة أي من التشكيلات النقابية .

في يناير ١٩٦٨ نشرت مجلة الطليعة شهادات لأكثر من عشرين من أعضاء الحركة النقابية العمالية ، يظهر منها اتجاه غالب يتعلق بانعزال القيادات العمالية عن قواعدهم وخضوع البنيان النقابي للوصاية الادارية ، وعلق على هذه الشهادات السيد كمال رفعت وزير العمل وقتها بقوله أن هذه الشهادات تكشف « اجماعاً » على عدم فاعلية اللجان النقابية والنقابات العامة والاتحاد العام . كما علق الدكتور عبد الرؤوف أبو علم ، مشيراً الى الوصاية الادارية على الحركة النقابية من حيث احتكار القيادات العمالية للسلطة وانعزالها عن جماهيرها وقيام وزارة العمل ببعض اختصاصات التنظيم النقابي واختفاء القيادات العمالية التي ظهرت في الأربعينات وحلول قيادات أخرى « لا تؤمن بفلسفة النقابية السياسية .. (و) وترى قصر النشاط النقابي على مشاكل العمال المباشرة». وفي ديسمبر ١٩٦٨ كتب الأستاذ عبد الهادي ناصف عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، أن ما ناطه الميثاق بالحركة النقابية لا يزال

نظرياً ، والعمال يخضعون للائحة موحدة لا تسمح بعقد اتفاقات جماعية بين النقابة وجهةالادارة ، كما لا تقوم النقابات بنشاط مهني ولا ثقافي ولا اقتصادي لعمالها ، وذكر أن فرض سيطرة التنظيم السياسي على النقابات يضعفها ولا يقويه ، وان هيئة التحرير والاتحاد القومي كانا يفرضان هيمنة شبه كاملة على الحركة النقابية ، وأن العلاقات بين التشكيلات المتدرجة للبنيان النقابي منفصلة ولا يكاد يمسكها الا أداء الاشتراكات[٤١] .

والخلاصة هنا كالخلاصة في كل الأبنية التنظيمية ، سواء كانت شعبية أو إدارية ، وهي الانتشار والنمو العريض المرتفع ، ولكن مع افتقاد أي من هذه الأبنية المكنة الذاتية لاصدار القرار ، ومع جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمي ، وليست نابتة من أسفل ولا منبعثة من الباطن . وأن الهيمنة المركزية العليا في الدولة ، لم ترد على صورة أن يكون لأي من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبعثة من داخله ، مع حق السلطة المركزية في تعديل القرار أو وقفه ، انما آثرت أن تكون كل الكيانات مفتّحة تجاهها ، وأن يكون لها مكنة التأثير في تشكيل القرار الذاتي قبل أن يصدر ، مكنة التحريك الداخلي لأي تكوين أو تشكيل تنظيمي .

على أنه أياً كان افتقاد الحركة النقابية لآليات التحريك الذاتي ، فإن ما نمت اليه في حجمها وانتشارها كان خطوة كبيرة في تطور الحركة النقابية ، خطوة لا ينبغي اغفال أهميتها . وبها تجاوزت الحركة النقابية المصرية مرحلة تجميع الكيانات النقابية المتناثرة ، وهي مرحلة من أشق ما يكون ، ويبقى على العمال جهد ترتيب أوضاع هذه الحركة بما يكفل لها استقلالها التنظيمي وحركتها الذاتية وانبعاث قراراتها من داخلها ، وأياً كانت تبعية الحركة ، فقد أمكنها في سنة ١٩٧٥ أن تقف ضد انضمامها للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحر وأن تسهم بعض النقابات في بعض حركات الاضراب منذ ١٩٦٨[٤٢] .

إلا أن هيمنة جهاز إدارة الدولة على هذه الحركة ، واختصاص السلطة المركزية العليا في الدولة بالقرار السياسي والشئون السياسية عامة دون أي كيان تنظيمي آخر، قد وضع الحركة العمالية تحت سقف المطالب الاقتصادية لا تجاوزه . وانطبع بذلك نشاط العمال المنتخبين في مجالس ادارات وحدات الانتاج مما كان مبعث الشكوى من رجال الادارة ، حسبما عبرت قيادات الانتاج في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا

برئاسة عبدالناصر في ديسمبر سنة ١٩٦٧[٤٣] ، وحسبما عبر الدكتور علي الجريتلي[٤٤] .

وأن الملاحظات السابقة تتراءى عند النظر في الحركة التعاونية. فقد امتدت طولاً وعرضاً ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التي غطت قرى مصر جميعاً في الستينات ، وصارت المؤسسة الرئيسية في القرية التي تقوم بتمويل الانتاج الزراعي عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، كما صارت تقوم بالوظيفة الرئيسية في تسويق المحصولات التقليدية لحساب المزارعين ، مثل القطن والقمح والأرز ، وذلك عن طريق شركات تجارة القطن التابعة للقطاع العام ، أو شئون بنك التسليف بالنسبة لما تقوم به من استلام القمح والأرز لحساب وزارة التموين ، كما تقوم بتوزيع الأسمدة الكيماوية على الفلاحين والتقاوي خصماً من حساباتهم . وحلت هذه الجمعيات في عملية الانتاج الزراعي محل تجار الريف والمقرضين وملاك الأراضي ، فيما كان يقوم به هؤلاء من استغلال للفلاحين عن طريق الإقراض والوساطة في التمويل والتسويق . وكانت هذه مهمة كبيرة أنشئت لأجلها الجمعيات التعاونية الزراعية وقامت بها . ولا تزال تلك الجمعيات الى اليوم تمثل ركناً أصيلاً في عملية الانتاج الزراعي . وصارت من حقائق الوجود في القرية المصرية . وهي وظيفة لا يتناسب مع أهميتها ما كانت تقوم به الجمعيات الزراعية قبل ثورة ٢٣ يوليه[٤٥] .

وهناك الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي التي تضم جميع من انتفع من الفلاحين بالأراضي التي استولت عليها الحكومة ووزعتها ملكيات صغيرة طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعي الصادرة برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والانضمام اليها اجباري بنص قانون الاصلاح الزراعي بالنسبة لمن وزعت عليهم الأراضي . ثم هناك نشاط محدود نسبياً شجعته الدولة لقيام جمعيات انتاجية تضم صغار المنتجين في الحرف المختلفة كالتجارة ودباغة الجلود والغزل والنسيج اليدوي والصيد ومستلزماته والاسكان وغير ذلك . ثم تكامل البنيان التعاوني من الجمعيات المحلية صعوداً الى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاوني في كل من مجالات الأنشطة التعاونية .

كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ هو باكورة قوانين التعاون التي صدرت بعد ٢٣ يوليه ، وحل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذي كان صدر في عهد وزارة الوفد . ثم بدأ يزداد اهتمام الدولة بالنشاط التعاوني مع رفعها شعار « الاشتراكية

الديمقراطية التعاونية » ، فصدر في سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٦٧ بانشاء المؤسسات العامة التعاونية ، ورسم القانون للمؤسسات التعاونية ازاء الجمعيات التعاونية دوراً يماثل دور المؤسسة الاقتصادية ازاء الشركات التي تساهم فيها ، فللمؤسسة أن تسهم في الجمعية ولها أن تُمثل في مجلس ادارة الجمعية ، فضلاً عن سلطاتها في الرقابة والاشراف والتفتيش على الجمعيات ودعوة الجمعيات العمومية للانعقاد ووقف تنفيذ القرارات ، كما اعتبرت أموال الجمعيات التعاونية من مكونات رأس مال المؤسسة المتبوعة ، رغم أن رأس المال يعتبر ملكاً للاعضاء[٤٦] .

وفي ظل هذا القانون أنشئت المؤسسة العامة للتعاون الزراعي بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ومؤسسة التعاون الاستهلاكي بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، والتعاون الانتاجي بالقرار ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، والاسكان التعاوني برقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون في المناطق الصحراوية برقم ٣٠١٥ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون في الثروة المائية برقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون في معاهد العلم برقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٦٢ ، وتعددت جهات الرقابة على الجمعيات التعاونية تعددها على أجهزة الدولة التنفيذيةوالانتاجية ، فخضعت للرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وخضعت لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ ، كما ورد بقانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أن من بين ما يتولاه المحافظ نشر التعاون ، وناطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون (القرار الجمهوري ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠) بمجلس المحافظة الاشراف على الاتحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية واقتراح حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية واقتراح تعيين مجالس ادارة مؤقتة لها والعمل على انشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق التعاوني ، ونيطت هذه الاختصاصات نفسها بمجالس المدن والمجالس القروية . ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التي تتبعها الجمعية ، فللمؤسسة ممثل في مجلس ادارة الجمعية التي تساهم فيها أو تقرضها أو تعينها أو تضمنها لدى الغير ، واذا صدر قرار مجلس ادارة الجمعية على خلاف ما يرى ممثل المؤسسة أبلغ القرار لرئيس المؤسسة الذي له حق الاعتراض على القرار ، فلا ينفذ القرار الا اذا أعيد عرضه وحاز على أغلبية ثلثي مجلس الادارة . كما تلتزم كل جمعية بأن تقدم الى المؤسسة تقريراً سنوياً عن ميزانيتها وتقريراً دورياً عن نشاطها . ثم أن للوزير المختص حل الجمعية في حالات بينها القانون وله طلب حلها من المحكمة في حالات أخرى ، وله حل مجلس الادارة

وتعيين مدير للجمعية أو مجلس مؤقت لها . وقد صدر قانون للتعاون الزراعي برقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ احتفظ بهذه السلطات الرقابية جميعاً ، ويضاف الى ذلك اشتراط عضويه الاتحاد الاشتراكي للترشيح لعضوية مجلس ادارة الجمعية وسقوطها بسقوطها على ما سلفت الاشارة .

وقد حلت مجالس ادارة عدد من الجمعيات وأديرت بمجالس ادارة مؤقتة مدداً طويلة تجاوزت أقصى مدة مشروعة لمجلس ادارة منتخب، «كما عمدت المؤسسة العامة التعاونية الزراعية الى استبدال مجلس الادارة المنتخب بمدير مفوض في العديد من الحالات ، بديلاً عن اللجوء الى الجمعيات العمومية صاحبة الولاية الشرعية في انتخاب من يدير الجمعية من بين أعضائها »[٤٧] ، ويغلب في التطبيق أن مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لا تمارس سلطاتها ، وأن السيطرة ترد من المشرف الزراعي ، وقد حيل دون إعادة انتخاب مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٦٩ رغم أن القانون يوجب الانتخاب الدوري كل سنتين[٤٨] .

وبالنسبة للنقابات المهنية ، فإن أهم ما أنشىء فيما قبل ٢٣ يوليه كانت نقابة المحامين المنشأة في ١٩١٢ ، ثم المهن الطبية في ١٩٣٩ ، ثم الصحفيين في ١٩٤١ ، ثم المهن الهندسية في ١٩٤٦ ، ثم المهن الزراعية في ١٩٤٩ والمهن التعليمية في ١٩٥١ ، وظهر بعد ٢٣ يوليه نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية في ١٩٥٥ . ونقابة المهن العلمية في العام نفسه ، ونقابة المحاسبين والمراجعين في ١٩٥٦ . ثم طب الاسنان والطب البيطري والصيدلة سنة ١٩٦٩ .

وبهذا يظهر أن معدل الانتشار في النقابات المهنية لم يكن أعلى كثيراً بعد الثورة منه قبلها ، كما لوحظ في النقابات العمالية والجمعيات التعاونية ، ومرد ذلك ليس موقفاً متباطئاً من الثورة ازاء النقابات المهنية ، لأن ظهور النقابات المهنية بين ما لم يكن سبق تنظيمه من المهن ظل مستمراً . انما مرد الأمر أن النقابات المهنية كانت أسرع في معدل الانتشار قبل الثورة مما كانت عليه سرعة انتشار النقابات العمالية والتعاونيات . بحسبان أن النقابات المهنية تضم أعضاء من الطبقة المتوسطة ممن كانوا أقرب الى القبول لدى النظام السياسي الاجتماعي السائد قبل ٢٣ يوليه ، وأن مطالبهم أكثر تأثيراً في هذا النظام من مطالب الطبقات الأدنى . لذلك فإن التباين بين العهدين في دورة الانتشار كانت أقل حدة .

أما من ناحية التكوين الذاتي للنقابات كهيئات تنظيمية ، فقد كانت رغم

المواجهات المتعددة مع الدولة احفظ لهذه المقومات من غيرها . وإن كان ذلك لم يمنع من وقف الانتخابات في عديد من النقابات في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٨ . وقد صدر قانون برقم ٨ لسنة ١٩٥٨ يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات على الأعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي . وللدكتور مصطفى كامل السيد دراسة وافية في هذا الموضوع لا ترد زيادة عليها ويحسن الرجوع اليها(٤٩) .

يبقى في هذه العجالة الاشارة الى الصحافة . فقد أممت الصحافة بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، آلت بموجبة ملكية الدور الصحفية الى الاتحاد القومي ، وأن يمارس الاتحاد القومي عليها سلطات المالك . ومن ثم صار الاتحاد القومي هو من يعين المحررين ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية . ثم حلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في ذلك (القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤) .

بهذا العرض، تبدو الصورة التي تكامل بها النظام السياسي. وما يلفت النظر أن رئيس الجمهورية لم يعد حاكماً فرداً فقط ، انما صار فرداً يحمل على كتفيه أمة بحالها ، من السياسات الخارجية الى السياسات العربية التي كانت نشيطة وقتها الى السياسات الداخلية ، ومن الأمن الى رغيف العيش . وتوحدت السياسة مع الادارة في شخصه بحيث صار مطلوباً منه القيام بمهام تبدأ من رسم الخطط والأهداف السياسية العليا وتنتهي الى تقريراستثناء فرد ما من رسم جمركي أو تقرير معاش استثنائي لأسرة موظف متوفي ، أو تحديد اصدار العملة التذكارية ، أو الاعفاء من دين حكومي يزيدعلى ألف جنيه أونزع ملكية مساحة ما لاقامة مبنى حكومي أوتوسيع ترعة أو رصف طريق . وكل ذلك مروراً بتعيين كافة موظفي الدولة في الدرجات العالية وكافة أعضاء الهيئات القضائية والسلكين السياسي والقنصلي والشرطة واتحاد الاذاعة والتلفزيون وأساتذة الجامعات ، وتعيين مجالس ادارة كل الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وموظفيها الكبار ، ثم اصدار كافة القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها المستمرة . وفي كثير من السنوات التي لم يوجد فيها مجلس نيابي ، كانت القوانين تصدر منه كما تصدر القرارات الجمهورية بغير فارق في أداة الاصدار أو قنوات واجراءات الاصدار. وقد صدر في شهر واحد، قبيل العمل بدستور ١٩٦٤، مائة واربعة من القوانين، وذلك في شهر مارس.

لم يوجد حصر معلن لكل ما نيط برئيس الجمهورية من اختصاصات في

التنظيمات المتنوعة ، ولكن يمكن بالرجوع الى مجموعات القوانين والقرارات ، ادراك هول السعة في الاختصاصات ويمكن ايراد « عيِّنة » من ذلك بتتبع القرارات الجمهورية بتفويض رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين في بعض الاختصاصات[٥٠] .

الفصل الخامس

أزمـــة النظـــام

أول ما رفعت الثورة من شعـارات هو « الاتحـاد والنظام والعمـل » . بدا هـذا الشعار وقتها للكثيرين من القوى الـوطنية والـديمقراطيـة شعاراً مشكـوكاً في أصالتـه السيـاسيـة ، بحسبـانـه لا يتصـل بصميم التحـديـات التي تـواجـه العمـل الـوطني الديمقراطي . ولكن من يطالع وقـائع هـذه المرحلة التي امتـدت الى سنة ١٩٧٠ ، يلحظ أن من رفعـوه انما تحلوا بـالكثير من الصـدق مع الـذات . ورجـال الثـورة لم يستبدلوا هذا الشعار بأي من النداءات الوطنية أو نـداءات النهوض الاجتمـاعي التي كـانت مطروحـة وقتهـا ، وانمـا كـانـوا يعبـرون بـه عن منهجهم في العمـل الـوطني الاجتماعي ، المنهج المفارق لمجمل القوى السياسية الموجودة ، في شكلها الحزبي واسلوبهـا التعددي حسبمـا جرى الأمـر في عشرات السنين السـابقة على ٢٣ يـوليـه ١٩٥٢ .

لقد هيمن على من أمسكوا بأزمَّة الحكم تصور للعمل الوطني يستفاد من أصل تجربتهم العسكرية، التي تصوغ الـروابط التنظيميـة على اسلوب علاقـة بين قائـد آمر ومقود مأمور . ودعم هذا الشعور ما سبقت الاشارة اليه في الفصل الثاني من أثر تجربة فتـرة مـا بين ثـورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ ، لـدى فـريق من غيـر العسكـريين من رجـال السياسة ، ثم دعمه سياق الأحداث في السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢ وما أفضت اليه من انهيار الحركة الحزبية وامساك الدولة بكل الأعنة وارتسام أبنيتها على صورة هرمية متصاعدة للقيادة الفردية . فكان شعار « الاتحاد » يعني الـواحديـة التنظيميـة الشاملة للمجتمع بأسره دولة وشعباً ، و« النظام » يكفـل وحدة الارادة من النـاحية التنـظيمية ووحـدة الحركـة التي تحقق الاستقلال وتتجـه للنهـوض الاجتمـاعي والاقتصـادي ،

و « العمل » هو الهدف الذي يتحقق في هذا الاطار ، فلا تنهدر طاقات الشعب في الخلافات والصراعات وتغيير الوزارات والسياسات وغير ذلك .

توافر للبناء التنظيمي للدولة والمجتمع على ما سلفت الاشارة اليه في الفصول السابقة ، ما من شأنه أن يحقق هذا الشعار الأول للثورة . وهنا ينطرح السؤال ، اذا كان تحقق دمج السلطات والبناء الهرمي للدولة مع القيادة الفردية ومع التنظيم السياسي الوحيد ومع الهيمنة المنفردة للارادة الواحدة كإرادة وحيدة ، اذا كان تحقق ذلك في التكوين التنظيمي الشامل للحركة السياسية الاجتماعية ، وللسياسة مع الادارة، مع التقرير، مع التنفيذ، مع الاعلام، مع الأمن، فهل أنتج كل ذلك ارادة واحدة فعلا، بمعنى هل أنتجت الارادة الوحيدة ارادة واحدة جامعة ، وهل أنتج التنظيم الوحيد تنظيماً واحداً جامعاً ، وهل أنتج الترابط التنظيمي العضوي لمجمل المؤسسات في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي ، هل أنتج تجانساً بين وجوه العمل في مختلف الأنشطة ، هل الواحدية التنظيمية قد عصمت حركة المجتمع من التفكك التنظيمي . هذا هو موضوع الفصل المعنون « بأزمة النظام» .

ونقطة التركيز هنا ، كما كانت في الفصول السابقة لهذه الدراسة ، تتعلق بالمجال التنظيمي للدولة ومؤسساتها اي بالأطر والأبنية . والتناقضات التي يجري اجلاؤها هنا تتعلق أساساً بهذا الجانب التنظيمي . والتركيز على هذا الجانب وتناقضاته لا يعني اغفال الاهتمام بالمضامين السياسية والاجتماعية العامة ، ولا يعني بطبيعة الحال ان الجانب التنظيمي له أولوية مطلقة على غيره من الجوانب . انما يرد التركيز على هذا الجانب التنظيمي كضرورة من ضرورات البحث والفحص ، بحسبانه الموضوع الذي خصصت له هذه الدراسة . ومن ثم وجب تسليط الضوء عليه واستخدام العدسة المكبرة وعرض آلياته بالحركة البطيئة . دون ان يعني ذلك تقرير اولوية مطلقة له او صدارة عامة له على غيره من المضامين السياسية والاجتماعية . واذا بدا في نهاية هذا الفصل ان الجانب التنظيمي هو ما تقع عليه تبعة انهيار المشروع السياسي الاجتماعي الذي بلورته ثورة ٢٣ يوليه ، فإن ذلك لا يفيد كونه ذا أولوية مطلقة على نوعية المشروعات السياسية الاجتماعية ، انما يفيد ان العلاقة غير منفكة بين الاسلوب التنظيمي وبين نوعية السياسات المشروعة ، وان ما لا يعتنى بتصويبه من جوانب اي مشروع مطروح في الوقت المناسب ، قد يفيد فساد الأمر جميعه من بعد .

ان الكيان التنظيمي لدولة ٢٣ يوليه ، قد ولَّد عدداً من التناقضات داخل بنيته ، لم تعالج في حينها ، وجرى اخفاؤها أكثر مما جرت محاولات حلها أو رأب التصدعات التي نجمت عنها . وقد كان من الصعوبة بمكان أن يُزَمَّ وَيُلَمَّ مجتمع بكامله ، وان يشد عليه وثاق وحيد ، مجتمع كامل بتعدد وحداته وجماعاته وطبقاته وفئاته وطوائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية .

ولا يقال ان هذا حدث في القرون السابقة ، اذ عرف الحاكم الفرد وعرفت ألوان من البطش والاستبداد ، لا يقال ذلك لأن التكوينات الجمعية لتلك المجتمعات كانت تصاغ على تكاثر واضح . وكان هناك مؤسسات اجتماعية لكل منها قدر من التميز الذاتي ، سواء على المستوى المحلي كالقرية والحارة والحي ، او على المستوى الحرفي كنقابات الحرفيين وطوائفهم ، أو على المستوى الثقافي بالمفهوم السائد وقتها ، ويدخل فيها الطرق الصوفية والطوائف والملل الدينية ، او على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين ، فضلاً عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبائل والعشائر وغيرها حيثما وجدت . كان كل ذلك يجري على صورة قد لا ترضي المعاصرين من حيث اساليب تنظيم العلاقات الداخلية في اي من هذه الوحدات ، ولكن يبقى وجه للدلالة يتعلق بأن كان ثمة تكوينات متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها مع بعض ، تكفل قدراً من التسيير الذاتي لكل وحدة أو جماعة ، وتمكن من حل كثير من المشاكل بين اعضاء هذه الوحدة في المجال النوعي لها ، مما يخفف عن السلطة المركزية التصدي للكثير من المشاكل الفردية والنثرية ، ومما جعل لهذه الوحدات الواناً من الضغوط الاجتماعية على السلطة المركزية بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة الضغوط كضوابط لحركته . وبهذا فإن الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع محض أفراد متناثرين ،وإنما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخص الاجتماعي ، ومع تنظيمات ان لم تكن نشأت بالقانون ، فقد أوجدها العرف والعادات المتطاولة المدى .

ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه بطبيعة الحال هي من حطم هذه التكوينات الاجتماعية التقليدية أو أضعفها . انما جرى ذلك عبر الزمان السابق عليها ، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر ، مع حركة مواكبة لانشاء التكوينات الحديثة على النمط الغربي . فصفيت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة ، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها ، وخمدت حركة الطرق وضمرت وظائفها وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة ،

وقطعت التقسيمات الادارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة ، ودمَّر التخطيط الجديد للحواضر الكثير من الوحدات المحلية القديمة ، وهكذا .

وإذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع ان تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليه في ظرف تاريخي يعاني من اضمحلال القديم ووهن الحديث ، ومن تبعثر الناس أفراداً أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد ، وتبعثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يُشَدُّ عليها النكير وتكوينات حديثة لم تحظ بالحد المطلوب من الاعتراف بها كرابط جمعي وعروة وثقى . وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معاً ، من المؤسسات والتكوينات الاجتماعية المتعددة . لذلك انبنى جهاز دولة ٢٣ يوليه كتنظيم وحيد ، في مواجهة مؤسسات ضعيفة وتناثر شعبي واضح .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق ملاحظة أن الفردية كزعامة وقيادة من الصعب تفاديها ، إلا أن تكون الأجهزة التنظيمية للمؤسسات المختلفة على قدرة فسيحة للاستيعاب المنظم للعناصر المنتمية لهذه الأجهزة ، وبالقدر الملائم للتحرك المطلوب في كل حالة من الحالات التي تجدُّ أو مجال من المجالات . أما اذا قصرت القدرة التنظيمية عن هذا الشمول عامة ، أو اذا قصرت عنه في لحظات المد والتصاعد أو في مراحل التحرك النشيط ، فإنه يكون من الصعب تفادي هذه الفردية . والزعامة أو القيادة الفردية تقوم بوظيفة ما تقصر الطاقة التنظيمية عنه ، سواء من حيث قنوات جمع المعلومات ودراسة الأوضاع ومزج التخصصات المتعددة ، او من حيث تحديد الأهداف ورسم السياسات وحل المشاكل ، او من حيث اتخاذ القرارات وتدفقها في قنوات الدعوة والتنفيذ والتحريك الجماعي للافراد والمجموعات . وبقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن هذه الأطر المرسومة ، بقدر ما تبدأ موجة من موجات التأكيد على الدور الزعامي ومكنته الفردية الخارقة ووضعه غير المنازع ، بحسبانه مَشْرَع التقرير ومصدر التحريك وقوة الدفع الأساسية . فتصير الزعامة هي القوة وهي المصدر والمنتهى ، وكل ما عداها يدور في فلكها ويستمد وجوده منها ويندفع بالحركة من توجهاتها . وبهذا تطول هامة الزعيم ويثقل وزنه في العمل والنشاط ، ويضعف الجانب التنظيمي أكثر ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقاً ، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة الفردية اداء للوظائف وتضمر الكيانات التنظيمية اكثر وهكذا . ومتى تناثرت الجماعات أفراداً ، صارت الزعامة أكثر فردية ، على اسلوب من التأثير المتبادل يغذي فيه كل جانب فردية الجانب الآخر .

على هذا النحو يجري العمل العام قفزاً على الادوات والقنوات التنظيمية . ونحن في هذه الحالة المدروسة لا نواجه هذه الظاهرة في مؤسسة ما من المؤسسات المحلية او النوعية او المتخصصة ، ولا نواجهها في مؤسسة الدولة بحسبانها جهاز حكم وسيادة فقط ، ولكننا نواجهها بحسبان ما لديها من نزوع توحيدي تفريدي على عموم المجتمع وشموله ، بجهد وطاقة احتمال ومعارك سياسية واجتماعية وأهداف ضخمة وعليا تنوء بها العصبة من الرجال ، وبمجال للعمل يبدأ من الحفاظ على الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية وينتهي - وقد لا ينتهي - برصف الطرق وتربية الدواجن . لذلك كان لا بد من التأكيد على الوسائل التي تمكن من اسلاس هذه المهام على اختلاف مستوياتها وعلى تنوعها وتكاثرها الضخم الكثير . وكان اكثر الوسائل مناسبة لهذا الوضع ، هو أجهزة الاعلام ، صحافة واذاعة وغيرها ، وأجهزة الأمن . وهي قنوات للضبط والتحريك لازمة لإشاعة التحريك الاجتماعي العام بما يسع كل هذا العموم والشمول . وبهذا تؤدى الوظائف الاساسية التي كان على التنظيم السياسي ان يؤديها : الاعلام يذيع السياسات ويدعو لها ويحفز للتحريك ، والأمن يجمع المعلومات ويتصدى للمعارضة السياسية .

وأجهزة الاعلام تتوجه الى جمهور غير مرئي ولا ملموس . ووظيفتها ازاءه في الأساس اعلامه بالمواقف السياسية وغاياتها المرسومة وصياغة عقله وتفكيره على وفق ما تستهدفه القيادة من غايات سياسية واجتماعية ، ونوع نظر الى المشاكل ونوع وجهه في طريقة حلها . وأجهزة الاعلام وحدها ، وبغير أن تكون هناك علاقات ملموسة بين الكوادر السياسية والجماهير المتصلة بها ، يقصر جهدها عن التحريك الفعلي للجماهير لغايات محددة في لحظات محددة . ولا يتأتى لوسائل الاعلام عامة ان تكون وسيلة تحريك محدد ولا أن تنشىء صلة عضوية مستمرة ، الا أن تقوم بالتجييش العاطفي المستمر وان تشيع على الدوام مشاعر النضال الحاد الدائب ، والا ان تثير المعركة تلو المعركة لئلا تنفصم العلاقة مع جمهور غير مرئي ولا ملموس . والاعلام يجد نفسه بذلك مضطراً أن يمسك بمطرقة رنانة ، يستلفت بها الرأي العام على الدوام .

* * *

ان الاشارة التي وردت هنا عن الأمن تتعلق بأجهزة الأمن السياسي . وقد كان يتكون قبل الثورة من القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، الذي يقال إنه لم يزد أعضاؤه عن ٢٤ ضابطاً ، وكان يرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، ويبلغ معلوماته

الى السراي والى السفارة البريطانية أحياناً بطريقة غير رسمية[١] . وكانت المخابرات الحربية تضم نحو خمسة عشر ضابطاً لا تملك بهم القدرة على الاحاطة بكل أنواع النشاط السري داخل الجيش[٢] . وقد الغي القسم المخصوص بعد قيام الثورة بأشهر قليلة ، ثم ما لبثت الثورة ـ كما يذكر محمود الجيار ـ أن اكتشفت أنه لا يوجد نظام في العالم شرقاً ولا غرباً يخلو من هذا الجهاز ، فأعادت انشاءه باسم « المباحث العامة » وشكلته في البداية من ضباط للشرطة يغلب عليهم الطابع الاسلامي ، ثم أعادت تشكيله بسرعة بطريقة أخرى[٣] ، وانشىء بالمباحث العامة قسم خاص يضم ضباطا من الجيش برئاسة الرائد محي الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش . ورأس المباحث العامة في البداية المقدم رأفت النحاس ، ثم اقصي بعد اختلافه مع جمال عبد الناصر عندما كان وزيراً للداخلية بالنيابة . ويحكي ضابط بالقسم المخصوص، ان السفارة الامريكية عمدت الى توثيق صلاتها ببعض ضباط المباحث في ذلك الوقت المبكر ، وخاصة المختصين منهم بمكافحة الشيوعية ، فلما اكتشف ذلك ابعد هؤلاء الضباط من عملهم[٤] .

ثم كان هناك المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية (البوليس الحربي وقتها) ، وفيها أحمد أنور وحسين عرفة . ويحكي الأخير انه ارسل للتدريب في الولايات المتحدة أربعة أشهر ، وكان هذا الجهاز يقوم بعمله في خدمة مجلس قيادة الثورة وينفذ تعليماته قياماً بأعمال سياسية ، كما حدث في أزمة مارس ١٩٥٤ عندما كان يطبع المنشورات التي تسيء الى محمد نجيب وتشكك في سلوكه ، وذلك فضلاً عن أعمال الضبط والاعتقال ، سواء بالنسبة لضباط الجيش المعارضين ، كما حدث في اعتقال بعض ضباط الفرسان أو بالنسبة للمعارضين من المدنيين[٥] . وهو الجهاز الذي قام فيما يبدو بأول عمليات تعذيب المعتقلين ، وذلك حسبما حكى الضابط محمد رياض مما شاهده من تعذيب المقدم حسني الدمنهوري[٦] . ويفهم من حديث حسين عرفة ان المباحث الجنائية العسكرية استمرت في عملها السياسي هذا حتى سنة ١٩٦٠ ، وأنها قامت بدور في اعتقال الشيوعيين في ختام عام ١٩٥٨ ، اذ بادر حسين عرفة فور سماعه هجوم عبد الناصر على الشيوعيين في خطبته في ٢٣ ديسمبر ، بادر باعتقال الضباط ذوي الميول اليسارية قبل أن تصدر اليه أوامر بذلك ، ثم أرسل الى قائد الجيش عبد الحكيم عامر يطلب موافقته على ما أتم، فأتته الموافقة بعد خمسة أيام . كما يذكر أن سلطة المباحث الجنائية العسكرية ضعفت بعد صدور قرار توزيع البوليس الحربي على وحدات ومناطق الجيش واقصاء أحمد أنور ، وتحول

هذا الجهاز الى ادارة الجيش وانحسر دوره في ١٩٦٠ ، ثم سيطر عليه شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر ، واستطاع شمس أن يقنع عامر « بأن الصاعقة هي السلاح أو القوة التي يجب أن يعتمد عليها لشئون الأمن وبدأ تقويتها فعلاً »(٧) .

وفي بدايات عهد الثورة أيضاً ، انشيء جهاز المخابرات العامة ، وعين زكريا محيي الدين مديراً له ، وعبد المنعم النجار نائباً للمدير ، ويذكر النجار انه في خلال فترة البداية هذه « كانت هناك صلات ودية مع بعض الامريكيين الذين قدموا لنا أبحاثاً ودراسات عن طريقة تنظيم ادارة المخابرات » ، ولم يطل مقام عبد المنعم النجار في هذا الجهاز اذ نقل منه ملحقاً عسكرياً في باريس ومدريد في فبراير ١٩٥٣(٨) . وكان صلاح نصر مديراً لمكتب وزير الحربية عبد الحكيم عامر ، ومسئولاً عن التنظيم والادارة وكاتم اسرار البعثات وأمن القوات المسلحة ، ثم تولى رئاسة المخابرات العامة في ١٩٥٧ ، وبقي رئيساً لها حتى وقعت هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ . وما لبثت ان تعددت أجهزة الأمن السياسي وزادت عن تلك المؤسسات الثلاث التي اشير اليها ، فوجدت فضلاً عنها مكتب الرئيس لشئون المعلومات والمخابرات الحربية ومخابرات الطيران ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح والرقابة الادارية ، واعيدت الشرطة الجنائية العسكرية أو انبعثت قوتها ونفوذها من جديد بعد أن هيمن عليها شمس بدران .

كان كل ذلك يعكس فيما يعكس قلقاً طبيعياً لدى السلطة الفردية القائمة على قمة النظام، قلقها في أن تحاصر من ناحية المعلومات، في اطار جهاز واحد ما يلبث أن يسيطر عليها ويتحكم فيما تتخذه من قرارات . ويحكي محمود الجيار ما يكشف هذا القلق بقوله إن رئاسة الدولة كانت تهتم بالخطابات التي ترد اليها من المواطنين وخاصة « الجزء الحافل بالانتقاد أو التهجم او الاستفزاز » وانها جعلت من خطابات الناس «خط اتصال اخر غير تقارير المباحث والمخابرات »(٩) . وهذا الاهتمام الذي يكشف عن السعي النبيل للرئاسة وشوقها للاطلاع على جميع أوضاع الناس ، انما يكشف أيضاً عن هذا النهم الذي يصيب القيادة الفردية بالنسبة للمعلومات ، وهي معلومات يعوق تفتحها التلقائي المناخ العام الضاغط ، ولا تقوم مؤسسات اجتماعية وسياسية وسيطة على غربلتها ، بحل ما يمكن حله من مشاكل وبلورة ما يقتضي الحلول العامة وتصعيدها للمستويات الأعلى ، ومما لا يكفي ازاءه قنوات الأمن السياسي الاصطناعية ، وان تكاثرت .

ويحكي الجيار ايضاً قصصاً عن الصراع الذي كان يجري بين المخابرات والمباحث ، وعن تسلل كل جهاز الى منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه ، سواء في العمل الداخلي او النشاط الخارجي ، وكيف عمل جهاز المخابرات على عهد صلاح نصر ـ مؤيداً من شمس بدران ـ على فرض حصار على عبد الناصر في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، وان هذا الحصار كان يستلزم سقوط « مباحث أمن الدولة » في أيدي « ادارة المخابرات العامة » ، ثم يقول ان عبد الناصر كان « يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوى، حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى» . وانه في أحد أدوار هذا الصراع استجاب لملاحظة أبداها عبد العظيم فهمي ، مدير المباحث العامة ووزير الداخلية من بعد ، عندما قال « ما هي مصلحة النظام في أن يعتمد على عين واحدة ليراقب ما يحدق به وبالبلاد من أخطار » ونصحه الا يضع البيض في سلة واحدة[١٠] .

ويذكر صلاح نصر « ان أسوأ ما يصيب أجهزة المخابرات أو الأمن هو التنافس المدمر الذي يقوم بينها نتيجة تدخلها في مهام وواجبات ليست من اختصاصها . ومع أن أجهزة المخابرات والأمن ، مثل المباحث العامة ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، كان لكل من هذه الأجهزة مهام محددة واضحة ، الا أنه كثيراً ما كان يحدث أن يكلف رئيس الجمهورية أحد هذه الأجهزة بمهام خارجة عن اختصاصه ، بل كان يشجع هذا التنافس مما سبب اخفاقاً لبعض العمليات ، سواء في مجال الأمن أو في مجال السياسة الخارجية » . وذكر أن تكليف اكثر من جهاز بمتابعة أمر من اختصاص أحدها أنشأ احتكاكاً وفوضى في بعض الأجهزة ، وحكى أمثلة على ذلك ؛ منها تكليف شمس بدران والشرطة العسكرية بمتابعة قضية الاخوان المسلمين في سنة ١٩٦٥ رغم اختصاص المباحث العامة بها ، والسماح للمباحث العامة بانشاء مكاتب لها خارج مصر رغم اختصاص المخابرات العامة بالعمل الخارجي ، ومحاولات المخابرات الحربية أن تكون لها شبكة عملاء في الخارج لجمع المعلومات السياسية بواسطة الملحقين العسكريين بالخارج رغم اختصاص المخابرات العامة بهذا النشاط ووجوب ان يقتصر عمل المخابرات الحربية على المعلومات العسكرية ، وكذلك اشتراك المخابرات الحربية في عملية لجنة تصفية الاقطاع هي والشرطة العسكرية ، ومتابعة المباحث العامة لبعض قضايا التجسس . ويعقب صلاح نصر على ذلك قائلاً : « مثل هذه الأمور كانت تشجعها القيادة السياسية التي كانت تواقة كي تجمع المعلومات من عدة أجهزة مختلفة ، والتي كانت تهفو أيضاً

الى ضرب الأجهزة بعضها ببعض . ونشأ ما اطلقت عليه (التنافس المدمر) . ومع أنه كان هناك قرار جمهوري بانشاء هيئة المخابرات التي كانت تجمع أجهزة المخابرات والمباحث العامة في لجنة تنسيق وتعاون ، الا ان هذه الهيئة كانت حبراً على ورق ، لم تجتمع ولم تنسق على مستوى الرئاسات . وكانت العقبات التي تواجه عملية التنسيق هي أن هذه الأجهزة كانت تتبع رئاسات ووزارات لم تقتنع بفكرة التنسيق والتعاون ، بظن أن هذا يسلب سلطات الوزير المختص ، ولم يستطع عبد الناصر رغم محاولاتي معه ان يحسم هذا الأمر في ايجاد حل عملي »[١١] . وقد يكون الدافع الذي أراد صلاح نصر استثماره من وراء هيئة المخابرات ، ان تهيمن ادارة المخابرات العامة على غيرها من اجهزة الأمن السياسي في البلاد ، كما سترد الاشارة ان شاء الله فيما بعد ، ولكن يظل تعدد الاجهزة قائماً ، وعدم انضباط اختصاصاتها وتضارب نشاطها حادثاً ، ويظل من مطالب الرشد أن تقوم هيئة تنسق بينها وتفصل ما عسى ان ينشأ من تداخل في أنشطتها .

ولا يبدو أن هذه الأوضاع كان من الممكن تفاديها ، ما بقي الاطار العام للسلطة على حاله ، لا من حيث التفرد على رأس النظام السياسي والدولة فقط ، ولكن من حيث ما يضاف الى هذه الظاهرة ويزيدها خطورة وتعقيداً من شمولية النظام واستيعابه كل جوانب النشاط السياسي والاجتماعي في الديار المصرية . ان رئيس أي جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها ، يعتمد على مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى . وانفراد الرئيس على قمة المسئوليات المندمجة يثير خطورة ان ينعزل هو نفسه عن ملاحقة الواقع أو أن يحاصره جهازه . لذلك تميل الرئاسة المفردة الى بناء الهياكل التنظيمية في اشكال وقتية بحيث تتغير وتتعدل في كل حين ، فلا يبقى جهاز هام على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطراً ، أو بما يجعله قادراً على حصار الرئيس ومتمكناً من استيعاب سلطته . وتميل الرئاسة الفردية أيضاً إلى إنشاء الاجهزة المتماثلة أو المتوازية ، لأن ذلك يثير بينها قدراً من الخلاف يسمح للرئيس بمراقبة كل منها ، مع الاطمئنان الى سلامة المعلومات التي ترد اليه فيما يهمه معرفته من الأحوال والأوضاع ، لرسم سياساته واتخاذ قراراته ، وحتى لا يصير أي جهاز مما يشكل كياناً ضاغطاً عليه . وهذا يفسر الظاهرة التي اصطلح على تسميتها « بمراكز القوى » والتي صاحبت نظام ٢٣ يوليه[١٢] . والأمر هنا لا يتعلق بتحديد مسئوليات أو الحكم على أخطاء ، انما يتعلق بمحاولة توضيح آليات العمل وما يفضي اليه وضع ما ، وما يستتبعه عادة من أوضاع ، بصرف النظر عما اذا كان

يشكل مسئولية خاصة لفرد ما أو جهاز بعينه .

المهم أن تفرد الرئاسة استتبع تعدداً في الأجهزة ذات المهام الواحدة ، وتداخلاً في اختصاصاتها وتعارضاً وتضارباً في انشطتها . ومن الطبيعي أن يعوقها هذا الوضع عن أداء وظائفها الأساسية الموكولة اليها ، فلم تعد قادرة على اضفاء قوة التماسك على النظام والدولة ، بقدر ما جاءت مصدراً لتفكك النظام والدولة ، لم تعد حفيظة على أمن النظام بقدر ما صارت مهدِّدة له . ولعل مما يصلح مثلاً على ذلك ، الانقلاب الذي حدث في سوريا على الوحدة المصرية السورية في سبتمبر ١٩٦١ ، اذ كان من رتبوا للانقلاب وأحدثوه وقادوه رجال من مكتب المشير عبد الحكيم عامر هناك ، ويمكن الرجوع في ذلك الى مذكرات البغدادي[١٣] وحديث صلاح نصر[١٤] وغيرها من مراجع هذا الحدث المعروفة ، ومنها يبين مدى التضارب بين اجهزة الأمن وخاصة مع أجهزة عبد الحميد السراج في سوريا .

ومما يصلح مثلاً أيضاً ، قد تزيد جسامته وخطورته عن الحدث الأول هو ما أثبته الفريق أول محمد فوزي في مذكراته « حتى عام ١٩٦٧ لم تكن ادارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع في القوات المسلحة المصرية قد استُكمِلت . . . ولغياب هذا العنصر حلت ادارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها في توفير المعلومات للقيادة العليا . . » ثم يذكر عن الفترة من ١٥ مايو إلى ٥ يونيه ١٩٦٧ (مقدمات الحرب) « ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه ، كانت خاطئة . . . » وأورد ملخصاً للتقارير اليومية للمخابرات الحربية عن هذه الفترة بما يستدل منه على فداحة الأخطاء ، وذكر عن التقرير المعد يوم ٢ يونيه « ان التقدير الوارد في هذا التقرير كان خاطئاً وتأثيره على القوات المسلحة المصرية كان مدمراً »[١٥] . ونحن نذكر هنا مثالين لحدثين لا جدال في خطورتهما من حيث الأمن القومي ، وهما حدثان يتعلقان بصميم الاهداف العليا لنظام ٢٣ يوليه كنظام وطني ووحدوي .

هذه أمثلة تتعلق بما عانت بعض أجهزة الأمن مما عاق إداءها جوهر وظائفها في أخطر قضايا الأمن القومي . وثمة أمثلة أخرى تتراءى لمن يطالع وقائع هذه الفترة ، وتتعلق بانفلات بعض الأنشطة عن الارادة المهيمنة على القرارات السياسية . وقد سبقت الاشارة الى مبادرة حسين عرفة في الشرطة العسكرية الى اعتقال ضباط بالجيش في ديسمبر ١٩٥٨ دون أوامر تصدر له بذلك ، ثم تصدر الأوامر وكأن شيئاً لم يحدث . وثمة ما يحكيه صلاح نصر عن فترة الوحدة مع سوريا ، اذ صدر قانون

بتوحيد أجهزة الأمن بين الاقليمين المصري والسوري فلم ينفذه عبد الحميد السراج ، ورضيت القيادة السياسية بذلك ، ثم سعى عبد الحميد السراج ، في سوريا لأن يجعل الاتحاد القومي في سوريا تابعاً له ، وتشكيله وحدات فيه غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية ، واذ يذكر صلاح نصر ان كان هذا بايحاء من عبد الناصر لتكوين كادر يكون أكثر ولاء ، فقد كانت عناصر هذا التنظيم « أسرع العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها »[١٦] . وقد وجد تقرير من مكتب الاتصال يوضح خطة الانقلاب الوشيك ، ولكنه لم يلق اهتماماً[١٧] ، ويذكر حسن طلعت مدير المباحث العامة ان تحذيرات ارسلتها المباحث للمسؤولين عن سلوك بعض المسئولين المصريين في سوريا فلم يؤخذ بها[١٨] . كما يذكر صلاح نصر أنه في بداية حرب ١٩٦٧ وصل الى علمه ان وزارة الداخلية اعتقلت السياسيين القدامى ، فاتصل بعبد الناصر يشرح له عدم جدوى هذا الاجراء « فقال لي ان هذا الأمر تم دون علمه ، واصدر أوامره الى وزير الداخلية بالافراج عنهم فوراً »[١٩] . وتظهر هذه الوقائع صورة اخرى غير الانفلات وعدم الكفاية ، وهي عدم الاستفادة من المعلومات الصائبة التي ترد .

هيمنة الدولة كجهاز وحيد على عامة الانشطة الاجتماعية مع السلطة الفردية ، أنتجا باللزوم تعدداً في اجهزة الأمن ذات الاختصاصات المتداخلة والمتضاربة ، مما أسفر عن تفكك في الهيمنة المركزية التي أريدت أصلاً من تكوين النظام على هذا النحو ، وبهذا فسد المسوغ السياسي الذي اريد لهذا التنظيم أن يكفله . والأمر هنا لا يتعلق بنقد النظام السياسي من حيث المثل الخاصة بالحريات وحقوق الأفراد والجماعات ، ولكنه يتعلق بنوع من الفحص الداخلي لآليات النظام وهل أسفرت أبنيته الهيكلية عن تحقيق القدر المبتغى من الرشد والضبط وتأمين السياسات الوطنية الاجتماعية التي عمل النظام على تحقيقها وصيانتها ، وخاض معارك سياسية ضارية لتثبيتها .

وجذر المشكلة فيما يبدو لكاتب هذه الدراسة ، أن الأمن السياسي لا يتأتى من محض وجود أجهزة الضبط وانتشارها وتقويتها ، انما تقوم به في الاساس التنظيمات السياسية التي تتكشف حركة الجماعات المختلفة وتقيس أحجامها المتغيرة ومصادر قوتها وأسباب انتشارها في كل ظرف سياسي خاص ، وتدرك امكانات الحلول السياسية لما يصادف النظام من تحديات . ثم يرد بعد ذلك دور أجهزة الأمن كمحدِّد للاطار العام للحركة السياسية المستهدفة . ان استيعاب أجهزة الأمن للوظيفة السياسية

في المجتمع يشبه الى حد بعيد استيعاب شرطة التموين (المشرفة على ضبط التسعير الجبري للسلع الضرورية) لوظائف المؤسسات الاقتصادية التي يتعين ان ينـاط بها دراسة أوضاع السـوق انتاجاً واستهلاكـاً وتوزيعـاً . والحادث أن فـرض الظلام على المجتمع أمر يعاني منه الحاكم بقدر ما يعاني منه المحكوم . وتتمثل معاناة الحاكم في أنه لا يستطيع في هذا الظرف أن يتكشف تيارات المجتمع ، فيلجأ إلى تضخيم أجهزة الأمن التي تفرض مزيداً من الظلام يحجب عنه الرؤ ية .

لقد أُلقي على عاتق أجهزة الأمن أن تقوم بـالوظـائف السياسيـة التي هي شأن التنظيمات السيـاسية ، من حيث كـونها التنـظيمات القـادرة على القيام بـدور قنوات الاتصـال مع مجـاميع الـرأي العام ، ومن حيث كـونها الأقـدر على القيام بعمليـات التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة ، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجمـاعات ، وذلـك في ضـوء مـواقف السياسـات المتخذة والمـواقف المستهـدفة ، وأجهـزة الأمن بما تضم من كـوادر مـدربـة في الاسـاس على النشـاط الضبطي وحده ، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكري ، لا تستطيع ان تتولى هذه المهام السياسية ، وقيامها وحدها بها ينصبغ به مسلكهـا السياسي بصبغـة اجراءات القمع والضبط غالباً . ويمكن لمن يطالع وقائع هذه الفترة المـدروسة ، ان يلمح عجزاً واضحاً في تصنيف القوى السياسية المختلفة ، حتى من زاوية مصلحة النظام القائم . بقي في مناصب الدولة العليا ، وفي مناصب التنفيذ والتخصص الكبيرة من صـاروا عند اول إنعطافة سيـاسية في السبعينـات ، صـاروا من قيـادات التغييـر والتعديل الذي أدى الى تصفية سياسات الخمسينات والستينات ، سـواء في الاقتصاد والمالية أو في الزراعة والصناعة أو في الاعلام و التنظيمات الشعبية . ومنهم من كان يعتبر من الرموز والعلامات للتغييرات الهيكليـة التي جرت في السيـاسات الخـارجية والداخلية في الستينات وفي السياسات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية التي جرت وقتها ، فنقضوا بأيديهم في السبعينات ما كانوا من قبل نسجوه . وهذا الـوضع نلمحـه بصورة مصغـرة في سوريـا بعدالانفصال ،لا بالنسبـة للجمـاعـة التي قـامت بالانقلاب فقط ، ولكن بالنسبة للمؤسسات الأخرى ومنها الاتحاد القومي « ان تنظيم الاتحاد القومي الذي قام أيـام الوحـدة كان تنـظيماً ضعيفـاً مهلهلاً بحكم مـا اكتنف تشكيله من سوء الاختيار والادارة وقصور القيادة في تـوجيه الأمـر ، والذي جعـل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنياً قومياً يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ »[٢٠] .

يلخص محمد فوزي الموقف بقوله : « انتهت مشكلة الصراع على السلطة . . .

الى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة كما شهدها الشعب وأحس بها وهي (الأمن) بدأت بأمن القوات المسلحة . . واشتق منها أمن الدولة فأمن القائد . وهكذا دخل موضوع الأمن في كل شيء انتاجي أو فكري أو اعداد وتدريب في القوات المسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، كما نتج عن هذا المفهوم انفراط قيادة الثورة الجماعية . . . وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاقتصار السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته ، وكان التهليل والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا موجة هذا الشقاق (الشقاق بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) ، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧ »(٢١) .

* * *

كانت لجنة تصفية الاقطاع التي شكلت في ١٩٦٦ ، من أوضح الأمثلة على امتزاج العمل السياسي بالنشاط الأمني . لقد اشير من قبل الى الاسلوب الاداري الذي اضطرت ثورة ٢٣ يوليه ان تنفذ به اجراءات تحديد الملكية والاصلاح الزراعي منذ ١٩٥٢ ، وهو اسلوب يعتمد على الاجراءات المكتبية والفحص الورقي لأوضاع الملكية الزراعية والحيازات ، وكل ذلك يجري في الاساس بواسطة الاجهزة المركزية . وترتب على ذلك أن ظل البعض يحتفظ من الناحية الفعلية بمساحات من الأرض تزيد عن حد الملكية المسموح به ، واستفيد في ذلك مما عسى ان كان يقوم من صلات عضوية بين بعض العاملين بالاجهزة ذات النفوذ وبين بعض كبار الملاك(٢٢) . هذه الاشارة تعني أن القصور الذي شوهد في تنفيذ تلك القوانين ، انما يعود في النهاية الى ذات الظاهرة التنظيمية التي اتسم بها نظام الثورة ، من ادماج العمل السياسي في نشاط الاجهزة الادارية وسيطرتها عليه واستيعابه واخضاعه لحدود امكاناتها .

ثم في ١٩٦٦ جاءت حركة « تصفية الاقطاع » لتتمثل فيها بصورة أوضح الظاهرة التنظيمية السابقة ، ظاهرة دمج العمل السياسي في الاجهزة الادارية . وكانت أوضح لأن العمل السياسي في ١٩٦٦ لم يتخذ في هذه المسألة أسلوب الاندماج في الاجهزة الادارية العادية ، ولكنه اتخذ شكل الاندماج المباشر مع النشاط الضبطي لاجهزة الأمن ، اعتقالاً ومصادرة للاموال وإبعادا مادياً لعناصر المخالفين وأسر الملاك عن قراهم وأقاليمهم ، فضلاً عن فصل الموظفين منهم من وظائفهم . وخلال فترة عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ ، تم فرض الحراسة والاستيلاء على حوالي ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصراً و٢٠ ألفاً من الماشية و٣٦٣ من الخيول العربية

الأصيلة و١٦١٣ من آلات الزراعة ، كما أبعد ما يزيد على ٢٢٠ من أسر كبار الملاك عن قراهم ، وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكي ومجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفصل مئات من عمد القرى ومشايخها ومن الموظفين ، ومن وظائف القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسلك السياسي[٢٣] .

هذه الاجراءات بالغة العمق من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، هيمنت عليها في الاساس أجهزة الأمن . لا من حيث التنفيذ فقط ، ولكن من حيث التقرير أيضاً ، وما يسبق التقرير من تحقيقات وجمع للمعلومات وتحليل لها. لقد شكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر، وبإثنين وعشرين عضواً غالبيتهم الغالبة من المخابرات العامة والمباحث العامة والشرطة العسكرية ومكتب معلومات الرئيس والمخابرات الحربية ، وفيهم قلة قليلة من أجهزة الدولة الادارية كوزيري الزراعة والحكم المحلي ، ومن الاتحاد الاشتراكي كأمينه العام وبعض اعضاء الامانة العامة ومنهم امين الفلاحين . وغالب من كان عضواً بالهيئة عن الوزارات أو الاتحاد الاشتراكي كانوا أصلاً من رجال المخابرات العامة الذين سبق نقلهم منها الى مناصب الدولة المدنية أو السياسية . ويضاف الى اعضاء اللجنة العليا اعضاء مستمعين ، منهم عشرة من القوات المسلحة وستة من المخابرات العامة[٢٤] .

وكانت طريقة عمل اللجنة ان تقدم وزارة الاصلاح الزراعي ثبتاً باسماء من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية ، وحصراً بالاراضي التي تصرف فيها هؤلاء ، وتقدم وزارة الداخلية ثبتاً باسماء الافراد والعائلات ذوي النشاط الاجرامي في الريف ، ثم تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات بالمحافظات ومديريات الأمن وبالاتحاد الاشتراكي ، ومجموعات عمل من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية . ويظهر مما نشره محمد رشاد عن محاضر لجنة تصفية الاقطاع[٢٥] ، أن عبد الحكيم عامر ذكر في اجتماع ١٩ مايو ١٩٦٦ عن طريقة عمل اللجنة ، ان المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي تقدم المعلومات وكذلك مديريات الأمن بالمحافظات ، ثم تقوم المخابرات العامة والمباحث العسكرية بالتحقيق فيها ، بمعنى أن هذين الجهازين الاخيرين هما جهازا المراقبة والتحقيق والتوجيه فيما يقوم به الاتحاد الاشتراكي ووزارة الداخلية ، وبمعنى ان لجهازي الأمن هذين الهيمنة على الجهاز السياسي . وذكر عامر « ان هذه القرارات ستكون ثورية وغير مرتبطة بالقوانين » ، فلما سئل عما اذا كانت اجهزة المخابرات والمباحث العسكرية ستنزل

الى المحـافـظات وعن صلة الاجهـزة الاخـرى بهـا ، أجـاب « نعم وليس لكم صلة بها »[٢٦] .

وفي اجتماع ٢٣ مايو ١٩٦٦ ذكر وزير الاصلاح الزراعي ما اتضح له من كشف اسر ملاك الاراضي ، من ان ثمة عائلات تحتفظ بمساحات من الأرض يصل مجموعها احياناً الى ثلاثة آلاف فدان ، وان ذلك يكشف عن أن ملكية الأرض لازالت مركزة في بعض العائلات ، فأجاب عبد الحكيم عامر « اللجنة لن تقترح قوانين جديدة وإذا استلزم الأمر تخفيض الملكية فـان ذلك سيتم دون استصـدار قوانين جـديدة »[٢٧] . ومفاد هذا التصور أن اللجنة بهذا التشكيل الأمني الضبطي هي الجهاز الذي يمكن أن تقرر حداً جديداً للملكية الزراعية ، دون ان يصدر بذلك قانون ، اي لدى اللجنة مكنة استصدار قرار سياسي اجتماعي على هذا المستوى البالغ من الأهمية . ومفاده أيضـاً ان جهاز الأمن قد اندمج بشكل لصيق في جهاز التقرير ورسم السياسات .

وقد كان عامر حريصاً في الاجتماعات الأولى للجنة على ان يوضح أن تقاريـر الاتحاد الاشتراكي ينبغي أن ترد منفصلة عن غيرها من التقارير التي تعدها المحافظات ومديريات الأمن ، وان خضعت لتحقيق المخابرات والمباحث بعد ذلك ، وأوضح في اجتماع ٢ يونيه الهدف من ذلك قائلاً: « في هذه المـرحلة التي تصفى فيها المـراكز الاقطاعية في القرى ، لا بد أن يصفـي الاتحاد الاشتراكي نفسه . . . لا بد أن يطلب الاتحاد الاشتراكي فصـل هؤلاء الناس منـه ، وفي نفس الوقت يجب أن ننتهـز هذه الفرصة ونشكل في الريف لجانا ثورية حقيقية، فلأول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكي في الريف »، ثم ذكر أنه يتعين تقوية الاتحاد الاشتراكي في هذه العملية الثورية «فنعطي له الفرصة ليمارس هذا العمل عن طريق الجهار الشعبي الذي يمده بالمعلومات . . . »[٢٨]. ولعل عامر أراد في هذا الحديث أن يرضي حساسيات الاتحاد الاشتراكي الذي ظهر وقتها في مظهر من يتحدى الجيش سلطته ، على أنه ان صح ما ذكره من أن هذه أول مرة ينفذ فيها الاتحاد الاشتراكي إلى القرية، فإنه يظهر أن هذا النفاذ كان مصطحبا بنشاط أجهزة الأمن. وكان مطلوبا من الجهاز الشعبي أن يقوم بجمع المعلومات لتصير مجال الفحص من أجهزة المخابرات والشرطة العسكرية. ثم اوضح عامر الدور النسبي الذي تقوم به كل من اجهزة الأمن وغيرها بقوله ان « البحث الذي يتعلق بمن طبقت عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركـه للمخـابرات والمبـاحث » . وفسَّر عامر هذا الأمر في مناسبة اخرى قائلاً: «ان من كان يملك أكثر من ثلاثمائة فدان فهو

من اعداء الثورة ، اما الحالات الأخرى فينظر فيها واحداً واحداً »[٢٩] ، وان مسألة تحديد من هم خصوم الثورة والنظام ومن هم أنصارها ، هي مسألة سياسية من الطراز الأول ، وحيثما يدق معيار التحديد يكون دور الأجهزة السياسية أولى ، وحيثما يكون التحديد واضحاً جلياً في اطره وضوابطه الاجتماعية والسياسية ، يمكن ان يكون لاجهزة الأمن دورها . ولكن عكس هذا التصور هو ما ورد على لسان عبد الحكيم عامر ، مما يكشف عن تصوره لأجهزة الأمن بحسبانها هي جهاز السياسة ، حتى في مواجهة التنظيم الشعبي .

وقد توغل الطابع الأمني في أعمال اللجنة بحيث صارت ذات صلاحيات واضحة في التقرير والتنفيذ معاً . واذا كان من الممكن في فترات التحول الكبيرة ، الا تلجأ الدولة الى الأدوات القانونية المعدة من قبل ، وهي الأدوات التي تمثل قنوات العمل المنظم في المجتمع ، من حيث توزيع الاختصاصات بين الجهات المتعددة وتحديد الاجراءات التي تتبع ، بما يراعي الاعتبارات النظامية والحقوقية العامة المتداخلة ، فان أوضح ما تكشف عنه أعمال لجنة تصفية الاقطاع ، في اطار السياق التاريخي لتطبيق الاصلاح الزراعي ، أن الاصلاح الزراعي بدأ في سنة ١٩٥٢ نظامياً يرتبط الى حد كبير بالسياق القانوني السائد في وقته . ولعل هذا ما أخل ببعض فاعليته السياسية والاجتماعية كما سلفت الاشارة . ثم هو بعد أربعة عشر عاماً ، وفي الوقت الذي كان يتعين فيه أن يكون صار نظاماً قانونياً واجتماعياً سياسياً مستقراً ومحدد القنوات في العمل المنظم ، إذ به يتبع تطبيقه مناهج العمل الامني الخارج على النظام القانوني السائد في هذا الوقت اللاحق . وفي هذه المقارنة تظهر المفارقة واضحة ، بحسبان ان الضد هو ما كان يكون أنسب في كلا التاريخين المقارن بينهما . وقد ذكر ذلك صراحة عامر في نقاشه مع أحد رجال القانون الذين حضروا اللجنة قائلاً : « الموضوع سياسي وثوري وليس قانونياً » . كما اقترح أحد أعضاء اللجنة احالة « مثل هذه الموضوعات الى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة أو المباحث العسكرية بدلاً من الدخول في دوامة القوانين وتنتهي الحالات بالبراءة » ، فرد عامر عليه مفضلاً أن تقوم المباحث العامة بالتحقيق بدلاً من الجهازين المقترحين[٣٠] . ولهذا كان يشار على لسان الاطراف المختلفة لاجهزة الأمن بوصفها الجهات المعتبرة « ثورية » مما لم يحظ به على ألسنتهم التنظيم السياسي وهو الاتحاد الاشتراكي .

وكان من الطبيعي ازاء هذه الهيمنة الأمنية على أعمال اللجنة ، ان تتبع دائماً اجراءات الضبط في أعمالها . وقد عرض على اللجنة أمر وكلاء كبار الملاك الذين

يمتنعون عن الادلاء بمعلومات عن موكليهم ، فاوصى عامر بأن يهددوا بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال ثم قال: «اضغطوا عليهم بالطريقة التي ترونها، اعطيكم تفويضاً في عمل هذا على راحتكم حتى تأخذوا منهم المعلومات »[٣١] . كما تبين من أعمال اللجنة أن المخابرات العامة لم تكن فقط جهة تحقيق في المعلومات التي ترد اليها من وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكي والاصلاح الزراعي ، انما كانت تتقدم بالتقارير ابتداء حسب التحريات التي تجريها هي[٣٢] ، وبهذا فلا صحة لما ذكره صلاح نصر من أن عملها كان قاصراً على الأمن الخارجي لمَّا تجاوزه[٣٣] . ثم ان اللجنة كانت تتخذ قرارات بطلب اسقاط الجنسية المصرية عن بعض من يحيون بالخارج ، وكانت تُعرض عليها اسماء من يعتبرون مصادر للشائعات في النوادي الاجتماعية فتطلب طردهم من النوادي ومنعهم من ارتيادها واعتقالهم أو تحديد اقامتهم . وعرض عليها حالة خبير للقطن ذكر بشأنه انه لا يعد متهرباً من قانوني الاصلاح الزراعي ، لأن الجهات المسئولة كانت اعتدَّت بالتصرفات التي اجراها ، فقررت اللجنة وضعه تحت الحراسة هو وعائلته وتحديد اقامته لأنه « نصب على الحكومة »[٣٤] .

ويلاحظ من حيث النظام الداخلي للجنة ، ان القرارات لم تكن تصدر بالتصويت ، انما يجري ابداء الملاحظات ويستمع الرئيس لما يُبدَى من أقوال ثم يصدر قراره منفرداً بطريقة سريعة وفجائية أحياناً وفردية دائماً . واذا كان علي صبري أمين الاتحاد الاشتراكي قد أسمى اللجنة « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع في الريف »[٣٥] ، بمعنى أنها جهاز سياسي رفيع المستوى في النظر والتقرير تجاه الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، واذا كان عامر ذكر في جلسة ١٩ مايو انه يتوقع لعمل اللجنة ان « يعتبر أول عمل سياسي واجتماعي للثورة تقومون به ولا يعتبر عملاً ادارياً »[٣٦] ، فيبدو أن كان هذا التصور هدفاً مطروحاً أكثر منه واقعاً تحقق ، اذ ذكر عامر بعد حوالي شهرين من بدء عمل اللجنة معلقاً على ما يجري « كأننا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل الشرطة »[٣٧] . لقد كان العمل الاداري في تصور اللجنة ورئيسها هو عمل الاجهزة المدنية للدولة ، وان العمل الثوري الذي قامت به بعيداً عن الأجهزة المدنية ، لم يتمخض عن نشاط تقوم به الأجهزة السياسية ، انما تمخض عن نشاط قامت به اجهزة الأمن والضبط ، واستوعب التنظيم الشعبي في هذا النشاط ، وهكذا يمكن ان تؤول التصورات النظرية في التطبيق الى غير المراد منها من حيث الطبيعة والغايات ، وذلك لسبب يرجع الى نوع الاجهزة القائمة على التطبيق ، اي لسبب يعود في النهاية الى الناحية التنظيمية ، والى النوعية التنظيمية للاجهزة المسيطرة .

***

خلاصة مايستفاد من الفقرة السابقة ، أن الظاهرة التنظيمية التي تميزت بها ثورة ٢٣ يوليه ، وهي اندماج الوظيفة السياسية في الاجهزة الادارية ، هـذه الظاهـرة التي اشير اليها في الفصول الأولى ، ما لبثت أن تخصصت وآلت على وجه الخصوص الى اندماج الوظيفة السياسية في اجهزة الأمن . وكادت أجهزة الأمن أن تصير قوّامة على ما من شأن الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تقـوم به من وظـائف . ومن المعروف أن تبادل التأثير والتأثر حتمي بين الوظائف المؤداة وبين نوع الجهاز المؤدي لها . ومتى تحقق هذا الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية ، يكون من الطبيعي ان تصطبغ السيـاسات في التـطبيق بالـطابع الأمني ، بحسبـان ما تحمله السيـاسات المنفذة من طابع العناصر البشرية التي تجري النشاط ، وهي هنا عناصر مـدربة فنياً ومهنياً على موجبات حفظ الأمن ، بأسـاليبها الخـاصة في استـطلاع المعلومات وفي المبادرة بعلاج الأوضاع بالتدابير الضبطية . كما تتأثر هذه السياسات بأساليب تنـظيم هذه الأجهزة ، التي تخضع لقوى الدفع العلوية في اتخاذ القرارات ، وانصياع الأدنى من المستويات للأعلى منها ، فضـلاً عن التأثـر بعادات العمـل التي تتصف بالحـذر والقلق والريب والظنون ، ثم الاسراع باستخدام الوسائل المادية ، وهي عادات تتولد بالضرورة مما تستهدفـه أجهزة الأمن عـامة وعـادة من السعي الحثيث الدائب لكشف المخبوء والمستور من الجرائم والأعمال الضارة غير المشروعة ، ومن التعامل مع الخارجين على النظام المهددين أمن الجماعة بما يقتضي ذلـك من استخدام العنف والفظاظة .

بهـذه الخواص كـانت تعالـج قضايـا السيـاسـة ، ويجـري النـظر للمعـارضـة السياسية . ومن المنطقي والضروري ان تنشط أجهـزة الدولـة في مواجهـة الجريمـة بأسلوب السعي لاجتثاثها وتصفيتها ، وبهدف الاستئصال والبتر للجريمة والمجرمين ، ولكن سيـطرة هذا المنـطق على نشـاط الـدولـة في مـواجهتهـا لتيـارات المعـارضـة السياسية ، هو ما صار خصيصة نجمت عن هذا الدمج بين السياسة والأمن ، أو قيام أجهزة الأمن بالوظائف السياسية . ومن نـافلة القول الحـديث عن الواضحـات بشأن التفرقة بين المعارضة السياسية وتوجهاتها الاجتماعية والفكرية المتباينة في المجتمع ، والتي تواجه بالعمل السياسي وطرح البدائل حول توجهات المجتمع والدعوة لأي منها حسبما تؤديه الأجهزة السياسية ، التفرقـة بين هذه الأمـور وبين المؤامرات الجنـائية السياسية، كقضـايا التجسس والاغتيـالات ونحوهـا مما يكـون لاجهـزة الأمن الـدور الاسـاسي في كشفها وتصفيتهـا . هذه التفـرقة لم تقم في النشـاط السيـاسي الامني

المندمج ، سواء من حيث الاجهزة القوَّامة على النشاط ، أو من حيث الفكرية التي تولدت عن اندماج النشاطين .

وقد تولد عن ذلك ما يمكن تسميته بالنزوع « الأمني الاعلامي » ، وهو اعتبار كل معارضة سياسية مؤامرة أو خبيئاً لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام ، وتهدد الأهداف العليا للوطن في استقلاله ونهضته ورخائه ، والمبالغة في ترتيب المخاطر على أي حدث ، بما يفيد « اعلامياً » أن الوطن في خطر دائم يتربص به الأعداء ، وأن الفوضى وشيكة اذا اصيب النظام بعطب من جراء وجود - مجرد وجود - بعض التنظيمات أو الجماعات المعارضة . وهذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية تتعلق بمدى استقرار النظام السياسي وقوته ، فقد كان نظام ٢٣ يوليه من الوجهة السياسية مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤ . مكن له وثبت جذوره ما أنجزه من منجزات كبيرة في المسألة الوطنية وإجلاء المستعمر وفي اتخاذه سياسة حرة مستقلة تصدر عن الصالح الوطني الجمعي العام ووقوفه عقبة كؤودا في وجه الاستعمار ، سواء في مصر أو في البلاد العربية أو على صعيد الدول حديثة التحرر في أفريقيا وآسيا ، ثم دعوته الى وحدة الوطن العربي الكبير توحيداً مستقلاً ناهضاً ، ثم اتخاذه مجموعة من السياسات الاقتصادية لاعادة توزيع الثروة على المواطنين لصالح الطبقات الشعبية وترسم خطى النهوض الاقتصادي تصنيعاً واستصلاحاً للأرض وغير ذلك . وأكسبه هذا جميعه تأييداً شعبياً واسعاً ، لو كان انتظم في مؤسسات سياسية قادرة على التحريك الجمعي لضمن من الاستقرار ما كان يمكنه من عبور مرحلة تاريخية .

وبمراعاة هذا الوضع ، لقد كان يكون من شأن وجود المعارضة السياسية من التيارات المختلفة ، لا ان تهدد النظام ولكن أن تغذيه بما يستمده منها من تصويبات ، سواء في مجال السياسة والاقتصاد ، أو في مجال التوجه الحضاري المستقل المدعوم بروابط الايمان والعقائد . وقد كان لدى نظام ٢٣ يوليه من المرونة الفكرية ما يمكنه من الاستيعاب والتشرب وفقاً لصيغ يمكن ان تزاوج بين موجبات الاستقلال السياسي والاقتصادي ولزوميات النهوض مع حفظ الأصالة الحضارية ومع استثارة حوافز الانتماء للعقائد وللجماعة الوطنية معاً .

لم يكن ثمة مسوغ سياسي لهذا الشعور الدائب الوجل بالخطر ، رغم كل مؤامرات الاستعمار عليه ، الا أن يكون أتاه من التكوين البنائي المؤسسي . ان اجهزة الأمن في استيعابها للوظائف السياسية أعتقلت نظام ٢٣ يوليه فيما اعتقلت من

قوى المعارضة السياسية ، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها الى أرض الله الواسعة التي تَمكّن فيها ، ودعم هذا الأمر الترابط التنظيمي للدولة والمجتمع ، على تلك الصورة الهرمية الواحدية ، التي تتصاعد تصاعداً سريعاً بميل حاد الى حيث تنفرد باتخاذ القرارات ودفع السياسات زعامة فردية وحيدة ، والتصوير الاعلامي للقيادة الفردية بأنها تقف في أعلى الأعالي، لا يشارف هامتها من هامات الرجال أحد ولا جهاز ولا جماعة ولا تنظيم . فاستقر في التكوين السياسي والمناخ السائد في الحقبة كلها ، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم في الداخل والخارج ، أن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة ، كلها معلقة بمصير رجل واحد . وصارت ذاته ووجوده المادي من بؤر الصراع المحتوم دفاعاً وهجوماً . ومن الطبيعي في هذا الوضع ، ان تصير الأفعال الجنائية ، كالمؤامرات ومحاولات الاغتيال والانقلاب ، ميداناً تزداد أهميته ويتسع مجال النشاط فيه بين الأنصار والخصوم والأعداء . وهنا تكون الجريمة وكشفها من الوسائل التي تزداد أهميتها في العمل السياسي على الجانبين . ان أمة تعلق مصيرها بفرد ودارت مقدراتها مع وجوده وتوجهاته ، وتحولت القمة الى عمود ارتكاز ، تتحول فيها جريمة الاغتيال السياسي الى هدف شديد الاغراء للأعداء .

ويزيد الشعورَ بالخطر ، خاصة لصيقة بالتكوين المؤسسي للاجهزة ، ان اي مؤسسة أو تنظيم جمعي انما يقوم بهدف يحدد نشاطه وصلاحياته ، وبرجال يعملون به بتدريب ملائم وعلاقات تنظيمية داخلية تربط انشطتهم في سياق واحد ، وبتمويل . وثمة ميل طبيعي يقوم لدى أي مؤسسة للتأكيد على أهمية أهدافها والتوسيع من صلاحياتها، دعما لمسوغ الوجود والبقاء، وافساحا للنمو المؤسسي وتنمية للموارد والأهمية الاجتماعية . ومن الطبيعي أن يعظم هذا الميل مع قيام نذر الاحلال والاستبدال ، وتزداد هذه النذر بطبيعة الحال وتصير مخاطر وشيكة ، عندما نقوم اجهزة بديلة مزاحمة تنافس الجهاز القائم في أهميته أو في أصل وجوده . وقد قامت هذه الصورة بالفعل ، لا بسبب تعدد أجهزة الأمن فقط ، ولكن بسبب ان اختصاصاتها وصلاحيتها ظلت على الدوام متداخلة ومتضاربة ، وبقيت على الدوام خاضعة في قيامها بنوع نشاط محدد للمشيئة الفردية ، التي تكل الى كل منها ما يتراءى لها من مهام ، سواء على حساب الجهاز المختص أصلاً أو بالمشاركة له . فقام نوع من التنافس الحاد اللدود بين هذه الأجهزة بعضها وبعض ، مما سبقت الاشارة لأمثلة منه(٣٨) . لذلك تصاعدت المبالغات والمبادرات مزايدة في كشف المخاطر ومبالغة في

خطورتها ومغالاة في اثبات الوجود وتأكيد الأهمية .

وقد تصاعد هذا الأمر تصاعداً متواكباً مع نمو دور المؤسسة العسكرية في الستينات . فكانت احداث البطش العنيف شديد الفظاظة ، الذي يعتبر من المفارقات العجيبة ان يتواكب مثله بحجمه هذا مع نمو القوة السياسية للنظام ومع ازدهار سياساته الداخلية والخارجية ، الوطنية والاقتصادية ، المؤيدة من عامة جمهور المصريين والمحققة للتوجه العام لصالح نهضة الوطن والمجتمع .وقد سبقت الاشارة الى ما كان من مبادرة الشرطة الجنائية العسكرية الى اعتقال الضباط اليساريين دون أمر صدر لها بذلك في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم جاءت احداث اعتقالات الاخوان المسلمين ١٩٦٥ وتولتها في الاساس الشرطة العسكرية على يدي « شمس بدران » ، في ظروف شاء فيها « شمس بدران » ان يسحب اختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية ، واستغل مبالغاته في أمر قضية الأخوان في ان شدد النكير على المباحث العامة بدعوى عدم تعاونها في حماية أمن النظام على الوجه الكافي[٣٩] ، وكان ذلك جميعه يجري متواكباً مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها، لا زيادة نفوذها السياسي فقط، ولكن الهيمنة التامة على النظام السياسي كله .

نقطة اخرى ترد في هذا السياق ، وهي ان أمن الحاكم أو أمن الدولة انما تجري سياسات حفظه ، وتصدر في شأنه القرارات وفق ما يقدم الى الحاكم من تقارير اجهزة الأمن عما يحدث في الساحة السياسية والجنائية ، بمعنى ان المعلومات التي ترد إلى الحاكم من اجهزة الأمن عن مؤامرة أو محاولات ارتكاب جرائم أمنية ، هذه المعلومات قد تفيد اضطرار الحاكم الى اتخاذ ما يناسب هذه المعلومات من اجراءات يقترحها جهاز الأمن المعني ، ولو لم يكن الحاكم متأكداً تماماً من مصداقية هذه المعلومات من حيث حجمها أو مدى أهميتها ، لأن غض النظر في مثل هذه الأمور قد يفيد في العلاقة الثنائية بين الحاكم وأجهزة أمنه سقوطاً لمسئولية جهاز الأمن في حماية الحاكم ونظامه ، بمعنى ان اضطرار الحاكم هنا للاستجابة للقرارات المقترحة لا يصدر فقط عن اعتقاده بيقين صدقها من حيث المدى والخطورة ، ولكنه يصدر ايضاً عن رغبته في الا تكون عدم استجابته مما يفيد تهاوناً من هذه الأجهزة فيما بعد في حفظ النظام، أو التخلي عن مسئولياتها في اكتشاف ما هو حقيقي مما عسى ان يحدث مستقبلاً . وهنا يرد وجه من وجوه امكانيات سيطرة جهاز الأمن أو تأثيره الفعال في اتخاذ القرارات السياسية ، ان كان هذا الجهاز قد استوعب من قبل الوظيفة السياسية أو صارت له اهداف سياسية خاصة به ومتميزة عن سياسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الصنيع المتكرر من أجهزة الأمن، كان يسوغ للنظام عـامة الاجـراءات الاستثنائيـة التي اعتاد على الحكم بـواسطتهـا ، ويبرر لـه استبقاء سلطاتها وصلاحياتها ، ثم هو صنيع كان يدعم الفكرة السياسية التي صارت من جذور الفكر السياسي السائد في هذه الحقبة ، وهي ان قيـام اي نوع من انـواع المعارضـة السياسية المنظمة يهدد أمن السياسات الوطنية ويهدد بقاءها ويؤذي فاعليتها سواء من جوانبها السياسية أو الاقتصادية . وقد كان اكتشاف وجود اي جماعة معارضة ، سواء كانت منظمة، أو متخذة سبيلها لكي تتشكل في هياكل تنظيمية، أو يظن أنها كذلك، كان اكتشاف اي من هذه الأمور مما يواجه بوصفه عملاً معادياً لأمن الدولة . ويتصل بذلك ميل ملحوظ في الصراعات السياسية غـالباً ، وهـو ان يحاول كـل طرف من اطـراف الخصومات السياسية ان يوحد بين خصومه ، هذه ملحوظة اشبه الى ان تكون قاعـدة عامة في الصراعات السيـاسية ، ويجتهـد هذا الـطرف غالبـاً في البحث عن وشائـج اتصـال أو عمـا عسى ان تكـون اواصـر ارتبـاط بين جملة العنـاصـر أو التيـارات أو الجماعات المخاصمة له ، حتى يسهل عليه مواجهتها في ميدان واحد بمعركة واحدة متصلة الحلقات ، وبتدابير وادوات سياسية واحدة ووسائل دعـاية تتغـذى من ارصدة بعضها بعضاً ، وغير ذلك ممـا يمكن ان نسميه « الميـل الى تنميط ادوات الصراع » وتدابيره ووسائله . هكذا مثـلاً كان يصنـع الوفـد مع خصـومه السيـاسيين بين القوى الشعبية المصرية وخاصة في الثلاثينـات ، اذ كان يجتهـد في صياغـة صراعـه معهم بحسبانه صراعاً مرتبطاً بصراعه الاساسي ضد استبداد السراي والاحتلال الانجليزي ، حتى لو كان بعض هذه الجماعات المخاصمة للوفد وقتها تتخذ مواقف اكثر تشدداً ضد هؤلاء. وفي ظل حكومة ٢٣ يوليو كان الصراع السياسي يقوم حقيقة، وعلى الدوام وفي جوهره الأساسي. وعلى مدى الخمسينـات والستينات ، كـان يقوم بينهـا وبين القوى الاستعمارية العالمية والصهيونية ، لذلك وجد لديهـا الميـل الدائب الى التفتيش عن الصـلات المباشـرة أو غير المبـاشرة ، الـواعية أو غيـر الـواعيـة ، بين اي من قـوى المعارضة المحلية المنظمة وبين اي من القوى الاستعمارية والدول الكبرى .

وفي ظروف الترابط بين السياسة والنـظرة الامنية ، صـار البحث دائباً وشغـوفاً للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التي تثبت على اي قوة معارضة محلية منظمة في مصر ، ان لها امتداداً خارجياً استعماريـاً يتخذ شكـل المؤامرة أو السعي لتـدبير جريمة سيـاسية . ولعـل هذه النقـطة كانت الباعث الأول أو احد البـواعث الاساسيـة لاستخـدام العنف والقهر المـادي مع المسجـونين والمعتقلين السياسيين ، استخراجا

للاعترافات التي تثبت قيام الصلات العضوية التنظيمية بين افراد التيار السياسي المعارض بعضهم وبعض ، واستخراجاً للاعترافات التي تثبت عناصر المؤامرة السياسية ، واستخراجاً للاعترافات التي تثبت الامتداد الخارجي الاستعماري لها من حيث هو امتداد عضوي وتنظيمي . ذلك كله فضلاً عما يتعياه المسلك الامني عادة من اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تصفي ما يعتبره جهاز الأمن عناصر الجريمة ، وان تبيد امكانات تجددها في المستقبل، أي إمكانات قيام المعارضة السياسية أصلاً. وليس غريباً في ان تكون غاية اجهزة الامن تصفية الجرائم وابادة امكانياتها ، ولكن وجه الملاحظة هنا يتعلق باستيعاب اجهزة الامن للوظيفة السياسية مما ترتب عليه اسباغها وصف الجريمة « أو الشروع فيها » على المعارضات السياسية عامة .

* * *

لقد بدأ التعذيب في السجون والمعتقلات السياسية في عهد حكومة السعديين ١٩٤٩ ، و جرى وقتها في الاساس مع جماعة الاخوان المسلمين التي كانت صفيت كل مؤسساتها واعتقل اعضاؤ ها منذ ديسمبر ١٩٤٨ . ثم بعد ثورة ٢٣ يوليو يحكي الضابط « محمد رياض » الذي كان قريباً من « محمد نجيب » ، يحكي ان اول عملية تعذيب جرت مع المقدم « حسني الدمنهوري »[٤٠] عندما قبض عليه في تهمة تآمر سلاح المدفعية على الثورة في يناير ١٩٥٣ وحوكم امام مجلس قيادة الثورة . كما يحكي « أحمد حسين » زعيم الحزب الاشتراكي في مقال بعنوان : « انا شهدت مولد التعذيب »[٤١] قصة اعتقاله في مارس ١٩٥٠ بمبنى الشرطة العسكرية (البوليس الحربي) وما مورس معه ومع الاخوان المسلمين في السجن وقتها من الوان الضرب والسب . ثم كان ما مورس مع جماعة الاخوان المسلمين بعد تصفيتهم واعتقالهم في اكتوبر ١٩٥٤ مما لم يكن سراً ولا خبراً مكتوماً حتى في وقتها ، ومما عرف به القاصي والداني ، ومما استخدمت فيه وسائل لا يبدو انها استخدمت من قبل ، وشكلت محكمة خاصة من ثلاثة اعضاء من مجلس قيادة الثورة ومحاكم عسكرية اخرى اجرت محاكمة علنية للمتهمين الاخوان ، وكانت آثار ما لحق بهم ظاهرة على اجسادهم ، فكان ذيوع العلم بما حدث، مما ترك في النفس المصرية من الجراحات أكثر ما ترك في جسد المتهم من آثار ، اذ اذل الحدث النفس المصرية حتى لدى خصوم الاخوان السياسيين ، وحتى لدى من لا شأن له بلفظ «ساسَ يسوس » من المواطنين ، ولعل السامع صار اكثر وجلاً وخوفاً ممن موورست معهم الأحداث . ومن وقتها بدأت ظاهرة انسحاب المواطن المصري من مجال التفكير في الممارسة السياسية والمشاركة في الاحداث العامة .

لا يخلو من الصواب القول بأن أية ثورة لا تحاسب بـالمعاييـر العاديـة على ما اتخذت من اساليب وتدابير في فترة الصراعات الأولى التي خاضتها ، لدعم سلطاتها السياسية واقرار اوضاعها ومبادئها . وان الفترة التي تقوم فيها الحالة الثورية منذ شبوبها حتى تستقر الأوضاع السياسية على نحو أو آخر ، لهي فترة تتداخل فيها الصراعات بين قوى الثورة وبين القوى القديمة ذات السيطرة على الأوضاع السابقة ، وهي في ذاتها فترة الصراع بين القوى الثورية نفسها حول من ينفرد منها بالسلطة، أو على حصة كل منها في السلطة او على صيغة التوازن السياسي والاجتماعي التي سيقوم عليها النظام الجديد . ورسم القنوات التي من شأنها تحقيق هذه الصيغة من التوازن . وفي هـذه الفترة ينطلق الصراع عادة عن القنوات والمسالك التي كانت محددة للعمل السياسي في المرحلة القديمة ، ولا تكون هذه القنوات والمسالك قد تحددت بعد على أسس جديدة ، والصـراع وادواته واسـاليبه في هـذه الفترة الأولى يجـري بادوات وأسـاليب يصعب التنبؤ بها من قبل ، بقدر ما يصعب تحديدها خلال ذات الفترة ، بقدر مـا لا يجوز محاكمة هذه الأدوات والاساليب وتقويمها وفقاً للمعايير التي كـانت سائـدة من قبل ، ولا طبقاً لما استقر من اساليب وقنوات من بعد .

وان من هـذه الاساليب التي تتخـذ في المرحلة الأولى مـا تتفتق عنـه ظـروف اللحظة ، مما قد لا يكون متوقعاً ولا محسوباً ولا مقدراً من ذات القوة السياسية التي استخدمت هذا الاسلوب أو استفادت منه . ويمكن ان يقال ان ما اتخذ من اجراءات في تلك المرحلة الأولى كان من المتوقع ان يتخـذه الطرف الآخـر الواقـع عليه هـذا الاجراء ، لو كان هو المبادر بامساك زمام الأمور ، وهذا التـوقع لا يـظهر من النـاحية الواقعية ان في طاقة المراقب للاحداث ان يستبعده كليـة بقلب مطمئن ، أو بـالقليل ليس في امكـانيته ان يجـزم باستبعـاده تمامـاً ، أو بالاقـل ليس في مكنتـه ان يجـزم باستبعاده الا في اطار فروق كمية قد لا تشكل فارقاً حاسماً بين درجة ما كان ودرجة ما عسى أن كان يكون ، وبأقل القليل تظل هـذه النقطة مجـالاً لاختلاف لا ينحسم بين التقويمات ومجالاً للتردد الدائم واعادة النظر .

الا انه أياً كانت الاسباب والمبررات والأعـذار ، فسيظل مجال الاتفاق أوسع في تقدير أن ما حدث في هذه الفترة قد ولد آثاراً سلبية وشائهة في التكوين الجمعي في الشعب المصـري ، فيمـا تلى ذلـك من اعـوام ، وذلـك من حيث قـدرة الافـراد والجماعات على المقاومة وعلى المبادرة وعلى النقد الطليق غير الحذر، غير المتوجس، غير الوجل ، وعلى المشاركـة الايجابيـة في الشئون العـامة . وولـد ذلك في النفس المصرية لدى الجيل المعايش لهذه الأحداث، قدراً ضاراً من النزوع الانسحابي والنأي

عن التصدي ، كما ولد عادة ضارة من النظر للاحداث نظرة المتفرج من بعيد ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفي ازاءها في أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظي ، وترهلت الوشائج بين القول والفعل ، فلم يعد القول فعلاً ولا عاد من شأنه أن يفضي الى فعل سواء من القائل أو السامع . ولعل هذه الظاهرة عانت منها حكومة ٢٣ يوليو بعض ما كان يعاني منها المواطنون ، عندما كانت تجدُّ لدى الحكومة الحاجة لاستنفار الجماهير تجاه خطر وشيك على مشروعها الوطني أو مشروع النهوض ، فلم تكن تجد من الاستجابة ما يكفي بالحجم المطلوب ، والناس بطلب الاهابة بهم بين مندهش وحذر ومتمسك بالقعود .

والنقطة الثانية التي تظل مجالاً لاتفاق اوسع في التقدير ، تتعلق بأن ما حدث في المرحلة الأولى ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ لم ينقطع من بعد ، رغم ما توافر للنظام السياسي من أسباب الرسوخ والاستقرار وانتصاره السياسي على المعارضة ، وخاصة منذ عام ١٩٥٦ وتأميم القناة ورد العدوان الثلاثي ، ورغم ما اتيح له من فرص ممتدة في الزمان بضع عشرة سنة ليقيم الابنية السياسية والتنظيمية على النحو الذي يكفل لمسيرة المجتمع وتحقيق اهدافه القدر الكافي من البناء المؤسسي السياسي . وان الاحداث الجسام التي مرت عليه سواء في يوليو ١٩٥٦ عندما أمم قناة السويس وصد العدوان الثلاثي بعدها بشهور قليلة في اكتوبر ونوفمبر ، أو في ١٩٦١ عندما بدأ اجراءات التأميم الكبرى واتخذ خطواته الواسعة في النهوض الاقتصادي المستقل للبلاد مع اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية ، هذه الاحداث زادت له من مكنة الاستقرار والتأييد الشعبي الواسع اضعاف ما كان خصوم هذه الاجراءات يهددون استقراره أو يهزون بقاءه .

ويبدو في هذا السياق وجه من وجوه المفارقة ، انه رغم ما وفرته الاحداث من فرص الاستقرار السياسي ، ومن تعاظم النفوذ السياسي للحكم تجاه اي تهديد محتمل من أي من اتجاهات المعارضة السياسية ، بمعنى انه رغم زيادة فرص الاطمئنان ، كانت ظاهرة العنف تشتد في معاملة الخصوم السياسيين سواء في المعتقلات او خارجها ، على ما حدث في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع للتعذيب اثبتتها فيما بعد الكتب واحكام المحاكم ، وعلى ما حدث مع معارضة الاخوان المسلمين في اعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب الآلاف المؤلفة مما اثبتته أيضاً الكتب واحكام المحاكم التي صدرت فيما بعد ١٩٧٠. وهذه الوقائع جميعها شائعة ومعروفة ومراجعها متداولة ومعروفة، وتكفي هنا

الاحالة اليها دون التزيد بذكر الوقائع والتفاصيل والأمثلة عنهـا . وعلى سبيل المثـال تكفي الاشـارة الى كتب « طاهـر عبـد الحكيم »[٤٢] و « الهـامي سيف النصـر »[٤٣] و « فتحي عبـد الفتاح »[٤٤] ومصـطفى طيبة[٤٥] ، وذلـك عن وقـائـع الشيـوعيين من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ ، ثم الاشـارة لكتب « زينب الغـزالي »[٤٦] و « جـابـر رزق »[٤٧] و « حسن دوح »[٤٨] ، والفصـل الـذي كتبـه « شمس الـدين الشنـاوي » في كتـاب « شوكت التوني » المحامي عن محاكمات الدجوي[٤٩] ثم كتاب « احمد رائف[٥٠] ، ومصطفى المصلحي[٥١] . وتخلل هاتين الواقعتين الكبيرتين اللتين جرتا مع الشيوعيين والاخـوان ، قدر غيـر محدود ويصعب حسـابه من احـداث لاعتقالات وتعـذيب في مجالات محدودة العدد لجماعات صغيرة أو لافراد ، ولكنها كانت مستمرة من الناحية الزمنية حتى صارت شبه مبدأ وشرعة ، أو نوعاً من التأديب الأبوي الغليظ الذي يصدر بارادة منفردة تجاه الاهلين .

يظل هناك تعليقـان آخران يتعلقـان بالنـاتج السيـاسي والأمني للنظام من هـذا المسلك ، فان ضرب نظام الخمسينات والستينات لم تنجزه أي من القوى أو التيارات السيـاسية الـداخلية التي خـاصمها النـظام هذا الخصـام الفظ العنيف مثل الاخـوان المسلمين والشيوعيين ، ولا حتى انجزته اي من قوى النظام السابق على ٢٣ يوليو من قدامى الساسة ، انما أتى ضرب النظام من عناصر كانت لصيقة به الى النهاية ، وظلت تشغـل مـراكـز هـامـة في السلطة السيـاسيـة سـواء في الجيش أو الاجهـزة المـدنيـة والتنظيمات الشعبية. وكان على رأس هؤلاء بطبيعة الحال أنور السادات الذي تولى بعض المناصب ذات الأهمية على مدى الخمسينات والستينات وكان من مجلس قيادة ثـورة ٢٣ يـوليـو ومن القلة القليلة التي بقيت حتى عـام ١٩٧٠ وكـان نـائبـاً لـرئيس الجمهورية في نهاية حكم « عبد الناصر » ثم خلفه في الرئاسة بعد موته . وممن جرت على ايديهم ايضاً سياسات التغيير التي جرت في السبعينات والتي عدلت عن مجمل التوجهات السيـاسية والاقتصـادية لمشـروع النهضة المستقلة الـذي كان يتبنـاه « عبد الناصر » وينفذه ، ممن جرى على ايديهم هذا العدول عناصـر كانت في قمـة العمل التنفيذي للمشروع الناصري لسنوات طويلة مثل الدكتور « عبد المنعم القيسوني » في الاقتصاد والمالية ، الدكتور « مصطفى خليل » في النقـل والصنـاعة والمـواصلات ، والدكتور « عبد القادر حاتم » في الاعلام والثقـافة ، والمهنـدس « سيد مـرعي » في الزراعة .

والتعليق الثـاني انـه يمكن اثـارة الاحتمـال والتصـور بـان قـدراً من الافسـاح

والاعتراف بوجود المعارضة السياسية خلال فترة الثبات والاستقرار التي امتدت مع نظام الثورة حتى ١٩٦٧ على الأقل ، كان من شأنه ان يفيد هذا النظام من وجهة نظر امنه السياسي ، وهو افساح ما كان من شأنه ان يهدد وجوده بعد كل ما انجز في قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو افساح كان من شأنه لو جرى ان يمد النظام بوسائل لا يمكن المبالغة في أهميتها ، لتصويب خطواته ولتقدير وجهات نظر المعارضة السياسية باتجاهاتها المختلفة مع التقدير السياسي لحجمها وفاعليتها، وما ترتكن اليه من قوى سياسية واجتماعية ، ومع امكان التنبؤ الرشيد بما عسى أن تصير اليه اي من تيارات المعارضة، ضعفاً أو قوة، ازاء التغيرات المرتقبة . وكان ذلك كله يمكّن من ضبط التقديرات وترشيدها ، ويمكن من الاستغناء عن هذا التضخم المبالغ فيه لاجهزة الأمن عدداً وعدة ورجالاً وجبروتاً ، ويحرر قيادة النظام نفسها من أن تعتقل في اطار هذه الاجهزة وان تعاني من تقاذفها اياها ، وهو وضع لم يقض في النهاية على الاخوان ولا على الشيوعيين ، اذ ظهروا بعد ذلك في السبعينات من جديد ، انما قضى على نفسه بنفسه . كما ان هذا الوضع المضيق قد أوجد تناقضاً لم يمكن حله ، لا بين انصار الثورة السياسية الاجتماعية وخصومها ، ولا بين الحركة الوطنية التحريرية والاستعمار ، ولا بين المستغِلين والمستغَلين من فئات الشعب ، ولكنه تناقض بين الحاكم والمحكوم اي بين الدولة والأهلين ، وتناقض بين النخبة الحاكمة والنخبة الفكرية والمهنية والفنية ، وذلك رغم كل ما صنعت حكومة ثورة ٢٣ يوليو لصالح الحركة الوطنية ولصالح المستغَلين من الطبقات الشعبية ، ولصالح الوضع الاجتماعي المتميز لهذه النخب الفكرية والمهنية والفنية ، التي صارت على عهد الثورة تمثل الفئة الاجتماعية ذات الهيمنة والسيادة في المجتمع من حيث الوضع الاقتصادي والنفوذ الاجتماعي ، اذ كانت هذه الفئة الاجتماعية تضم قسماً كبيراً من عناصر المعارضة السياسية بتياراتها المختلفة ، واذ كان مستواها التعليمي والثقافي يجعلها تتحرك في اطار بعض من المثل التي كانت تصدمها اجراءات الأمن الفظة أو ما ينتج عن تضارب أجهزة الأمن، وسعيها لزيادة نفوذها من آثار يتأثر بها رشد القرارات الادارية والتنفيذية حتى في المجالات الفنية البحتة الخاصة بالمشروعات الصناعية ومؤسسات الادارة وغير ذلك .

وإذا كان من مورس معهم العنف ، يرى البعض انهم قلة لا تزيد عن بضع عشرات الآلاف من المواطنين مما يشكل نسبة جد محدودة بالقياس بتعداد السكان في مصر ، فيظل هذا العدد بالغ الأهمية من حيث انه ينبغي ان يقاس بحجم الصفوة

المهتمة بالشئون العامة وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها ، ويظل اثرما حدث مع هؤلاء بالغ العمق في غيرهم ، من حيث اهداره لامكانيات التوالد السياسي والاجتماعي، وأفساده خصوبة الانتشار والاشعاع. والأمور في هذا المجال لا تقاس بالحجم العددي والاحصاء الرقمي كما لا يخفى .

* * *

ومن المنطقي ان كان تركز العمل السياسي في اجهزة الأمن يجري انتقاصاً من الوظائف السياسية لمؤسسات الدولة الأخرى ، ويضعف من الفاعلية السياسية لهذه المؤسسات ومن دورها ومشاركتها في اتخاذ القرارات ، أو حتى في استطلاع المعلومات الخاصة بالعملية السياسية . ولا يلحظ ان مجلس الأمة في فترات وجوده كان له دور هام في اتخاذ القرارات السياسية ، والظاهر ان وظيفته الرئيسية كانت « تتحصل في نقل المطالب الشعبية الى الرئيس من ناحية ، وفي شرح السياسات التي يتبناها الرئيس الى الجماهير » وذلك فضلاً عن اضفاء الطابع الرسمي على مشروعات القوانين[٥٢] . وفضلاً عما سبقت الاشارة اليه في الفصول السابقة بالنسبة للمجلس النيابي ونفوذ أجهزة الحكم والادارة عليه ، فانه لم يحدث ان امكن ان تتبلور اتجاهات سياسية محددة بين اعضاء المجلس ، الأمر الذي عبر عنه عبد الناصر في حديث له مع الهيئة البرلمانية ، بقوله انه يواجه في المجلس ٣٦٠ حزباً بعدد اعضاء المجلس ، والأمر الذي جعل ضياء الدين داوود عضو مجلس الأمة ١٩٦٤ وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يعلق في مذكراته قائلاً : « لم يكن دور المجلس واضحاً في ظل وجود تنظيم سياسي واحد »[٥٣] . ويذكر ان كانت مساهمة الأعضاء بالرأي في حدود المشاكل الاقليمية والمحلية والصغيرة « وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهم (والمضمونين) » ، « وكانت رئاسة المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد، وتضمن من سيقول في الاتجاه الذي تريده، خاصة في المواقف الهامة ، ولم تسمح بأي استجواب ان يرى النور بل كانت اكثر الاسئلة الحرجة تسوى وتحبس في الادراج »[٥٤] .

وهنا ترد الملاحظتان اللتان اثبتهما الدكتور محمد السيد سليم ، وهما ان اكثر دور لعبه مجلس الأمة ازاء حرب اليمن التي استمرت نحواً من خمسة اعوام ، كان الاستماع الى تقرير عنها من « عبد الحكيم عامر » في جلسة سرية . ثم ما كان من مجلس الأمة في بعض الحالات عندما يفوض رئيس الجمهورية في اصدارالقوانين رغم وجود المجلس،ثم ما لجأت اليه السلطة السياسية الامنية من اتخاذ اجراءات الاعتقال والحراسة ضد بعض اعضاء المجلس رغم الحصانة الدستورية التي يفترض

انهم يتمتعون بها ضماناً لآدائهم الواجب الدستوري كاملاً ، وقد حدث ذلك عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لأعضاء المجلس الذين كانت لهم روابط وثيقة مع المشير « عبد الحكيم عامر »[٥٥] .

وبالنسبة لمجلس الوزراء فقد آل اختصاصه العملي في صميمه الى ما يشبه ان يكون مجلس ادارة لشئون الانتاج والخدمات في الدولة ، دون ان تتاح له مكنة المشاركة في رسم السياسات العامة ، وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية والخارجية وشئون الأمن والتوجهات السياسية العامة ، وذلك حسبما يستفاد من أقوال لعبد الناصر نفسه ومذكرات وأحاديث لأمين هويدي وسيد مرعي وحسين ذو الفقار صبري وغيرهم[٥٦] . ولعل مما يذكر كمثال في هذا المجال حديث « محمد صدقي سليمان » رئيس وزراء مصر اثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، ذكر ان اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي اجتمعت في ظروف تصاعد الأزمة التي افضت الى الحرب ، وكان هو من اعضائها ، وأبلغهم الرئيس عبد الناصر انه قرر غلق مضيق شرم الشيخ وهو القرار الذي أفضى الى الحرب مباشرة ، ويقول « صدقي سليمان » في هذا السياق « كانت اللجنة تجتمع قبل ذلك لمناقشة مواضيع اقتصادية فقط » ، « لم يتكلم أحد من اعضاء اللجنة حتى المشير عبد الحكيم عامر ، ولذا فقد تساءلت عما اذا كانت المعلومات وتقارير المخابرات تحبذ هذا الاتجاه . وكان الاجتماع خالياً من الورق أو التقارير ، وقلت أن من الأفضل التريث في هذه القرارات الكبيرة حتى تتضح معالم الصورة تماماً ، ولكن كلامي لم يجد صدى ولم يتحدث أحد من اعضاء اللجنة . وبعد ذلك لم أسمع بخبر العدوان الا وانا في السيارة من المنزل في طريقي الى رئاسة مجلس الوزراء عندما سمعت صوت القنابل، وسألت فعلمت انها غارة فتوجهت الى القيادة . . . والواقع انني لمت نفسي لوماً شديداً لأني لم اتخذ اجراء ايجابياً بعد جلسة اللجنة التنفيذية العليا التي عرض فيها موضوع شرم الشيخ . . دون اعمال أو تحضير أو معلومات » ، وذكر اثناء هذا الحديث « وكان شمس بدران وزير الحربية قد ابلغ مجلس الوزراء انه عند زيارته للاتحاد السوفيتي سأله القادة السوفييت عن الاسطول السادس (الاسطول الامريكي في البحر المتوسط) فقال اننا عاملين حسابنا »[٥٧] .

ويتسق مع هذا العرض الخاص باندماج الوظيفة السياسية في اجهزة الامن ، الاشارة الى العمل السياسي الوحدوي الذي يرمي الى بناء ودعم القوى العربية الهادفة لتحقيق الوحدة والنهوض بالوطن العربي الواحد ، هذا نشاط سياسي خارج عن مجال

سلطة الدولة المصرية وهو عمل حزبي من الطراز الأول ، ومع ذلك تبدو شواهد كثيرة على ان هذا النشاط المصري كانت تمسك بخيوطه المخابرات العامة المصرية . ويذكر « حمد الفرحان » في ندوة « ازمة الديمقراطية في الوطن العربي » بعد حديثه عن بالغ تقديره للذروة القومية والتحررية الوحدوية التي كان يمثلها عبد الناصر وحركته وعهده ورفاقه ، يذكر « يؤخذ على عهد الثورة الناصرية ممارستها في التعامل مع القوى والتنظيمات الوطنية القومية خارج مصر . وقد كان من المفروض ان تعتبر تلك التنظيمات الحليفة الوحيده الصادقة المخلصة للثورة الناصرية في نضالها القومي وفي اهدافها ، وان تتعامل معها الثورة المصرية في تحالف ديمقراطي ، ولكن ذلك لم يحدث ، بل تعاملت الثورة المصرية مع جميع التنظيمات على أسس المخابرات فقط والتبعية فقط . . . وكانت لهذه الممارسة آثار ضارة وخطيرة على فعالية تلك التنظيمات في نضالها الديمقراطي » ، وذكر ان هذه الثورة التي تمتعت بأعلى درجات الرضا والقبول والشرعية في مصر وبين القطاع الغالب للشعب العربي عامة ، تعتبر في المحصلة النهائية مسئولة عن تحطيم المؤسسات الشعبية في قواعد الشعب المصري، وعن خلق نمط الحكم المركزي الواحدي المطلق مما الحق الاضرار بالحركات الوحدوية العربية خارج مصر ، وضرب على ذلك مثلاً من بلده الأردن الذي استطاع سنة ١٩٥٤ الوقوف ضد حلف بغداد ، ومن سوريا بعد سبع سنوات عام ١٩٦١ كيف انفصمت وحدتها مع مصر دون ان تثير مظاهرة واحدة في عمان(٥٨) . ويمكن الرجوع الى بعض التعليقات الأخرى التي اثيرت في هذه الندوة(٥٩) .

* * *

بقيت نقطة هي في الغاية من الأهمية في رسم أزمة النظام من خلال هياكله الفعالة ، وهي تتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها . ان المادة التاريخية التي انكشفت في السنوات القليلة الاخيرة تظهر بما لا يحتاج إلى مزيد تحقيق ، ان كان يقوم صدع هائل بين القيادة العسكرية المهيمنة على الجيش والممثلة في المشير « عبد الحكيم عامر » ، وبين القيادة السياسية للدولة ممثلة في « جمال عبد الناصر » . وان هذا الصدع شكل نقطة ضعف قاتلة في بنية النظام الناصري ، كما عبر عن ذلك « عادل حسين » في دراسته القيمة عن « الانهيار بعد عبد الناصر . . . لماذا »(٦٠) .

ويذكر « أمين هويدي » ان العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كانت واضحة ومحددة خلال عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، وكذلك اثناء حرب السويس وحتى

انفصال الوحدة مع سوريا ١٩٦١ ، وأنه منذ ذلك التاريخ الأخير « لم يكن كل شيء هادئاً في كواليس قيادة ٢٣ يوليو عندما صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ولا عندما صدر بعده في سبتمبر اعلان دستوري بنقل السلطة الى مجلس الرئاسة كمحاولة لايجاد قيادة جماعية بعد الانفصال »[٦١] . ان كان ذلك فاننا نلمس جذور الخلاف تضرب في الزمن الى ما قبل الانفصال السوري بخمس سنوات ، منذ حرب السويس في اكتوبر ١٩٥٦ . ويبدو ذلك جلياً من مطالعة مذكرات « عبد اللطيف البغدادي » التي تضمنت تفاصيل عن وقائع هذه الحرب وكان الحاكي خلالها ملازماً « لعبد الناصر » في الحركة اليومية بقدر لا يبدو انه توفر لغيره ايام الحرب[٦٢] . بل قد نلمس نزوعاً الى تميز القيادتين في القصة التي حكاها « صلاح نصر » ، ذكر انه منذ بداية الثورة كان هناك تنظيم داخل الجيش ، وكان المسئول عنه « جمال عبد الناصر » ثم سلمه الى « عبد الحكيم عامر » ، وبعد ان عين « عامر » قائداً للقوات المسلحة سلمت مسئولية التنظيم الى « صلاح نصر » ثم تركها الى « عباس رضوان » ثم آلت الى « شمس بدران » ، وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية . ثم ذكر « صلاح نصر » انه في ١٩٥٥ اكتشف « عامر » ان « ابراهيم الطحاوي » المشرف على هيئة التحرير يعمل عن طريق « توفيق عويضة » الضابط وقتها على تجنيد طلبة من الكلية الحربية باسم « جمال عبد الناصر » ، فغضب « عامر » من هذا التدخل وصفي التنظيم[٦٣] . على انه تظل مذكرات « البغدادي » تحمل مادة اكثر من غيرها عن تفاصيل الخلاف بين القيادتين ، سواء من حيث جذوره الممتدة الى ١٩٥٦، او من حيث الشقاق الذي تصاعد في ازمات مجلس الرئاسة المنشأ عام ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا[٦٤] . كما يفهم من حديث « كمال رفعت » ان جذور الخلاف تمتد الى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وانه رغم ما تحقق من نصر سياسي لمصر في هذه الحرب فان القوات المسلحة لم تكن أدت واجبها حسبما تقضي الاصول العسكرية ، وان الخلافات استمرت بين « عبد الناصر » و « عامر » خلال فترة الوحدة مع سوريا ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال وتشكيل مجلس الرئاسة[٦٥] .

وفي اطار هذا الخلاف بين القيادتين السياسية والعسكرية ، فان من يتتبع وقائع نظام ٢٣ يوليو خلال الفترة المدروسة يلحظ مفارقة هامة ، وهي انه مع كل حدث سياسي كشف ضعف القيادة العسكرية وعجزها عن آدائها المهام الموكلة اليها ، عسكرية كانت هذه المهام، كما حدث ١٩٥٦، أو سياسية كما حدث في انفصال سوريا ١٩٦١ ، مع كل حدث كشف عجزها وضعفها كان الخلاف يظهر بطبيعة الحال بينها

وبين القيادة السياسية للدولة ، ولكنه ينتهي ـ وهنا وجه المفارقة ـ بانتصار القيادة العسكرية على القيادة السياسية، وتسفر الحصيلة عن زيادة هيمنة القيادة العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة ، اي ان القيادة العسكرية كانت تنتصر في موازين الحكمَ بعد كل فشل او هزيمة سبّبتها للنظام كله .

ففي عام ١٩٥٦ طرد بعض الضباط المسئولين عن اخطاء القيادة العسكرية في الدفاع عن بور سعيد ، ولكن القيادات العليا للجيش سواء من القوات البرية أو البحرية أو الجوية ، والتي تقع عليها المسئولية الكبرى بالنسبة للأوضاع العامة للجيش ، هذه القيادات استمرت تتربع على كراسيها رغم ما انكشف من عجزها الفني والتنظيمي ، وما لبث نفوذ هؤلاء ومن أحاط بالقائد العام « عبد الحكيم عامر » من رجال مكتبه ، ما لبث هذا النفوذ ان استبعد « محمد حافظ اسماعيل » الذي تولى مسئوليات العمليات والتدريب في الجيش والمشهود له وقتها بأنه من أهم وأكفأ وأضبط من يعول عليهم في اعادة بناء القوات المسلحة بعد حرب ١٩٥٦ ، فنقل الى السلك السياسي بوزارة الخارجية . ثم ان القيادة العسكرية دعمت نفوذها أيضاً في موازين القوى داخل الدولة المصرية في ذلك الوقت بتعيين « صلاح نصر » ١٩٥٧ مديراً للمخابرات العامة ، نقلاً من منصبه كمدير لمكتب « عبد الحكيم عامر » لشئون التنظيم والادارة(٦٦) ، وتحقق بهذا قدر كبير من دعم السلطات للمؤسسة العسكرية ، اذ ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة ، بما لهذا الجهاز الاخير من دور فائق الأهمية في الوظيفة السياسية الامنية الضبطية المندمجة .

واذا كان امكن ان تختفي خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسي الكبير الذي تحقق للقيادة السياسية المصرية ، باجلاء قوات العدوان الثلاثي ودعم السياسة الوطنية المستقلة لمصر وبروز دور مصر العربي التحرري ودورها التوحيدي ، وبروزها كقوة من قوى حركات التحرر الوطني المتساندة على الصعيد العالمي ، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعي ، ودمجها لقضية التحرر الوطني بقضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، ان كان ذلك كذلك فقد اتى انفصال سوريا ومسئولية « عبد الحكيم عامر » عنه منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسي مقابل . وان ينكسر مشروع اساسي وتاريخي للدولة هو مشروع الوحدة العربية ، وان تنفصل الدولة الى دولتين ، فان هذا كله، وان كان يمكن الاحاطة به من الناحية الاعلامية فيما ينشر في الصحف والاذاعة وفيما يحجب عن النشر، وفيما يثار لتتلهى به الناس عن الحدث الكبير ، الا ان هذا الحدث ـ رغم هذه الاحاطة ـ يبقى مما يشكل

لدى القائمين بالأمر نذير شؤم للنظام كله يهدد بالتفكك . لذلك كان لا بد من اجراء جراحات هيكلية في النظام السياسي تقيمه على وضع جديد . وقامت المحاولة فعلاً بالبيان الدستوري الذي اقام مجلس الرئاسة كمجلس للقيادة الجماعية للدولة ، ثم بالاهتمام الزائد لبناء الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي السري بداخله بقصد موازنة قوة المؤسسة العسكرية ، ثم بدستور ١٩٦٤ الذي رسم أطر البناء السياسي التنظيمي للدولة .

وتفجر الصراع مع القيادة العسكرية بُعيد تشكيل مجلس الرئاسة ، ومحاولة « عبد الناصر » من خلال هذا المجلس اخضاع الجيش لهيمنته وسلب سلطات « عبد الحكيم عامر » . ويمكن تتبع وقائع هذا الصراع فيما اشير اليه من مراجع سبق بيانها دون داع للاسهاب فيها الآن . على ان الصراع الذي بلغ شأوه في ذلك الوقت قد انتهى ببقاء المشير « عبد الحكيم عامر » قائداً عاماً للجيش باسم (نائب القائد الأعلى) وبكافة سلطاته السابقة على الجيش ، ومعه كل من كان حوله من قادة الاسلحة البرية والجوية والبحرية ومن اعضاء مكتبه جميعاً وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية . ثم جاءت حرب اليمن ١٩٦٢ فزادت هؤلاء جميعاً قوة على قوة وهيمنة على هيمنة ونفوذاً على نفوذ وسلطاناً على سلطان .

ترد اسباب تراجع « عبد الناصر » أمام « عامر » الى عدد من الأمور تضمنتها مذكرات البغدادي[٦٧] ، ويلخصها « كمال رفعت » في حديث له بانها تتعلق بتقديم قادة الاسلحة الثلاث استقالاتهم وانهيال البرقيات من الضباط تطالب ببقاء المشير ، وبمحاولة اعضاء مجلس الثورة السابقين « فرض ارادتهم بعزل عامر »[٦٨] ، والمقصود بهذه الاخيرة ليس فرض ارادة هؤلاء بعزل عامر على غير رغبة عبد الناصر ، اذ كان « عبد الناصر » يرغب ويتخذ الحيل لتحقيق هذا العزل ؛ انما المقصود هو خوف « عبد الناصر » من حلول هؤلاء محل المشير في سلطاته . ويمكن ان يضاف الى ذلك ما اشار اليه « البغدادي » من ان « صلاح نصر » كان منضماً الى « عامر » يجتمع به يومياً ويعمل لصالحه وذلك حسبما سمع « البغدادي » من « عبد الناصر »[٦٩] .

اما وجهة نظر « عامر » و « صلاح نصر » في ذلك الموقف فتظهر مما حكاه « صلاح نصر » من ان عبد الناصر كان يطالب في أزمة ١٩٦٢ بما كان « محمد نجيب » يطالب به في أزمة ١٩٥٤[٧٠] . وهذا التصور الذي ينقله « صلاح نصر » بالغ الدلالة في ان يدرك القارىء اليوم كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين

هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته ، وان « عبد الناصر » بالنسبة لها صار كشأن « محمد نجيب » بالنسبة لمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٤ . وقد استخدم رجال المشير في هذا الصراع ما كان استخدمه « عبد الناصر » في ١٩٥٤ من حجج لاحكام قبضته على الجيش، ومنها ان الجيش بغير هذه الطريقة سيكون عرضة للانقسام بين المجموعات المختلفة ، وجرى في ذلك تشبيه مجلس الرئاسة لسنة ١٩٦٢ بمجلس قيادة الثورة وجماعاته المتعارضة سنة ١٩٥٤ . ويعترف « صلاح نصر » في حديثه بأنه قدم استقالته تضامنا مع المشير في أزمة ١٩٦٢ ، وان كان يسند الاستقالتين الى انهما كانتا تطالبان بالديمقراطية أو توسيعها[٧١] . وهذا سند يمكن للقارىء بالاطمئنان الكبير ان يغض النظر عن الاهتمام بجديته .

ويحكي « أمين هويدي » أن « عبد الناصر » ربما وجد نفسه « بعد الانفصال في موقف صعب مع المؤسسة العسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامر » « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها ، ولكن إهمال ذلك أدى بالقيادة العسكرية لكي تشكل بروزاً وورماً خطيراً أصبح من الصعب استئصاله ، وأصبحت القيادة السياسية ينقصها القدرة ، ولا أقول الرغبة لازالة هذا الورم . وهنا اهتزت الأمور فتغيرت طبيعة العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية » ، « وهنا يتساءل كثيرون ـ وأنا معهم ـ لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لعجز في القدرة بعد اختلاف موازين القوى بين القيادتين ، وربما تكون القيادة السياسية قدرت أنه لتصحيح الأوضاع لا بد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعدة لهذا الصدام الا على الأرض الملائمة وفي الوقت المناسب . . . وربما يرجعها البعض الآخر الى تغلب عامل التوازن بين اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم والله أعلم »[٧٢]

وتقودنا هذه العبر الأخيرة الى ما قادتنا اليه عبارة « كمال رفعت » من أن « ظاهرة المشير عامر»، في قيامها منذ ١٩٥٣ وفي استمرارها ، وفي هيمنتها من بعد ، كانت نتاجاً للسلطة الفردية ومنهجها في المحافظة على التوازنات من دونها ، ولكن أدى ذلك الى أن موازين الدولة كلها اختلت. وكانت هذه الظاهرة هي نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة واتخاذ القرار ، حسبما أسفر عنها النظام من سلطان شمولي مركزي فردي تسيطر فيه أجهزة الأمن على الوظائف السياسية . وبهذا انتجت السلطة الفردية نقيضها وهو إنفلات السلطة ، واذا كان « أمين هويدي » يلاحظ أن هذه السلطة كانت « لا تميل كثيراً الى أن يستقر فرد في مكانه لمدة طويلة »[٧٣] ، وهذا فيما نظن

من آليات العمل التلقائي للنظم الفردية ، فقد لاحظ « هويدي » في كتاب آخر له أنه رغم هذه الصفة لدى «عبد الناصر»، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة هو هو لم يتغير « وان المناصب الرئيسية لقواتنا المسلحة ظل يشغلها نفس القيادة لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل»[٧٤]. وذلك، فيما نظن أيضاً، لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية ولكنه يتعارض أيضاً مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية التي توجب أو تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة نسبية تفوق سرعة التغيير للقيادات المدنية ، لتتواكب مع ما يستلزمه بناء الجيوش وتنظيمها من تطور دائم للمعدات والأسلحة ووسائل التدريب وغير ذلك . وهكذا كان المشير « عبد الحكيم عامر » كما يذكر « هويدي » نفسه قادراً على اتخاذ قراراته مستقلاً عن القيادة السياسية « ولم يكن في غالب الأحيان يستمع الى أوامرهم » ، ثم يشير الى « استقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل النكسة (يقصد هزيمة ١٩٦٧) »[٧٥] .

أما عن دور المؤسسة العسكرية في مهامها الرئيسية المتعلقة باعداد الجيش والتهيئة للقتال دفاعاً عن الوطن أو هجوماً على الأعداء ، فهنا نقرأ « لأمين هويدي » أيضاً اشارات واضحة عن تقصير القيادة العسكرية في تجهيز الخطط وتعديلها بالسرعة المطلوبة، وفي التدريب المستمر وقت السلم لتكون مهيئة لعملها وقت الحرب، وفي تفرغ الوحدات لمسرح العمليات ووضع خطط التعبئة وتجربتها واجراء المناورات وتدريب الرئاسات ، وذكر أن الثابت أنه لم يخصص من الوقود (البنزين) لأغراض التدريب أكثر من ٥٪ من حجم الوقود المخصص للقوات المسلحة ، كما أن القوات الجوية عجزت عن تدريب الطيارين فلم يجاوز عددهم ١٥٠ طياراً ، بينما كانت الطائرات القاذفة والمقاتلة الصالحة يبلغ عددها ١٥٤ طيارة ، ويقارن ذلك بالوضع في اسرائيل حيث كان لديها ألف طيار للعمل على ٣٧٦ طيارة . وينتهي من ذلك الى أن قيادة الجيش « فرطت في الامانة التي وضعتها البلاد بين يديها فأهملت أعداد قواتها . . . تفريط في الأمانة واستهانة بمقدرات الشعب وعدم تقدير الأمور »[٧٦] ثم يشير الى المعلومات داخل الجيش المصري عن العدو ، فيصفها بأنها لم تكن متيسرة ، سواء عن مطارات العدو أو أرضه أو مستودعاته ، ولم يكن في المقدور تمييز طائرات العدو[٧٧] .

وفي المقابل نلحظ ما يشير اليه الفريق « محمد فوزي » عن نشاط الجيش في غير شئون القتال والتدريب، ويذكر أنه ابتداء من عام ١٩٦٢ تركزت السلطات «في يد

المشير » عبد الحكيم عامر « الذي ثبت مركزه وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وصارت له كل اختصاصات الدفاع عن الدولة[٧٨] . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ باعتبار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسئولاً أمام رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة عن القوات المسلحة « وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الادارية والعسكرية » ، وبهذا تركت المسئولية كلها عن الجيش في يد المشير . ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بنقل اختصاصات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة واختصاصات وسلطات القائدالعام المنصوص عليهما في القانون ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ الى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكذلك فصل ميزانية الجيش عن ميزانية القوات المسلحة . ثم لما عين « شمس بدران » وزيراً للحربية في ١٩٦٦ (وكان مديراً لمكتب المشير) صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسئولاً أمامه ، أي أن وزارة الحربية صارت جزءاً من قيادة الجيش بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل ، ثم صدر قرار نائب القائد الأعلى « عبد الحكيم عامر » بضم عدد كبير من الاختصاصات إلى وزير الحربية، وهي المتعلقة بشئون الأفراد والضباط، ترقية وتعيينا وانتدابا، وبادرة القضاء العسكرية، تحقيقات ومحاكمات، وبإدارة المخابرات الحربية المسيطرة على أمن القوات المسلحة والشئون العامة والتوجيه المعنوي ، ضم ذلك كله الى وزير الحربية « شمس بدران » الذي كان مديراً لمكتب المشير ثم عين وزيراً للحربية والحقت بتعيينه الوزارة كلها بمكتب المشير . وذلك فضلاً عن اختصاصه بجميع الشئون المالية والادارية والخدمات ، وفضلاً عن تبعية الأجهزة المالية له . ثم نقلت اليه تبعية مصلحة السواحل وحرس الجمارك والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة ومكتب التنظيمات العسكرية ، ثم نقلت اليه تبعية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

ويذكر « محمد فوزي » بعد ذلك كله « تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم المحلي لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات ، كما تم ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزارة الحربية وبين قطاعات كثيرة من الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء في أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام ، وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء في الخارج من الضباط . . . ثم السيطرة على

المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين الحرس الوطني في مهمة التدريب . . » ، واذا كان « عبد الناصر » قد عين « محمد فوزي » في مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة على غير رغبة من المشير وجماعته ، فقد سلبت سلطات رئيس الهيئة « وأصبحت أنا ووظيفتي بدون مسئولية قيادية أو سلطة ، بل ومحاصر أيضاً من وجهة النظر الأمنية » ، « وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعي لأجهزة الدولة المركزية »[٧٩] .

هكذا يظهر جلياً أنه كان ثمة سلطتان في مصر ، سلطة دستورية تتمثل في رئيس الدولة وسلطة فعلية تتمثل في رئاسة القوات المسلحة ، وذلك اذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذي استخدمه « أحمد لطفي السيد » في بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة في القوات المسلحة ونشاطاتها ، انما امتدت الى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة . وتشير مذكرات « حسن طلعت » الى ما كان من رغبة أجهزة أمن الجيش في السيطرة على أجهزة مباحث وزارة الداخلية وخاصة في ١٩٦٥[٨٠] . كما سبقت الاشارة الى امتداد هذا النفوذ في أجهزة الدولة الادارية والانتاجية وفي القطاع العام ، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير « عامر » فيها . وفضلاً عن ذلك كلف المشير وأجهزته بمهمات داخلية خطيرة، كلجنة تصفيه الاقطاع ١٩٦٥، واعتقالات الأخوان المسلمين والتحقيق معهم في السنة ذاتها، اذ تولت هذه المهام في الأساس الشرطة الجنائية العسكرية . ثم أسند للجيش مهمات ادارية مثل اصلاح مرفق النقل العام والسيطرة على الجمارك .

وقد بلغ من ابتعاد « عبد الناصر » عن معرفة أوضاع الجيش أنه في صميم أزمة مايو ١٩٦٧ التي انتهت بحرب يونيو وهزيمتها المعروفة ، لم يكن « عبد الناصر » على بينة من حالة سلاح الطيران المصري ، ولا كان قادراً على سؤال المشير في هذا الشأن ، وذلك حسبما يفهم من مذكرات « محمود رياض » وزير الخارجية[٨١] ، وفي صميم هذه الأزمة كذلك طلب المشير من « عبد الناصر » أن ينقل الى وزارة الخارجية عشرة من قيادات الضباط الذين فوجىء « محمود رياض » بأسمائهم لسابق معرفته بأنهم من القادة الأكفاء ، وكان في مقدمة هؤلاء اللواء « أحمد اسماعيل » الذي قاد فيما بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد سلم « عبد الناصر » طلب المشير وقائمة الأسماء الى « محود رياض » دون اعتراض واضح منه[٨٢] . وبعد هزيمة ١٩٦٧ وسقوط دولة المشير ورجاله تولى « محمد فوزي » وزارة الحربية لاعادة بناء الجيش المصري ، وقد

لاحظ « محمد فوزي » أن « عبـد الناصـر » لم يكن على معرفـة بشئون الجيش على مدى أعوام سابقة «حتى أسماء القادة الكبار، ومنهم دفعته، كان يسأل عنهم ويريد أن يطمئن على سير أحوالهم خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت »[٨٣] .

لقد ذكر « عبد الناصر » في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ٤ يوليو ١٩٦٧ ، تعليقاً على أوضاع النـظام قبل الهـزيمة « تفككت الـدولة لأحـزاب عديدة غير معلنة ، حزب « عبد الحكيم » ، حزب « زكريا » ، حزب « السادات » ، حزب « علي صبري » . . . الخ بهذا الشكل حدث تفسخ في الوزارة . . . « وذكر في اجتمـاع اللجنة ذاتهـا في ٣ أغسطس » « اذاً احنـا جميعاً غلطنـا . . . اننا أكبـر هيئة سياسية في البلد . . وكـان عددنـا ٧ أعضاء فقط ولم نتكلم ، ولم نقـل الحقائق في وقتها ، بينما كان رئيس لجنة تصفية الاقطاع عبد الحكيم جالساً معنا في هذا المقعد ، هذا يعني أن النظام تدهور وتدرج في السقوط الى الحد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة . . »[٨٤] ويذكر أمين هويدي بعد خمسة عشر عاماً من وفاة « عبد الناصر » « أن الشيء الذي عجزت الثورة عن تحقيقه هو علاقة القيادة السياسية بالقيادة العسكرية . . وأنا أؤكد أن النكسة الأساسية لهذه الثورة كانت نتيجة لعدم النجاح في تطبيق هذا الأمر . . »[٨٥] .

الفصل السادس

خاتمة وتعقيب

بعد هزيمة ١٩٦٧ صفيت القيادة العسكرية السابقة تماماً وعلى رأسها المشير « عبد الحكيم عامر » ، وصفيت امتداداتها في الحياة المدنية .. كما صفيت قيادة المخابرات العامة التي يمثلها « صلاح نصر » . وأعيد تشكيل الاتحاد الاشتراكي، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة، وأعيد تشكيل أجهزة القطاع العام ومؤسساته وشركاته ، واستبعد من ذلك كله ما كان يمثل امتداداً للقيادة العسكرية السابقة ، كما أعيد تشكيل القيادات العليا في ادارة المخابرات العامة ورأسها « أمين هويدي » . لقد سقط هذا الذي سمي بروزاً أو نتوءاً أو ورماً ، ولكنه سقط بثمن باهظ وأليم جداً ، باهظ وأليم الى حد أنه يمكن اعتباره أنه تم بعد فوات الأوان . وكما يذكر « عادل حسين » « أن مصر لم تخسر فقط قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الاقليمية في النسق الاقليمي . . . وأصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوى - بما لا يقاس - في مواجهة الناصرية ، فانهيار القوات المسلحة واحتلال الأراضي أعطى للولايات المتحدة فرصة أن تعرض المقايضة : سيناء في مقابل تصفية الناصرية . ومع هذا الضعف في مواجهة الانتصار الأمريكي الصهيوني ، ضعف أيضاً هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفييت »[1] .

ويمكن أن نضيف الى ذلك أن مشروع الاستقلال والنهوض، الذي قامت عليه ثورة ٢٣ يوليو وقامت به، قد انكسر في ٥ يونيو ١٩٦٧، وظهرت آثار ذلك تباعاً في السبعينات واضحة للعيان . لقد اتخذت اجراءات جادة وصارمة لاعادة بناء الجيش المصري بعد الهزيمة بأيام قليلة ، وجرى بناء الجيش فعلاً من خلال الإعداد والتدريب الشاق بما مكن من خوض حرب اكتوبر ١٩٧٣ واحراز نصر عسكري هام

بها ، ولكن هذا النصر العسكري المؤزر كان من شأنه أن تنضاف أرصدته في موازين السياسة الى قوى الانتكاس على مشروعات الاستقلال والنهوض التي قامت بها من قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وقد استردت مصر سيناء فعلا، وهذا ليس بالأثر القليل للانتصار العسكري لحرب ١٩٧٣ ، ولكن جاء استرداد سيناء في الموازين السياسية التي جرى تعديلها على مدى ست سنوات بعد حرب ١٩٧٣ ، جاء ذلك لا في مقابل انتصار عسكري فقط ولكن في مقابل عدول كبير عن السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً . ومع كل ذلك بقي أثر هزيمة ٥ يونيو مر المذاق عميق الأثر محفور النتائج على صخرةالتاريخ المصري . ولا أظن أن خلافاً يقوم بشأن مسئولية النظام السياسي لحكومة ٢٣ يوليو فيما استشرى في الجيش من عيوب قاتلة على مدى الستينات ، ولا أن خلافاً يقوم بشأن أثر هزيمة ١٩٦٧ في تقويض هيكل السياسات الوطنية التي كانت متبعة من قبل ، ولا أنه تمكن المبالغة فيما أدى اليه ذلك من انتكاس سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد العربي العام. وهكذا فإن السلطة الفردية، التي قامت باسم جمع الشمل وتوحيد الارادة السياسية، وبقصد انجاز المهام الوطنية العليا بالسرعة والحسم المرجو، قد أفضت الى نقيضها ، لا من حيث تفكك النظام فقط ولكن من حيث القدرة على الحفاظ على استقلال الوطن ومشروع نهضته .

لقد تغيرت الأوضاع تغيراً ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . بدأت تظهر في حركة اضرابات طلبة الجامعة في فبراير ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ ، وهي تقريباً أول اضرابات شعبية تظهر في مواجهة نظام ٢٣ يوليو من ١٩٥٤ ، وتمثل في هذه الاضرابات أن نظام عبد الناصر بعد الهزيمة قد اهتزت شرعيته السياسية لدى المواطنين ، ولم يعد يحمل القدر الذي كان يحمله من الثقة المفترضة فيه ، لا من حيث وطنية الحكم وصيغه العامة في النهوض ، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية في انجاز أهدافه أو في الحفاظ على ما كان أنجز منها . وقد سبقت الاشارة في صدر هذه الدراسة الى أن قضية الديمقراطية من حيث هي نمط في تنظيم الدولة والمجتمع وتنظيم حركة الافراد والمؤسسات ، هذه القضية كانت في التاريخ المصري مرتبطة ومشروطة وخادمة للقضية الوطنية ، قضية التحرر من الاستعمار .

واستجابة لهذا الوضع السياسي الجديد طرحت السلطة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي يمثل استجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية، واعترافا بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التي كانت قائمة من قبل ، ووعداً بعدم السماح بأن تظهر من جديد ما

اصطلح على تسميته باسم مراكز القوى ، ولبناء البديل الصالح فيما اصطلح على تسميته أيضاً باسم « دولة المؤسسات » ، ولكن لم يتح للقيادة في هذا المجال من الانجاز ما أتيح لها من انجاز في اعادة بناء الجيش المصري . بل لعل السلطة السياسية الفردية لم يتوافر لها من الانطلاق ما توافر لها في هذه الفترة بعد أن صفيت المراكز الأساسية لمناوأتها داخل الجيش والمخابرات العامة .

وفي هذه الفترة جرت محاولات للهيمنة على السلطة القضائية على أسلوب مخالف لما كان عليه الوضع قبل الهزيمة . وايضاحاً لهذه النقطة يمكن الاشارة في عجالة الى ما سبقت الاشارة اليه في الفصول الأولى من أن جهاز الدولة الذي اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية من الوجهة العملية كان قد أحاط بالسلطة القضائية وحاصر وجودها المستقل . وبهذا لم تتدخل الثورة في شئون القضاء في السنوات الأولى ، وإنما أحاطت به وحاصرت وظيفته ، وأمكنها أن تصدر من التشريعات ما يمنع اللجوء الى المحاكم بالنسبة لما يمس النشاط السياسي للدولة مساساً مباشراً ، كما أمكنها أن تنشىء محاكم خاصة تختار لها قضاة معينين بأسمائهم من الضباط أو من غيرهم للنظر في القضايا السياسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة . وكان للدولة في ذلك الوقت قبل هزيمة ١٩٦٧ من القوة المادية والمعنوية ما استطاعت به أن تطبق هذا الوضع ، بخصائصه الثلاث : الأولى إستيعاب الوظيفة القضائية ، والثانية سلب بعض الاختصاص القضائي ، والثالثة انشاء المحاكم الخاصة بكل حالة تهمها بعينها . وبهذا الوضع لم تكن ثورة ٢٣ يوليو محتاجة لتدخل في الشئون الداخلية للقضاء العادي وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد وضمانات مستقرة .

ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ ضعف النفوذ المعنوي للدولة ، وبدأت المعارضة السياسية تتوالد بكافة اتجاهاتها ، فلم يعد يسوغ لدى الرأي العام تقبل انشاء المحاكم الخاصة ، بعد أن اهتزت الشرعية السياسية للنظام عامة . ومن جهةأخرى بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء العادي تحاول من خلال نشاطها القضائي اليومي أن توسع من ولايتها المنتقصة من خلال بعض الأحكام التي بدأت تناقش من بعيد مدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة، سواء السياسية أو الاقتصادية. وأن تجاوز. بتوسيع اختصاصها، النطاق المضروب عليها.

وتنبهت الدولة بحذر لبداية هذه الموجة وما قد تفضي اليه من اخلال بما اعتادته في عملها السياسي من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع ، فبدأت محاولة ادخال

القضاء والقضاة في الاطار السياسي للدولة ، ومحاولة النفوذ الى الجهاز القضائي نفسه . واتخذ ذلك سبيلين ، هما الدعوة لادخال القضاة في التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي) ، والدعوة الى إعادة صياغة الهيكل القضائي نفسه بالمناداة بالقضاء الشعبي ، أي محاولة ادخال عناصر من غير القضاة في المحاكم . وهاتان المحاولتان هما ما وقف القضاة ضدهما بالحركة الشهيرة التي قامت في نادي القضاة والتي صدر فيها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأعلن معارضته الصريحة لتلك المحاولات جميعاً . ويمكن الرجوع في تفاصيل حركة نادي القضاة الى كتاب المستشار « ممتاز نصار »[٢] .

وفي أغسطس ١٩٦٩ واجهت السلطة هذه الحركة باصدار ثلاثة من القوانين حلت بموجبها الهيئات القضائية جميعها وأعادت تشكيلها ، بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية،منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارين من محاكم الاستئناف وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية . وفي الوقت نفسه شكلت لأول مرة محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والغاء ما يصدر غير متفق منها مع مبادىء الدستور ، وصيغت هذه النقطة بطريقة تنبىء عن أن انشاء هذه المحكمة كان مكسباً قضائياً وتطويراً للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين . ولكن طريقة انشاء المحكمة واختيار أعضائها وتفاصيل الأحكام الخاصة بها يكشف عن أن كان المقصود من انشائها في الأساس هوحجب المحاكم العادية المدنية والادارية من مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقاً للمبادىء التي كانت أرسيت في بداية الخمسينات قبل الثورة ، وكانت قد عادت حركةالمحاكم بعد هزيمة ١٩٦٧ تعمل على احياء تلك المبادىء وتشرع في تطبيقها .

ودل ذلك كما دلت طريقة تطبيق بيان ٣٠ مارس على أن نظام الحكم يستعيد سماته السابقة في ظروف أوضاع جديدة ، ولكن بطريقة أكثر رشداً والتفاتاً لمشاكل التطبيق والتنفيذ واهتماماً بمعالجتها . أما الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية فلم يظهر بشأنها تغير جذري . وبقي تنظيم الدولة قائماً على أساس من القيادة الفردية .

* * *

لقد توفي « جمال عبد الناصر » في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وخلفه « أنور السادات » الذي كان عين نائباً عن رئيس الجمهورية في السنة الأخيرة لعهد عبد

الناصر. واذا كان أنور السادات من الضباط الأحرار ومن مجلس قيادة الثورة القديم ثم تولى مناصب ذات وجاهة ما في العهد الناصري ، عضواً في بعض المحاكم الخاصة الاستثنائية، ورئيساً لتحرير جريدة الجمهورية فترة ما، ووكيلاً لمجلس الأمة ورئيساً لهذا المجلس ، فانه في كل هذه الأمور لم يتول منصباً تنفيذياً ولا قاد جهازاً من الأجهزة التي تعتبر مما عليه المعول في قيام الدولة الناصرية واتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها . لذلك كان تعيينه رئيساً للجمهورية مع بقاء اجهزة الدولة كلها تقريباً بقياداتها السابقة التي كانت تتضمن رجالاً من أخلص المعاونين لعبد الناصر والمؤمنين بسياسته المنفذين لها ، كان ذلك مما يترجح معه الظن أن الدولة باقيةمستمرة على حالها وأن « عبد الناصر » لا يزال بمعاونيه في الأجهزة المختلفة ، هوما يزال يشغل الرئاسة .

هنا يبدو تنظيم ٢٣ يوليو الذي سبق ايضاح خريطته وهياكله عنصراً هاماً في تشكيل العملية السياسية بقاء أو تغييراً . ويكفي دليلاً على ذلك ما حدث في مايو ١٩٧١ ، وهو أن رئيساً جديداً قام على قمة السلطة ولم يتول فيها من قبل عملاً تنفيذياً ، ولا عرف أن له رجالاً ينتشرون في الأجهزة ذات التأثير والحسم ، وهذا الرئيس قد شبت الخصومة بينه وبين كل قادة أجهزة الحكم في عهد عبد الناصر حول السياسات المتبعة ، وكان هؤلاء الخصوم هم عمد الدولة ، وفيهم وزير الحربية الذي نيط به بناء الجيش بعد الهزيمة الفريق « محمد فوزي » ، و« شعراوي جمعة » وزير الداخلية المشرف على الأمن العام في مصر والمهيمن على ادارة المباحث العامةالمختصة بالأمن السياسي الداخلي والتي استردت هيمنتها على الأمن الداخلي بعد الهزيمة وسقوط صلاح نصر وشمس بدران ، « وأحمد كامل » رئيس المخابرات العامة الذي تولاها بعد « امين هويدي » ، و« عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبي، أي الاتحاد الاشتراكي ، و« محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف على الاذاعة والتلفزيون والصحافة ، ومن هؤلاء التنظيم الطليعي الذي كان بني داخل الاتحاد الاشتراكي ويجمع في قمته نخبة من هؤلاء وغيرهم من المهيمنين على مراكز الدولة والصحافة وغيرها . هذا الرئيس الجديد واجه هؤلاء جميعاً وهم ذوو خبرة ومران ، فماذا كانت النتيجة ، انتصر الرئيس الجديد .

لقد ساعد على هذه النتيجة أن هزيمة ١٩٦٧ كما سبقت الاشارة كانت قد صفت الهيمنة التي مارستها ،ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى قبل الهزيمة ممثلة في قيادة الجيش والمخابرات ، وأن القيادة السياسية للدولة ممثلة في« عبد الناصر »

كانت بعد الهزيمة قد استردت سلطتها الفردية الفعلية ، وصارت مفاتيح المؤسسات جميعاً والأجهزة كلها في قبضة رجل واحد، رسمه وصفه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية . وهذه النقطة تقودنا الى ملاحظة هامة وهي أن السلطة الفردية في الستينات قادت الى نقيضها من حيث التفكك الذي أسمي فيما بعد بمراكز القوى ، وهي خليقة دائماً في المدى الطويل أن تؤدي الى هذا النقيض ، هذه السلطة الفرديةالتي استردت بعد هزيمة ١٩٦٧ سلطانها المتوحد قد مكنت بسهولة من ضرب النظام الناصري وتصفيته لمجرد أن توفي رئيس الجمهورية صاحب تلك السياسات ، فهي في الحالة الأولى قبل الهزيمة قد أفضت الى نقيضها تنظيمياً وهو التفكك ، وفي الحالة الثانية بعد الهزيمة قد أفضت الى نقيضها من حيث المضامين السياسية والاجتماعية . لقد خاض « السادات » معركته ضد كل أجهزة الدولة الناصرية في معركة دامت وحسمت في يومين اثنين، وكان معه فيها رئاسة الحرس الجمهوري ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام .

والناظر الى وقائع هذه المرحلة من بعيد يرى فيها كل ملامح الانقلاب السياسي ، ولكن اعتياد المصريين منذ ٢٣ يوليو على أن رئاسة الدولة هي المصدر الشرعي أساغ لدى جمهور كثيف من الرأي العام برهة من الزمن أن النظام القائم انما يقضي على محاولة انقلاب ضده ، وأن رجال الدولة خصوم رئيس الجمهورية وهم عمد الدولة والقائمون عليها وعلى نظامها وسياساتها ويملكون القدرة على توجيه أجهزة التحريك السياسي والتنفيذي كلها ، ساغ لدى الرأي العام أيضاً برهة من الزمن أن هؤلاء كانوا يحاولون عمل انقلاب . وكان مع هؤلاء الغالبية الغالبة من أعضاء مجلس الأمة وفيهم رئيس مجلس الأمة الدكتور « لبيب شقير » ، وكان معهم أيضاً الغالبية الغالبة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي مواجهة هؤلاء جميعاً يرى رئيس الجمهورية المنفرد هو صاحب الشرعية وبدا كل ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد « تمرد » ، وهذا مثل فذ يوضح مدى الأهميةوالخطورة والحيوية البالغة للجانب التنظيمي عند بناء السياسات ، وأنه لا يتصور لمضمون سياسي اجتماعي أن يقوم ويستمر بغير شكل مؤسسي تنظيمي يلائمه ويعمل به ويحتمي . كما يبين الى أي حد كان قد بلغ التناقض بين الشكل التنظيمي لنظام ٢٣ يوليو وبين مضامينه السياسية والاجتماعية ، وكيف أدى هذا الشكل الى نتائج سلبية على هذه المضامين سواء في الصورة التي جرت بها هذه النتائج قبل الهزيمة ، أو في الصورة التي جرت بها بعد الهزيمة .

ثم جانب آخر ، فقد اطرد من السياسات في السبعينات ما يعاكس في الكثير منه السياسات السابقة، وما لم يرض عنه الكثيرون وسخطوا عليه ، ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته ورده ، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية يمكن بها فعل شيء . ان دولة الخمسينات والستينات بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعية واقتصادية قد طويت . وقد بدا لكثيرين عبر سنوات من السبعينات أن ثمة استمرارا وأن الأمر أمر تعديل وليس أمر تغيير . ومن هؤلاء بعض من صفوة المثقفين والمفكرين السياسيين . وكان هذا استصحاباً لأوضاع ما قبل مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية . لقد جرى العدول في السبعينات بالأسلوب ذاته الذي كان يجري به التغيير من قبل ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة ، وتتجمع لها كل خيوط التحريك في الدولة والمجتمع . ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة في السبعينات كانت أطلق في السلطان وفي تقرير السياسات مما كان عليه الوضع أيام « عبد الناصر » ، وذلك مردود الى ما سبق ذكره من نتائج حرب ١٩٦٧ من حيث قضائها على الاستقلال (أو النتوء) التنظيمي للمؤسسة العسكرية .

* * *

ثمة عدد من الملاحظات التي يمكن بها انهاء هذه الدراسة . وقد يقال ان الاواصر قوية وعضوية بين السياسات والأهداف ، أي بين المضامين السياسية والاجتماعية لأي نظام ، وبين الأوضاع والأبنية التنظيمية التي تتواءم مع تلك المضامين ، وهي آصرة تؤدي الى تبادل التأثر والتأثير بين الأمرين بل انهما يتبادلان التشكل . ويفرع البعض على هذا الأصل الذي يسلم به كاتب هذه الدراسة ولا يجحده ، يفرع البعض بأن معارك الاستقلال التي خاضتها البلاد والمعارك التي طرحت عامة في الخمسينات والستينات تحقيقاً ودفاعاً عن مشروع التحرر السياسي والاجتماعي ،قد ارتبطت بهذا التشكل التنظيمي الذي أوضحته هذه الدراسة . وقد تكشف هذه الدراسة نفسها وخاصة في فصولها الأولى عن بعض ما أملته الضرورات في تشكل النظام على الوجه الموصوف ، ولكن مع مراعاة كل ذلك يتعين الا يغيب عن البال ان هذا التشكل ذاته يحمل قدراً كبيراً من المسئولية إن لم تكن المسئولية كلها ، في الانتكاس بالمشروع الذي أريد بهذا التنظيم تحقيقه والدفاع عنه . ومن الناحية النظرية أقول[٣] انه مع التسليم بالأواصر بين المضامين السياسية والاجتماعية والأبنية التنظيمية ، أقول ان ثمة قدراً من التمييز بينهما ، وهو تمييز قد نختلف في حجمه ولكنه موجود ، وبه يصعب القول بأن ثمة تلازماً غير منفك بين صيغة اجتماعية

سياسية معينة ، وبين بناء تنظيمي حتمي معين . تلك نزعة قالبية آلية لا يبدو أنها صائبة .

وداخل إطار الفكر السياسي نفسه ثمة إمكانية ليست محدودة ، للتمييز بين الأصل النظري للفكرة السياسية ، وبين النماذج التطبيقية التي ترسم الأبنية والعلاقات والقنوات . لذلك فإن الزعم بأن التنظيم النيابي مثلاً لصيق بالنظرية الليبرالية زعم غير مقنع . والنموذج النيابي يمكن الأخذ به ووضعه في سياق وتوظيف تنظيمي آخر لخدمة مضامين سياسية واجتماعية أخرى . صحيح أن النموذج التنظيمي في نشأته الأولى يظهر في إطار أوضاع تاريخية واجتماعية ملابسة ، وفي ظل صراعات اجتماعية وسياسية محيطة به ، وقد يظهر في حضن نظرات سياسية مسوغة ، ولكنه بعد ذلك وبوصفه نموذجاً تنظيمياً تطبيقياً ، يمكن نقله وأعماله في ظروف أخرى .

ستتغير عند النقل الوظيفة المؤداة ، وعلينا حتماً أن نكون على إدراك وبصر دقيق بأثر النقل في اختلاف الوظيفة . ويمكن بطبيعة الحال تعديل النموذج المنقول في بعض صياغاته ورسومه التفصيلية ، بما يتلاءم مع الفاعلية المرجوة من اعمال النموذج التطبيقي المعدل في ظروف متغايرة . وكل تلك العمليات تشكل رصيداً فكرياً في المجال التنظيمي ، وتجعل هذا المجال التنظيمي له من التميز ما يمكن أن يصنف منه علم يدرس في تطوره دراسة متميزة .

وفي هذا الخصوص فأنا أتصور أن اختلاف النظام الاجتماعي لا يقتضي بالضرورة واللزوم اهدار أسس تنظيمية ثلاثة للنظام السياسي ، في المجتمعات التي تشابكت وتعقدت أوضاعها ومشاكلها ، وهي :

أولاً ، مبدأ التعدد التنظيمي . وقد نقر ضوابط لهذا التعدد ، وقد تتفتق الضرورة التاريخية عن تنظيم سياسي جامع ، أقول جامعاً وليس وحيداً ، بمعنى أن يكون تنظيماً يمثل التيار الغالب في المجتمع في ظروف أوجبت هذا الاجتماع الحاشد الكبير . ولكن ذلك ينبغي ان يكون افرازاً سياسياً واجتماعياً ولا ينبغي أن يأتي قسراً ولا اصطناعاً . وينبغي أن يكون توجهاً شعبياً حقيقياً ، مع استبقاء مبدأ التعدد كمؤشر فعال لقياس جدية التوجه الشعبي الرضائي لهذا التنظيم الأشمل وحقيقته. وأكرر التأكيد ان ما اشير اليه هنا . من امكانية وجود تنظيم شامل أو عام ، هو ما يعني وجود تنظيم يضم الغالبية الغالبة التي تشكل التيار العام أو الغالب في المجتمع ، وذلك في اطار الاعتراف المقدم بنوع آخر من التعددية ، ثم يعمل العاملون على إيجاد الصياغات السياسية والاجتماعية المجمعة ، بما يمكن من تجمع الغالبية الغالبة

للشعب في كيان واحد ، يحقق بالتعامل الفعال قدراً من الاستقرار في تنفيذ الأهداف ، ومع ضرورة الاعتراف ببقاء التنظيمات الأصغر تنتقد وتصوب وتصحح ، وتكون مكنة تحدٍّ لهذا التنظيم ان اضطربت به الأحوال ، أو تقلصت منه الوظائف . ومثلي في ذلك « الوفد المصري » في السنوات الأولى من تكوينه .

وفي هذا المجال أشير الى ما سبق أن أشرت اليه في بدايات الفصل الخامس من أن واحداً من أسباب الاستبداد السياسي والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للاستفادة منها في اطار التنظيمات الاجتماعية في الأقاليم والمهن والبيئات المختلفة ، وإعادة تشكيلها وتوظيفها لخدمة أهداف التحديث والتجديد . ان الحركة الحزبية في مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين رغم كل ما يرد من تحفظات ، كانت تستخدم المؤسسات التقليدية في القرى والأحياء ، أو ما بقي من هذه المؤسسات كمؤسسة الأسرة والعائلة الممتدة ، وتستعين بها في تحريك الجماهير وهذا عنصر مهم من عناصر التحريك والتنشيط .

ومثل آخر عكسُ الدلالة ، فإن الانجليز رأوا في الطرق الصوفية تجمعاً شعبياً كبيراً وعملوا على الاستفادة منها ، وبعد محاولات عديدة نجحوا في التأثير على مشيختها العليا ، وضمنوا بذلك على الأقل تحييدها أو عزلها عن الحركة الوطنية . والحركة الوطنية تركت هذا الميدان ولم تسع للعمل فيه ، مع احتمال انه كان في المقدور لها ان تجذب هذا الحشد الجماهيري العريض . وكان هذا العزوف بسبب المسلك العلماني الذي تبنته الحركة الوطنية بعد فقدان الحزب الوطني قيادته لها . ووجه احتمال نجاح الحركة الوطنية في هذا المجال ، ان الحركة الاسلامية كانت بطبيعتها وامكانياتها تقف ضد الاستعمار .

نحن نعلم ان هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، ولكننا نعلم ايضاً ان جزءاً من العمل السياسي ينصرف الى النشاط داخل اي نوع من انواع التجمعات الجماهيرية المصنفة على اساس من المهن او الحرف أو الأحياء أو النشاط الفكري . ونحن لا نحكم اليوم بفساد النشاط النقابي مثلاً اذا كانت سيطرت عليه في لحظة ما أو مرحلة ما القوى السياسية المخاصمة للحركة الوطنية ، بل ان هذه الحركة لتجعل جزءاً من حركتها الدؤوبة ولتجتهد وتنشط في استخلاص هذه المؤسسات لصالح توجهاتها . وكان الأحرى ان تفعل ذلك في مؤسسات كثيفة كحركة الطرق في ذلك الوقت ، فلا تتركها فريسة في أيدي الملك والانجليز يبعدونها عن النداءات الوطنية ويتركونها للجمود . أثير هذه الصورة كمثل من الماضي يتعين الاعتبار بدلالاته

وبدروسه في موقفنا من المؤسسات التقليدية والموروثة .

كما أشير أيضاً إلى خطأ وخطر تحطيم كل ما هو تقليدي موروث في الفكر والمؤسسات الاجتماعية ، وخطأ وخطر الانسحاب منها لتقع فريسة الجمود ، أو يتناثر الناس منها فرادى بلا مؤسسات بديلة لها ذات القوة والقدرة على التجميع ، ولها ذات القدرة والقدرة على اثارة الشعور بالانتماء لجماعة أو لتجمع ما ، في اي من المستويات او المجالات الاجتماعية . وان خطأ هذا المسلك وخطره انما يمس فيما يمس هدف الترشيد والبناء الديمقراطي للدولة والمؤسسات .

ثانياً ، مبدأ الجماعية في اتخاذ القرار ، فلا يستبد بهذا الأمر فرد واحد . وفي هذه النقطة يمكن ايضاح فارق هام ، وهو ان « مسألة حكم الفرد » تتعلق بمفهوم التنظيم ، فهي لا تعني بذاتها وبالضرورة ان صاحب القرار الفردي يتجاهل المصالح العامة أو يعمل ضدها ، سواء كانت هذه المصالح لفئة اجتماعية محددة ام للطبقات الشعبية العريضة ، وهي لا تعني ان الحاكم يستغني عن المشورة الفنية والدراسة الموضوعية ، ولا انه طليق من مراعاة سائر الضغوط السياسية والاجتماعية والفكرية . ان وصف « القرار الفردي » وصف تنظيمي ، بمعنى ان صاحب القرار انما يتخذه وحده طليقاً من مشاركة الآخرين في اتخاذه ، دون ان يعني ذلك ان مادة القرار قبل صدوره والبدائل المختلفة المعروضة قبل اتخاذه يكون شارك فيها جمع من المختصين أي اصحاب المشورة . ويظل الفرق قائماً بين من يساهمون في اعداد المادة الأولية لصنع القرار ، وبين من يتخذه وحده دون شريك .

لقد سبقت الإشارة الى هذه النقطة ويمكن ان نضيف القول ، بأنه في كل الظروف فإن القرار الفردي، أياً كان تزداد فيه احتمالات الخطأ والميل، والقرار الجماعي الذي يشارك عدد من الناس في صنعه واتخاذه بمراعاة ما يدور بينهم من نقاش وتصويت ، هذا القرار الجماعي تقل فيه احتمالات الخطأ والميل . ونحن عندما نقوِّم تجربة تاريخية، وهي واقع تم ولا حيلة لنا في تداركه، قد نقصر نظرنا فيها وفي اي قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار . وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، اي ننظر الى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولا نعرف بعد ما سيقع فيه ، فحتم علينا أن نختار ما تقل فيه احتمالات الخطأ . بالقرار الفردي مثلاً أممنا قناة السويس وأممنا القسم الغالب من رأس المال المسيطر على الاقتصاد المصري وبدأنا تحقيق مشروع سياسي واجتماعي طموح في السياسة

الخارجية والعربية وفي النهوض الاقتصادي ، ولكن بالقرار الفردي أيضاً اشتعلت حرب ١٩٦٧ التي افضت الى هزيمة عسكرية والى انكسار المشروع السياسي الاجتماعي الكبير ، ثم بالقرار الفردي ايضاً اتخذت كل قرارات التراجع في المجالات السياسية والاقتصادية في السبعينات .

قد يقال ان قواداً عظاماً في العصور الوسطى مثلاً حققوا انتصارات ونهضات عظمى ، وهم قادة أفراد ، اقول انهم ظهروا في عصر كان فيه كل القيادات افراد ، فكان مستوى الكفاءة التنظيمية واحداً تقريباً أو على مستويات متقاربة . ان التنظيم الحديث للادارة يمثل نموذجاً لآلة أو لجهاز اكثر كفاية في تلقي المعلومات واكثر رشداً في اتخاذ القرارات واكثر ضبطاً في التنفيذ . وان تضخم اجهزة الدولة والمجتمع في الحرب والسلم وتعقدها وتشابكها ، صار مما يحتاج الى جهاز أو أجهزة تصمم على وجه يحقق ما هو اكفأ وأرشد وأضبط ، وما هو أسرع في انسياب المعلومات وتحقيق التنفيذ واتخاذ القرارات . وقد يقال ان السرعة في اتخاذ القرار تصلح لها القيادة الفردية ، ولكن الواضح ان المقصود بالسرعة هو السرعة في اتخاذ القرار الرشيد لا السرعة في اتخاذ أي قرار مطلق ، وان الرشد صار من ضوابطه التنظيمية التخصص الفني، أي عمليتي التحليل والتركيب، ولا يَرْشُد القرار بهما كليهما إلا عن طريق مبدأ الجماعية في اتخاذ القرار . والقول بصلاحية القائد الفردي قديماً في تحقيق الانجازات الضخمة ، كالقول بصلاحية الخيل والمراكب الشراعية قديماً في كسب الحروب الكبيرة .

ثالثاً ، مبدأ توزيع السلطة ، وقد لا يصح القول مطلقاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، انما اقول عبارة اكثر مرونة وهي توزيع سلطة الدولة في اتخاذ القرار وتنفيذه على العديد من الاجهزة . فلا يستبد بالعمل جهاز واحد وحيد ، إنما يصدر القرار بقدر الامكان بحسب الملاءمات التاريخية والفنية في كل مجال ، عبر العديد من الأجهزة ، حتى لا يمتلك جهاز واحد اصدار القرار فتنشأ له مكنة استيعاب العمل العام ، وحتى لا تنمو لدى هذا الجهاز الذاتية المانعة من دون الارتباط والاتصال العضوي الحي بالقوى والاتجاهات التي يموج بها المجتمع .

هذه الخصائص الثلاث علينا في كل حالة تاريخية عينية ، وفي كل مجتمع بعينه ، ان نبحث عن الاشكال والقنوات والابنية التي تمكن من توفيرها ، وكل ذلك

في اطار من تحقيق وجوه الاتصال بالمشاركة الشعبية من خلال المساهمة في اختيار الرجال ورقابة الاعمال .

* * *

على مدى ثمانية عشر عاماً[٤] ، وهي فترة حكم « جمال عبد الناصر » تجلت ايجابياتها ، ليس بإجلاء المستعمر الانجليزي فقط ، وليس برفض دخول مصر في تكتلات وأحلاف مع الدول الكبرى فقط ، ولكنها تجلت في تحرير الارادة الوطنية ، ذلك الطموح الشعبي لبناء مجتمع ناهض ومستقل . وتعتبر ثورة ٢٣ يوليه في هذا الطريق امتداداً لحركة كفاح الشعب المصري وراء قيادات سابقة ، ظهر كل منها في مرحلة من المراحل التاريخية وخاصة منذ الظروف التي تلت معاهدة لندن ١٨٤٠ والتي نزعت مصر عن انتماءاتها الاشمل مع جاراتها ، لتنفرد بها القوى الغربية وحيدة ولتقتحمها سياسياً واقتصادياً ، وخاصة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر حتى احتل العسكر الانجليز مصر ١٨٨٢ ، ثم قيام زعامات الحزب الوطني ثم الوفد وغيره . ان مشروع الاستقلال لثورة ٢٣ يوليه يجد له امتداده التاريخي في حركة مصر للمصريين في اواخر السبعينات من القرن التاسع عشر وثورة عرابي ثم الحزب الوطني ومن بعده الوفد . ويبدو لي ان مسألة الاستقلال الوطني بالنسبة « لعبد الناصر » كانت هي الاساس في كل سياساته وفي كل توجهاته السياسية والاقتصادية وغيرها . ومنها توجهه بسياسة الدولة الى مفهوم عدم الانحياز ، ومنها توجهه للعروبة وتوجهه للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الداخل لتمصير الاقتصاد ثم تأميم وسائل الانتاج الرئيسية واعداد خطط التنمية .

كل القضايا التي ارتبطت بمشروع الاستقلال كانت ميادين صراع مع الاستعمار . ويمكن ان نقول انه عند عبد الناصر « في البدء كان الوطن » ، وما يبقى منه ومن دولته هو هذا الطموح الى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية ، وهذه القضية هي التي بها اصبح « عبد الناصر » زعيماً وليس مجرد حاكم .

وبالنسبة للاصلاحات الاجتماعية الهيكلية التي جرت في فترته ، فقد بدأت وولدت من احشاء حركة التحرر الوطني ومشروع الاستقلال والنهوض، بدأت بتمصير الاقتصاد ١٩٥٧ وهو الاجراء الذي اتخذ في خضم معركة ١٩٥٦ الوطنية . ثم توالت بعد ذلك اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله ، وذلك في صميم حركة ثورة ٢٣ يوليه ضد الاستعمار ومن أجل تحرير الاقتصاد الوطني من الهيمنة الأجنبية .

وهذا لا يخل بطبيعة الحال في انحياز « عبد الناصر » الاجتماعي الواضح الى مصالح الجماهير الشعبية العريضة . ومعركة السد العالي مثلاً كـانت نموذجـاً لارتباط قضيـة التنمية بقضية الاستقلال .

وان القطاع العام الذي امتد في فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة في الانتاج والتصنيع، هو ما لا يزال الى اليوم دعامة الاستقلال في الاقتصاد المصري، رغم كل العواصف التي ارادت ان تجتاحه اجتياحاً خلال السبعينات ، ورغم انه يقوم بدوره في ظروف شاقة للغاية . ان تنظيماً اقتصادياً انتاجياً استطاع ان يعبر السبعينات بكل ما كان من شأن سياسة السبعينات ان تقضي اليه من تدمير في بنية الاقتصاد ، هو تنظيم جدير بأن ينظر الى مرحلة تكوينه بجدية كبيرة وباحترام له . ويمكن باطمئنان القول ان مشروع الدولة المستقلة، بآفاقها المتسعة، الشاملة جوانب الاقتصاد والتطوير الاجتماعي، تعود في قمتها الأولى إلى «محمد علي»، ثم تعود في قمتها الثانية الى عهد «عبد الناصر».

وبالنسبة لقضية العروبة ، فإن التوجه المصري للوطن العربي وادراك مصر لهذا الانتماء ، كانا لصيقين ايضاً بحركة التحرر عندمـا تمثلت اساسـاً في مشكلة فلسطين والغزو الصهيوني له . وثورة ٢٣ يوليه كانت حاسمة في هذا التوجه وفي ان تضع مصر في قلب الوطن العربي وتربط ذلك بمشروعها لبنـاء الوطن المستقـل ، وهذا جـانب ايجابي لثورة ٢٣ يوليه تضيفه الى الخبرة التاريخية المجتمعة وتفيد ان التحرر الوطني يستوجب بناء اقتصاد مستقل مع ادراك الروابط التي تقوم بين مصر والديار العربية .

وثمة جانب آخر من ايجابيات الفترة الناصرية يتعلق بسياسة عدم الانحياز التي بدأت تحت شعار الحياد الايجابي ثم تبلورت في مفهوم عدم الانحياز ، وهو توجه في السياسة الدولية كان يؤكد على رفض التبعية السياسية للدول الكبرى ورفض الاحلاف ومقاومتها ، وان تعمل الدول الحديثة الاستقلال ، على التجمع للوقوف ضد سيـاسات التبعية . وهذه نقطة اخرى تنضاف الى التراث التاريخي لهذه الفترة .

على انه توجد بعض النقاط أوضحتها الدراسة وتحتاج الى تلخيص وتعقيب :

فبالنسبة للجيش ، يقال انه كمؤسسة سيطر على الحكم خلال الفترة الناصرية ، وان كان هذا من سلبيات النظام وقتهـا . واتصور ان المسـألة يتعين الا تـوضع بهـذا الشكل المطلق . وقد سبقت الاشارة في بدايات الفصل الثاني الى ان الناظر في حركة التاريخ المصري الحديث ، يلحظ اربع انعطافات تاريخيـة كبرى ، ثـلاث منها قـام

بهـا الجيش أو شارك فيها ، وهي حركة « محمد علي » وحركة « عرابي » وحركة ٢٣ يوليه . وان واحدة فقط قام بها المدنيون ١٩١٩ ، ونلحظ ان الجيش المصري عندما شبت هذه الثورة على الخصوص ، كان ثلاثة أرباعه مغيب في السودان منذ ١٨٩٨ . فقيام حركة من الجيش أو مشاركته في حركة ثورية ليس امراً غير عادي ، ومن الخطأ ان نعتبره امراً شاذاً . وتجربة « محمد علي » وهي تجربة نهوض سياسي واقتصادي ، بدأت بالجيش وبنيت على اساس ترابط وثيق بين المؤسستين العسكرية والمدنية .

انما وجه الخطأ في هذا الأمر هو الكيفية التي تم بها هذا الاشتراك من الناحية التنظيمية ، اذ قامت على اساس من شبه استقلال تنظيمي للمؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية ، مما افاد تفككاً في بناء الدولة وانحداراً في كفاية الجيش نفسه . وثمة اخطاء كثيرة أشير اليها من قبل بما لا داعي لتكرارها هنا .

وبالنسبة لقضية التنظيم الشعبي للعهد الناصري ، فثمة نقد يوجه اليه بطبيعة الحال من حيث النظام الاساسي للدولة الذي انكر تماماً فكرة التعدد التنظيمي ، ولكن يضاف الى ذلك ان هذا التنظيم الذي بنته دولة ٢٣ يوليه لم يكن تنظيماً شعبياً في الواقع ، رغم كل المحاولات ورغم السياسة الشعبية التي كان ينتهجها « عبد الناصر » في مجالي قضية الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي ، ولم يكن التنظيم ذا قرار سياسي مستقل انما كان ملحقاً وتابعاً لاجهزة الدولة . وان معضلة النظام الناصري في هذا المجال قامت ان جهاز الادارة هو ما استوعب الوظائف السياسية في الدولة اولاً ، ثم استوعبت اجهزة الأمن وحدها هذه الوظائف ، مع قيام التعارض والتصارع بين بعضها البعض . وقام هذا سبب آخر لتفكك النظام .

ومن جهة اخرى فإن نزعة التغريب أو التوجه للغرب واستعارة انماطه الفكرية والاجتماعية قد زادت خاصة في الستينات ، واتصور ان « عبد الناصر » وبعض من كانوا حوله لم يكونوا يؤيدون المدى الذي بلغه هذا التوجه ، وانهم كانوا يتشوقون حتى سنة ١٩٦٤ على الأقل إلى نوع من الصياغات التي لا تكون تابعة أو مأخوذة عن الغرب . ولكن ساعد في ازدياد هذا التوجه التغريبي ما يمكن تسميته بالصفوة الحاكمة عموماً في مصر وخاصة المهنيين ، اذ غلب عليهم المنزع الغربي في مجالاتهم التخصصية وفي مجالات التثقيف والتوجيه المعنوي العام . وان صراع « عبد الناصر » مع الاخوان المسلمين منذ الخمسينات ، قد أدى الى غياب العنصر الاسلامي في السياسة والتوجه الفكري على مدى خمسة عشر عاماً ، اي غيابه عن التأثير في البيئة

الفكرية والسياسية المصرية ، وغياب مقاومته لموجة التغريب ، والعنصر الثالث لازدياد هذه الموجة هو سيادة النمط الذي شاع في ارض الشام ولبنان على وجه الخصوص في الستينات بالنسبة للفكر القومي العربي وهو فكر قومي يقوم على اساس استبعاد العنصر الديني تماماً .

وكملاحظة عامة فإنه يظهر للقارىء من أول فصول هذه الدراسة ان كاتبها ينطلق من مسلمة لديه وهي ان قضية الديمقراطية في التاريخ المصري الحديث كانت موجهة دائماً الى خدمة الحركة الوطنية وقضية الاستقلال . ولم يكن الدفاع عن الديمقراطية لدى الرأي العام المصري منفصلاً عن قضية الدفاع عن الوطن . ويبدو لي ان المقاومة الديمقراطية لثورة ٢٣ يوليه قد انحسرت لدى الرأي العام عندما فقدت اهم اساس تقوم عليه ، وقد حدث ذلك عندما ثبت يقيناً ١٩٥٦ بتأميم القناة ومقاومة العدوان الثلاثي وما كان يصاحب ذلك من مقاومة للاحلاف العسكرية ، عندما ثبت يقيناً من كل ذلك مدى ثبات نظام ٢٣ يوليه في دفاعه عن استقلال الوطن . هذا المطلب نفسه مطلب الديمقراطية بدأت تتفتق عنه المقاومة من جديد بصورة شعبية تمثلت في حركات مظاهرات الطلبة وغيرهم بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بعد ان تبين ان هياكل نظام ٢٣ يوليه لم تكن قادرة على المحافظة على الاستقلال ومشروع النهضة المطروح.

وفي النهاية فإن الناصرية في التاريخ هي مجمل السياسات العينية الملموسة التي مورست خلال مرحلة تاريخية معينة ، سواء من حيث المضامين السياسية والاجتماعية التي انتجتها أو من حيث الهياكل والابنية التنظيمية التي قامت عليها . وهذه تجربة تاريخية انضمت الى تاريخ الشعب المصري ضمن حركاته الكبيرة في العصر الحديث التي نجدها في ثورة ١٩ وثورة « عرابي » وتجربة « محمد علي » . وكل ذلك بتجاربها المتعددة والمستفادة من النجاح والهزيمة معاً تشكل ينابيع لم تنضب بعد ، تمد وعي المصريين بالخبرات والدروس في سعيهم لبناء مشروع نهضتهم المستقبلية ، شريطة ان تحيا التجربة فنياً دروساً وخبرات ، لا ان نحيا نحن فيها خصوماً وانصاراً . واحداث الماضي جرت وانتهت لن تنبعث بالتأييد ولن تموت بالخصومة ، انما هي تنبعث وتحيا بالادراك وباستخلاص الدلالة وبالتعلم. وهنا يكون للانجاز ما للتعثر من فائدة ، اذا احسن استخلاص الدلالات منهما معاً وأمكن استخلاص الدروس .

الحمد لله ،

طارق البشري

هوامش الفصل الأول

(١) التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر . ألفرد سكون بلنت . الترجمة العربية . مطبعة البلاغ الاسيوي . بدون تاريخ . القاهرة ، ص٤٤٠ - ٤٤٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي . الطبعة الأولى ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م . مطبعة النهضة . القاهرة . ص ١٢٨ .

(٣) سليم خليل نقاش . مصر للمصريين ، الجزء السادس . مطبعة المحروسة بالاسكندرية ، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٤) سليم خليل نقاش ، المرجع السابق ، الجزء السادس ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٥) د . يونان لبيب رزق . الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٠ ص ٣٠ - ١٦٤ .

(٦) طارق البشري . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ القاهرة . يراجع في توضيح الفكرة الواردة في المتن من صفحة ٥٤ الى صفحة ٧٩ .

(٧) النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول . جمع وترتيب فؤاد كرم مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . وزارة الثقافة . مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .

(٨) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ .

(٩) يراجع في هذا الشأن :

- الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بإصدار الدستور .
- لجنة الدستور . محضر لجنة وضع المبادىء العامة ، لجنة الدستور مجموعة محاضر اللجنة العامة .
- مجلس الشيوخ . الدستور ، تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية : ثلاثة أجزاء .
- ألبرت شقير ، الدستور المصري والحكم النيابي في مصر . القاهرة ١٩٢٤ .
- محمد الشريف ، على هامش الدستور .
- عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة ، الجزء الأول .
- طارق البشري ، دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة . مجلة الطليعة . القاهرة. سبتمبر ١٩٧٢ .

(١٠) تراجع دراسة قدمها المؤلف بعنوان « نحن بين الموروث والوافد » في ندوة نظمها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بعنوان : اشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، القاهرة في فبراير ١٩٨٣ .
كما يراجع الأجزاء الثلاثة « في أعقاب الثورة » للأستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعي .

(١١) طارق البشري . «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ . يراجع الفصل الخاص « معاهدة سنة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر » ص ٥٥١ ـ ٥٩٣ .

(١٢) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ . دار الشروق الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ، ص ١٠ .

(١٣) طارق البشري ، الحركة السياسية . . . الخ ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٦ .

(١٤) Charles Issawi Egypt: An Economic and Social Analysis, Oxford University Press 1947, P. 139.

(١٥) د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية . بدون تاريخ (المقدمة مؤرخة مايو ١٩٧٨) ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٢ .

(١٦) د . محمد دويدار ، المرجع السابق . ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦ .

(١٧) د . علي الجريتلي ، التاريخ الاقتصادي لثورة ٢٣ يوليو ، دار المعارف القاهرة ص ٢٥ ـ ٣٧ .
ـ طارق البشري ، الحركة السياسية . . . الخ ، المرجع السابق ص ١٨٥ ـ ٢٠٧ .

(١٨) طارق البشري . مصر في إطار الحركة العربية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ١٩٧٨ .

(١٩) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥١ . طبع وزارة الخارجية المصرية . القاهرة ١٩٥١ ص ٢٤ .

٢٠) طارق البشري . الحركة السياسية . . الخ المرجع السابق ، ص ٣٣٦ ـ ٣٥٠ .

(٢١) طارق البشري . الحركة السياسية . . الخ المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها .
ـ طارق البشري . ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية « الفكر المعاصر » العدد الثاني ، صادرة عن دار ابن رشد ودار الفكر المعاصر ، ص ٦٩ .

(٢٢) يراجع على سبيل المثال ، صحيفة الجمهور المصري في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وصحيفة روز اليوسف في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى مارس سنة ١٩٥٢ .

هوامش الفصل الثاني

(١) في تتبع أحداث مرحلة صعود محمد علي الى الحكم ، فإن أهم ما يمكن الرجوع اليه بعد كتاب الجبرتي ، ما يلي :
ـ د . محمد فؤاد شكري . مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ـ ١٨١١ . مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ . وهو ثلاثة أجزاء .
ـ عبد الرحمن الرافعي . عصر محمد علي . مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ م . القاهرة .
ـ د . شفيق غربال ، محمد علي الكبير . سلسلة أعلام الاسلام . القاهرة . أكتوبر ١٩٤٤ .
على أن التقويم العام للأحداث وترتيبها على النحو الوارد بالمتن ، يقع على مسؤولية كاتب هذه الدراسة وحده .

(٢) د . شفيق غربال . محمد علي الكبير . المرجع السابق . يراجع الفصل السابع من صفحة ١١٤ الى صفحة ١٥٧ .

(٣) داود بركات . البطل الفاتح ابراهيم باشا . المطبعة الرحمانية بمصر بدون تاريخ ، ص ٨٣ - ٩٢ .

(٤) أحمد حسين . موسوعة تاريخ مصر . الجزء الثالث . دار الشعب . القاهرة ١٩٧٣ . ص ٩٦٠ - ٩٦١ حديث بين ابراهيم باشا ومندوب فرنسا البارون (بواد الكونت).

(٥) لواء اسماعيل محمد شوقي . الجيش المصري تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ - بحث قدم في ندوة تاريخ الجيش . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(٦) أحمد عرابي . مذكرات الثورة العرابية . الجزء الأول . طبعة ١٩٥٢ ص ٣٠ - ٤٢ .

(٧) صلاح عيسى . الثورة العرابية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٧٢ . بيروت . ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٨) صلاح عيسى . المرجع السابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .

- أحمد حسين . المرجع السابق ص ١٠٦٧ .

(٩) صلاح عيسى . المرجع السابق ص ٣٠٢ .

- الفريد بلنت ، التاريخ السري . . . الخ ، المرجع السابق . ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٤٢ .

(١٠) تراجع الكتب الآتية :

- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد والأميرآلاي احمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصري بالسودان . طبعة القاهرة ١٩٣٦ .

- الباحث المطلع « محزون » ، ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية . طبعة القاهرة ١٩٣١ .

- داود بركات ، السودان المصري . مطامع السياسة البريطانية طبعة القاهرة ١٩٢٤ .

- د . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٧ .

- طارق البشري . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

(١١) محمد نجيب . كلمتي للتاريخ . دار الكتاب النموذجي . القاهرة ١٩٧٥ ص ٤ - ٨ .

(١٢) قارن بين ما هو وارد بالمتن ، وما ذكره د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ١٣٣ - ١٣٥ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م . الجزء الأول ص ١٠٠ ، ١٢٦ .

(١٤) طارق البشري ، سعد زغلول . . الخ ، المرجع السابق ص ١٣ - ٢٦ .

(١٥) طارق البشري ، سعد زغلول . . الخ ، المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ .

(١٦) عبد اللطيف البغدادي . مذكرات عبد اللطيف البغدادي . الجزء الأول . المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٢ .

(١٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو . الجزء الرابع . شهود ثورة يوليو. المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ص ٢١٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد اللطيف البغدادي) .

(١٨) العميد مصطفى ماهر أمين . الجيش المصري وثورة ٢٣ يوليو . بحث مقدم لندوة الجيش المصري . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(١٩) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٠) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢١٨ (نص لقاء محرر الكتاب مع عبد اللطيف البغدادي) .

(٢٢) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٣) جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر . كتاب الهلال العدد ٣٨٨ ، ابريل ١٩٨٣ ، دار الهلال . القاهرة ص ٣٣ .

(٢٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٦ - ٤٨ .

(٢٥) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٤ - ٢٠ .

(٢٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٥٥ . . الخ (نص لقاء محرر الكتاب مع فتح الله رفعت) .

- محمد نجيب . المرجع السابق . ص ١٦ .

(٢٧) العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٢٨) محمد نجيب . المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٤٠ .

- جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٣ .

(٣٠) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ .

(٣١) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٧ ، ٦٣ .

(٣٢) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٣٣٩ - ٣٤١ .

(٣٣) يلاحظ ذلك من ثبت الأسماء في « شهود ثورة يوليو » الذين دون أحمد حمروش نص لقاءاته مع كل منهم ونص إجاباتهم في الجزء الرابع من المرجع السابق .

(٣٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٥) طارق البشري . الديمقراطية والناصرية . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ ص ١١ .

(٣٦) لطفي واكد . مقال بعنوان « ثلاثة رجال من يوليو » . صحيفة الأهالي القاهرية ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٣ .

(٣٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ٧٨ .

- عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٦ .

(٤٠) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٤ .

(٤١) جمال حماد . المرجع السابق ص ٣٣ - ٤٣ ، ٦٧ - ٧٣ .

(٤٢) صحيفة روز اليوسف ٢٥ يوليه ١٩٨٣ . حديث مع ابراهيم الطحاوي .

(٤٣) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٨٩ - ١٩٣ .

(٤٤) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤٥) جمال حماد . المرجع السابق ص ٥٧ - ٦٤ .

(٤٦) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٤٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ - ٢٤١ .

(٤٨) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥ .
(٤٩) طارق البشري الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ١٣ .
(٥٠) « ميثاق الثورة » من أقوال رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة أعده وقدم له أحمد عطية الله . صدر عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة . القاهرة ١٩٥٣ . ص ٦ .

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد مرتضى المراغي . غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية . دار النهار للنشر . بيروت ١٩٧٦ . وهي مذكرات المؤلف ، وكان وزيراً للداخلية ليلة ان قامت ثورة ٢٣ يوليه وفي الوزارات التي شكلت في الشهور السابقة مباشرة على قيام الثورة .
(٢) محمد حسنين هيكل . من مذكراته المنشورة في جريدة الشعب في ٨ مايو ١٩٨٤ .
(٣) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٩ . . الخ . وتراجع القصة الطريفة التي حكاها عن تضليل أحد الضباط الأحرار لمحمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة بالتليفون ، وحدوث ذلك أمام علي نجيب المعتقل في ذات الغرفة واستطراف علي نجيب لهذه الخديعة . ص ٢٥٣ .
ـ العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .
(٤) د . وحيد رأفت . فصول من ثورة ٢٣ يوليه . دار الشروق . الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م . القاهرة ص ٣٦ ـ ٣٨ . نقلاً عن صحيفة الأهرام في ٢٤ أغسطس و ٥ ، ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ .
(٥) د . وحيد رأفت . المرجع السابق ص ٣٥ .
(٦) ابراهيم فرج . ذكرياتي السياسية . اعداد حسنين كروم . مكتبة الحياة الطبعة الأولى . يوليه ١٩٨٣ . القاهرة ص ٨٣ ـ ٨٧ .
(٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٦٩ ـ ٧٣ .
(٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٠ ـ ٢٥ .
(٩) فتوى قسم الرأي مجتمعا بمجلس الدولة في مسألة الوصاية على العرش . وصدرت في أول أغسطس ١٩٥٢ . وقد نشر نصها د . عبد العظيم رمضان في كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » مكتبة روز اليوسف ١٩٧٦ ، القاهرة . الملحق رقم ٣ من الكتاب . ص ٢٣٩ ـ ٢٤٦ .
(١٠) ابراهيم فرج . المرجع السابق ص ١١٠ ـ ١١٢ .
(١١) د . وحيد رأفت . المرجع السابق . ص ٨٩ . نقلاً عن مقال نشره ابراهيم الطحاوي في صحيفة الأهرام في ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٣ .
(١٢) صلاح شادي . صفحات من التاريخ ، حصاد العمر ، الجزء الأول : سلسلة الحركة الاسلامية(٣) . شركة الشعاع للنشر بالكويت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .
(١٣) حسن العشماوي . الاخوان والثورة . الجزء الأول . المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٧٧ .
(١٤) جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٣ ـ ٢٩ ، ٦٧ ـ ٧٢ .
(١٥) حمدي لطفي . عن ثورة ١٩٥٢ ثوار يوليو الوجه الآخر . سلسلة كتب الهلال . العدد ٣١٩ . يوليه ١٩٧٧ القاهرة ص ٨٣ ـ ٩٨ .

(١٦) أحمد حمروش المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٧٠ ـ ٣٧٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد ابو الفضل الجيزاوي) .

(١٧) حمدي لطفي . المرجع السابق ٢٤٤ ـ ٢٤٩ .

(١٨) تقرير أعده الضباط عبد الحميد كفافي ومصطفى نصير وجمال الدين منصور وسعد عبد الحفيظ، وقدموه الى اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ـ نشر التقرير في كتاب حمدي لطفي المرجع السابق ص ٨٧ ـ ١٠٦ .

(١٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول « نصر والعسكريون » ص ٣١٠ ـ ٣١٣ .

(٢٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمأساة . دار مأمون للطباعة القاهرة ١٩٧٦ . والكتاب هو مجموعة من الأسئلة وجهها الكاتب الى صلاح نصر مدير المخابرات العامة في الفترة ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ . ونص إجابات صلاح نصر على هذه الأسئلة ، وقد نشر الكتاب حال حياة صلاح نصر . ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

(٢١) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٢٢) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٠٢ .

(٢٣) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٦٩ .

وانظر أيضاً صفحات ٨٦ ـ ١٠٢ ، ١١٤ ـ ١١٨ ، ١٥٢ ـ ١٧٦ .

(٢٤) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير . . الخ المرجع السابق ص ١٩٢ ـ ٢١١ .

ـ أمين هويدي ، حروب عبد الناصر . الطبعة الثالثة ١٩٨٢ . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع . القاهرة ص ١٤ ـ ٣٤ .

ـ أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الثاني « مجتمع جمال عبد الناصر » ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٢٥) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير . . . الخ . المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(٢٦) يراجع على سبيل المثال خطاب القاه جمال عبد الناصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، واقتطف منه كمال الدين رفعت في « مذكرات حرب التحرير . . » المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ . الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م . مكتبة النهضة المصْرية . القاهرة ص ٥٧ .

(٢٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسي اعتذر عن ذكر اسمه) .

(٢٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار الذي كان ضابطاً بالمخابرات الحربية) .

(٣٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٣٢ ـ ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفة الذي كان بإدارة المباحث الجنائية العسكرية) .

هوامش الفصل الرابع

(١) عبد الرحمن الرافعي . ثورة يوليه سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٦٨ .

(٢) اطلعت على نص مشروع دستور لجنة الخمسين في نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومودعة في مكتبة معهد الدراسات العربية تحت رقم ٢١,٩٦٢,٢١ . وهي أشمل من المشروع الذي نشره الاستاذ أمين

سعيد في كتابه « العدوان : ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ـ أول فبراير ١٩٥٨ » العدد رقم ١٤ من سلسلة كتب تاريخ مصر السياسي الحديث . مطبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى امبابي الحلبي وشركاه . القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) الدستور المؤقت الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، يمكن مراجعة نصه في كتاب : «أمين سعيد: العدوان . . الخ » المرجع السابق ص ٤١٥ ـ ٤١٦ . وهو منشور في الجريدة الرسمية وقت صدوره .

(٤) دستور ١٩٥٦ اعلن في ١٦ يناير ١٩٥٦ . ثم جرى الاستفتاء عليه . ويمكن مراجعة نصه في كتاب امين سعيد . المرجع السابق ص ٤١٦ ـ ٤٣٥ او في الجريدة الرسمية .

(٥) الدستور المؤقت للوحدة بين مصر وسوريا ، يمكن مراجعة نصه في عدد النشرة التشريعية الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

(٦) في عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٧ المنظم لمجلس الأمة . وهو يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس النيابي أن يكون عضوا عاملاً في الاتحاد الاشتراكي .

(٧) د . علي الدين هلال واخرون . تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ الطبعة الثانية . المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢ . القاهرة . والبحث المرجوع اليه من اعداد الدكتور اكرام بدر الدين ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٣١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال رفعت) .

(٩) د . علي الدين هلال وآخرون ، المرجع السابق بحث الدكتور اكرام بدر الدين ص ٧٢ .

(١٠) طارق البشري . مجلة دراسات عربية . بيروت عدد نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(١١) يمكن الرجوع الى كتب الاقتصاد السياسي التي عالجت الأوضاع الاقتصادية في هذه الفترة في مصر ومنها كتاب د . علي الجريتلي . المرجع السابق ص ٧٤ . . الخ .

(١٢) أحمد حمروش . المرجع السابق الجزء الرابع ص ١١٤ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس الرئاسة) .

(١٣) طارق البشري . الحركة السياسية . . . الخ . المرجع السابق ص ٤٧٩ ـ ٤٨١ .

(١٤) د . سعد الدين ابراهيم وآخرون . مصر في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي . معهد الانماء العربي الطبعة الأولى . بيروت ١٩٨١ . والدراسة المشار اليها في المتن من اعداد د . نزيه نصيف الأيوبي بعنوان « تطور النظام السياسي والاداري في مصر » ص ٥٥ ـ ١١٩ .

(١٥) عادل غنيم . حول قضية الطبقة الجديدة في مصر مجلة الطليعة . عدد فبراير سنة ١٩٦٨ ، القاهرة .

(١٦) عادل غنيم . المرجع السابق . نقلاً عن د . عبد الكريم درويش « البيروقراطية والاشتراكية » ص ٣٠١ .

(١٧) د . اسماعيل صبري عبد الله . المؤسسة الاقتصادية . من رسائل في التخطيط القومي (٢) مايو سنة ١٩٥٧ القاهرة .

(١٨) أحمد المرشدي . مجلة الطليعة عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(١٩) ندوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٠) د . ابراهيم سعد الدين . حول تنظيم وادارة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد اغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢١) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٥٦ .

(٢٢) د . اسماعيل صبري عبد الله . ندوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد اغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٣) مجلة الطليعة . المرجع السابق . عدد اغسطس ١٩٦٥ .

(٢٤) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦ .
(٢٥) عبد الله امام . الناصرية . دراسة في فكر جمال عبد الناصر ، تقديم ضياء الدين داود . دار الشعب ١٩٧١ . القاهرة ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨ .
(٢٦) عبد الله امام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٠ .
(٢٧) عبد الله امام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ .
(٢٨) الاتحاد الاشتراكي العربي . لقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة ص ٢٠ ـ ٢٣ . (كتيب محدود التوزيع) .
(٢٩) صحيفة الأهالي . عدد ١٠ أغسطس ١٩٨٣ . بعض محاضر اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . نشرها السيد / عبد المجيد فريد .
(٣٠) صحيفة الشعب ، عدد ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ .
(٣١) طارق البشري . الديمقراطية والناصرية .. المرجع السابق .
ـ أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ونشرت الطبعة الأولى ضمن منشورات المركز . بيروت . نوفمبر سنة ١٩٨٤ . وبه دراسة « الديمقراطية وثورة ٢٣يوليه» لطارق البشري . وكذلك التعقيبات والمناقشات التي ثارت حول هذه الدراسة . ص ٥٧٩ ـ ٦٤٣ .
(٣٢) د . محمد السيد سليم . التحليل السياسي الناصري . مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى . بيروت . سبتمبر ١٩٨٣ ص ٣٠٦ .
(٣٣) صحيفة الأهالي ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ . القاهرة .
(٣٤) صحيفة الأهالي . ٢٧ يوليه و٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ . القاهرة .
(٣٥) د . علي الدين هلال وآخرون . النظام السياسي (٢) . المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٣ . والبحث المرجوع اليه في المتن هو البحث الذي أعده د . السيد عبد المطلب غانم بعنوان « المشاركة السياسية » ص ٤٠ ـ ٤٢ .
(٣٦) د . عصمت سيف الدولة . هل كان عبد الناصر دكتاتورا . الطبعة الأولى . دار المسيرة . ديسمبر ١٩٧٧ بيروت . ص ١٦٢ ، ١٩٦ ـ ٢٠٠ .
(٣٧) د . عصمت سيف الدولة ـ الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر . دار المسيرة ١٩٧٧ بيروت .
هل كان عبد الناصر .. الخ المرجع السابق .
النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية . دار القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٦ .
(٣٨) د . عصمت سيف الدولة . الأحزاب ومشكلة . . . الخ ، المرجع السابق ص ١١٩ ـ ١٢٧ .
(٣٩) طارق البشري . الاتحاد الاشتراكي . هل يقنن بالدستور . مجلة الطليعة . عدد يوليه ١٩٧١ . القاهرة .
(٤٠) محمد فهيم أمين . تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل للاقليم المصري . دار عالم الكتب . القاهرة ص ٤٩ .
(٤١) عبد الهادي ناصف . نحو حركة نقابية قوية ومتطورة . مجلة الطليعة . عدد ديسمبر سنة ١٩٦٨ . القاهرة .
(٤٢) د . مصطفى كامل السيد . المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ . دار المستقبل العربي . الطبعة الأولى ١٩٨٣ . القاهرة ص ٦٩ ـ ٧٤ .
(٤٣) صحيفة الأهالي ٢٧ يوليه ، ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

(٤٤) د . علي الجـريتلي . التـاريـخ الاقتصـادي للثـورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ . دار المعـارف القـاهـرة ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٤٥) عادل غنيم . تحرر قوى الانتاج في الريف . مجلة الطليعة . سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

ـ طارق البشري . تاريخ التعاون في مصر . مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

(٤٦) د . اسماعيل صبري عبد الله . العلاقة بين القطاع العام والقـطاع التعاوني . مجلة الـطليعة ينـاير سنـة ١٩٦٩ . القاهرة .

(٤٧) شمس الدين خفاجة . تشريعات التعاون ، فكر وقانون . مكتبة الشباب ١٩٦٦ ، القاهرة ص ٤٣٢ .

(٤٨) د . محمود عبد الفضيـل . التحولات الاقتصـادية والاجتمـاعية في الـريف المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . القاهرة ص ٢٤٦ ـ ٢٥٠ .

(٤٩) د . مصطفى كامل السيد . المرجع السابق .

(٥٠) من قرارات التفويض التي أصدرها رئيس الجمهورية ، يمكن الرجوع على سبيل « العينة » لقـرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقراره رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ . وقد اشتمل هذان القراران على ثبت بعدد كبير من القوانين التي كانت من نوعيات مختلفة وأنشطة اجتماعية متباينة .
ويمكن بالرجوع الى تلك القوانين ادراك مدى توغـل السلطات المباشـرة لرئيس الجمهـورية في الشؤون اليومية للنشـاط الاداري ، وكيف جمع بين هـذه التشريـات وبين اختصاصاته بـالقرارات العليـا الخاصـة بالسياسات العامة والمقدرات العليا في ذات الوقت . ويلاحظ أن غالب ما أشارا اليه قرارا رئيس الجمهورية المـذكوران والصـادران في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، غـالب ما أشـارا اليـه يتعلق بـاختصـاصـات لـرئيس الجمهورية وردت في قوانين سابقة على سنة ١٩٧٠ . أو قوانين صدرت بعد ١٩٧١ حلولاً محل قـوانين سابقة على هذا التاريخ واستصبحت ذات الاختصاصات الواردة في القوانين السابقة .

هوامش الفصل الخامس

(١) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٤٧ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين من أسماه « أحد كبار ضباط القسم السياسي اعتذر عن ذكر اسمه ») .

(٢) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٤٢ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار) .

(٣) ضياء الدين بيبرس . الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، كما رواها محمود الجيار وسجلها ضياء الدين بيبرس مكتبة مدبولي . القاهرة ١٩٧٦ . ص ٤٧ .

(٤) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٨ .

(٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١٣٢ ـ ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتـاب وبين حسين عرفة) .

(٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠١ (نص لقـاء بين محرر الكتـاب وبين محمد رياض الذي كان ضابطاً بالجيش ويعمل ياورا لمحمد نجيب في فترة رئاسة محمد نجيب للجمهورية .

(٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٨) أحمد حمروش ـ المرجع السابق).

(٩) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣١ .

(١٠) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣٩ ـ ٤٧ .

(١١) حسنين كروم . صلاح نصر الاسطورة . . الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ ـ ١٢٦ .

(١٢) طارق البشري . الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٣) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . الباب الرابع في شأن انفصال ص ١٠٧ ـ ١٣٧ .

(١٤) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . دار الوطن العربي (بدون تاريخ ولكن المقدمة مؤرخة في يناير ١٩٧٦) . القاهرة . ص ١٩٦ ـ ٢٧١ .

ـ أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤١٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد ضباط القسم السياسي . . الخ) .

(١٥) محمد فوزي . حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق . دار الوحدة . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م بيروت ص ١١٨ ـ ١٢٢ .

(١٦) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . المرجع السابق ص ١٩٦ ـ ٢٠٠ .

(١٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٩ ـ ٤٥١ . (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسي . . الخ) .

(١٨) حسن طلعت (لواء مدير عام المباحث العامة سابقاً) . في خدمة الأمن السياسي مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١ . دار الوطن العربي للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٩٨٣ . ص ١٠٩ .

(١٩) صلاح نصر (مدير المخابرات المصرية العامة سابقاً) . عملاء الخيانة وحديث الأمل . دار الوطن العربي (بدون تاريخ ولكن مقدمة المؤلف مؤرخة في مايو ١٩٧٥) ص ١١٧ .

ـ ويمكن الرجوع أيضاً الى كتاب : عبد الله امام . صلاح نصر يتذكر المخابرات والثورة . مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤ . القاهرة . وفيه يحكي صلاح نصر أنه منذ قامت ثورة ١٩٥٢ لم يكن هناك اختصاصات واضحة لمسؤولية الأجهزة عن المؤامرات التي تقوم في الجيش أو القوات المسلحة . وذكر صلاح نصر لمحرر الكتاب ما نصه :

« الحقيقة أن أغلب المؤامرات ان لم يكن كلها باستثناء واحدة أو أخرى ، قد كشفت بطريق الصدفة ، نتيجة تبليغ أحد أعضائها لعبد الناصر أو لأحد رجال الثورة » ص ٤٨ .

(٢٠) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢١) محمد فوزي . المرجع السابق . ص ٤١ .

(٢٢) طارق البشري . مجلة الكاتب مايو ١٩٦٥ . ومجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ القاهرة .

(٢٣) محمد رشاد . سري جداً ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع . كتاب التعاون . مركز الدراسات الصحفية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٧٧ . القاهرة ، ص ٦ .

(٢٤) محمد رشاد . المرجع السابق . كشف أسماء اللجنة العليا سواء أعضاء اللجنة أو من يحضرون اجتماعاتها ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(٢٥) محمد رشاد . المرجع السابق .

(٢٦) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٦٢ ـ ٦٨ .

(٢٧) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٩١ .

(٢٨) محمد رشاد . المرجع السابق . اجتماع اللجنة العليا في ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ . ص ١١٦ ـ ١٢٠ .

(٢٩) محمد رشاد . المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٥٤ .
(٣٠) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٧ ، ٢١٨ - ٢١٩ .
(٣١) محمد رشاد . المرجع السابق ص ١٢١ .
(٣٢) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٣٢٦ .
(٣٣) صلاح نصر . حديث الافك . . المرجع السابق .
- حسنين كروم . صلاح نصر الاسطورة . . الخ . المرجع السابق .
(٣٤) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ .
(٣٥) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ١٥٧ .
(٣٦) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٦٣ .
(٣٧) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٢ .
(٣٨) في هذا الصدد يمكن الرجوع الى عدد من المراجع التي اشير اليها من قبل ، وخاصة ، مذكرات البغدادي ، الجزء الرابع من كتاب احمد حمروش المتضمن أقوال شهود ثورة ٢٣ يوليه ، ومذكرات حسن طلعت ، وكتابي حسنين كروم وعبد الله امام عن صلاح نصر . . الخ .
(٣٩) حسن طلعت . المرجع السابق . ص ١٣٠ - ١٣٣ .
(٤٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذي كان ياورا لمحمد نجيب وهو رئيس لحركة الجيش) .
(٤١) صحيفة الأخبار ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .
(٤٢) طاهر عبد الحكيم . الأقدام العارية . دار الطليعة . بيروت .
(٤٣) الهام سيف النصر . في معتقل أبو زعبل . الطبعة الثانية . دار الثقافة الجديدة . ١٩٧٧ . القاهرة .
(٤٤) فتحي عبد الفتاح . شيوعيون وناصريون . مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٥ القاهرة .
(٤٥) مصطفى طيبة . رسائل سجين سياسي الى حبيبته . دار العربي للنشر والتوزيع . الجزء الأول ١٩٧٨ ، الجزء الثاني ١٩٨٠ . القاهرة .
(٤٦) زينب الغزالي . أيام في حياتي . دار الشروق ١٩٧٨ . القاهرة .
(٤٧) جابر رزق . مذابح الاخوان في سجون ناصر . الطبعة الاولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م . دار الاعتصام القاهرة .
(٤٨) حسن دوح . مذكراته في ٢٥ عاماً . القاهرة ١٩٨٤ .
(٤٩) محمد شوكت التوني . محاكمات الدجوي . ويراجع بصفة خاصة الفصل الذي كتبه الاستاذ شمس الدين الشناوي ووصف فيه ما لاقاه من معاملة في السجن والمحاكمة .
(٥٠) أحمد رائف . صفحات من تاريخ الاخوان . التاريخ السري للمعتقل . المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع . بدون تاريخ . القاهرة .
(٥١) مصطفى المصيلحي . المذبحة في الذكرى العشرين للمذبحة التي تعرض لها الاخوان المسلمون بليمان طرة يوم السبت ١٩٥٧/٦/١ . دار الأنصار ١٩٧٧ . القاهرة .
(٥٢) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ .
(٥٣) ضياء الدين داود . سنوات مع عبد الناصر . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٤ . القاهرة ص ٦٣ .
(٥٤) ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ٨٣ .

(٥٥) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ وهامش الصفحة ذاتها .
ـ ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١١٥ .
ـ أمين هويدي . مع عبد الناصر . دار الوحدة ١٩٨٠ . بيروت ص ٩٠ ـ ٩٤ .
(٥٦) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق . ص ٣٠٩ والهوامش أرقام ٩ و ١٠ و ١١ من الصفحة ذاتها . ويرجع الى ما أشار اليه المؤلف من مراجع في هذا الشأن .
(٥٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠٧ . (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد صدقي سليمان الذي كان رئيسا للوزراء) .
(٥٨) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية من ٢٦ نوفمبر الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣ . الطبعة الأولى . مركز دراسات الوحدة العربية . نوفمبر سنة ١٩٨٤ بيروت . ص ٦٣٥ ـ ٦٣٦ .
(٥٩) أزمة الديمقراطية . . الخ . المرجع السابق . تعليق ناجي علوش ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩ .
(٦٠) عادل حسين . الانهيار بعد عبد الناصر لماذا ؟ جواب جديد على سؤال قديم . مجلة المستقبل العربي أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وأعيد نشر البحث في كتاب المؤلف نفسه بعنوان « نحو فكر عربي جديد الناصرية والتنمية والديمقراطية » دار المستقبل العربي . الطبعة الأولى ١٩٨٥ . القاهرة .
(٦١) أمين هويدي . مع عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٣٢ .
(٦٢) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول . يراجع الباب الثامن الخاص بحرب السويس من صفحة ٣٢٧ . . الخ .
(٦٣) حسنين كروم . صلاح نصر الاسطورة والمرجع السابق ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٦٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . يراجع الفصل السادس بعنوان « الشك بين جمال وعبد الحكيم » ، والفصل السابع بعنوان « الاستقالة » .
(٦٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٣٢٨ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت الذي كان عضواً بمجلس الرئاسة) .
(٦٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١١٦ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين صلاح نصر رئيس هيئة المخابرات العامة) .
(٦٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . يراجع الفصل السادس .
(٦٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٣٠ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت) .
(٦٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . ص ٢٠٧ .
(٧٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة . . الخ . المرجع السابق ص ٩٩ .
(٧١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة . . الخ . المرجع السابق ص ١١١ .
(٧٢) أمين هويدي . مع عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٣٢ ـ ١٣٤ .
(٧٣) أمين هويدي . مع عبد الناصر . المرجع السابق ص ٧٧ .
(٧٤) أمين هويدي . حروب عبد الناصر . . المرجع السابق ص ١٦٠ .
(٧٥) أمين هويدي . حروب عبد الناصر . . الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ ـ ١٤٤ .
(٧٦) أمين هويدي . حروب عبد الناصر . . الخ . المرجع السابق ص ١١٤ ـ ١٢٧
(٧٧) أمين هويدي . حروب عبد الناصر . . الخ . المرجع السابق ص ١٣٤ .

(٧٨) محمد فوزي . المرجع السابق ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٧٩) محمد فوزي. المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٩ .
(٨٠) حسن طلعت . المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣٣ .
(٨١) محمود رياض . مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ والبحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٨١ بيروت . ٤٤ - ٤٥ .
(٨٢) محمود رياض . المرجع السابق ص ٣٥ .
(٨٣) محمد فوزي . المرجع السابق ص ١٦٩ .
(٨٤) صحيفة الأهالي ، ٢٧ يوليه و٣ أغسطس ١٩٨٣ . محاضر اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .
(٨٥) صحيفة الشعب ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ . حديث مع السيد /أمين هويدي .

هوامش الفصل السادس

(١) عادل حسين . المرجع السابق .
(٢) ممتاز نصار . معركة العدالة في مصر . دار الشروق . الطبعة الأولى . نوفمبر سنة ١٩٧٤ . القاهرة .
(٣) أزمة الديمقراطية . . . الخ (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) المرجع السابق . رد طارق البشري على المعقبين على دراسته المقدمة في هذه الندوة ص ٦٣٩ وما بعدها .
(٤) طارق البشري « مسؤولية عبد الناصر . . » من حديث أدلى به لمجلة الشراع البيروتية في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٨٤ . اعد الحديث الاستاذ أمين اسكندر .

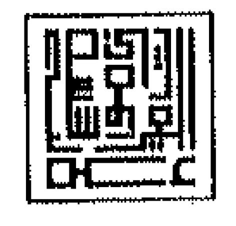
المحتويات

جامعة الأمم المتحدة ـ منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط
المستقبلات العربية البديلة ـ ٣، الديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية

طارق البشري

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو

١٩٥٢-١٩٧٠



مؤسسة الأبحاث العربية، ش. م. م.
ص. ب: ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران)، بيروت ـ لبنان